

١١١

وفاكصاف
رحمته الله

٩٠

سنة

السلام الى اهل البيت



٤٧٩٥

٤٤١٢٩

نسخه

اسم الله الرحمن الرحيم ما روي في صدقة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم حديثا ابو بكر محمد بن عمرو قال حدثنا
 محمد بن عمرو الواقدي قال اخبرنا صالح بن جعفر عن المسور
 ابن رفاعه قال قتل خير بن علي راس اثنين وثلاثين
 شهرا من مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم واوصى
 ان اصيب فامواله لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصدق بها واحد لنا
 عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن ابراهيم قال حدثني
 عبد الله بن كعب بن مالك قال قال قتل خير بن علي يوم
 احد فلو ضي ان اصبحت فاموالي لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقضون حيث اراد الله في عامة صدقات رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال واحد لنا محمد بن سوير
 جميل هذا ابيه قال سمعت عمر بن عبد العزيز يقول في خلافة
 كنا صرة سمعت بالمدينة والناس يومئذ بها كثير من
 ما يخرج من المهاجرين والانصار ان حوايط رسول الله
 صلى الله عليه وسلم السبعة التي وقف من اموال خير بن
 وقال ان اصبحت فاموالي ل محمد عليه السلام يقضون حيث
 اراد الله وقتل يوما واحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

خير بن علي

خير بن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما آمن بالله صدقة موقوفة لا تشترى ولا تورث ولا يوهب
 قال قد امرت موسى وسمعت محمد بن عبد الرحمن بن سعد
 ابن زبارة يقول ما اعلم احدا من اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من اهل بدر من المهاجرين والانصار الا وقد
 وقف من ماله جبالا يشترى ولا يورث ولا يوهب حتى
 يترك الله الارض ومن عليها قال حدثني محمد بن موسى
 ابن محمد بن ابراهيم عن ابيه قال سألت سعيد بن المسيب
 عن احبس من الدور والارضين لا تباع ولا توهب ولا
 تورث ابد اقلعت عن من قال من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كذا قال قال واحد لنا سعيد بن
 زيد عن عمارة بن عكرمة من اهل بدر وذكر عمر وعثمان
 وعلي والزبير وسعد وذكر عدة من الانصار فليد بن
 ثابت وغيره قال واحد لنا عاصم بن سويد عن سعيد بن
 عبد الرحمن قال كان اهل قبا من بني عمرو بن عوف من اهل
 المقبة ويدون قد حبسوا اموالهم علي اعتبارهم واعتقاب افعالهم
 قال واحد لنا بن ابي سبرة عن اسماعيل بن ابي حكيم قال
 شهدني عمر بن عبد العزيز ورجل تخاصم اليه في عمار بن جهم
 لا يباع ولا يوهب ولا تورث فقال يا امير المؤمنين كيف تجوز
 صدقة لمن مات بدر الا يكون ام لا يكون فقال عمر اردت
 امر اعظمي فقال يا امير المؤمنين ان ابا بكر وعمر كانا يقولان
 لا تجوز الصدقة ولا تتحل حتى يقبض قال عمر بن عبد العزيز
 الذي قضوا بما تقول هو الذي حبسوا القمار والارضين
 علي اولادهم واولاد اولادهم وعثمان وزيد بن ثابت
 وابانك والطعن علي من سلفك والله ما احب الي قلت

ما قلت واني لي جميع ما تطلع عليه الشمس او تغرب فقال يا
 امرؤ المؤمن انك لم يكن لي به علم فقال عمر استغفر لك وانا ك
 والراي فحماضي من سلفك او لم يسمع قول عمر بن الخطاب
 للنبي صلى الله عليه وسلم ان لي ما لا احب فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لجسد امك وسبل عمره ففعل فلقد
 رأت عبد الله بن عبد الله بكى صدقة عمر وانا بالمدنية
 والغيرها فمرسل النيامت عمرته وما هو الا لعل عما يستحقه
 قال حدثنا يحيى بن خالد بن دينار قال سمعت ابا بكر بن محمد
 ابن حزم كتب الى عمر بن عبد العزيز ان الفضيحة عن الصدقات
 قال فكتب اليه انك لو لم تدفع صدقة عبد الله بن زيد والي
 طهجة وانا الي الدجاجة وكتب اليه اخبره ان عمرة بنت
 عبد الرحمن حدثني عن عائشة الهاك انك تقول اذا ذكرت
 صدقات الناس اليوم واخراج الناس بنا لهم منها يقول
 ما وجدت للناس لنا بغيرها قال في بغيري طهجة فقال
 كتب الي ابو بكر بن حزم يخبرني ان هذا التمر من الفتي الذي
 كان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل منه فقلت يا امير
 المؤمنين فاقسم بيننا نفسه فاصاب كل واحد من
 سبع تمرات قال عمر بن عبد العزيز قد دخلتنا اذ كنت واليا
 بالمدنية واكملت من هذه النخلة ولم ارمها من التمر اطيب
 ولا اعذب قال وحدثني ابن ابي سبرة عن السور بن
 رفاعه عن ابن ابي القزظي قال كانت الجسد على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة خوايط بالمدنية
 الاعراف والصابية والدلال والميتب وبرقة وحناء ومطربة
 ام ابراهيم قال ابن ابي كعب وقد جسد المسلمون بعده على اولادهم

واولاد

واولاد اولادهم وروى قوم اخرون ان صدقات رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الموقوفة كانت من اموال بني النضير حدثنا
 الواقدي قال حدثنا الضحاك بن عثمان عن الزهري قال
 هذه الخوايط السبعة من اموال بني النضير قال وحدثني
 ايوب بن ايوب عن عثمان بن زياد قال هذا هي الامن اموال
 بني النضير لقد رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 احد ففرق اموال مخيريق قال الواقدي بخيريق لم يسلم
 ولكنه قاتل وهو يهودي فلما مات دفن في ناحية من مقبرة
 المسلمين ولم يمسك عليه وحدثنا اسامة بن زيد عن الزهري
 عن مالك بن اوس بن لحد ثاب عن عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث
 صنفايا وكانت بنوا النضير حبسا لنوايه وكانت قدك
 لابن السبيل وكانت خير قد خراة ثلاثة اخراخران
 للمسلمين وخير كان ينفق منه على اهله فان فضل فضل
 رده على فقرا المهاجرين وحدثنا مفضل بن فضالة القاري
 عن يزيد بن ابي حبيب قال جعل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خوايط صدقة قال وحدثنا محمد بن عمر الكاربي
 عن محمد بن سهل ابن ابي حنيفة قال كانت صدقة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اموال بني النضير وهي سبعة
 الاعراف والصابية والدلال والميتب وبرقة وحناء ومطربة
 ام ابراهيم وانا سمعت سارية ام ابراهيم لان ام ابراهيم
 حاربة كانت تنزلها وكان ذلك المال لسلام بن مشكم
 النضيري قال الواقدي وليس عندنا اختلاف في انها سبعة
 خوايط وان هذه اسماؤها قال وحدثني سفيان بن
 عيينة عن ابن طاووس عن ابيه قال الم تر ان جردا في بطن

ان صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل منها اهله بالمعروف
 غير المنكر قال واخبرنا ما وية عن عبد الله بن عبد الله
 عن ابن ابي رافع عن جده ابي رافع انه كان يلي صدقة
 النبي عليه السلام فيأتيه منها بياكورة فياكلها ويوكها
 حدثنا بشر بن الوليد قال اخبرنا ابو يوسف قال اخبرنا
 عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن
 جده علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال في كتاب
 صدقة وكان محمد النبي صلى الله عليه وسلم يتفق
 في كل نفقة في سبيل الله ووجهه وذوي الدرم والقرأه
 والمأكلي وابن السبيل وروى عن ابي يوسف انه قال صدقة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والآمة من اصحابه
 مشهورة في الكتاب في ذلك لي حديث وهي اشهر واعرف
 فلا ينبغي لاحد ان يخالفهم وانما ينبغي ان يأخذهم في الاخذ
 بما كانوا عليه وحدثنا وكيع بن الجراح عن سفيان عن
 ابي اسحاق عن عمرو بن الحارث الكزاعي عن اخي جويرية
 بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ما ترك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بغلته وسلاحه
 وارضا تركها صدقة قال ابو بكر وقد اختلف علينا في اول
 صدقة كانت في الاسلام فقال بعضهم اول صدقة كانت
 في الاسلام صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 السبعة الكوايطم من بعد ذلك صدقة عمر بن الخطاب
 بنمو عنه مرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة
 السابعة من الهجرة وحدثنا محمد بن عمر الواقدي قال
 حدثنا عتبة بن جبرية عن الحسن بن عبد الرحمن عن ابي
 عمرو بن سعيد بن معاذ قال سالت عن الحسن اول من جسد

في الاسلام

في الاسلام فقال قال بل صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هي اول ما جسد في الاسلام وهو قول الانصار قال وحدثني
 صالح بن جعفر عن المسور بن رفاع عن ابن كعب قال اول
 صدقة كانت في الاسلام وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امواله فقلت لا ابن كعب فان الناس يتولون صدقة عمر بن
 الخطاب اول فقال قتيل بخير لقي باحد علي راس اثنى
 وثلاثي سهران من مهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واوصي ان اصبت فاموالي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فتبصرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصدق بها وهذا
 قبل ما تصدق به عمر وانما تصدق عمر بتمغ حني رجح رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من خير سنة سبع من الهجرة حدثنا
 محمد بن عمرو الواقدي عن عتبة بن جبرية عن الحسن بن
 عبد الرحمن بن عمرو بن سعيد بن معاذ قال سالت عن الحسن
 الاول من جسد الاسلام فقال المهاجرون صدقة عمر بن
 الخطاب اول من جسد من الاموال وذلك ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لما قدم وجد ارضا واسعة الزهرة واهل
 بوايع كانوا جلوا عن المدينة قبل مقدم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم المدينة وبعد مقدمه وتركوا ارضا واسعة منها
 بوايع ومنها نابتة وادني يقال له لكاسني وكان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قد اعطى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 منها تمغ واستترى به عمر بن الخطاب ثم الا فضمه الي ما اعطاه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوم يهود وكان ما لا
 يحيا فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله ان لي مالا وانا احبه فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احسن اماله وسبل ثمرته فنقل قال وحدثنا

عن الحسن بن علي بن يقطين
المدينة

محمد بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال نفع اول
 صدقة تصدق بها في الاسلام ما روي في صدقة ابي بكر
 رضي الله عنه روي ان ابا بكر الصديق جسر ريعا له كانت
 له بمكة وكركها فلا يعلم انما ورثت عنه ولكن سكرها من حض
 من ولد ولده ونسبه بمكة ولم يوارثوها فاما ان تكون
 عندهم صدقة موقوفة فقد اخروها ذلك الحري واقا
 ان يكونوا يتركوها على ما تركها ابو بكر رضي الله عنه ويروى
 مخالفة فعله فيها وهذا عندنا بسببه بالوقف وهذه الرباع
 مشهورة بمكة ما روي في صدقة عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه حدثنا يزيد بن هارون قال حدثنا عبد الله
 ابن عوف عن نافع عن ابن عمر قال اصاب عمر ارضا بخيبر
 فقال يا رسول الله اني اصب ارضا بخيبر لم اصب ما لا يقط
 النفس عندي منه فانا مرفي فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان ست حبت اصلها وتصدقت بمهرها
 فعملها عمر صدقة لا يتاع ولا توهب ولا تورث تصدق
 بها على الفقراء والمساكين وابن السبيل وفي الرقاب والفاقة
 في سبيل الله والضيف لا جناح علي من ولها ان ياكل منها
 بالمعروف وان يطعم صدقة غير ممتول منه واوقى به
 الى حفصة ام المؤمنين ثم الى الاكابر من آل عمر حدثنا
 اسماعيل بن ابراهيم بهذا الاسناد وزاد فيه قال ابن عوف
 حدثت به محمد بن كسير بن نافع قال غيرتنا كل ما احدثنا
 عن صفوان بن عيينة عن عمر بن دينار في صدقة
 عمر بن الخطاب التي على الوالي جناح ان ياكل منها وان يوكلا
 صدقتها عنهما كل ما قال عمر وكان عبد الله ابن محمد
 يهدي آل خالد بن اسيد منها وكان بن عمر اذ قد مر

مكة نزل به قال حدثنا ان عمر كانت له ارض تدعى نفع وكانت
 تخللا لنفسا فقال يا رسول الله اني استغدت ما لا هو عندي
 تبي انا تصدق به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تصدق باصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث حدثنا محمد بن
 عمر الواقدي قال حدثنا قدامة بن موسى الجمحي عن بشر
 بن الوليد قال سمعت جابر بن عبد الله يقول لما كنت
 عمر بن الخطاب صدقة في خلافة دغانفرا من المهاجرين
 والانصار فاحضروهم ذلك واشهدهم عليه فانسخر خروها
 قال جابر فما اعلم احد كان له من المهاجرين والانصار الا
 حسن ما لا من ماله صدقة موقوفة لا تنزل الا ولا توهب
 ولا تورث قال قدامة بن موسى وسمعت محمد بن عبد الرحمن
 ابن سعد بن زائدة يقول ما اعلم احدا من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اهل بدر من المهاجرين والانصار
 الا وقد وقف من ماله جبالا لا تورث ولا يوهب
 حتى يري الله الارض ومن عليها قال حدثنا عبد الله
 ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر في كرت لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم اني اريد ان تصدق بمالي نفع فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم احسن اصله وسئل عمر
 حدثنا سلمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن نافع عن
 ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال وحدثني
 ابن ابي شيرة عن اسمعيل بن ابي حكيم قال سئلت عمر
 ابن عبد العزيز في خلافة ورجل غاصمه اليه في عقار
 حسن لا يباع ولا يوهب ولا يورث فقال عمر او لم تسمع قول
 عمر بن الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم اني ما الا حبه
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احسن اصله وسئل

بحرية ففعل قال وحدثني ابو اسحاق عن عبد الله بن ريار
 عن سالم بن عبد الله عن ابيه قال قال عمر بن الخطاب
 ان لي ما لا اكف اتصدق به فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لسائل والمجروم والضيف وذي القربى
 والمساكين وابن السبيل وفي سبيل الله فتصدق به عمر
 كذلك حدثنا محمد بن عبد الله عن الزهري قال اقراني
 سالم بن عبد الله صدقة عمر بن الخطاب بمغ ان
 توفي الى حفصة ما عاشت تنفق كنف اهلها الله
 فان توفيت فانه الى ذي الرأي من اهلها لا يترأصلها
 ابدا ولا يوهب ومن وليه فلا خرج عليه في عمره ان ياكل
 او ياكل صدقة غير مملو منه مالا فما عفا عنه من عمره
 فهو لسائل والمجروم والضيف ولذي القربى وابن السبيل
 وفي سبيل الله تنفق حيث اراد الله من ذلك فان توفيت
 والمائة وسق الذي اطعمني محمد النبي صلى الله عليه وسلم
 مالي ويدي ولم املكها فافها مع تمنع وعلى سنته التي امرت
 بها ولا خرج علي والي تمنع ان ياتني من عمره رقيقا بعله
 حدثنا عبد الله بن جعفر عن ام بكر بنت المسور عن ابيها
 قال حضرت عمر بن الخطاب حين قرا علينا كتاب صدقائه
 وعنده المهاجرين فتركنا واناريد ان اقول يا امير
 المؤمنين انك تحتب الخير وتنويه والي اخا ان ياتي
 رجال قوم لا يحتسبون مثل حسبتك ولا يتوف مثل
 سنتك فيجتمعون بك فتقطع الموارث ثم استحييت ان
 افات على المهاجرين والي لا تظن لو قلت ذلك ما
 تصدق من ابي قال وحدثني ابي عن زياد بن سعد
 عن الزهري قال قال عمر لولا اني ذكرت صدقتي لرسول الله

صلى الله

صلى الله عليه وسلم او كره لرجعت فها حدثنا محمد بن
 عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان عمر بن الخطاب
 قال قال ابن عمر وتصدق حقة بصدقة ثم قرنتها
 الى صدقة عمر تلك قال نافع ثم تصدق بن عمر بصدقة
 ثم قرنها الى صدقة عمر وحقة ثمضت الى اليوم حدثنا
 الواقدي قال ابو يوسف قال قال لي ما عندك في وقف
 عمر بن الخطاب فقلت اخبرنا ابو بكر بن عبد الله عن عامر
 ابن عبد الله عن عبد الله بن عمر بن ربيعة قال شهدت
 كتاب عمر بن الخطاب وقف وقفه انه في يده فاذا توفي فهو الي
 حفصة بنت عمر فلم يزل عمر يولي وقفه الى ان توفي فلقب
 رايته هو بنفسه بقرعة ثمغ في السنة التي توفي فيها
 بمصار الى حفصة فقال ابو يوسف هذا الذي اخذنا
 به اذا استمرت الذي وقف الوقف انه في يده في حياته
 ثم اذا توفي فهو الي فلان بن فلان فهو جائز وهذا فعل
 عمر بن الخطاب قال وحدثني ابي ابي سيرة عن ابي بكر بن
 عبد الرحمن عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 انه كان ياكل من صدقة عمر قال وحدثني ابي الزناد
 عن هشام بن عروة عن ابيه عن عمر بن الخطاب انه جعل
 صدقة الى حفصة ثم الى ذي الرأي من اهلها ولو الى
 الصدقة اذ ياكل ويؤكل صدقة غير متاكل منها مالا قال
 وحدثنا خالد بن ابي بكر قال رايت سالم بن عبد الله
 يهدي الى صدقة من صدقة عمر بن الخطاب وهو يومئذ
 يلبس قال وحدثنا عبد الله بن عمر عن اخيه عن سالم
 ابن عبد الله انه كان ياكل ونسب من صدقة عمر بن الخطاب
 كثير بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال كان يواكب

اقواما كثيرا ولذلك ولذي القزبي صدقة عمر فاذا راي
 منهم خيرا اقرهم وان كان غير ذلك عزلم قال وحدثنا
 خالد بن ابي بكر قال رايت سالم بن عبد الله يبيع العبد
 من صدقة عمر اذا راي بيبه خيرا ويشتري غيره حدثنا
 شريك بن الوليد عن ابي يوسف عن هشام بن عروة ان
 عمر بن الخطاب جعل صدقته الي حصة ثم قال ومن
 يلها من بعد حصة من ذوي الراي من بني فله ان
 يأكل ولو كل صدقة ما لمعرف غير متاكل مالا وحدثنا
 وسيع قال حدثنا القاسم بن الفضل عن ابي جعفر محمد
 ابن علي ان عمر بن الخطاب وقف ارضاله بقابلة ماروي
 في صدقة عثمان بن عفان رضي الله عنه حدثنا
 محمد بن عمر الواقدي الاسمي قال حدثنا عمر بن عبد الله
 عن عتبة قال تصدق عثمان في امواله علي صدقة
 عمر بن الخطاب قال حدثنا فروة بن اذينة عن عبد الرحمن
 ابن ابان بن عثمان وكان يلي صدقة عثمان بن عفان
 فيبيع من رقيق صدقة عثمان من لا خرفه ويستاع
 فيها ورايت غلاما من الصدقة قد جني علي رجل قد نفعه
 بالخباية لان قيمته كانت اقل من الخبائة قال وحدثنا
 يحيى بن خالد عن دينار عن ابي بكر بن حزم قال
 تصدق عثمان بن عفان علي صدقة عمرو بن خالد
 ابن القاسم عن خالد مولي ابان بن عثمان قال رايت
 ابان بن عثمان يهدي الي صدقة من صدقة عثمان
 ابن عفان وهو يومئذ يلها قال وحدثنا فروة بن اذينة
 قال رايت كتابا عند عبد الرحمن بن ابان من عثمان فيه
 بسم الله الرحمن الرحيم هذا ان تصدق به عثمان بن عفان
 في حياته

في حياته تصدق بماله الذي يجير له عامال ابن ابي الحقيق
 علي بن ابان بن عثمان صدقة بنته لارثها اصله
 ابي اولاد نوهب ولا يورث شهد علي بن ابي طالب
 واسامة بن زيد وكنت قال الواقدي فقلت لغزوة
 ما هذا المال يا ايهم قال لا ادري اراه يبيع ماروي
 في صدقة علي بن ابي طالب رضي الله عنه حدثنا محمد
 ابن عمر الواقدي قال حدثنا سليمان بن بلال وعبد العزيز
 ابن محمد عن ابيه عن علي رضي الله عنه ان عمر بن الخطاب
 قطع ابي يبيع ثم اشترى علي ابي قصيعته التي قطع له عمر
 شيئا فخرقها عننا فبيناهم يعملون اذا تفجر عليهم مثل
 عتق الخزوة عن لنا فاني عليا فبكره ذلك فقال
 علي بكر الوارث ثم تصدق بها علي الفقرا والمساكين وفي
 سبيل الله وابن السبيل القريب والبعيد في السلم الحرب
 يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ليصرف الله الناس
 عن وجهه بها وبلغ حذافها في زمن علي الف وسف قال
 وحدثني عبد الله بن مرداس عن ابيه قال رايت علي
 ابن حنيفة يا كل ويهدي من صدقة علي قال وحدثني
 ابن ابي سبرة عن يحيى بن سبيل قال رايت علي بن حنيفة
 يبيع من رقيق صدقة علي ويستاع قال وحدثنا علي
 عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار قال في صدقة علي
 ابن ابي طالب ان حبرا ورا بليحا وابا نيز مولي يملوا
 في المال حمس جمع منه نفقا لهم ونفقات اهلهم ثم هم
 احوار لوجه الله وروي موسى بن داود قال حدثنا
 القاسم بن الفضل قال حدثنا محمد بن علي بن علي
 ابن ابي طالب رضي الله عنه تصدق بارض له بجا ببلد

لبقى بها وجهه عن جهنم على مثل صدقة عمر عثمان استثنى
 للوالي منها شيئا استثناه عمر بن الخطاب الكوكبي
 قال اخبر ابو يوسف قال حدثنا عبد الرحمن بن محمد
 ابن عمر بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن جده علي انه
 تصدق ببيع ايتغارها مرضات الله ليدخلني الله بها
 الجنة ويصرفني عن النار ويصرف النار عني في سبيل
 الله ووجوهه تنفق في كل نفقة في سبيل الله ووجوهه
 في الحرب والسلم والحياة وذوي الدم والنبيد والقريب
 لا يباع ولا يوهب ولا يورث كل مال لي يبيع غناتي رباها
 وانا سر وخبر ان حدثني في حديث فليس عليهم
 سبيل وهم محزون موالى يعملون في المال حتى حج وفيه
 نفقتهم وورثتهم ورثت اهلهم فذلك الذي اتخى
 فاما كان لي ببيع حيا انا او ميتا وبعها ما كان لي بوادي
 القري من مال ورقيق حيا انا او ميتا ومع ذلك الادمه
 واهلها حيا انا او ميتا وبع ذلك ربحا هلكا ولت
 دريما له مثل ما كتب لابي سرور رباها وجبرما
 روك في صدقة الزبير رحمه الله حدثني محمد
 ابن عمر الواقدي قال حدثنا ابن ابي الزناد عن هشام
 ابن عروة عن ابيه عن الزبير بن العوام انه جعل دوره
 على بنيه لا يباع ولا يورث ولا يوهب وان لمردود
 من ثباته ان تسكن غير مصرة ولا مضربها فاذا استفتت
 بزواج فليس لها حق قال وحدثنا نافع بن ثابت عن ابي
 الاسود عن عروة بن الزبير عن دوره على ولده ووكد
 ولده وان لمردود من ثباته ان تسكن غير مصرة ولا
 مضربها فاذا استفتت بزواج فلا حق لها وحدثنا الضحاك

ابن عثمان

ابن عثمان قال رايت عروة بن الزبير يهدي الى صديق
 له من صدقة الزبير ايا كورة حدثنا بشر بن الوليد قال
 اخبرنا ابو يوسف عن هشام بن عروة قال جعل الزبير دوره
 صدقة على بنيه لا يباع ولا يورث وللمردودة من
 ثباته ان تسكن غير مصرة ولا مضربها فاذا استفتت
 بزواج فليس لها حق ولا يباع ولا يورث ما روي
 في صدقة ماذ بن جيل رحمه الله عليه حدثنا محمد
 ابن عمر الواقدي قال حدثنا النعمان بن معمر عن عبد الرحمن
 ابن عبد الله بن كعب بن مالك قال وحدثنا يحيى بن
 عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه قال كان معاذ بن جبل
 اوسع انصارني بالمدينة ربحا فتصدق بداره التي
 يقال دار الانصار اليوم وكنت صدقته قال نعم ان ابي
 البشر خاصم عبد الله بن ابي قتادة في الدار سعه هي
 صدقة على من لا يدري ان تكون ام لا تكون وقد قضى
 ابو بكر وعمر لا صدقة حتى يقضى فاختصموا الى مروان
 ابن الحكم فجمع لهم مروان بن الحكم اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فزاولا نفع الصدقة على ما سئل وراو
 حسن بن ابي اليسر ويكون له ادب فحسه ايا ما لم يلم فيه
 فخلاه فلقد كانت المصيان يفتككون به ويبيع صدقة
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحدثنا
 النعمان بن معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن
 مالك قال سمعت رجلا يات ابي السرق قال له
 الرجل غير الله اراي كما غيرتم اراي ان ترد صدقة معاذ
 ابن جبل فغرض ناسه فاسكت ابن ابي السرق قال
 حدثنا معمر بن راشد عن ابي ماوس عن ابيه عن رجلا

تصدق بارضاه علي بنيه وجعل لك فيهما شيئا وكان
والي القضا معاذ بن جبل فاحاره ماروك في صدقة
زيد بن ثابت رضي الله عليه حدثنا محمد بن عمرو الواقدي
قال اخبرنا عبد الرحمن بن ابي الزباد قال حدثني عبد الله
ابن عمرو بن قيس عن ابي عبد الله بن حارثة عن
زيد عن ابيه عن زيد بن ثابت قال لم يوحى اليك
ولا لك في هذه الحصة الوقوفة اما المت فبحر
اجرها عليه واما النحي فبحس عليه لا يباع ولا يوهب
ولا يقدر علي استهلاكها وان زيد بن ثابت جعل صدقة
التي وقفها علي شبه صدقة ابن الخطاب وكتب كتابا
علي كتابه قال وحدثنا عبد الرحمن بن ابي الزناد عن
ابيه قال كتب زيد بن ثابت صدقة علي كتاب محمد بن
الخطاب قال وحدثني سعيد بن ابي زيد عن عمار بن
عروة عن ابي بكر بن حزم عن محمد بن سلمة وولد بن
ثابت ورافع بن خديج انهم تصدقوا علي صدقة هو قال
وحدثنا ابو عثمان قال رايت خارجة بن زيد يهدي
الي بعلبة بن مالك ثمرة باكورة من صدقة زيد بن ثابت
والرطب يباع عندا قال وحدثنا خارجة بن عبد الله
عن ابراهيم بن يحيى قال جسد زيد بن ثابت فاره علي ولده
وولد ولده وعلي اعتاقهم لا يباع ولا يوهب ولا يورث
قال وحدثنا اسمعيل بن مصعب قال حدثنا ابراهيم بن
يحيى ان زيد بن ثابت كان ياكل من الصدقة الثمرة ماروك
في صدقة عارية رضي الله عنها حدثنا محمد بن عمرو الواقدي
قال حدثنا عبد الله بن عامر عن رقية بنت عبد الرحمن
عنها ما حجة بن قتيبة قالت شهدت عارية كتبت بمجسة

مبيعة حدثنا القاسم بن احمد قال حدثنا يحيى بن ابي بكر
قال حدثني نافع بن عمر الجمحي عن ابي ابي مليكة ان عارية
استقرت دارا وكتبت في شواها اني استريت دار الماء
استريت له فمنا مسكن لفلان ولعقبه ما بقي بيده ان
ومسكن لفلان وليس فيه ولعقبه ثم يرد ذلك الي ال ابي بكر
حدثنا ابو عامر قال حدثنا نافع بن عمر عن ابي مليكة عن
عارية اني استريت دارا وكتبت كتابا الي جعلتها
استريت له فمنا مسكن لفلان ولعقبه ثم يردده الي ال
الي بكر فمنا جعلت له ثم يردده الي ال ابي بكر ماروك
في صدقة اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنها حدثنا محمد بن
عمرو الواقدي قال حدثنا اسماء بنت ابراهيم عن امه عن
اسماء بنت ابي بكر انها صدقت بدارها صدقة حبس لا يباع
ولا يوهب ولا يورث ماروك في صدقة ام سلمة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم رضي عنها قال حدثنا
محمد بن عمرو الواقدي قال حدثنا موسى بن يعقوب عن عمنه
عن ابيها قالت شهدت صدقة ام سلمة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم صدقة حبس لا يباع ولا يوهب ماروك
في صدقة ام حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رضي
عنها حدثنا محمد بن عمرو الواقدي قال حدثنا حنظل
شجي عن عبد الله بن بسر قال قرأت صدقة ام حبيبة
نت ابي سفيان زوج النبي صلى الله عليه وسلم التي
بالقابة تصدقت علي موالها وعلي اعتاقهم واعتاق
اعتاقهم حبس لا يباع ولا يورث فخاصمت بربها فانفتحت
ماروك في صدقة بنت حيي رضي الله عنها حدثنا
محمد بن عمرو الواقدي قال حدثنا عبد الله بن عمرو الاسلمي

عن ام عبد الله بنت حرملة عن مساب الكوفي قال شهدت
صدقة صفينة بنت حبي بدارها نبي عبدان صدقة
حسب لا تباع ولا تورك حتى يرك الله عز وجل الارض
ومن علمها شهد على ذلك نغمرت اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم ماروكي في صدقة سعد بن ابي
وقاص رضي الله عنه حدثنا محمد بن عمرو الواقدي قال
حدثنا محمد بن عمار بن موسى بن سعد بن ابي وقاص
عن عائشة بنت سعد قالت صدقة ابي حسن لا تباع
ولا توهب ولا تورك وان للمردودة من قبله ان تسكن
غير مقورة ولا مضربة حتى تستفي فتكلم فيها بعض ورثته
فحملوها سرايا فاختصموا الي مروان بن الحكم فجمع لها
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقدها
علي ما صنع سعد قال وحدثني بكير بن مسمار عن
عائشة بنت سعد ان سعد ابن ابي وقاص اخبرني ان
بعتي من صدقته وجعل للمردودة ان تسكن ماروكي
في صدقة خالد بن الوليد رضي الله عنه حدثنا محمد بن
عمرو الواقدي قال حدثنا يحيى بن المفيرة عن عبد الرحمن
ابن اكرع عن ابيه ان خالد بن الوليد حبس دأره بالمدينة
لا تباع ولا تورك ماروكي في صدقة ابي اروي الدوسي
رحمه الله حدثنا محمد بن عمرو الواقدي قال حدثنا عبد الله
ابن عبد العزيز عن ابي مسودة قال شهدت ابا اروي الدوسي
تصدق بارضه لا يباع ولا تورك ابا ماروكي في
صدقة جابر بن عبد الله رحمه الله حدثنا محمد بن عمرو
الواقدي قال حدثنا مولي ثابت عن عمرو بن عبد الله
العبسي قال دخلت على محمد بن جابر بن عبد الله في بيت

له فقلت حاطبك الذي في موضع كذا وكذا قال ذلك حسن
من ابي جابر لا يباع ولا يوهب ولا تورك ماروكي في صدقة
سعد بن عباد رحمه الله حدثنا محمد بن عمرو الواقدي
قال حدثنا يحيى بن عبد العزيز عن اهلته ان سعد بن
عباد تصدق بصدقة عن امه فيها سقي المائم حبسها
مالا من امواله على صله لا يباع ولا يوهب ولا تورك
روى في صدقة عقبة بن عامر رحمه الله حدثنا محمد
ابن عمرو الواقدي عن سعيد بن محم عن سعد بن عبد
الكرهم بن ابي حفصة عن ابي سعد الجهمي قال اسرني
عقبة بن عامر على دار تصدق بها حسب لا تباع ولا يوهب
ولا تورك على ولده وولد ولده فاذا انقضوا فالي اقرب
الناس مني حتى يرك الله الارض ومن علمها ماروكي
في الحملة من صدقات اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
حدثنا محمد بن عمرو قال حدثني قدامة بن موسى عن بكير
مولى المازنيين قال سمعت جابر بن عبد الله يقول لما كتب
عمرت الخطاب رضي الله عنه صدقته في خلافة دما نفرا
من المهاجرين والانصار فاحضروهم فاسرهم على ذلك
فاشترى خبرها قال جابر فما علم احد امة من
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين
والانصار الا حبس ما لا من ماله صدقة موقوفة لا تورك
ولا تورك ولا يوهب قال قدامة بن موسى وسمعت محمد
ابن عبد الرحمن بن سعد بن زبادة يقول ما علم احد من
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل بدر من
المهاجرين والانصار الا وقد وقف من ماله حسب لا يرك
ولا يوهب ولا تورك حتى يرك الله الارض ومن علمها

قال وحديثي محمد بن موسى عن محمد بن ابراهيم عن ابيه قال
 سالت سعيد بن المسيب عن الحسن من الدار والارضين
 قال لا تباع ولا يوهب ولا يورث الا فقلت عن قال
 عن اصحاب رسول الله عليه السلام كذا قال وحديثي
 سعيد بن زيد عن عمارة عن عذبة عن اهل بدر وذكر
 عمرو وعثمان وعليان والذبير وسعد او ذكر عدة من
 الانصار زيد بن ثابت وعنه قال وحديثي عامر بن
 سويد عن سعيد بن عبد الرحمن قال كان اهل قبا
 من بني عكرمة وبني غوف اهل القببة وبدر قد حبسوا
 اموالهم علي اعقابهم واعقاب اعقابهم قال وحديثي
 ابن ابي سبرة عن السماعيل بن ابي الحكم قال شهدت
 عمر بن عبد العزيز ورجل نخاصم اليه في عمار حبس
 لا يباع ولا يوهب ولا يورث فقال يا امير المؤمنين كيف
 يجوز صدقة لمن مات ولم يدرك ان يكون قال
 فمما اردت امرا عظيما فقال يا امير المؤمنين ان ابا بكر
 وعمر كانا نقولان لا يجوز الصدقة ولا تحل حتى يقبض
 قال عمر بن عبد العزيز الذي قصوا بما نقول هو الذنب
 حصوا المقار والارضين علي اولادهم واولاد اولادهم
 عمرو وعثمان وزيد بن ثابت قايماك واللفظ علي
 من سلفنا والله ما احب الي قلت ما قلت وان لي جميع
 ما تطلع عليه السموات وتقرى فقال يا امير المؤمنين انه لم
 يكن لي به علم فقال عمر استغفر ربك وايها والراي
 فيما مضى من سلفك اولى سمع قول عمر بن الخطاب
 انتهى صلى الله عليه وسلم الي ما احبه فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم احبنا صله وسبل عمره ففعل

فلقد

فلقد رايت عبد الله ابن عبد الله يلي صدقة عمروان
 بالمدينة وال عليا فريسل النيام من ثمرته وما هو الا عمل
 مما يستحق قال وحديثي يحيى بن خالد بن دينار قال سئل
 ابن عبد العزيز انما الفضة قال سمعت ابا بكر بن محمد بن
 حزم كتب الي عمر بن عبد العزيز ان لخصي عن الصدقات
 قال فكتب اليه اذكر له صدقة عبد الله بن زيد واي
 طمحة وابن ابي الدحداح وكتب اليه اخبره ان عروة بنت
 عبد الرحمن حدثتني عن عاتكة انها كانت تقول ان اذكر
 صدقات الناس النعم واخراج نياتهم ما تقول ما وجدت
 للناس مثالا اليوم في صدقاتهم الا ما قال الله تعالى
 ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على
 ازواجنا وان يكن مائة فم فيه شركا قالت انه والله لا تحرق
 الرجل بالصدقة العظيمة فتكون عمارته صدقة علي
 المرأة المربعة من العرب تزوجها بمضى بنه يري انته
 وانه يعرف عليها القضاة لما حرمها من صدقة قال
 ابو بكر بن حزم فلقد مات عمر بن عبد العزيز مات
 وانه لم يريد ان يرد صدقات الناس التي اخذ من الناس
 ما روي في صدقة عبد الله بن الزبير حدثنا بشر
 ابن الوليد قال حدثنا ابو يوسف عن هشام بن عروة عن
 ابيه عن عبد الله بن الزبير انه اراد ان يجعل ثلثي ارض له
 بالفاقة صدقة في آل عروة وكلمة في ان تغد ذلك في
 خيانه وان يبيع فباعها بالف الف وما يبي الف فامسكت
 اربع مائة الف لنفسه وقسم الثلثي في آل عروة فارسل
 الي من ذلك اربع مائة الف فابيت ان اقبل فاستمع علي
 بياضه وبالناس فقال فبيع مني فقلت ابيع مني

فاني لاحب ما زكاه الله به ولكني كنت من اشد الناس عليه
 في بيعه قد علم الله لمكان ذلك فانا اكره ان اخذ منها شيئا
 فبقع في بقة اني انما اشريت عليه ببيع نفسي وقد كنت
 اقول له فيما يقول اني اخاف الورثة عليها بعدك ما روي
 في صدقة التائبين ومن بعدهم حدثنا محمد بن عمر قال
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد العزيز عن حكيم بن حكيم عن اب
 جعفر انه صلى ما لا على سقي ما في المسجد وحدثني
 شعبة بن عباد قال قرأت في صدقة عمر بن خالد بن زكري
 فان ما في فلان والي صدقتي في الاموال صدقتي او الي
 من رايته قال وحدثني محمد بن عبد الله قال حتى التويهي
 اموالا له ودفعها الي موالي له فمات المولي في حياته فمضت
 مكانه وكنت يوم تصدق بها ودفعها الي المولي لم يبلغ كمر
 ادركت بعده قال وحدثني مالك عن ابنت ابى الرجال
 عن ابية ان عمرة بنت عبد الرحمن تصدقت بصدقة واسهدت
 عليها واخرجتها من يد فها فكان ابنها يلها فقال ابو بكر احمد
 ابن عمرو بن الخطاب ولكن صاف وقد جات بقدرة الا تار في
 الوقوف والذي امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في ارضه ان يبيع اصلها وسبل عمرها سنة في ذلك قامة
 وقيل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وما
 وقفوه من عقاراتهم واموالهم اجماع منهم على ان الوقوف
 حارة ماضيه وما يوكد ذلك ويصححه ناسا جدد قال
 الناس جميعا اجماعا عليها فقالوا بنا المساجد واخراج ما لكي
 ارض المساجد ذلك من املاكهم وتصييرها ساجدا للمسلمين
 يصلي فيها اصلها في وقف الارض ويحب اصولها والصدقة
 بنما رها وكذا لك بنا الخانات للسبيل وكذا لك عمارة السبايا

للمسلمين

للمسلمين وكذا لك بنا الدور عكة نزلها الكاج وكذا لك رجل
 داره او بعضها طريقا للمسلمين واخرجه عن ملكه وابانه
 فلس له الرجوع في شيء من ذلك ولا رده الي ملكه فهذا
 الاشياء كلها خارجة عن املاك ماكلها الي السبيل التي حطوها
 فيها فالوقوف مثلها فان قال قائل لا تشبه هذه التي ذكرتها
 من قبل ان الوقوف انما تصدق الواقف بغيرها وبما يخرج
 من غلتها وهذه الاشياء قد صارت اصولها فيما حطت له
 قلنا لهم وكذا لك بنا المساجد والسبايات والمقابر والمقبرة
 انما حبس اصلها من جعلها فيها جعلها فيه وجعل منافعها
 للمسلمين والامير فيها وفي الوقوف واحد والاحتياج في هذا
 على الرجل والشروط فيه قلت
 ارأيت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة علي فلان بن
 فلان ما كان حيا ولم يزد علي هذا وكان هذا ائمة الواقف
 قال لا يجوز هذا ولما بطل له فان مات قبل ان يحيد شيئا
 فلهذا الارض سرايت بن ورثته علي قد ووارثهم عنه قلت
 ولم كان هذا هكذا الم يجوز الوقف علي هذا قال من قبل انه
 جعلها وقفا علي رجل خاص لانه اتي اقامت هذا الرجل الذي
 وقف الارض صارت سرايا الورثة الواقف واذ كان
 الامر علي هذا الم يجوز الوقف هو الذي يكون دائما ابد
 لا يملكه احد ولا يرجع الي ملك صاحبه ولا الي ورثته
 الا نوري ان وقف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حارية ابد علي وجه الدهر لم تصر سرايا الورثة احد منهم
 ولم يرجع شيء منها الي ملك الواقف لهما لانهم جعلوها جارية
 عنهم من جعلها جارية في ابواب البر ومنهم من قال لذكيا
 قد اتي ابد وفي ابواب البر والملك في مكان منها هكذا

جعل

باب الوقف

في حكم

فهو جار ابا علي ما جعله الواقف ومكان منها ليس علي هذا
 السبل فهو علي ملك صاحبه وهو ميراث عنه وله ما دام
 حيا انطال ذلك ورده عما جعله عليه قلت الا ترى انك
 تجتز الوصية في مثل هذا الوقال رجل قد اوصيت بعتبة ارضي
 بعه فلان ما دام حيا انك تجتز ذلك وتحمل له العتبه
 جارية له مكان في الحياة فاذا مات رجعت الارض ميراثا
 الي ورثته قال الوصية بهذا جارية قلت فلم لا يكون الوقف
 مثل الوصية في هذا وتكون غلة الارض جارية علي الرجل
 الذي وقفت عليه فاذا مات رددتها الي ورثته قال لان
 سبل الارض الموقوفة ان يخرج من ملك صاحبه ولا تكون
 علي ملكه وتكون موبدة علي وجه الدهر الا ترى انهم
 قالوا في وقوفهم صدقة موقوفة ابا حتي يرثها الله الذي
 يترك الارض ومن عليها وهو خير الوارثين فاذا لم يرجع
 ميراثا كان الوقف جائزا واذا رجعت ميراثا لم يكن وقفا
 واما الوصية فهي خلاف ذلك لان ما اوصي الرجل بعتبه
 لان ان يقبضه او يسكنه فهو علي ما اوصي به ولم يخرج ذلك
 عنه ملكه فلقد اجاز عامة الفقهاء الوصايا في مثل هذا
 قلت فيما تقول في رجل قال قد اوصيت بعتبة ارضي هذه
 ابا للمساكين وهي تخرج من ثلثه قال فذلك جائز وتكون
 القلة للمساكين ابا ما كانت الدنيا قلت فليكن ملك هذه
 الارض اذا اوصي ما كثر بان غلتها للمساكين قال لا يكون ملك
 هذه الارض لاحد من الناس وتكون موقوفة تجري غلتها
 للمساكين ابا ما دامت الدنيا قلت فلو قال اوصيت بعتبة
 ارضي هذه فلان مكان حيا فاذا مات كانت القلة
 للمساكين والارض تخرج من ثلثه قال هذا جائز وتكون

غلة

غلة هذه الارض جارية لفلان علي ما اوصي له فاذا مات
 صارت القلة للمساكين لا يرجع ميراثا قلت فيما تقول لو قال
 في صحتي قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة علي فلان
 ابا او قال صدقة موقوفة له مكان حيا فاذا مات صارت
 القلة للمساكين قال جائز ولا يرجع ميراثا لان ما قال ابا فقد
 اوجبه للمساكين الا ترى ان رجلا لو قال جعلت ارضي هذه
 صدقة موقوفة لله عز وجل ابا ولم يذكر لحد ان غلتها
 تكون جارية للمساكين من قبل انما اذا قال صدقة موقوفة
 لله ابا فاما قصد بعتها الي المساكين قلت فان لم يقبل
 ابا او قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 هل يحمل غلتها للمساكين قال قد اجاز هذا بعض الفقهاء
 وقال تكون موقوفة تجري غلتها للمساكين لان ما قال
 ارضي هذه صدقة ولم يقبل موقوفة كان عليه ان يتصدق
 بقرية علي المساكين فان لم يفعل ذلك في حياته كانت
 ميراثا بني ورثته الا ترى ان رجلا لو قال دارتي هذه
 صدقة من ماله فليهبه ان يفعل في حياته فان لم يقبل
 ذلك فهو ميراث لورثته واذا قال صدقة موقوفة لله
 ابا فاما يقصد بذلك القرية الي الله تعالى فتكون غلة
 ذلك للمساكين فان قال يجري ذلك علي فلان بن فلان
 وعلي ولده ووكد ولده ونسله وعقبه ابا ما ناسلوا
 غلة ذلك فهو جاري لهم ما بقي منهم ابا فاذا انقرضوا
 كانت القلة للمساكين وقال ابو يوسف اذا سمى من ماله
 سماءا في صنعة او دارا او متفلا فهو جائز وكذلك
 اذا استثنى لنفسه ان يتفق من غلة هذه الوقف
 علي نفسه وعياله وحاشية ابا ما دام حيا فذلك جائز

على ما استثنى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من غلته وعلى
ما استثنى عثمان بن عفان لوالي هذه الصدقة ان ياء كل
من غلته ويطعم صدقة غيره متاكل بالاولى وعلى ما استثنى
علي بن طالب ان نفقة غلته الذي يعملون في ضيعته
من غلته قال وان وقف وقفاً صدقة او دار او غيره ذلك
لم يخرج من يده الى يد غيره فالوقف صحيح جائز قال من
قبل ان يدي الذي يخرج الوقف اليه هي يده فاذا كانت
انما يخرجها من يده فلا معنى لهذا قال وان وقف شيئاً
من ذلك وقال صدقة موقوفة لله عز وجل ايها الخو
لما كان وان لم يكن يدك صدقة موقوفة لله تعالى اي
قانه لا يرجع الي المالكين وقال محمد بن الحسن لا يجوز وقف
المساجد من قبل ان ذلك صدقة والصدقة في المساجد لا يجوز
لما روي عن ابي بكر انه قال لعائشة رضي الله عنها اني تخلتلك
حداد عشرين سنة ولم تكوني حرة فيه ولا قبضت فيه
قال فالوقف بمنزلة الصدقة وهو لا يجوز ان يستثنى
لنفسه ان يتفق منه على نفسه وحياته وعياله ولا يجوز
الوقف حتى يخرج من يده الى يد غيره للمالكين وان
وقف الرجل الوقف على قومهم من بعدهم على المالكين هو
واستثنى ان له ان يبيع ذلك فالوقف باطل ويرجع ذلك
ميراثاً الى ورثته وان كان الوقف حياً فالوقف على ملكه
يصنع به ما يشاء وقال محمد بن الحسن لا يجوز الوقف حتى يخرج
من يده ويدفعه الى غيره ويكون الرجل يقضيه في حاله
للوقف كما ان رجلاً لو تصدق على رجل يد اذ لم يخرج الصدقة
حتى يقضها الذي تصدق بها عليه وكذلك الوقف لا يجوز
حتى يقضه قابض فاما الصدقة على الرجل لا يجوز الا بقبضه

من قبل

من قبل ان الرجل يتصدق عليه يملك ما تصدق به عليه
ويخرج ذلك من ملك من تصدق به الي ملك من تصدق
به عليه فلهذه الملة لم يخرج الصدقة الا بقبضه محوزة
على ما جاء من الحديث عن ابي بكر رضي الله عنه فامتناع
الوقف فانه يخرج من ملك الوقف الي غير ملك احد
فلا يحتاج في ذلك الي قبض قابض للوقف ووجه اخر
ان يد القابض للوقف هي يد الوقف كما انه انما أخرجه
الوقف من يده الى يد ذلك انما يقضه من الوقف هو
وكما لة من الوقف له يد لك واذا وقف الرجل الوقف
على قومهم من بعدهم على المالكين واستثنى ان له ان
يبيع ذلك فالوقف باطل ويرجع ذلك ميراثاً الى ورثته
واذا كان الوقف حياً فالوقف على ملكه يصنع به ما يشاء
من قبل انه اذا اشترط ببيع كان خارجاً له من حال الوقف
والوقف انما يكون دائماً قابضاً على وجه الدهر فاذا خرجت
عني هذا الوقف فليست وقفاً الا مراك ان وقوف اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم باقية تخرج غلاتها ابد
وكذلك قالوا في وقوفهم ايديهم ايديهم ايديهم ايديهم
السموات والارضين وهو خير الوارثين قلت الميراث قد
احاز ابو يوسف الوقف اذا اشترط ببيع والاستبداد به
قال بلى قلت فهذا الخارج للوقف الذي وقفه من حاله
التي جعلها عليه الي ان صار ملكه غيره وان كان اشترط
ان يستبدل بغيره ما يكون وقفاً مائة قال استبان
الا انك لو ان رجلاً لو وقف ارضاً له في تحمل فباع تحملها وخربت
الارض حتى لم تحمل شيئاً كان بيعاً والاستبداد بغيرها اقل
ساحة منها اعود على اهل هذا الوقف واصبح لهم انه لا بأس

ببيعها وان شترى القاضى بغيرها ارضا اقل منها فيكون وقفها
 على ذلك الشرط فاذا كان هذا اجازة اقل ما سأل بشرط
 الواقف بيع ما وقف والاستبدال به ما يكون وقفاً مكانه
 وقد روي عن ابي يوسف في رجل وقف ارضاً له وجعل
 غلة ذلك راجعاً على المالكين بشرط ان له ابطال ذلك
 وبيعه ولم يقدر يستبدل بثمنه ما يكون وقفاً مكانه
 ان الوقف جائز والشرط الذي اشترط من البيع باطل
 لا يجوز قلت فما تقول اذا وقف ارضاً له واشترط في
 الكتاب فقال لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم كتب ما يحتاج
 ان يكتب ثم قال في آخر الكتاب وعلى ان لفلان بن فلان بيع ذلك
 والاستبدال بثمنه ما يكون وقفاً مكانه على شروطه قال فله
 ان يبيع وان يستبدل من ذلك من قبل ان الاخرنا نسخ
 للاول قلت وكذا كنت ان قال في اول الكتاب على ان لفلان
 بيع ذلك والاستبدال به ثم قال في آخر الكتاب وعلى
 انه ليس لفلان بيع ذلك قال فليس له بيعه لانه قد
 رجع عن الشرط الاول الذي كان اشترط في البيع فابطله
 بقوله على ان ليس لفلان بيع ذلك الا ترى ان رجلاً لو
 اشترى داراً بما قد سار وكتب اول الشري على ان
 فلاناً ما كثر فيها اشترى ثلاثة ايام اولها يوم كذا
 كتب في آخر الشري وعلى انه لا خيار لفلان فيما اشترى
 مما اشترى ووصف في هذا الكتاب ان الشري جائز وقد
 ابطال الخيار بالكلام الاخير فكذا لك الحال في الوقف
 والشرط قلت ارايت الرجل ينفق الارض على قومهم من
 بعد بيعه على المالكين ويشترط في الوقف ان له ان يزيل
 من راي زيادته من اهل هذا الوقف وله ان ينقص

من راي نقصانه منهم وان يدخل منهم من يري وان يخرج
 منهم من راي خواجه قال الوقف جائز على ما اشترطه
 قلت فان زاد احد منهم شيئاً مما سمي له او اخرج منهم
 احداً او ادخل احد اهل البيت ذلك ان ينقص من كان
 زاده او يزيد من كان نقصه او يخرج من كان ادخله
 في الوقف او يدخل من كان اخرجهم منهم قال اذا انفصل
 ذلك مرة فليس له ان يغير ذلك لان الراي انما هو على
 فعل يراه فاذا رآه وامضاه فليس له بعد ذلك ان يغيره
 قلت فان اراد ان يكون له ذلك اذ امكنه ان كان
 ونقصه وبيده حل ويخرج مرة بعد مرة قال بشرط قبول
 على ان لفلان بن فلان ان يزيد من راي زاده من اهل
 هذا الوقف ويخرج من راي نقصانه مما جعل اليه
 ويحل فيهم من راي ادخاله ويبيع له من الاجر ما راي ويخرج
 منهم من يري اخراجه ويحرمه مما كان جعل له من غلة هذه
 الصدقة ومن زاده فلان شيئاً من غلة هذه الصدقة
 على ما جعل له فله ان ينقصه بعد ذلك ومن نقصه
 فلان شيئاً مما كان جعل له فله بعد ذلك زيادته متى
 را ومن اخرجهم فلان من هذه الصدقة فله بعد ذلك
 اعادته متى ومن ادخله فلان في هذه الصدقة فله بعد
 ذلك اخراجه متى وان يفعل فلان ذلك فعل في جميعه
 ذلك كله بمرأيه بمشيئته على مشيئته اذ امكنه ان
 راي بعد راي ومشيئة بعد مشيئة مطلق ذلك له غير
 مخطو عليه فيه فيكون له تغيير ذلك اذ امكنه راي فاذا فعل
 هذا كان فلان مطلقاً له ويكون الوقف جائزاً قلت فما تقول
 اذا اشترط الواقف هذا ثم مات وقد احدث فيه شيئاً

مكانا اشترطه قال يكون جاريا على كمال الذي يكون عليها
 يوم يحدث عليه حدث الموت وكذلك ان لم يحدث فيه
 شيئا مكانا اشترط حتى مات قال هو جارني على نفسه
 عليه قلت فهل لو صبه او لوي به هذه الصدقة شئ
 منه ذلك قال لا يكون لوالي هذه الصدقة مكانا
 اشترطه الواقف قلت فما تقول ان كان الواقف اشترط
 هذه الاشياء لانساف فمكان حيا قال اشترط ذلك جاز
 والسروط تأقذة له ولم اشترط ذلك له قلت فما
 نقول ان اشترط هذه الاشياء او بعضها لوالي هذه
 الصدقة من بعده ولم اشترط ذلك لنفسه قال اشترطه
 ذلك لوالي الصدقة اشترط لنفسه وله ان يفعل ذلك
 مكانا فاما حدث عليه حدث الموت كان لوالي
 الصدقة ان يفعل منه ذلك ما اشترط له قلت وكذلك
 لو كان اشترط لنفسه مادام حيا وقال في شرطه ولوالي
 الصدقة من بعده مثل الذي اشترطه له من بعده
 قلت وكذلك لو اشترط لوالي هذه الصدقة من بعده
 ان له ان يبيع هذه الضيقة وما راي منها واشترط يمين
 ذلك ما يكون وقفا على ما سبيله قال فهو جائز قال
 واشترط ذلك لوالي هذه الصدقة اشترط لنفسه وله
 مادام حيا ان يبيع ذلك وان يستبدل به وللوالي من
 بعده ان يبيع وان يستبدل قلت فما تقول ان كان
 اشترط ذلك لوالي هذه الصدقة ان يفعل ذلك واليها
 مادام فلان في الحياة قال فهذا له ولوالي الصدقة مادام
 الواقف في الحياة فاما حدث عليه حدث الموت لم يكن
 للوالي ان يفعل ذلك قلت فما تقول ان قال الواقف على

ان لفلان والي هذه الصدقة ان يبيع ما وقعت عليه عتقة
 هذه الصدقة ويستبدل بغيرها ما يكون وقفا مكانا على
 ان ذلك لفلان مادام الواقف في الحياة قال فهذا جائز
 وهو للواقف وللوالي مكانا الواقف في الحياة فاما حدث
 على الواقف حدث الموت لم يكن للوالي شئ من ذلك قلت
 فما تقول ان كان اشترط في الوقف ان لوالي هذه الصدقة
 ان يبيع هذه الضيقة بعد وفاة فلان وان يستبدل بغيرها
 ما يكون وقفا مكانا قال فهذا جائز على ما اشترطه وليس للقيم
 ان يفعل ذلك في حال حياة الواقف فاما ذلك له بعد موت
 الواقف قلت فهل للواقف ان يفعل ذلك وان يستبدل به قال
 نعم ذلك للوقف خاصة ان نسله في حياته وليس للوالي ان يفعل
 ذلك الا بعد موت الواقف قلت ولم جعلت للواقف ان يبيع
 ذلك وانما اشترطه لوالي الصدقة قال من قبل ان واليها انما هو
 وكيل للواقف في حياة الواقف ووصي له من بعده مائة اذا كان
 قد جعل اليه ولاية هذه الصدقة في حياته وبعد فاته
 الا يترك ان للواقف اخراج هذا الوالي مما جعل اليه ولا يستبدل
 به فاشترطه لو كيله او لوصيه اشترط منه لنفسه قلت فما
 اشترطه الواقف لوالي هذه الصدقة هل يمكن لهذا الوالي ان
 يجعل ذلك لغيره او يوصي بذلك الى غيره من بعده مائة قال
 ليس له ذلك وانما هو له خاصة دون غيره قلت ارايت الواقف
 ان اشترط لنفسه ان يبيع ارض الوقف وان يستبدل بغيرها ما يكون
 وقفا مكانا او اشترط ان يبيع من رايه فادته من اهل الوقف
 او يبيع من رايه نفما انه وان يدخل فيهم من رايه ادخالهم
 يخرج منهم من رايه اخراجه هل له بعد ذلك ان يجعل ذلك او
 شيئا من لوالي هذه الصدقة من بعده قال ليس له ذلك وانما

له ذلك ما دام حيا قلت ارايت الواقف اذا اشترط في الوقف
 ان له ان يقضي من غلته دينه قال ذلك جائز وكذلك
 ان قال ان حدث على الموت وعلى ديني من غلة هذا
 الوقف بقضا ما على من الدين فاذا قضيت ديني كانت غلة
 هذا الوقف جارية على ما سئل قال فذلك جائز قلت
 ارايت اذا اشترط له ان ينفق على نفسه وولده وحشيه
 وعياله من غلته هذا الوقف فجات غلة الوقف فاعلم وبقض
 دينهم مات قبل ان ينفق ذلك هل يكون لورثته اولا هل الوقف
 قال يكون ذلك لورثته لانه قد حصل عنه ذلك وكان له
 قلت ارايت اذا جعل الرجل ارضاه صدقة موقوفة ليه
 عز وجل ابد الاباع ولا يذهب ولا تورث ولا تملك حتي
 اذا فرغ من هذا قال علي ان لفلان يعني نفسه ان يستغل جميع
 ما وقف عليه عقدة هذه الصدقة مما اخرج اليه بقاي
 من غلته في كل سنة فذلك كذا ابد الي فلان ويبيده ويبقي من
 راي اعطاه وبنفق منه على نفسه وولده وحشيه ويتقضي
 منه ديونه واشترط من ذلك مثل هذا وشبهه ثم قال بعد ذلك
 فاذا حدث علي فلان حدث الوقف كانت غلة هذه الصدقة
 لفلان فلان وولده وولده ونسله وعقبه ابد ما
 تنا سلا حتي سبل ذلك علي ما راي او اخبره اشترط لنفسه
 من التنفق وقدم هؤلاء الذين بنا وقف عليهم ثم قال بعد تسبيله
 علي هؤلاء ان لفلان ان يستغل ما وقف عليه عقدة هذه الصدقة
 وينفق علي نفسه وولده وعياله وحشيه ويقضي منها
 ديونه ابد اما كان حيا فاذا حدث حدث الموت اخرجت غلة
 هذه الصدقة علي اهلها علي ما سبله فلان عليه فان نفقت
 هذا وتاخره علي حذابي يوسف سلا وهو جائز علي

ما اشترطه

ما اشترطه قلت ارايت ان قال اذا حدث علي فلان حدث
 الموت اخرج من غلة هذه الصدقة في كل سنة سهم من
 عشرة اسهم يجعل ذلك في الحج علي فلان وفي كنفار في ايامه
 وفي كذا او كذا اشياء وقال اخرج من غلة هذه الصدقة
 في كل سنة كذا او كذا ادرهما فنصرف ذلك في وجوه الخير وجعل
 الحكيم ما بقي من غلة هذه الصدقة في اهلها علي ما سبله
 فلان عليهم واشترطه قال هذا جائز وينفذ علي ما سبله
 قلت ارايت اذا وقف الرجل ارضاه علي قوم ثم من بعدهم علي
 المساكين وقال في كتاب صدقة فان نافع احد من ورثته
 في هذه الصدقة من صدقة من ثلثه علي المساكين فباع ويتصدق
 بثلثها عليهم قال قال ابو حنيفة ذلك جائز وتكون صدقة
 فباع ويتصدق بثلثها علي المساكين اذا كانت تخرج من ثلثه
 وان كانت لا تخرج من ثلثه تصدق بقدر الثلث وقال
 ابو يوسف هي صدقة موقوفة ولا تصدق بها ولا بثلثها
 ولا يكون من الثلث الا الذي اتي لوجعلها من الثلث فتصدق
 بها علي المساكين ثم كفت الميت وبن بيت في الدين وبطلت الوصية
 وهذه لا يجوز ولا تكون رصية ولكن تكون صدقة موقوفة
 علي ما سئل عليه وهي وقف في الصحة وانما تكون الصدقة
 من الثلث لانه كان يبطل الوقف اذا بطلت من ان تكون
 وقفا جازت الوصية فيها علي ما اوصي به قلت ارايت ان
 يجعل ارضه هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي رجل
 بعينه ثم من بعده علي المساكين قال ذلك جائز علي ما سبله
 قلت ارايت الرجل اذا جعل ارضه صدقة موقوفة في صحته
 علي ولده وولد ولده واولاد اولادهم من بعدهم ابد اما سلا
 ثم من بعدهم علي المساكين قال هذا جائز ويترك ولده الذي

كانوا يوم وقف هذا الوقف وكل من حدث له من الولد وولد
 الولد في غلة هذا الوقف فتكون الفلة بينهم بالسوية
 على عدد الرويس الذكر والانثى في ذلك سوا قلت فاسئل
 ان كان من ولد قد مات قبل ان يوقف هذا الوقف وترك
 من مات ولدا هلا يدخل في هذا الوقف قال نعم يدخل معهم
 بقوله وولد وولد قلت فان قال بيد ابليطن الاعلى منهم
 ثم البطن الذي يكون منهم بطن بعد بطن حتي ينتهي الي اخر البطن
 قال هو على ما شرطت من ذلك قلت فكيف تقسم الفلة بينهم
 قال انما ينظر الي الفلة يوم تطلع فمن كانت منهم مخلوقا يوم
 طه حقه منها وكذلك المرأة اذا طلقت كانت بمن كان منهم
 مخلوقا يوم تطلع قلت فمن ولد له منهم مولود هل يدخل في هذه
 الفلة قال كل ولد يولد لاكثر من ستة اشهر منذ يوم طلعت المرأة
 فلا حقه له في هذه الفلة ولكنه يدخل فيما يحدث من الفلة بعد
 ذلك قلت ففي كل سنة تنقص الفضة قال نعم انما ينظر الي
 الفلة عند طلوعها فيجعل لمن كان مخلوقا منهم يوم تم تقسيم
 على ذلك قلت فمن مات منهم بعد طلوع الفلة قال حقه فيها
 على حاله يكون له معهم من ذلك قلت ولم كان هذا ان كان
 كذا قال الا ترى ان اصحابنا قالوا في رجل اوصى بثلث ماله
 لولد زينا عبد الله قال فالثالث لولد زيد بن عبد الله علي
 ما اوصى به قلت فانه يكون ذلك قال لم كان من ولد زيد
 يوم مات اوصى ولكل ولد بعد ذلك لزيد قبل موت اوصى كان
 الثلث لهم من كان منهم موجودا اعني مخلوقا يوم مات اوصى
 ولكل ولد يولد لزيد لاقل من ستة اشهر منذ يوم مات اوصى
 ولا يكون لمن يولد لاكثر من ستة اشهر منذ يوم اوصى حقه
 في الثلث من قبل ان الثلث انما يجب بموت اوصى يوم يموت

٢ حه

٢ مارج

وكذلك

وكذلك الفلة لمن يتحمها يوم تطلع قلت ارأيت الرجل اذا
 حمل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلى وولده وولد
 ولده واولاد اولادهم ونسبهم واعقابهم ابد امانا سلوا ه
 وتوالدوا وسبيل القسمة بينهم والقسط عليهم على كل
 اسطرطه في كتاب صدقة ثم من بعدهم على المالكين هل
 يدخل ولد البنات مع ولد البنين في غلة هذه الصدقة
 قال نعم يدخل ولد البنات في ذلك وان سفلوا ويكونون
 اسوة اولاد البنين فيها قلت اليس قد روي عن ابي حنيفة
 وابي يوسف ان ولد البنات لا يدخلون مع ولد البنين
 في غلة هذه الصدقة وانما تكون الفلة لولد البنين
 دون ولد البنات قال ما وجدنا احدا يقول برواية ذلك
 عنهم وانما روي عن ابي حنيفة انه قال في رجل اوصى
 بثلث ماله لولد زيد بن عبد الله قال فان وجد لزيد
 ابن عبد الله ولد ذكرا وانك لاصليه يوم يموت الموصي
 كان الثلث بين الذكور والاناث جميعا على عدد دهم
 وان كانوا واحدا كان ذلك له لانه ولد في ثلثان لم يكن
 لزيد ولد لاصليه وكان له ولد ولد من اولاد الذكور
 والاناث كان الثلث لولد الذكور دون الاناث فاحسب
 ان اصحابنا قاسوا الوقوف والله اعلم بالوصية وشبهوا
 ذلك بفالان عامة ما قالوه في الوقوف انما هو على
 قياس الوصايا مما سطرها وكما قال محمد بن الحسن يدخل
 ولد البنات في هذه الصدقة فيكونون اسوة ولد
 البنين في الفلة لان ولد البنات يقال لهم ولد ولد
 زيد قلت فيسترون في غلة الوقف كما عرفت
 الا على منهم والاصل قال نعم قلت فمن مات منهم قال

ان كان الواقف ذكر حال من يموت منهم وعلى من يرجع منهم
 امضناه على ما يشترط من ذلك وان لم يكن ذكر حال
 من مات نظرنا الى من كان موجودا منهم يوم تعلق القصة
 بقسم القلة بينهم واسقطنا منهم الميت الا ان يكون
 الميت مات منهم بعد ما طلعت القلة قبل وقت القصة
 فكان سهمه من ذلك لورثته وارجعنا الى ما له قلت
 فان قال علي ان يبدى البطن الاعلى منهم ثم البطن الذي
 يكونهم بطننا بعد بطن حتى ينتهي الى اخر البطون
 فهو علي ما يشترط من ذلك ولا يكون لاحد من
 البطون السلي مع البطن الاعلى شي من غلة هذه
 الصدقة فاذا تقرض البطن الاعلى صارت القصة
 للبطن الذي يكونهم وكذلك يكون الحال فهم قلت
 فان مات البطن الواحد منهم قال تكون القلة له
 دون سائر البطون فان مات صار للبطن الذي يلي
 الاعلى قلت فان مات بعض اهل البطن الاعلى
 وترك ولدا هل يكون لولد من مات منهم شي من
 غلة هذه الصدقة قال لا فاذا انقرض البطن الاعلى
 دخل ولد من مات من البطن الاعلى مع البطن الثاني
 الذي يكون الاعلى ترك ذلك ابدى حتى ينتهي الى
 اخر البطون قلت فان قال جعلت ارضي هذه
 صدقة موقوفة على ولدي وعلى اولادهم واولاد
 اولادهم ونسبهم ابدى ما تشاء سلوا وقد كان له
 اولاد وقد ماتوا قبل ان يوقف هذا الوقف وقد
 تركوا اولاد اهل يدخل اولاد اولئك الذين ماتوا
 قبل ان يوقف الواقف مع اولادها ولا قال لا يدخلون

هو
 م
 م

معهم قلت ولم قال من قبل انه قال علي ولدي وعلى اولادهم
 فقصد الى ولده هو لا الذي كانوا اجاب يوم وقف الوقف
 وقال علي اولادهم فنسب اولادهم دون اولادهم
 الا تركي انه لما قال علي ولدي كانت القلة له ولا لولد
 الولد دون من كان قد مات من ولده قبل ذلك فلما
 رده فقال وعلي اولادهم رجع ذلك على اولاد هو لا
 دون غيرهم قلت فما تقول ان قال قد جعلت ارضي
 هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وعلى
 اولاد اولادهم ابدى ما تشاء سلوا ثم من بعدهم علي
 الماكني علي ان يبدى في ذلك بالبطن الاعلى ثم
 الذين يكونهم بطننا بعد بطن وعلي ان ذلك بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين فجات القلة والبطن الاعلى
 ذكورا لا انثى معهم وانما لا ذكورهم قال فالقصة
 بين من كان موجودا من البطن الاعلى ذكورا كانوا
 او انما كانوا ذكورا وانما كان ذلك بينهم
 بالسوية وان كانوا ذكورا وانما كان ذلك بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين قلت فهل يدخل ولد من
 كان مات من ولده قبل هذا الوقف كان نور يدخلون
 في هذه الصدقة من قبل انه قال ها هنا علي ولدي
 وولد ولدي لان ولد الذي كانوا قد ماتوا هم ولد
 ولده قلت ارايت رجلا قال ارضي هذه صدقة
 قال عليه ان يتصدق بها علي الماكني فان لم يفعل
 من ميراث بن ورثته قلت فان قال ارضي هذه
 وخدتها موقوفة قال لا تكون وقفها وورثتها علي
 يوسف انه قال تكون وقفها علي الماكني قلت من خالف

هذا القول وقال اذا قال الرجل ارضي هذه صدقة موقوفة
 انما لا تكون وقفاً قال من قبل ان الوقف يكون على الفتي
 والفقير وعلى قوم باعيا منهم وبسراعيانهم وبحاج اليهم
 فاذا لم يتبين سبيله لم يدرك علي من يعرف غلة هذا
 الوقف قلت فما الفرق بين قوله صدقة وبين قوله
 موقوفة قال اذا قال صدقة افتتحة بان يتصدق بها
 على الماكني واذا قال وقفت زعمت ان هذا القول باطل
 قال من قبل ان قوله صدقة انما يراد بها الماكني وهذه
 كلمة تفني عن التفسير الا ترك ان رجلا لو قال ارضي
 بهذه صدقة على الماكني او قال صدقة ولم يقل على
 الماكني ان الامر في ذلك واحد ومن احجة ايمنك
 في ذلك ان رجلا لو اوصى ان يتصدق عنه بعد وفاته
 او قال تصدقوا بهذه المائة دينار بعد وفاتي ولم يقل
 على الماكني انه يجب ان يتصدق بذلك ماله على الماكني
 من قبل ان معنى الصدقة عند الناس موقوف الى الحاجة
 الى تفسير ولو قال قد اوصيت ان يوقف ثلث مالي
 بعد وفاتي او قال يوقف هذه المائة دينار بعد وفاتي
 كان هذا القول باطلا لا يجوز ولا يعمل بذلك لان
 الوقف يحتاج الى تفسير ويبين وجهه قلت وكذلك
 الرجل يقول قد حبست ارضي هذه او قال قد حبست
 املا او قال قد حرمت املا قال هذا كله باطل لا
 يجوز من قبل ان قول الرجل قد وقفت ارضي هذه
 او داري هذه او قد حبستها او حبست املا قد يجوز
 ان يكون وقفاً لسبب في ذنب عليه وقول وقف لمالي
 فاذا كان يحتمل هذه المعاني لم يخرج ذلك حتى يفسر

ما اراد

ما اراد به قلت واذا قال الرجل ارضي وحدودها صدقة
 موقوفة لم يزد علي هذا القول فهذا وقف جائز لانه
 قد جمع كلمتين يدور عليهما الوقف لان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه خذ ايامه
 في الارض قال احبس املا وتصديق بمرتها فاذا قال
 صدقة موقوفة فقد بين انها موقوفة وان الصدقة
 انما تكون في غلتها قلت وكذلك ان قدم بعض هذا على
 بعض فقال ارضي هذه وقف صدقة قال نعم تقدم هذا
 وتأخير سوا تكون الارض موقوفة قلت وكذلك
 ان قل محرمة صدقة او قال صدقة محبوسة او قال
 محبوسة صدقة قال هذا كله سواء اذا ذكر الصدقة
 وحاطب كلام يكون حسبا لها وهي وقف قلت ارايت لو قال
 ارضي هذه موقوفة حسبا محرمة لا تباع ولا توهب
 ولا تورث ولا تملك قال كله سواء وهو باطل لا يجوز حتى
 يبين امر الوقف قلت فان قال ارضي هذه موقوفة
 لله ابد او قال فيها اختلاف قال بعض الفقهاء انما وقف بقوله
 موقوفة لله ابد الا انه لما اتي بقوله لله تعالى ابد مع قوله
 موقوفة فما تصدق به لله تعالى هو ما تقرب به اليه وللمن
 الى الله هو ما كان في طاعته وقال بعض الفقهاء ان هذه الارض
 لا تكون وقفاً من قبل ان قوله موقوفة لا يحتمل ان
 يكون كلما تقرب به انسان الى الله فهو له جل ذكره في ابواب
 البر التي يتقرب بها الى الله عز وجل الصدقة على الماكني والنج
 والعمرة وغير ذلك من الاشياء التي يتقرب بها الى الله عز وجل
 فلما لم يبين في اي وجه يكون لم يملك وقفاً وقال بعض الفقهاء كل وقف
 لا يحتمل اخوه للماكني فانه لا يكون وقفاً وهو ميراثي فله حنيفة

على قائل هذا القول بما وقفه عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وقبره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بعضهم
قال في وقفه انه جعل ذلك صدقة ابد احيى بركة الله
الارض ومن عليها وهو خير الوارثين فجعل موبد هذا القول
وكذلك السهم الذي جعله عمر بن الخطاب لذي قرابته
وهو جابر بن عبد الله وجه الدهر لم يبطله احد قلت
فجعل قال ارضي هذه موقوفة على المساكين قال هذا
وقف جائز لانه قد حسنا صلبا بقوله وقف وجعل عليها
للمساكين وقد اموده قلت وكذلك لو قال ارضي هذه
موقوفة على وجه اخيرا وقال موقوفة على المساكين
في ابواب السرايا قال هذا وقف جائز موبد على ما بينا قلت
وكذلك لو قال موقوفة على ابن السبيل او قال موقوفة
على الفزوي او على الكباد او قال موقوفة على ابن ابي عمير
بنها او قال موقوفة في الحج عني قال هذا كله جائز
وهي وقف على ما بيننا من ذلك قلت فان قال
ارضني هذه موقوفة على التياهي قال يكون وقفنا على
التياهي الفقراء ولا يكون فلا غنى التياهي من غلبنا شي
قلت وكذلك لو قال وقف على الزماني او قال انقطع
لهم قال هذا وقف جائز قلت فان قال ارضي هذه
موقوفة على تياهي بني فلان وهم بنو اب عمصون
قال هذا باطل من قبل ان هؤلاء التياهي ان انقطعوا
انقطع الوقف ولم يكن ذلك للمساكين واذا قال موقوفة
على التياهي فانما المقصد في ذلك لفقراء التياهي لان
اناس اجمعوا في قول الله تعالى واعلموا انما غنمتم من
شي فان لله حصة وللرسول ولذي القربى

والتياهي

والتياهي والمساكين ان الذي سمي للتياهي من هذا الجنس
انما هو الفقراء دون الاغنيا وكما ذكرنا من الوجوه التي
لا تنقطع عن ابواب البر فلو وقف على ذلك جائز قلت
فان قال ارضي هذه صدقة موقوفة في الحج او في العمرة قال
هذا لا يكون وقفا من قبل ان الحج والعمرة ليسا بصدقة الا ان
يقول صدقة موقوفة على الثمان الموتي او على خفيهم
القبور او على سقي الماء قلت هذا كله جائز لانه لا ينقطع
وهو من ابواب البر مما يقرب به الى الله تعالى قلت
فان قال موقوفة على بنا المساجد او على مرمية المساجد
او قال بنا الحصون في الثغور او قال على مرمية او قال
على عمل سقايات في المواضع التي يحتاج اليها قال هذا كله
جائز وهي وقف على ما سمي من ذلك قلت فان
قال موقوفة على تياهي بني سيبان او قال تياهي بني
تميم قال هؤلاء حصون والوقف جائز وعلى الفقراء منهم
دون الاغنيا قلت ولم اخرب هذا اقال من قبل ان
هؤلاء لا ينقطع بناتهم اقلت وهل يحيط العلم بصدقة
قال اكبر الكراكي على انهم لا ينقطعون فان قال تياهي بني
فلان فربما ولا ينقطعون فالوقف باطل لان يجعل اخرة
للمساكين الرجل ينفذ الارض من ارض
الكراخي او من ارض الصدقة وما يدخل في هذا الباب
قلت انما رجل له ارض من ارض الكراخي جعل صدقة
موقوفة وجعل اخرها للمساكين قال هذا جائز لان ارض
الكراخي لما للكل وعليهم فيها الكراخي فوقف الاصل جائز قلت
فان اوقف رجل ارضا من ارض الصدقة على جائز وعليه
المسكون انه يملك ارض الصدقة وانما عليه ما الموقوفات

باب

فما تقول في ارض قطعها رجل فوقها قال ان كانت مواتا فاقطعها
 اياها الا امام فالوقف جائز وكذلك ان كانت ملكا الا امام
 فاقطعها انسانا وملكها اياه توقفا قالوقف في ذلك جائز قلت
 فما تقول في ارض موات اقطعها الامام انسانا فادخل الذي قطعها
 حذرا عن عمر وبنها فمروها فوقهم ارضهم هذه
 الارض قال فالوقف باطل من قبل ان المزاع انما هو اكار وليس
 له في رقبه الارض حق والوقف لا يجوز الا في الاصول
 وفي رقاب الارضين قلت فما تقول في رجل وقف ثابدا را
 له دون الارضين قال لا يجوز قلت فما تقول في جوانبت
 السوق لو ان رجلا وقف جوانبت من جوانبت السوق قال
 ان كانت الارض اجاورة في ارض القوم الذي شربها لا يخرجهم
 السلطان عنها فالوقف فيها جائز من قبل اننا في ايدي
 اصحاب الناس وارثوها وتقسيم بينهم لا يتراض لهم ان يكون
 فيها ولا نزعهم عنها وانما له عليهم غلبة باخذها منهم وقد لا
 يراها الخلفاء ومضي على اليد هو وهي في ايديهم يتابعونها
 ويواجرونها ويجوز فيها وما ياهرو ويصلحون بها
 ويفرونه وينتوت غيرة وكذلك الوقف فيها جائز
 قال فهل يكون الوقف في غير الارضين والمعارك قال لا
 يجوز الا ان يكون رقبته بغيرهم الرجل مع ارضه او سدا
 بوقفهم مع الارض قال اوقف ذلك مع الارض جائز ذلك
 وان وقف شيئا من ذلك دون الارض لم يجز الا ما تمسك
 في سبل الله من الدراع والسلاح فان ذلك جائز قلت
 فما تقول في ارض يكون بوقف انسان منها شيئا هل يكون
 قال يكون هو شي قد جاز له السلطان وادخل فيه مزاريق
 يعرفونه فانما هم ائمة في ذلك للسلطان له ان يخرجهم

من ذلك

من ذلك متى ساقان وقف احدهما هولا المزاريق
 شيئا من ارض يكون لم يجز قلت فما تقول في هذه الاقطاعات
 التي يقطعها السلطان ان وقف انسان قد اقطعه السلطان
 شيئا منها قال ان اقطع السلطان ارضا مواتا جاز لمن اقطع
 ذلك ان يوقفها وكذلك الارض اذا كانت ملكا السلطان
 فاقطعها انسانا او ملكها اياها فوقها الذي اقطعها فالوقف
 جائز فيها واذا اقطع السلطان انسانا شيئا من حق بيت المال
 لم يجز وقفه لذلك قلت وكيف يقطع شيئا من حق بيت
 المال قال هذه الارض لا سان وهي ارض خراج وهي
 ملك لاربابها قال السلطان ياخذ منهم النصف مما يخرج
 الله عز وجل من الزرع ما اقطع السلطان من هذا النصف
 الذي ياخذ له بيت المال بوقفه فيقول لمن يقطع قد
 اقطعك من هذا النصف اربعة اثمانه وجعلت عليك
 خمسة ارباع المال وهو العشر من جميع ما يخرج من الارض
 فان وقف هذا الذي اقطع ذلك ما اقطع لم يجز الوقف
 في ذلك من قبل ان الذي اقطع ليس بملك رقبه الارض
 وانما اقطع شيئا من حق بيت المال فالوقف في ذلك
 باطل لا يجوز قلت ان بيت رجل استرك ارضا بغيره
 وقبضها ووقفها وقفها صحيحا وجعل اجرها للمساكين
 قال الوقف فيها جائز وعليه قيمتها للمبايع من قبل ان يملكها
 هي وقفها واخرها من ملكه قلت وكذا ان وهبت
 ارضا او داره فاسدة وقبضها ووقفها وقفها صحيحا
 قال الوقف فيها جائز وعليه قيمتها للمواهب قلت فان
 استرك ارضا سركي صحيحا وقبضها ووقفها وقفها صحيحا
 وجعل اجرها للمساكين فاستحقها مستحقا فاخذها ورجع

الواقف بالثمن على ابايع فاحذر هل عليه ان يبتاع بمثلها ارضا
فتقرا قال ليس عليه من قبل انه وقف ما لا يملك قلت
فان استحق نصفها ثمنها او معلوما فاحذر انك تحق ما
استحق منها قال فما بقي منها فهو وقف ولا يبطل على مذهب
ابي يوسف قلت فان اشترى ارضا سوا صحيحها على
انه باختيار فمساها او قبضها فوقفها في الشهر فبطلت
وقت الاختار قال قال الوقف جائز وقد بطل حازه وحيات
البيع قلت فان باع رجل ارضا له من رجل على ان ابايع
ما اختار في ذلك شهر ثم ان ابايع وقف هذه الارض
وقفا صحيحا في الشهر فبطل مضميه قال الوقف جائز
وهذا البطل ان يبيع قلت فو رجل مات وترك ارضا وابنا
ليس له وارث غيره فوقفها ابنه وقفا صحيحا ثم ان رجلا
اقام مائة ان له على والده هذه الواقف ما لا يستغرق
قيمة الارض قال يبطل الوقف في ذلك وبتاع الارض
في دين المثل قلت فان كان الدين اقل من قيمة الارض
قال يقسم الواقف مقدار الدين الذي است على والده
ونفذ الوقف قلت فان الابن ميسر النكاح مال ولم
تدك تمام المسئلة في الكتاب قلت فو رجل اشترى ارضا
بخر او خذرو وقبضها فوقفها قال فقد زال ملكه عنها
ومسارت وقفا وعليه قيمتها لبايع قلت فان اشترى ارضا
بعتة او دهر فوقفها قال الوقف باطل وترد الى بايعها
قلت فان اشترى ارضا ببايعا صحيحا او فاسدا او قبضها
فوقفها وقفا صحيحا ثم اصاب بها عتيا قال يرجع نقصان
السب في الثمن وكذلك لو اشترى دارا ببايعا صحيحا
او فاسدا او قبضها فبنا مسجد ثم اصاب بها عتيا قال يرجع

نقصان

نقصان السب من الثمن ان كان السب ناقصا
المسرح رجوع نقصان العرض الذي اشترى به الارض قلت
فان كان البايع قد استهلك العرض قال يضمن منه بمقدار
النقصان قلت فان اشترى الرجل بيعا صحيحا فلم يقبضها
حتى وقفها قال يجبر على دفع الثمن ويكفي الوقف قلت
فان مدهما قال يبيع القاضى الارض في الثمن ويبطل الوقف
فما قلت فلو كان المبيع عتيا عتقه المشتري قبل ان يقبضه
قال السب من قول اصحابنا ان القضا جائز لا يرد قال
يلي وعتق العبد لا يشبه وقف الارض هذا قد رتب في الكتاب
لم يبين المسئلة وادفعها او غلط الكاتب ولو ان رجلا رهن
رجلا ارضا او دارا وسلمها الى المرحوم ثم ان المرحوم وقفها
وقفا صحيحا قال ان ادرك الدين وافقكم جاز الوقف وان لم
يقفكم باعها القاضى في الدين ويبطل الوقف الذي كان
من المرحوم في الرجل على اهل بيته او على
حشمه او على تراثه او على ارحامه او على انثابه قلت
ارانت رجلا جعل ارضا له صدقة موقوفة لله عز وجل
ابدا على اهل بيته فان انقضوا من وقف للمساكين قال
فالوقف خاف بكون ذلك وقفا على الفقير والفقير من
اهل بيته قلت ومن اهل بيته قال كل من ناسبه باه
الى اقرباء له في الاسلام ومضى اقرباء له في الاسلام
ابوه الذي ادرك الاسلام وان لم نسبه وكل من ناسبه الى
هذا الاب من الرجل والنساء والصبيان فهو من اهل بيته
و يدخل في الوقف قلت فهل يدخل ابوه هذا الوقف
وولده لو وقف لصلبه وولده ولد وان سفلوا في ذلك
قال نعم يدخل ولد الذكور من ولده في الوقف وان

باب

واما اولاد الاناث من ولده فانهم لا يدخلون في الوقف
 اذا كان اباؤهم من قوم اخرين وان كان اباؤهم من
 بنائيه الى حده الذي ادرك الاسلام فهو من اهل
 بيته قلت فما تقول في الواقف نفسه هل يدخل في
 هذا الوقف قال لا قلت ولا يدخل اولاد عماته واولاد
 اخواته في هذا الوقف قال لا اذ اباؤهم من قوم اخرين
 قلت فما تقول ان قال جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة على حسي ومن بعدهم على المساكين او قال
 على ابي قال الخس والال بمنزلة اهل بيته والحكم فيهم
 واحد قلت وكذلك قال صدقة موقوفة على
 فقرا اهل بيتي قال الوقف جائز عليهم وتكون القلة لكل
 فقير منهم قلت ومن الفقراء الذين يدخلون في هذا
 الوقف قال قد روي عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه قال من ملك حصى درهما وقميصا من
 الذهب فهو فقير وروي عنه صلى الله عليه وسلم
 انه كان يبع المصدق فيقول له هذا الصدقة
 من اقسائهم وضم في قفائهم معنى هذا الكلام
 ان كل من وجبت عليه الزكاة فهو فقير ومن لم يوجب
 عليه الزكاة فهو فقير على له اخذ الصدقة فاذا حلت
 له الصدقة دخل في هذا الوقف قلت ولم قال ان اهل
 بيت الواقف كل من كان بنائيه الى اقصا ابائهم الاسلام
 وان كان ذلك الاب لم يسلم قال لا تركي ان رجلا من
 ولد الى لهب لوجعل ارضه صدقة موقوفة على اهل
 بيته كانت لغا بنائيه الى اهل بيته وكذلك رجلا من
 ولد الى رجل اهل بيته كل من كان بنائيه الى ابي

جهل

رجل فاما من اسلم في اول الاسلام فهو من ذلك الا ان
 ان رجلا من آل العباس او من آل علي لوجعل ارضه له
 صدقة على اهل بيته قاهل بيته كل من كان بنائيه
 الى العباس او الى علي رضي الله عنهما قلت فان جعل
 الوقف على قوم اهل بيته او على من اقرب من اهل بيته
 فالامر فيهم سواء قال نعم والقلة على كل فقير من اهل
 بيته ففعل ذلك لكل من كان فقيرا من اهل بيته يوم
 وقف هذا الوقف قال بل تكون القلة لكل من كان
 فقيرا من اهل بيته يوم تاجب القلة قلت نعم استغني
 منهم قال لا يطعن من استغني منهم من قلة هذا الوقف
 سنا قلت فان استغني جميعا عن ذلك قال تكون
 القلة للمساكين قلت فان اقترع بعد ذلك احد منهم
 هل يرد عليهم القلة من هذا الوقف قال نعم يقطع عنهم
 اذا استغنيوا عنها وترد عليهم اذا احتاجوا اليها وانما تكون
 القلة للمساكين اذا دام غنا اهل بيته او انقضوا قلت
 فان جاز غلة سنة او سنتين فلم تقسم بينهم الا من
 الامور حتى استغني قوم منهم وانقر اخرون قال انما
 انظرهم الى من كان فقيرا يوم تقطع القسمة فاعطهم
 ذلك قلت فلم لا ينظر الى اولئك الذين كانوا فقرا يوم
 جاز القلة فاعطهم ذلك وان كانوا قد استغنيوا لا هم
 قد استغنيوا قال لان الواقف جعل ذلك لهم على
 سبيل الفقر ولم يجعله لك كان غنيا قلت فاذ قال صدقة
 موقوفة على اهل بيته ولم يقل على فقرا اهل بيته لم لا يجعل
 الوقف على كل من كان موجودا من اهل بيته يوم وقف
 الواقف فاذ انقضوا اولئك جعلته للمساكين قال من قبل

ان ياتي بعدها اولادهم واولادهم من اولادهم من اهل بيته
 قال وقت جاز علي من كان يومئذ وعلي من حلت من اهل
 بيته قلت فما الفرق بين الوقف والوصية وانت تقول
 لو ان رجلا وصي بثلث ماله لاهل بيته انك تنظر الى
 من كان موجودا من اهل بيته يوم مات الموصي ولكل ولد
 يولد من اهل بيته ياتي به انه لا يقل من ستة اشهر منذ
 يوم مات الموصي فيكون ذلك لغيره دون من ياتي
 بعد ذلك قال الفرق بينهما ان الوصية لا يجوز لمن لم
 يخلف والوقف يجوز ان يوقف الرجل علي من لم يخلف
 الا تربي ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالي لزيد
 ولولده وولد ولده كذا اياما تا سئلوا ثم مات كان
 الثلث لزيد وولده كان مخلوقا من ولده وولد ولده والوقف
 قد وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه علي قرابته فذلك
 السهم جاز لهما اياما لو كان الامر في ذلك علي
 ما تقول لا يقطع السهم الذي وقفه عمر لقرابته عنهم وكذلك
 وقف اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في جارية عبيهم
 الي يوم القيامة الا تربي ان رجلا قال جعلت ارضي
 هذه صدقة موقوفة لله عز وجل اذ اعلى زيد وعلي
 ولده وولد ولده اياما تا سئلوا لا يقطع ذلك عنهم
 قال الوقف جارية علي هذا فتوردة بذلك في الوصايا
 لست كذا قلت فقه رايك فيسبب كبريت الوقف
 علي الوصايا قال انما اقدم من علي الوصايا ما شربها وما
 يقرب من لا لها قد شربها في بعض الحالات وبقاها
 في بعض الحالات وما ندرناه في الوصايا انها لا تخون لمن
 يخلف والوقوف يجوز علي من لم يخلف يعني عن افاة ذلك

والزيادة

والزيادة فيه قد تحوز ان نصف الرجل للم يخلف ولا يجوز ان
 يوصي لمن لم يخلف فذلك والزيادة فيه قد تحوز ان نصف
 الرجل للم يخلف ولا يجوز ان يوصي لمن لم يخلف فذلك
 لو ان رجلا وصي بثلث ماله لاهل بيته انك تنظر الى
 له بثلث حاليه وتكون كل ثمرة تاتي بعد ذلك للرجل
 الموصي له انك في كل سنة مادام حيا فاذ مات وجع الستان
 الي ورثة الموصي وكان بينهم علي قد رموار منهم عبد الموصي
 واذ اوقف الرجل وقفا علي اهل بيته وله اهل بيت يوم وقف
 وحده من اولاده او ليك قوما اخرين من اهل بيته
 قال المجوسي رحمه الله غلة الوقف عليهم فكل هذا اذهب
 الناس وما جرى عليه وقوفهم قلت فيقول ان قال
 قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل اذ اعلى
 غلها علي اهل بيتي ما بقي منهم احد فاذا انقضوا كانت
 الغلة جارية علي المكاتب في غلة سنة او سنتين فليقسم
 حق محض قوم اخرين من اهل بيته هل يدخلون في تلك
 الغلة التي لم تقسم قبل حدوث هو لا تقسم غلة كل سنة
 بعد ذلك بين كل من يكون كان موجودا يوم تاتي الغلة قلت
 السبب تقسم الغلة قلت فهل يدخل فيهم المكاتب من الرجال
 والنساء والصبيان قال نعم الا تربي لو ان اخا هذه الوقف او ابن
 اخ له تزوج واحد من امة لقومها ولدها اولاده او كورا
 وانما اهل كاتوا يدخلون في غلة هذا الوقف قال اولاد هذا
 الاخر فان كانوا من امة فممن من اهل بيت الوقف قلت ارايت
 رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل اذ اعلى
 الى العباسات عبد المطلب قال هما سواي لغلة جارية الخ
 كل من ينسب باياه من ذكر وانثى الي العباس بن عبد المطلب

قلت ارايت الرجل اذا قال ارضي
هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد ا على قرابتي فاذا
انقرضوا مني على اني قال الوقف جائز وهو عار
على قرابته من كان منهم يوم وقف هذا الوقف وعلى
كل من بعدك من قرابته ابد ا قلت ومن قرابته الدنيا
يستحقون هذا الوقف قال كل من كان يناسبه الي
اقصا اب له في الاسلام من قبل ابيه والي اقصا اب
له في الاسلام من قبل امه وكل من كان من هولاء فهو
قرابته قلت قايل هذا الوقف وولده يدخلون في القرابة
قال لا والقرابة كل من كان يناسبه الي الابوين ما حلت
الوالدين وولده لصلبه فاما ولد الولد من سفل منهم
والاحداد والحدات وان اتفقوا فم قرابة قلت ويدخل
في القرابة ولد الابن قال نعم كل ذكرا رحم محررا وعمير
محرر فم قرابته من قريب قرابته منهم ومن بعد فم
قرابته قلت فكم لا يكون للوالدان والولد الذي لصلبه
من قرابة الواقف قال لان الله عز وجل قال الوصية للوالدين
والاقربين فاحدج الوالد من قرابته فاما اخرج الله
تبارك وتعالى الوالد من قرابته قلذ لك احدثج
الولد من قرابة الوالد من احدثج الله لا يحسن في اللغة
ان يقال اب اب الرجل قرابة لابنه وما عليك الوالد من
والولد فم قرابة وكذلك ان قال الواقف تحبني فله هذا
الوقف على رضى او قال على ذى نسب مني او قال على
ارحامى او قال على ذى رحم مني يدخل في هذا الرجل
والنساء والمساكين والاولاد والاخوان والخالات والعمات
وكل اولاد هولاء هم قرابة الواقف ولهم حقهم من علفته

هذا الوقف وان كان هولاء من قوم اخريف قرابة ولا يسيبه
قوله قرابتي قوله اهل بيتي من قبل ان اهل بيت
الرجل هم اذ من يناسبونه الي جده الاكرم من قبل ابيه
فكل من كان يناسبه من قبل ابيه الي اقصى اب له في
الاسلام فم اهل بيته قال وكذلك لو قال على خن العباسي
قال هذا كله واحد والقله لكل من يناسبه الي
العباس اب عبد المطلب قلت فما تقول في امرأة من
ولد العباس ولها زوج من غير ولد العباس لها من
اولاد قال اما هي فداخله في الوقف واما ولدها قل يدخلون
في الوقف قلت فما تقول في مولي ولد العباس هل يدخلون
في هذا الوقف قال لا قلت وكذلك لو قال الواقف رجلا
من ولد العباس فقال قد جملت ارضي هذه صدقة موقوفة
على اهل بيتي او قال على خن قال هذا كله سوا والقله
لكل من كان يناسبه الي العباس من الف كور والافان
قلت فهل يدخل ابوه واحد ادة وولده وولد ولده وان
سفلوا في هذا الوقف قال نعم قلت ارايت رجلا لو قال
ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد ا على عيال
زيد بن عبد الله قال فيا لزيد كل من كان في نفقته
قلت فله كل امرأة زيد وولده وفي هذا الوقف قال نعم
قلت فان كان في عماله من ذى رحم محرر منه او من غير ذكرا
الرحم قال نعم قلت ارايت ان قال جملت ارضى هذه
صدقة موقوفة لله عز وجل ابد ا على اهل بيتي فاذا انقرضوا
كانت على قرابتي قال اهل بيته هم من كان يناسبه من قبل
ابيه وقوله فاذا انقرضوا كانت وقف على قرابتي فقرابته
من كان من قبل ابيه ومن كان من قبل امه فكل واحد هذا

القول ان الواقف على كلامه كان من قبل ابيه ومن كان
 من قبل امه فيسقط مكان يكون لاهل بيته لا تقرضهم
 ويكون الواقف من كان من قبل ابيه من قبل ابيه ومن
 قبل امه قلت فتكون غلة هذه الصدقة كل
 قرابته من قبل ابيه ومن قبل امه قال نعم قلت فان
 قال ارضى هذه صدقة موقوفة على قرابي فاذا
 انقضوا كانت هذه الصدقة وقفاً على اهل بيتي
 قال هذا محال لان قوله على قرابي تقرابته من
 كان قبل ابيه ومن كان من قبل امه فاذا انقضوا
 فقد انقضوا اهل بيته فانما تكون الغلة للمساكين
 قلت فلم لا تكون الغلة على قرابته من قبل امه ويجعل
 قوله فاذا انقضوا قرابي كانت الغلة لاهل بيتي
 كانه انما قصد بقوله على قرابي انما اراد من كان
 من قبل امه لانه لما قال على قرابي فاذا انقضوا كانت
 على اهل بيتي فيجعل هذا دليلاً على انه اراد بقوله
 قرابي قرابته من قبل امه قال ليس هذا دليل على
 انه انما قصد الى قرابته من قبل امه من قبل ابيه
 كان قال على قرابي من قبل ابي ومن قبل ابي فاذا
 انقضوا كما نشأ على قرابي من قبل ابي وهذا كله
 تناقض الا تركي ان رجلاً لو قال قد وقفنا على
 اخوتي فاذا انقضوا كانت الغلة على اخوتي وهذا
 متناقض فاذا انقضوا اخوته كانت الغلة للمساكين
 قلت فلوان رجلاً قال قد جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة على اخوتي فاذا انقضوا كانت موقوفة
 على اخوتي من قبل ابي وكان له اخوة متفرقين قال هذا

كانه

كانه قال على اخوتي وهم فلان وقلان وقلان
 فاذا انقضوا قرابي على قلان يعني احد هؤلاء الثلاثة
 وهذا ايضا متناقض فاذا انقضوا هؤلاء الثلاثة يكون
 الوقف على احد هؤلاء الثلاثة وهذا كلام محال ولكنه
 يكون وقفاً عليهم فاذا انقضوا الثلاثة صارت الغلة للمساكين
 والقراءة خلاف اهل البيت والامر في ذلك على ما سرحنا
 لك قلت فان قال بخبري غلة هذا الوقف على فقرا
 قرابي اذ قال فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف
 لكل من يكون فقراً يوم تأتي الغلة قلت ولا ينظر في
 ذلك الى من كان فقراً يوم وقف هذا الوقف قال
 لا وانما تقسم الغلة على فقرائهم يوم يقع القسمة الا ترى
 انه لو كان له قرابة فقرا وقرابة اغنيا فاقترع بعض
 الاغنيا واستغنى بعض اولئك الفقرا قبل هي الغلة لهم
 حات الغلة انه انما يعطى كل من كان فقراً يوم حات الغلة
 فان قال قائل انما انظر الى من كان فقراً من قرابته يوم
 وقف هذا الوقف فاعطيت تلك الغلة قبل له فان استغنى
 اولئك الذين كانوا فقرا واقترعوا اغنيا فحق قولك يجب
 ان يدفع الغلة الى هؤلاء الذين قد استغنوا ومنع الذين
 افتقروا وهذا خلاف ما عليه المسكون قلت فقول الواقف
 فقرا قرابي وقوله من فقرائ قرابي واحد قال هي
 سواء وانما ينظر الى الغلة يوم هي قد دفع الى من كان
 فقراً فاستغنى عنده هي الغلة فلا حق له في قلت ولم لا
 يقول انه اذا قال بخبري غلة هذا الوقف على من افتقر
 من قرابي انك لا تعطي الا من كان غنياً ثم افتقر لان قوله
 من افتقر لا يكون الا بعد الغنى قال الا تركي ان رجلاً

لو قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة علي ما سكن
 طرسوس من قراني او قال من سكن بقرطرسوس
 ان القلة حاربة هلي من كان ساكنا بطرسوس وكلما
 من كان سكنا بعد الوقف قلت فعلي هذا اما في
 كلام الناس وانما جعل هذا علي ما يتعارفه الناس
 ويعملون الا تركي ان رجلا لو وصي بملك ماله
 لولد زيد بن عبد الله ولزيد يوما اوصي بنون عبد
 وحدث لزيد ايضا بعد الوصية بنون او مات اولئك
 الذين كانوا يوما وصي وحدث له اخرون ان الثالث
 لم يكن موجودا يوم موت الموصي ولا ينظر الي من
 كان مات قبل الموصي وكذلك امر القرابة انما انظر
 الي من كان فقيرا من قرابة هذا الوقف يوم تاتي
 القلة فيكون لهم الثلث دون غيرهم قلت
 ارايت مولود او ولد عن حي القلة ولا شيء له ان يعطيه
 من غلة هذا الوقف قال نعم له حقه منها ومن قال لا يعطى
 من الوقف الا من كان غنيا ثم افتقر انه لا يعطى هذا
 المولود شيئا لان هذا المثل غنيا ثم افتقر فلا حقه له
 في هذا الوقف فقلنا لم قال هذا القول فما تقول
 في من لم ير فقرا قال لا اعطيه من غلة هذا الوقف
 شيئا قلت افلسا تقول اذا قال تكون غلة هذا الوقف
 علي من سكن طرسوس من قراني انك تعطي من
 كان ساكنا ومن سكن بعد ذلك قال بلى قلنا فهذا
 وقوله فقرا قراني ومن افتقر سواها بينهم فرق
 الا ترى انه لو قال تحري غلة هذا الوقف علي من
 حفظ القرآن من قراني وكان في قرابته من حفظ

القرآن

القرآن لم يحفظ اخرون من قرابته القرآن هل يعطى
 من حفظ القرآن بعد ذلك قال نعم يعطون كلهم من كان
 حافظا للقرآن قبل ذلك ومن حفظ القرآن بعد ذلك
 فيكون كلهم سواء في القلة قلت من الفقير الذي يستحق
 ان يعطى من غلة هذا الوقف قال من لم يملك ما يتي
 درهم او عشرين دينارا فانه يعطى منه قلت فمن كان
 له خادم ومسكن فهل يجب ان يعطى من غلة الوقف
 قال نعم قلت فان كان له خادم ومسكن وثياب يلبسها
 او ثياب يفتخر بها الا يصلح ان يعطى من الوقف قلت
 وان كان له مع ذلك ثياب فصل او قرين فصل عما يحتاج
 اليه يكون قيمة ذلك ما يتي درهم او عشرين ديناراً
 لا يعطى من غلة الوقف وكذلك الزكاة لا يجوز ان
 ياخذ من الزكاة شيئا قلت فان كان له مع المسكن
 والخادم مسكناً اخر يكرهه وياخذ كراهه وذلك
 لا يؤمر بمؤنته قال لا يعطى من الوقف شيئا وكذلك
 لو كانت له ارض يستغلها وما ياتي منه غلها لا يكفبه
 لمؤنته قال هو غني فلا يجب ان يعطى من الزكاة شيئا
 اذا كانت قيمة المنزل الذي يكرهه او الارض التي يستغلها
 ما يتي درهم او ثلثا فان كانت قيمة ذلك اقل من ما يتي
 درهم كان له ان ياخذ من غلة الوقف وكان فقرا
 قلت فما تقول ان كان قيمة المنزل مائة درهم وقيمة
 الارض مائة درهم وذلك سوى المسكن والخادم
 هل يجب ان ياخذ من غلة الوقف شيئا قال لا هذا
 عندنا غني بما كان عليه سوى المسكن والخادم والثياب
 التي لا غنا له غيرها ما يتي درهم كان غنيا

لم لك ولم يكن فقرا قلت فان كان عليك هذا الذي
 ذكرنا وعليه دين مثل قيمة ذلك واكثر منه قال
 هو فقير ويجب له حقه من غلة هذه الوقف قلت
 فان كانت له ديون على الناس لا يمكن اخذها وكان
 له مال في بلد اخر لا يصل اليه قال فهو فقير وله ان
 ياخذ من الوقف قلت فان كان رجلا فقيرا بسبب
 فقد ارضيته وتفقته عياله هل له ان ياخذ من غلة
 الوقف قال نعم له ان ياخذ قلت فما تحتك على ما قال
 اذ اوقف الرجل وقفاله على قرابته وجعل اخذ ذلك
 لم يكن ان اعطى غلة هذا الوقف ما كان يخلو قا
 من قرابته دون ما يجد من غيرهم قال نعم لما قال
 هذا القول ما تقول اذ جعل ارضه صدقة موقوفة
 على فقرا قرابته وله قرابة اغنيا وقرابة فقرا فقير
 الا غنيا هل يطون من غلة هذا الوقف ليا قال
 نعم فهو يارك لقوله وقد قال يقولنا وكذلك يقول
 ان من يجد من قرابة الواقف هو بمنزلة من كان
 يوم وقف الواقف فاذا كان يعطى من ائتمرو وقد كان
 غنيا فيجعلهم اسوة اولئك الفقرا الذين كانوا فكله لك
 من حديث من قرابته هم اسوة من كان من قرابته
 مخلوقا يوم وقف هذا الوقف وان قال لا اعطى الا
 من كان فقرا يومئذ قيل له فيقول ان استغني
 اولئك الذين كانوا فقرا وافتروا اولئك الذين
 كانوا اغنيا فوجب في ذلك ان يعطى هؤلاء الذين كانوا
 اغنيا وجميع الفقرا الذين هم في هذا الوقف فقرا وهذا
 خلافا لما يعرفه الناس قلت فان قال قد جعلت

ارضى

ارضى صدقة موقوفة على فقرا ياتي قرابتي وكانت
 له يوم وقف الوقف قرابة ياتي فاذا ركبوا واكتسبوا
 الاموال وخرجوا من هذا البلد صاروا ياتي اخرين
 من قرابته فقرا هل يعطى اولئك الذين ادركوا وصاروا
 اغنيا دون هؤلاء السامي الذين حدثوا وهم فقرا فان
 قال اعطى هؤلاء السامي الذين حدثوا وهم فقرا فقد
 ترك ماله وان قال لا بل اعطى اولئك الذين خرجوا
 من هذا البلد وصاروا اغنيا فليس بحاجة الى حجة
 ابن ولا اوضح من هذه لان هذا اخلاف الامة قلت
 ارأيت رجلا اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة
 لله الله اعطى فقرا قرابتي فحازت غلة سنة وله قرابة
 فقرا لم يجامعهم القلة قوما خرون من قرابته فقرا هل
 يدخلون في هذه القلة قال لا لان اولئك الفقرا قد
 استغفوا هذه القلة ووجبت لهم ولكن من ائتمرو بعد
 محي هذه يدخل فيما يستقبل من الفلات بعد ذلك قلت
 ارأيت ان مات من فقرا قرابته بعد محي القلة ما حال
 حصته منها قال هي ميراث لورثته قلت فان كان عليه
 دين هل يقضي منه دينه او كان اوصى بشيء هل يتفاد
 له ذلك في وصاياه قال نعم قال ابو بكر الصواب عندك
 في هذا الباب ان يظهر عند القسمة تحت كان فقرا اعطى
 من هذه القلة ومن كان غنيا لم يعط منها شيئا وان
 استغني بعد محي القلة من قبل ان القلة انما يجب لمن
 كان فقرا عند القسمة وفي وقت القسمة قلت ارأيت
 من استغني من غيرهم بعد محي القلة قال محقه الذي وجب
 له قايم ياخذها وان كان قد استغني وبيع فيما بعد

مما عي من الفلات فلا يكون له ما حق ما دام غنيا قلت
 فان افتقر بعد ذلك قال لا دخل فيما عي بعد ذلك
 من الفلات ويكون فيها اسوة الفقرا الباقين وكال بعضهم
 اذا جات غلة سنة ثم ولدت امرأة من قرابته ولدا لا اقل
 من سنة اشهر منذ يوم جات الغلة الى لا اعطى هذا
 المولود من هذه الغلة سالان هذا المولود توصف
 بانه كان في البطن فقيرا وانما يقع اسم الفقير على من كان
 محتاج وهذا المني يكن محتاج وهو في البطن وقلنا لقابل
 هذا القول كذا في الكتاب قد ادرك هذا المولود الغلة
 وكان مخلوقا قبل تحيها وكل من لم يكن له مال فهو فقير ولا
 مال لهذا المولود فهو عندنا ممن يستحق ان يدخل في هذه
 الغلة اذ لم يكن له مال يتسبب به الى غنى ومما لم يتسبب
 الى غنى فهو فقير قلت ارايت اذا قال علي قرابتي فلم
 يكن في قرابته الا فقير واحد قال يعطى نصف الغلة
 ويكون نصف المساكين من قبل انه قال فقرا والفقرا لا
 يكونون اقل من اثنين قلت وكذلك ان قال محتاجي
 قرابتي او قال علي مساكين قرابتي قال هذا كله سوا
 وهو بمنزلة قوله فقرا اهل بيتي قلت فلو قال
 علي من كان فقيرا من قرابتي او قال علي من كان
 محتاجا من قرابتي وكان فيهم واحد فقير قال يعطى
 هذا الواحد الغلة كلها ولمن هذا بمنزلة قوله فقرا
 قرابتي ومحتاجي قرابتي قلت ان جات غلة سنة
 من السنة وفي يد احد منهم ما تادوهم قد اخذها
 غلة السنة الماضية او من غيره لك قال هذا غنى
 لا يعطى من غلة السنة الحادثة شيئا قلت ان بيت

ان جات

ان جات غلة السنة اذا صمت اصحاب كل انسان اربع مائة
 والكر قال ان صمت الغلة كلها للسنة جميعا في دقة
 واحدة فلكل واحد منهم ما يصيبه من ذلك يسلم
 اليه وان صمت غلة السنة الاولى فاصاب كل انسان
 منهم ما يتي ودهم لم يدفع اليهم من غلة السنة الثانية
 شي لا يفيهم غنى بما صار في ايديهم من غلة السنة الاولى
 قلت ارايت ان جعل كل واحد انفسه صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد ا على من كان فقيرا من ولد زيد بن عبد الله
 ووقف رجل اخر ارضه على من كان فقيرا من ولد زيد
 ان عبد الله ايضا تجات الغلة من كل واحد من الوقفين
 قال ان كان نصيب كل واحد من غلة كل وقف اقل من
 ما يتي ودهم دفع اليهم ذلك وان كان نصيب كل انسان
 منهم من كل وقف اكثر من ما يتي ودهم ما ذرهم قال فان
 فرقت الفلتان جميعا معا فكل انسان ما صابه من ذلك
 كثيرا كان او قليلا وان بدا باحد الوقفين ففرقت غلته فاصاب
 كل انسان منهم من ذلك ما تادوهم اكثر من ذلك لهم
 يعطى من الوقف الاخر شي لا يفيهم غنى بما قد صار في
 ايديهم من غلة الوقف الذي قصوه قلت فلما يكون
 غلة الوقف الاخر في هذه السنة قال للمساكين ان
 كل واحد من الرجلين انما جعل غلة وقفه لمن كان
 فقيرا من ولد زيد بن عبد الله هذا واذا كانوا قد استغنوا
 من أحد الوقفين او من غيره فلا حق لهم في غلة الوقف
 الاخر حتى يمسروا فقرا الا ترى ان رجلا لو وصى
 كل واحد منهما بثلث ماله لفقرا ولد زيد هذا فان
 الرجلان جميعا معا قال فقد وجب لكل فقير من ولد زيد

حقه من ثلث كل واحد من الرجلين ياخذون ذلك
 كله قلت فان مات احد الرجلين قبل صاحبه فقد
 وجب لكل واحد منهم من ثلث مال الميت الاول حقه
 فان كان نصيبه من ذلك ماتا ورثهما او اكثر فلا حق
 له في ثلث الاخر وان كان الذي نصيب كل واحد منهم
 من ثلث مال الميت الاول اقل من ما يتيدهم كان له
 حقه من مال الميت الثاني قال وكذلك الثلثان اذا ماتا
 جميعا معا فزقت كلهما فمهما وان جات واحدة قبل الاخرى
 فان كان نصيبهم من الفلة الاولى ما يكونون به
 اغنيا فلا حق لهم في الفلة الثانية وان كان نصيب
 كل واحد منهم اقل من ما يتيدهم من الفلة الاولى
 كان لهم حقوقهم من الفلة الثانية قلت فان كان
 كل واحد من الفريقين الوافقين قال يعطى كل فقير منهم
 قوته لسنة جات الثلثان جميعا معا انه يعطى كل واحد
 منهم من غلة هذا اقوتنا ومن غلة هذا قوتنا فاحد كل
 واحد منهم قوتين وان جات احد الثلثين قبل الاخرى
 فاحد كل واحد منهم من غلة الوقف الذي جات
 غلته قوته ثم جات غلة الوقف الاخر فانه لا يجب
 ان يعطى احد منهم قوتنا اخر من قبل ان الذي في يده
 القوت الذي اخذه فان كان قد انفق بعضه وبقي
 بعضه اعطى من الفلة الثانية قوتنا اخر قلت فان
 كان الواقف رجلا واحدا فوقف فمقتضى على
 هذا السبيل قال ان كان وقفها جميعا معا لم يقع اليها
 كل واحد منهم الا قوتنا واحدا وان كان وقفها في وقتين
 واخذ بعد اخر كان لكل واحد منهم من كل وقف

قوتنا

قوتنا ما باحتد كل واحد منهم قوتين ولو ان رجلا
 وقف على اهل فلان فان اصحابنا قالوا القياس في
 ذلك ان يكون الوقف على زوجة فلان خاصة
 وكما نستحسن ان يجعل ذلك لكل من يعود في منزله
 من الاحرار ولا يدخل المماليك في هذا الوقف قلت
 فان كان له اهل بالكوقة واهل بالبصرة ومع كل واحد
 منهم قوم في عياله قال يدخل في الوقف كل من كان
 في عياله من المراتب جميعا ولو ان امرأة وقفت وقفا
 على اهل بيتها لم يدخل ولدها في ذلك ولا امرؤها وان ابى
 هذا الولد ان يعمد دخل ولدها في اهل بيتها وان كانت
 اسوة سائر اهل بيتها قلت ارايت رجلا قال قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة على فقراؤنا بني لم يزد علي
 هذا القول شيئا قال الوقف باطل وهذه الارض موروثة
 بني ورثته من قبل ان فقراؤنا بنه ان اقروضوا واستغنوا
 لم يدر لمن تكون الفلة ولم يجعل الوقف للمساكين
 فلهذه الفلة بطل الوقف قلت ارايت اذا قال قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي ومن بعدهم
 لا ساكني قال الوقف جائز قلت والعزاية عندك
 من كان يوم وقف هذا الوقف ومن بعده له من
 العزاية قال نعم قلت فان قال قائل انما انظر الى
 قرابة يوم وقف هذا الوقف فاجعل الفلة لهم ولا
 اجعل الفلة لمن بعده من قرابته من غلة هذه
 الوقف شيئا قال يقال ما تقول في رجل وقف ارضا
 له على ولده يوم وقف ولد واحد له اولاد بعد
 ذلك فان قال اجعل الفلة لمن كان منهم يوم وقف

ولما حدث بعد الوقف فقد ترك قوله وقال يقولنا وان
 قال اجعل الفلة لمن كان من ولده يوم وقف ولا اجعله
 لمن حدث له من الولد قيل له فما تقول في السهم الذي
 جعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقرابته السكينة هو
 جاز لهم الى يوم القيامة فيسبني ان يقول ان ذلك باطل
 لان كل من كان من قرابته يوم وقف قد انقضوا فظل
 هذا السهم وليس كساج الى ان يحج علي قاييل هذا القول
 باكر من هذا اقلت فان قال قد جعلت ارضي
 هذه صدقة موقوفة علي قرابتي ومن بعدهم علي
 المكاني فلم يكن له من القرابة الا واحد حال تكون
 الفلة كله لقرابة الواحد ما دام حيا ومن بعده للمكاني
 قلت فان قال علي فقرا قرابتي ولم يكن له قريب فقير
 الا واحد حال تكون من الفلة لهذا الواحد نصف
 والنصف الاخر للمكاني من قبل ان اسم الفقرا لا يكون
 الا اثنين فصاعدا والواحد لا يقال فقرا قرابة فلان
 قلت فان قال علي من كان فقرا من قرابتي او من
 كان محتاجا من قرابتي او من كان مسكينا من قرابتي او حال
 المحتاجين من قرابتي فلم يكن فيهم الا فقير واحد لم يكن
 لهذا الواحد الا نصف الفلة والنصف الباقي للمكاني
 لان قوله مكاني او محتاجي لا يكون ذلك اسم الواحد
 نصف الارض علي اقرب الناس
 منه او علي اقرب الناس من رجل قلت ارايت ان قال
 قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 ايد علي اقرب الناس مني او علي اقرب الناس الي
 ومن بعده علي المكاني قال الوقف جائز وتكون

يا الرجل

الفلة

الفلة لا قربا الناس منه فان كان له ابن وابوان
 كانت الفلة لابنه دون ابويه لانه اقرب من ابويه
 فان كان له بنون كانت الفلة بينهم فاذا انقرضوا
 كانت للمكاني قلت ولم قلت ان الفلة تكون لولده
 والولد لا ياتي قريب للواقف حال من قبل انه لم يجعل
 الصدقة لقرابته ولو كان جعلها لقرابته كان الامر في
 ذلك علي ما تقول لا يكون الولد قريبا لوالده ولا الوالد
 قريبا لولده ولكنه قال صدقة موقوفة علي اقرب المكاني
 مني او اقرب الناس الي ولا احد اقرب من ولده اليه
 قلت وكذا لك لو كانت له بنت وحال صدقة موقوفة
 علي اقرب الناس الي وله ابوان حال الامن وان كنت
 في هذا واحد وتكون الفلة للبنت ما كانت في الحياة
 فاذا حدثت علي الموت قال تكون الفلة للمكاني قال
 من قبل انه قال لا قربا الناس منه فتكون له وللمكاني
 من بعده لانه هكذا وقف الوقف ولم يقل للاقرب
 قال لا قربا قلت فان كان له ابوان ولم يكن له ولد قال
 تكون الفلة للابوين جميعا بينهم نصفين فان مات
 احدهما كان الباقي من النصف والنصف الاخر للمكاني
 قلت وكذلك الاولاد ان كان له بنون عدة قلت
 بعضهم قال يكون حصص من مات منهم للمكاني ومن
 بقي منهم حصصه قايمة قلت فلم لا تكون الفلة كلها لمن
 بقي منهم ولو مات منهم من مات قال من قبل انه قال
 لا قربا الناس مني وكان ولده اقربا الناس منه
 فكأنه قال لولا هؤلاء وهم فلان وفلان فكأنه
 سماهم فكل مات منهم واحد كان سهمه للمكاني قلت

فإذا كان له ابوان لم يكن الأب أقرب إليه من الأم قال
 حالهما في القرب إليه سواء قلت أوليس السبب إنما هو
 للأب قال بلى وليس هذا علي الانتساب إنما هذا علي
 ما جعله الواقف فأقرب الناس منه ابواه وحالهما
 واحد في القرب منه ألا ترى أن الأم لو كانت الواقفة
 فقالت قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل أبدأ علي أقرب الناس مني والي كان أقرب
 الناس منها ابنتها وكانت غلة هذه الوقف له دون
 غيره قلت فإن كان حال ذلك وله أم وله أخوة
 قال غلة هذا الوقف لا بعد دون أخوته لأنها أقرب
 الناس إليه قلت فإن قال أقرب الناس إلي أومني
 وله جد ابوان وله أم قال فالغلة لأنه دون حده
 قلت فإن كان له جد ابوان وله أخوة حال أماني
 قول من جعل الجدة بمنزلة الأب فالغلة للجدة دون
 الأخوة وفي القول الآخر يجب أن يكون الغلة للأخوة
 دون الجدة من قبل أنه من ارتكض من الوقف في رحم
 أومن جرح معه من صلب رجل فمن كان هذا معه فهو
 أقرب إليه ممن كان بينه وبين الواقف حائل ودونه
 قلت فإن كان للواقف ثلاثة أخوة متفرقين قال
 فالغلة لأخيه لأبيه وأمه قلت فإن كان له أخ لأب
 وأخ لأم قال الغلة لهما جميعاً لأن الأخ من الأب قرابة
 منه بأبيه والأخ من الأم قد ارتكض مع الواقف في رحم
 والأخ من الأب قد ارتكض مع الواقف في صلب الأب
 وليس واحد منهما بأقرب إليه من صاحبه الآخر
 أنه لو قال ذلك وله أخ لأم وعم أخ لأبيه وأمه

ان

أن أخاه لأمه أقرب إليه من عمه إذا كان أخوه لأمه
 قد ارتكض معه في الرحم وليس الميراث علي هذا ومن ذلك
 أن الواقف لو قال ذلك وله بنت وأب أن الواقف علي
 ابنته خاصة لأنها أقرب إليه من أبيه وأنه يعلم أن
 الميراث ليس هو علي هذا وأنه بين البنت والأب
 وإنما ينظر في هذا إلى الأقرب من الواقف فيكون الواقف
 عليه دون من هو أبعد إلى الواقف ولو قال الواقف
 ذلك وله أب وابنتان أن غلة الوقف للأب ودون
 ابنتي لأن الأب أقرب إليه من ابنتيه إلا أن
 أن بنته وبين ابنتيه درجة ولو لم يكن للواقف
 أب وكان له أخ لأبيه وأمه وابن
 أرايت رجلاً له بنت بنت وله ابن ابن أسفل هن
 هذه قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل أبدأ علي أقرب الناس إلي وأقرب الناس
 مني ثم بعد ذلك علي المساكين أن غلة هذا الوقف
 لبنت بنته لأنها أقرب من ابن ابنته لأن بنت البنت
 تدلي إلى يد أقرب أمها وليس بينهما وبين الواقف
 إلا أمهم والفضل بينهما وبين الواقف الثاني فهو أبعد
 منها فالواقف علي هذا البنت وأما ميراث الواقف فهو
 لابن ابن الأبا وليس الميراث علي طريق القرب
 من الواقف ألا ترى أن رجلاً قال قد أوصيت بثلثي
 أرضي وثلثي مالي لأقرب الناس مني ولزيد وثلثي
 وابنتي أن الوصية لابن زيد وبأخذ الثلث الذي
 أوصي به الرجل لأن ابن زيد أقرب إلى زيد من
 أبيه ولذلك لو كانت له بنت أن الثلث للبنت

ووقف الابا فان كان لزيد بنات واب قال تلك البنات
 تحت مات منهم بعد موت الوصي كان نصيبها لوزنهم
 والوقف فبأنس على الوصية الا انه لما اذا وقف الوقف
 جماعة قرابتهم من زيد سواء مات منهم فنصيبه
 من غلة الوقف راجع الى المالكين قلت فان قال
 ارضى هذه صدقة موقوفة على اقرب قرابتي مني
 او قال الى وله اب واب قال لا يكون لواحد منهما من
 غلة هذا الوقف بشئ من قبل ان الوالد والولد
 لا يقال لهما قرابة فلان وتكون غلة هذا الوقف
 لا اقرب قرابة اليه بعد الوالد والولد وقوله
 لا اقرب الناس مني مفارقا لقوله اقرب قرابتي
 قلت ارايت اذا قال قد جعلت ارضى هذه صدقة
 موقوفة على قرابتي او على انسابي او قال على كل
 ذي نسب مني او قال على القرابة او على الانساب
 ولم يصف ذلك الى نفسه قال هذا كله سواء والوقف
 جائز وتكون الغلة لقرابته قلت فان قال صدقة
 موقوفة على اقرب قرابتي قال تكون الغلة لا اقرب
 قرابته منه قلت فان لم يقل هكذا ولكنه قال على
 ذوي قرابتي قال قال ابو حنيفة لا يكون ذوي
 القرابة اقل من اثنين فانظر الى اقربهم فاجعلها
 الاثنين منهم قلت فلم لا تقول هكذا في اهل البيت
 انما قال قد جعلت ارضى هذه صدقة موقوفة
 على اهل بيتي فاجعلها لاثنتين منهم اقربهم منهم او قال
 على اخوتي ولم اخوة متفرقة انه يجعل الغلة
 لاهل بيته جميعا ولا اخوته جميعا وبعضهم اقرب

اليه

اليه من بعض قال ما عرفت حجة في هذا وهذا عندنا كله
 سواء من قرابت قرابته منه ومن بعد قرابته واهل
 بيته من قرابته منه ومن بعد والاخوة كلهم في ذلك
 سواء قلت فان قال على قرابتي من قبل ابني واممي
 قال تكون الغلة لهما جميعا على عدد دهر قلت فان
 قال بن قرابتي من قبل ابني وبن قرابتي من قبل
 امي قال قال الغلة نصفان نصف من ذلك لقرابته
 من قبل ابيه قل عدد دهر او اكثر والنصف الاخر لقرابته
 من قبل امه على عدد دهر الا تركي انه لو قال تلك
 مالي وصية بن زيد وبن عمرو وكان احدهما مسترا
 ان ابائي منها نصف الثلث ولو قال قد اوصيت بثلث
 مالي لزيد وعمرو فكان احدهما الثلث لامي منها وكذلك
 الوقف اذا قال بن حمينا نصفني قلت ارايت
 اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي هل يدخل الرجال
 والنساء والصبيان قال نعم قلت فان كان له قرابة
 مسلمين وقرابة من اهل الذمة قال يدخلون جميعا
 في الوقف قلت ويدخل المالك فيهم قال نعم قلت
 فان كان للمملوك لمن يكون قال لمولاه قلت فان امتلك
 المملوك بعد ذلك قال ما اصابه بعد اتيقانه له
 دون مولاه الذي اعتقه قلت فان قال العبد لا قبل
 هذا الوقف وقيله المولى قال القول الى العبد فان
 قبله ودخل في ملك المولى وان لم يقبله لم يكن للمولى
 منه شئ قلت فان قال العبد قد قبلت الوقف
 وقال المولى لا اقبل قال ليس ينظر الى قول المولى ولا الى
 رده وانما ذلك الى العبد فاذا قبله العبد دخل

في ملك المولى بال الرجل يقف الارض
على قرابته فبينما نعيون في ذلك قال ابو بكر واذا جعل
الرجل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ علي
قرايته من قبل ابيه ومن قبل اخيه والوقف على اسم
جميعا ونقسم غلته بين قرايته كلهم على عدد هم الفتي
والتقير في الفلة واحدة قلت فان ارتفع يوم القيامة
القاضي فقالوا نحن قراية هذه الرجل الواقف وجاء
قوم اخرون فقالوا نحن قرايته وبعضهم انكر ذلك
قال لهم القاضي علي تبين القرابة من الواقف
قلت ومن يكون خصمهم في ذلك قال وصي الواقف
قلت فان كان الواقف في الحياة فاقدر بعضهم ارضه
قرايته وانكر بعضا قال من اقرانه قرايته منهم فقدر
بنت حقه في الوقف ومن انكر منهم كافا البينة على
ما يدعي من ذلك هذا اذ لم يكن للواقف قراية هذه
مروفي فان كانت له قراية مبروفين لم اقبل قوله
علم الا ان يقر هذا عند عقد الوقف فثبت
قراية هذا يقول الواقف وان كان الواقف قد مات
فانخصم في ذلك الوصي قلت ولم حملت الخصم في
ذلك الوصي قال من قبل انه يقوم مقام الواقف
ولان الارض في يده قلت فلم لا يكون من حصة
قرايته من الميت الواقف خصما لمن لم يصح قرايته
حتى تبين ذلك عليه قال الوصي اوتي بذلك قلت
فان اقر الوصي لبعضهم انه قراية الواقف قال لا يقبل
ذلك منه واذا قلنا هو الخصم في ذلك وان تبين
عليه البينة فما اقراره فلا يقبل قلت فان لم يكن

لميت

لميت وصي او كان الوصي قد مات قال يجعل القاضي
للموقف قريبا ويجعله خصما لمن حضر منهم في ان ثبت
قرايته من الواقف قلت فان حضر هذه الذم
يدعي انه قراية الواقف وارثا للواقف بخاصه في ذلك
هل يكون الوارث خصما له قال ان كان الوقف في يده
وكان هو القيم به فهو خصم وان لم يكن في يده لم يكن
خصما في ذلك من قبل ان الوقف قد خرج من ملك
الواقف وليس يرجع على الوارث منه شيء والقاضي
اوتي ان يجعل له قريبا يكون الخصم منه قلت فان اقام
رجل من يدعي انه قراية للواقف بينه وشهدوا انه
قراية للواقف فلا يقبل القاضي ذلك حتى يشهدوا
انه قرايته من قبل ابيه هو او من قبل اخيه وشهدوا
وليسوا قرايته ما هي قلت فان قالوا لشهد انه
اخو الواقف قال لا يقبل القاضي ذلك حتى يشهدوا
انه اخوه لايه وامه او اخوه لايه اولاهه وكذلك
العم والخال وابن الخال وابن العم فان لم يفسروا قرايته
ما هي لم يقبل القاضي ذلك الا ترى ان رجلا لو مات
بخارجي واذهي انه اخوه ووارثه واقام شاهدين
شهدا انه اخو الميت لا يعلمون له وارثا غيره لم يقبل
القاضي ذلك حتى يشهدوا انه اخوه لايه وامه
او اخوه لايه اولاهه لا يعلمون له وارثا غيره وكذلك
كل قريب ياتي للقاضي ان يجعله على مثل ما قلنا
قلت فان اوضحت قرايتهم من الواقف فما الحكم في
ذلك قال اذا شهد لهم اليوم القدر قراية وفسروا
ذلك وشهدوا لهم لا يعلمون للواقف قراية غيره

هولا قسم القلة بينهم على عدد وهم قلت فان كان القوم
 اقاموا بينه علي ما ادعوا من القرابة فشهد لكل واحد
 منهم شاهداً علي قرابته من الواقف وفسروا ذلك
 واعتقل القاضي ان يسألهم هل يملكون له قرابة غيره
 من شهد لهم قال يا مرمهم باعادة سؤاليهم على ذلك
 فان لم يجدوا علي من شهد لهم هلي ذلك وطال الامر
 فيه استحسن ان افرق القلة بينهم واخذ منهم كفيلاً
 بما ادفع اليهم منها وقد قال اصحابنا في الرجل اذا اقام
 سنة ان فلان بن فلان القليل يوتي ولما ابنته ولا
 فشهد السهود الفور لا يملكون له وارثاً غيره انه ان
 تكاويل الامر في ذلك فلا بأس ان يدفع اليه القاضي
 ميراث الميت ويأخذ منه كفيلاً بذلك وكذلك هولا
 القرابة قلت فان اقام رجل من القرابة شاهدين
 فشهد ان فلانا القاضي اسهدهم انه قضى لفلان
 ابن فلان هذا انه قرابة فلان ابن فلان الواقف
 ولم يفسروا شياً قال استحسن ان اجنب هذا فأحكم علي
 الصحة قلت فان كان الواقف قد اوصى الى رجلين
 او ثلاثة فاحضر رجلاً ممن ادعى انه قرابة الواقف
 احده هولا الا وصي است عليه انه قرابة لفلان
 ابن فلان الواقف هل يكون هذا اخصاً قال نعم الذي
 حضر من الاوصيا خصم له قلت ارايت رجلاً ثبت
 انه قرابة للواقف وفسر السهود قرابته بحكم الحاكم
 انه قرابة للواقف بما ثبت عنده ثم حضر شاهد هذا
 الرجل قال اذا اقام البينة على حكم القاضي لا يسه
 بقرابته للواقف وانه ابن هذا الرجل احرره ذلك

ولم

ولم يحتج الي اكثر من هذا وكذلك المرأة وابنها في هذا بمثولة
 الرجل وابنته في حكم الحاكم وكذلك الجد في هذا وولد
 ولده وان سفلوا وان اقام رجل البينة انه قرابة
 الميت وفسروا قرابته بحكم الحاكم بذلك ثم جاء اخ هذا
 الرجل الذي قضى له القاضي بقرابته من الواقف
 واقام بينة انه اخ الرجل الذي قضى له القاضي
 بقرابته من الواقف قال ان كان هذا الذي حضر
 خيراً اقام البينة انه اخ الرجل الذي قضى له القاضي
 بقرابته من الواقف لا يسه وانه حكم له القاضي ايضا
 انه قرابة للواقف لا يسه وانه اقام البينة انه
 اخ الميت لا يسه فان كان القاضي حكم للاول بانه قرابة
 للواقف ثابته فاد اقام هذا انه اخوه لا يسه حكم
 لهذا انه قرابة للواقف ثابته وان كان حكم للاول
 بانه قرابة للواقف بامه وكانت سنة هذا الشاهد له
 انه اخ للاول لامه فانه حكم بانه قرابة للواقف بامه
 ايضا قلت وكذلك ان قضى القاضي لم الواقف
 بقرابته من الواقف بينة سهدت عنده علي ذلك
 وفسروا حاله او قضى بحاله بقرابته من الواقف فمن
 حضر من اولاد هولا فاقام البينة انه ابن فلان الذي
 قضى له القاضي بانه عم الواقف او حاله قبل القاضي
 ذلك ولم يكف اكثر من هذا وكذا حال البينة
 والحالة واولادها وكل من صحب قرابته من الواقف
 دخل ولده في الوقف قلت وان شهد ابن للواقف
 لرجل انه قرابة للواقف وفسر قرابته فقلت ذلك
 وادخلته في الوقف قلت فان شهد رجلان من

باب الوقف

القراءة من قد صحت قرابته لرجل انه قرابة لرجل انه
للواقف وفسروا قرابته قد لك جانيه قلت فان لم يعد ل
هذان ان اهدان فرد القاضي شهادتهما قال فللذي
شهد له بقراءة الواقف ان يدخل بينهما يصل اليهما من
مال الواقف فياركنها في ذلك وكذلك الارحام والا
نسب واهل البيت والموالي فيما يدعون من انسابهم
من الواقف وفيما يدعي الموالى من الولا قال هذا كله
سواء يجب ان ياخذ احكامهم من اقام منهم السنة على شيء
من ذلك تنفس قرابته وولايه والالم يثبت ذلك
على فقر القراءة وما يجب في ذلك
قال ابو بكر ولو ان رجلا جعل ارضه صدقة فوقفة
لله عز وجل ابد على فقر قرابته ومن بعدهم على
المساكين ثبت رجل قرابته من الولا الوقف وفسر اليهود
ذلك قال يحكم احكامهم بانه قريب للواقف ولا يحل
في الوقف الا ان يصح فقره فان اقام سنة تشهد له
تعالى الفقر جاز ذلك قلت وكيف يصح الشهادة على
الفقر قال ان اشهد وانه فقير لا يعلمون له مال ولا عوضا
من العروض يخرج بمكته لذلك من حال الفقر حكم له
بالفقر قلت هؤلاء اليهود انما شهدوا اليهم لا يعلمون
له مال وقد يجوز ان يكون له مال لا يعلمون به هو اراء
قال فليس على اليهود ان يعلمون الغيب وانما عليهم
ان يشهدوا بما يظهر لهم من امره الا ترى ان القاضي
يكتفي الرجل في السنة فاذا شهد له اليهود بالعدم على
مثل هذا اعد منه واطلقه من اكس وكذا كذا الشهادة
للغريب انه فقير على مثل هذه الشهادة قلت فان

اقام

اقام الرجل السنة انه قريب للواقف وفسروا قرابته
فقال للقاضي سل عن خالي وعن فقري هل يفعل
القاضي ذلك قال ان سال قصم عنده محله انما
فقرو فلا يابس ان يدخله في الوقف قلت فان كانت
لهذا الرجل الذي قد ثبت قرابته وفقره من يجب تنفقه
عليه هل يكون فقيرا وله ابن موسر يجب تنفقه على
ابنه قال اذا كان كذلك لم يدخل في الوقف قلت
فان لم يصح عند القاضي ان له ابن موسر يجب تنفقه
عليه هل يتخلف القاضي هذا الرجل على ذلك قال نعم
يتخلفه بالله ماله احد يجب تنفقه عليه فان خلفه
علمه لك ادخله في الوقف قلت فان شهد له شاهدان
انه فقير وكانت شهادتهما بعد ما جات الفلة قال
لا يكون له من هذه الفلة شيء ولكنه يدخل فيما ياتي
من الفلة بعد ذلك الا ان شهدوا له قبل ان تجي الفلة قلت
فان شهدوا له انه فقير منذ سنتين قال ان اثبت ذلك
كأن حقه في تلك الفلات قائما قلت وان شهد له الشهود
في المحرم من عامنا هذا انه فقير من عام اوله هل يقضي القاضي
له بالفقير من يوم شهدوا ومنذ يوم فقر قال منذ يوم
وقتوا فقره ويدخله في تلك الفلة قلت اراء رجل
ليس هو من قرابة الواقف وله اولاد منقر فقرا هم
من قرابة الواقف فارد هذه الرجل ان ثبت قرابة
ولده هؤلاء وفقرهم هل له ذلك قال نعم الا ترى
ان له بطالب حقوق اولاده الصغار من انسابهم
قلت فان لم يكن يومهم في الحياة قال ان كان لهم وصي
قام بذلك لهم وثبت فقرهم وقرابتهم من الواقف قلت

فان كنت له وصي وجاءت امهم تطالب بذلك و انت تقول
 قال لها ذلك قلت فان لم يكن لهم ام وكانوا من حجر
 اخ لهم يقولهم قال استحسن ان امضي لك الاتري
 ان اصحابنا قالوا في الرجل يكون عنده اللقيط لموله
 انه يقبض له للهيبة اذا اصبته له وكذلك هذا وكذلك
 العم ومن كانوا في عياله قلت فاذ است فقرهم وقربهم
 وهم في عياله فمهم او خالهم او امهم فهل يدفع اليه
 ما صار لهم من الوقف قال فان كان موضع ذلك
 وفقه اليه وامر به بالشفقة عليهم قلت فهل يقبل
 شهادة القرابة بعضهم لبعض قال لا قلت فان
 الشهود اعيان والرجل من قرابتهم شهد والقرابته
 وفقره اقبل ذلك قال ان لم يكونوا يجروا الي انفسهم
 بشهادتهم متفقة ولا يدعوا بذلك عنهم معتزة قلت
 شهادة لهم قلت فاذ است فقر رجل وقرابته من
 الواقف هل تكون فقرا اذ اقال نعم هو عندنا
 فقير ويصير من غلة هذا الوقف حتى يصح ان
 قد استغنى قلت فانما يطلب من وقف احد له
 ذلك قال نعم اذ است فقره كان له ان يأخذ من
 هذا الوقف ومن كان وقف وقفه احد من قرابته علم
 فقرهم قلت ولم ذلك قال الاتري ان رجلا من
 ولد العباس لو وقف وقفا على فقير قد ارثته شئت
 رجل قرابته من هذا الوقف وفقره كان له ان يطالب
 بكل وقف وقفه احد من ولد العباس على فقر قرابته
 ولا يكلف اعادة الشهود على قرابته وفقره قلت
 فان مات هذا القاضي الذي قضى بالفقر والقرابته

او غزل

او غزل وجاء قاض اخر قال يكلف السينة ان القاضي الذي
 كان قبله قضى له بقرابته من الواقف وفقره ولا يكلف
 السينة على قرابته وفقره وحكم ذلك لكانم بسنة عن
 اعادة الشهود عند القاضي قلت فان تازعه قوم
 من قرابة الواقف وقالوا قد استغنى بعد ان قضى ذلك
 القاضي بالفقر يقال لهم سوا ذلك فان قالوا استخلفه
 بالله ما اصابا ما لا يكون به عينا قال لا استخلفه على
 هذا الا انه قد نصب المال وكخرج عنه لده يعود الي
 حال الفقر وكذا احلفه بالله على ما هو اليوم غني عن
 الدخول في هذا الوقف مع فقرهم وعنايتهم من
 غلته فان حلف على ذلك اعطيت من غلة الوقف
 قلت فان شهد له شاهدان بالفقر وشاهدان انه غني
 قال اذا شهد شهود على انه غني ووصوا غناه بشي
 بهوه وعرفوه وشهدا بهم اولي ان يعمل بها ونزل
 سينة الفقير ان شهود الفقير انما يشهدون انهم لا يعلمون
 انه يملك ما لا عرضا يكون به غنيا وشهود الفقير
 قد استوا غناه بشي قد عرفوه شهادة من شئت اولي
 منكم فانه من لفي قلت ارايت رجلا من قرابة الواقف
 جالطك بغلة شئت قد مضت وقال كنت فقيرا الي
 هذا الوقت والى استغنت الان و جالطك بذلك
 وهو غني قال لا اعطيه من غلة الوقف شي الا اني
 قد وجدت في هذه الوقت غنيا الا انه يقيم سينة
 انه ان كان فقيرا قبل يحي تلك الغلة وعند فقرك قال لم
 يستغنى شي قلت ارايت اذا شئت فقر رجلا غنيا فاقض
 بسبب وقف على الفقير فماله رجل يدن فقال لا فاقض

باب الرجل

وقد كنت تفكر هل بعد منه القاضي بذلك قال نعم قلت
اريت من كان له مكنى ومخاد ما اهل له ان ياحذ من
الزكاة والوقف قال نعم قلت فهل يكون مقدما في ان
يشت عليه دين وله مكنى ومخاد وما قال لا يكون مقدما
في الدين اذا امتلك مكنى ومخاد ما قلت فلم قلت ان
القاضي بعد منه في الدين اذا كان قد ثبت فقره بسبب
الوقف قال هذا عندنا على ان ليس له مكنى ومخاد وما اذا
صح ان له مكنى ومخاد ما لم اعلم منه في الدين حتى
يلتزم ذلك عليه
يحمل دارة موقوفة
تسكن قوم باغيا لهم ومن بعدهم يكون غلها للمكني
قال ابو بكر ولما قال رجل قال لدارك هذه صدقة موقوفة
لله عز وجل ابد اعني ان يسكن ولدي وولد ولدي ونسلي
ابدا ما ناسلوا فاذا انقرضوا كانت غلها للمكني ابد
قال هذا اوقف جائز ولو لولد وولد وولد وان سكنوها
ابدا ما بقي منهم احد فاذا انقرضوا كبرت الدار وكانت
غلها للمكني قلت فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا واحد
قال سكنها هاهنا الواحد ما بقي قلت فان اردت هذا
الواحد ان يكرها وياخذ كل واحد منها قال ليس له ان يكرها انما له
ان يسكنها قلت وان كان فيها فضل من سكنها قلنا له ذلك
ليس لمن جعل له سكنى دار ان يستغلها ولا لمن جعل له
غلته دار ان يسكنها فان كثرت له هذه الوقف وولد وولد
ونسله حتى ضاقت الدار قال قلنا لا يسكنها بها بفسطاط
بينهم على عدد دهر قلت فمن مات منهم قال من مات بطل مكان
له من سكنها وياخذ كل واحد سكنها ما بقي منهم قلت فان
كانوا كثر ولو قالوا اهل للدار ان يسكنها انهم معهم في هذا

الدار

الدار وهل لا زواج النساء ان يكون مع نسايم قال ان كانت
هذه الدار ذات حجر ومقاصير وكان لكل واحد منهن
حجرة يسكنها يلق عليها بابها فلكل واحد من الدار ان يسكن اهلها
وحشمه وجميع من معه ولما كنت منهم ان تسكن زوجها معها
في الحجرة التي هي فيها وان لم يكن لها حجر وكانت دار واحدة للثمن
ان تقسم بينهم ولا يتبع زوجها ما ياتها فاما سكنها هاهنا جعل
الوقف له ذلك دون غيره قلت ارئت ان جعل سكنى
هذه الدار لثلاثة دون المذكورين من بعدهم للمكني
قال فذلك جائز ويكون سكنها هاهنا لثلاثة دون
غيرهم قلت فما تقول فمن تزوجت من ثمانية هل
لزوجه ان يسكنها معها قال الكتاب ما قلناه في هذا الاول
قلت وكذلك لو قال قد جعلت سكنى هذه الدار لثلاثي
لصلي وثلاثي وبني وثلاثي بناتي من سفل منهم وثلاثي
وللبنات من نسلي ما بقي منهم احد فاذا انقرضوا كانت
للمكني قال فذلك جائز ويكون سكنها هاهنا لثلاثة وولد
وولد وولد ونسله ابد اتم من بعدهم للمكني تقسم سكنى
هذه الدار بينهم على عدد من تزوجت منهم وخوت
عن هذه الدار وماتت سقطت منهم لما سكنها قلت
فما تقول ان رجوع من هؤلاء احد بموت زوجها وبطلت
اباها ما حالها في السكنى قال يكون لها ان تسكن هذه الدار
مع من بقي منهم قلت فما تقول ان كانت الوقف اشترط في هذا
الوقف قال نعم تزوجت منهم فلا سكنى لها في هذه الدار
تزوج بيضهم وانفقت ثم مات زوجها او طلقها
فاحتاجت الى الرجوع الى هذه الدار قال لا حق لها
في سكنها وبطل ما كان لها من ذلك قلت وكذلك

لو جعل سكنى هذه الدار لامهات اولاده او ولد بواحدة من
 من بعد هم على المالكى على انه كلما تزوجت منهن
 واحدة او اثنتى عشر هذه الدار قلنا حق لها في سكنها
 قال فهو على ما شرطت من ذلك قلت فان تزوج بعضهم
 او اثنتى عشر هل لها الرجوع الى هذه الدار ان مات زوجها
 او طلقها او لم تزوج وانثقلت ثم ارادت الرجوع اليها قال
 ليس لها حق في سكنى هذه الدار وقد بطل ما كان لها
 من ذلك قلت انما تقول ان كان الواقف حمل سكنى
 هذه الدار لبناته وبنات بناته ما تنالوا قال
 تقدم البطن الاعلى على من هو دونه وكلما انقضى
 بطن صار سكنى هذه الدار لبني ذلك البطن قال
 فهو على ما شرطت من ذلك قلت وكذا لو قال ان
 تزوج البطن الاعلى وانثقلوا فلا حق لهم في سكنى
 هذه الدار ويكون سكنها للبطن الذي يلي هو لا قال
 فهو على ما شرطت من ذلك قلت وكذا لو قال فان
 انقضوا بناته وبنات بناته وبنات بنات بناته ما
 تنالوا او تزوجوا او انثقلت من هذه الدار كانت
 سكنها للذكور من ولده وولد ولده وتسله ما
 تنالوا قال يكون ذلك على ما شرطت من هذا قلت
 ارأيت ان حمل سكنى هذه الدار لرجل من ولده ثم
 من بعده لم يولد له او قال للبني قال فادها
 الذي جعل له سكنها ان سكنها غيره قال ان كان
 سكنها غيره على سبيل العارية منه فله ذلك وان
 اراد ان يوجرها منه فليس له ذلك قلت فما الفرق
 بين العارية والاجارة قال العارية لا توجب في الدار

حق

حق للمستعير وهو بمنزلة صنف امثاله والاجارة يجب
 للمستأجر فيها حق بالاجارة قلت فلم قلت اذا كانت
 الدار واحدة لم يكن لاحد من الذكور ان يسكن فيها اهله
 معه ولم يكن لاحد من البنات ان يسكنن زوجها معهن قال
 من قبل ان الواقف انما قصد بهذا السكنى الى مسكنة من جعل
 له سكنها او الى سبب هو فاذ اسكن زوج امرأة منهن
 معها في هذه الدار وفي الدار اخوات لها وبنات اخوة له
 واخوات كان بذلك بدله لهن كان الرجل الذي يدخل
 عليهم قلت ارأيت هذه الدار اذا كان سكنها الواحد بعد
 واحد على من مرمتها واصلا حيا قال على الذي يداد
 الواقف يقال له ربح المرحمة التي لا غنا عنها وكفى عليك
 الزيادة فيها والمأعنة من ذلك ما نفع من خرابها
 الا ترى ان رجلا لو وصى بارض له فيها نخل وارض
 ثمرة النخل له ما عاين من ثمره لا خزان على الاول
 سقى النخل وعجارتها التي يحسبها عن ثمر خاله وهذا
 قول اصحابنا في الوصية والوقف عندنا مثل ذلك قلت
 ارأيت ان كان الاول ورث حيطان الدار والبساتين
 باهرا وانكسر من احداهما بمضنه وادخل فيها حنظل
 او اخذا عام مات الاول وصارت الى الثاني قال فما
 احدث في الاول فهو لورثته دون الثاني قلت فهل
 لهم ان ينقصوا ذلك ويأخذوه قال في بعضهم ذلك
 ضرر وخراب الدار وكسبه يقال لهذا الثاني الذي
 جعل له سكنها بعد الاول ان سئلت فادفع الى الورثة
 من قيمة ذلك في الوقت الذي يصير اليه الدار ويكون
 ما ادبت الى الورثة قيمته لك دونهم كان ابا ذلك

او اجر هذه الدار فرفع من كراهها قيمة ما احدث الاول
 الى ورثته فاذا استوفى ورثة الاول هذه القيمة وقت
 الدار الى الثاني سكتها قلت فما تقول ان كانت هذه
 الدار انهدمت فقال الاول انا ابنها واسكنها هل لك
 قال نعم فقال ابنها واسكنها فان فعل ذلك ثم مات يكون
 بنا وهما الورثة دون الثاني ويقال لورثته رقبوا
 بنا كم عن هذه الدار وحده قلت فلم لا تقول للثاني
 ان دفع اليهم قيمته كما قلت في المزمة قال تلك المزمة
 لم تكن تقدر على تحصيلها الا بضرر وهذه النكاحه لهم
 فلم احذها ورقعه عن الدار قلت فان كان الاول
 رمى ووزر حيطا بها وادخل فيها احدا عام صارت
 الى الثاني تقوم لورثة الاول قيمة ما كان احده
 الاول فيها ثم استوفيت الدار ايضا واحتاجت الى مزمة
 قال فعلى الثاني من ذلك مثل الذي كان على الاول
 قلت ارايت ما رمى الاول مثل تجصيص او تطيبين طوح
 وما اسبه هذه اثم مات الاول هل ترجع ورثته بذلك
 على الثاني قال لا ولى هذا مثل الا اجر القايم في الدار
 والا جذاع هذه مزمة مستهلكة لا تقدر على اخذها
 ولا قيمة لها الا تتركها ان رجلا لو اشترى دوا وحسن
 سطوحها وحصصها ثم اشترى رجل لمن الشترى ان ترجع
 على البائع الا بالثمن ولا يرجع عليه قيمة التجصيص
 والتطيبين الذي طعن به الطوح وانما يكون له الرجوع
 على البائع بما يمكنه ان يهدمه ويسلم له ويرجع بقيته
 مستحقة فله ذلك قلت ارايت الذي جعل له الواقف
 سكنى هذه الدار ان ابا ان يرمي وتلك التي عندي ما

ارمها

ارمها به وفي ترك مزمة ذلك خراب الدار وقال تواجر
 هذه الدار ويوم من كراهها فاذا استوفيت عن المزمة دفعت
 الى من جعل له سكنها وكذا لك الثاني يلزمه في ذلك
 مثل ما لزم الاول قلت فان انقضت اصحاب السكنى جميعا
 وصارت الدار للمساكين من اين ترمي قال سكرها في فضل
 عن مزمة كان ذلك للمساكين قلت ارايت ان الهدمت
 هذه فبناها الاول ثم مات قال الثاني لورثته قلت
 فان قال الثاني انا ادفع الى الورثة قيمة البناء وانا الورثة
 الا ان ماخذ ذلك قال فهو لهم وهو اولى به الا ان
 يعطوا فيجوز ذلك الا قري ان رجلا لو اوصى لرجل
 بخدمة عبد له واوصى لآخر برفقة العبد نجف العبد
 خائفة فقد اده صاحب اكد مئة ثم مات انه يقال لصاحب
 الرقبة ان دفع الى صاحب القدا الذي قد اده صاحبهم العبد
 وسلمت العبد فان ابا بيع العبد في القدا لورثته الذي
 قد اده وذلك بمنزلة الدية في رقبة العبد قلت وهذا
 قياس المزمة التي روى الاول ولا يمكن تخليصها الا بضرر
 في الدار ولو كانت هذه المزمة مستهلكة لا يظهر مثل
 غسل الحيطان بالمحصى ومثل الكلاب في الارض ومثل
 الذي رهن في الارض لم يكن على الثاني له ذلك قيمته
 وهذا بمنزلة رجل اخذ ثوبا لرجل فقصره ان لصاحب
 الثوب ان ياخذها ولا يبطيه احو القصاره ولو كانت
 الرجل صبيغ الثوب احم او اصف كان على صاحب الثوب
 قيمة ما زاد الصبغ فيه قلت ارايت الواقف ان جعل
 سكنى هذه الدار جماعة فاحتاجت الدار الى مزمة
 فقال بعضهم يرموا بالاحرور ان يرموا ويوالى عندي

ما يرميه انه ينبغي ان نسلم هذه الدار بين التوم جميعا فيكون
على كل واحد منهم شربة ما اصابه فتم لم يرم ذلك واخر
ما اصابه من ورم ذلك من الاخر كانه استقي عن الحرمه
ودفع الى صاحب السكنى سكنه والحرمه لا ترجع بها وورثه
المت على الثاني وهي من تلكه بمنزلة النفقة على العبد
الموصى له فخذ منه ويرثه لاخر ان نفقة العبد على
صاحب الكف مة لا ترجع ورثته على صاحب الرقبة
شي من تلك النفقة التي انفقها صاحبهم قلت
اريت ان الهندم شي من ثمن هذه الدار و احتاجوا
الى صلاح ذلك قال بياع ما سقط منها ويرميه الدار
قلت اولس هذه اموا وقتت عليه الصدقة قال بلى
ولكنه لما زال عن حاله التي كان عليها خرج من معني
الصدقة وكان في بيته والحرمه تمنه صلاح الدار
قلت اريت ان قال قد جعلت دارك هذه صدقة
لله عز وجل ابداسكرا فلان ما عايش وعلى ان فلان
هذا ان جعل سكنى هذه الدار بعد وفاته لمن ساء
من الناس اجمعين فتم جعل له سكنها فلان فتم له
وعلى ان فلان ان ساء ان سكن هذه الدار يسكرا وان
سأ ان يكرها وياخذ غلظا فيكون له فعل من ذلك
كلما نراه فانه الترض فلان ومن جعل له فلان سكنى
هذه الدار بعد اوجرت هذه الدار مأهرة ولا ينفق
على الاحارة الاما هرة فتم هذه الدار من احدها
فما فضل فيه ذلك كان في فقرا المسلمين ومما يحرم قال
هذا احا نفي على ما شرطت من ذلك قلت فاني جعل فلان
سكنى هذه الدار لتوم بعد قوم قال فهو جائل لان

الواقف قد جعل له ذلك قلت فاني استوط الواقف لهذا
ما شرط له هل فلان ان شرط لغيره مثل الذي جعل
له الواقف قال ليس له الا ما شرط له مما سمي في هذا
الكتاب قلت فاني اراد الواقف ان يجعل فلان من
الشرط ان شرط مثل ذلك لمن يريه هل يجوز ذلك
قال لا ذلك يجوز ان يقول على ان يكون سكنى هذه
الدار لفلان ما عايش وعلى ان فلان ان يجعل سكنى
هذه الدار لغيره بعد وفاته لمن راضا الناس
كلهم وان شرط فلان لمن يجعل سكنى هذه الدار بعد
وفاته مثل الذي جعل الواقف له مطلقا ذلك فلان
مفوض اليه فعل في جميع ذلك كله بوايه وبمضيه على
مستند فاذا الترض فلان ومن عصى ان يقصر له
سكنى هذه الدار واجارها بعد وفاته فلان ولم يبق
منهم احدا كانت هذه الدار ومما على التمسك بها تواجرو
مأهرة ويرم من اجارها فافضل بعد ذلك فرق
في فقرا المسلمين قلت وكذا ان جعل الواقف سكنى
هذه الدار لرجل ومن بعد له لرجل اخر وشرط للثاني
السكنى مثل ما قلناه كان ذلك جائزا قلت وكذا ان
لو جعل ذلك لثالث ان يجعل سكنها لمن واجارها
واخذ غلظا فتم ذلك كله جائز على ما شرطه قلت
فان جعل سكنها لرجل بعد رجل ثم قال فماذا احدي
فلان حدك الوقت كانت سكنى هذه الدار لثاني
او قال لامرات اولادي او لغيرهم كان ذلك جائزا
باب الرجل يجعل ارضه صدقة موقوفه
على نفسه وولده وولد ولده ونسله قلت اريت

رجلا جعل ارضه له صدقة موقوفة لله عز وجل انا في
 صحته على ولده وولد ولده واولاد اولادهم وتسلمهم
 الله امانا تسلاوا ثم من بعدهم على المالك قال الوقف
 جائز ويترك ولده وولد ولده ما تسلاوا في غلة
 هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف
 وكل ولد حادث له بعد الوقف وولد الولد امانا
 تسلاوا فيكونوا فيه سوا قلت فكلها تكون الفلة
 بينهم قال تقسم على عدد الورث فنظر الى الفلة اذا
 طلعت فتكونك بينهم جميعا ويدخل فيها كل ولد يولد
 لاحد منهم لاقل من ستة اشهر منذ يوم طلعت الفلة
 ولا يدخل فيها من ولد لا اكبر من ستة اشهر قلت
 ففي هذا كله غلة تنقص الفلة قال اجل انما انظر
 الى غلة كل سنة فنقسم على من يمتحق منهم قلت فما
 تقول فمينا يموت منهم بعد الوقف قال لم يترك الوقف
 امر من يموت منهم قلت لم يتركه قال لا ينبغي ان
 تقسم الفلة على من يكون منهم موجودا يوم تقع
 الفلة ويسقط منهم ما مات الا ترك ان رجلا اوصى
 لولد رجل يقينه ثلث ماله وللوصي له اولاد ثم
 حدث له اولاد بعد ذلك قبل موت الوصي وولد
 له اولاد بعد موت الوصي لاقل من ستة اشهر قال
 الثلث لما يكون مخلوقا يوم يموت الوصي ويدخل
 فيه كل مولود يولد لاقل من ستة اشهر منذ يوم
 مات الوصي قلت وكذا لو مات ولد فلان او ملك
 الذي كان يوما وصي وحدث له اولاد عند عمره
 في حياة الوصي وبعد وفاته لاقل من ستة اشهر

منذ

منذ يوم مات الوصي قال الثلث لها ولا الذين يكونون
 موجودين يوم مات الوصي قلت واليطن الاعلى
 والاوسط والا سفلى في ذلك سوا قال نعم قلت
 فان مات اهل البطن الاعلى جميعا او مات بعضهم وبقي
 بعض قال من مات منهم سقط سهمه وتكون الفلة
 لمن يكون موجودا من الولد وولد الولد وتسلم ابا
 فتركون في الفلة جميعا قلت فهل يدخل في ذلك
 ولد البنات قال روي هذا ايضا في رجل اوصى
 لولد فلان رجل يقينه ثلث ماله قالوا ان كان
 له ولد لصلبه ذكورا واناثا كان الثلث بينهم
 جميعا على عدد دهم وان لم يكن له الا ولد واحد
 فترك او انني كان الثلث كله له فان لم يكن له ولد
 لصلبه وكان له ولد من اولاده الذكور واولاده
 الاناث كان الثلث لولد الذكور دون ولد الاناث
 فقال من اجاز الوقف منهم ان سبيل الوقف في هذا
 مثل سبيل الوصية فقال لا يدخل ولد البنات
 في الوقف وروي عنهم انهم يدخلون في الوقف وقال
 محمد بن الحسن يدخل ولد البنات في الوقف واحتج
 بذلك في كتاب تحجهم قال مالك وهذا عندنا
 احيى والله اعلم قلت فما تقول ان قال قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل انا
 علي ولدي وولد ولدي واولادهم وتسلمهم الله
 امانا تسلاوا على ان يبداني ذلك بالبطن الاعلى
 ثم الذين يكونونهم الذين يكونونهم بطنا بعد بطن
 حتى يذهب الى اخر البطون منهم ثم من بعدهم على

علي المالكاني قال هذا جائز علي ما شرطه وتكون القلة للبطن
 الاعلى ثم بطناً بعد بطناً اي ما بقي منهم احد قلت فاقول
 فمن توفى من البطن الاعلى قال يستطع سهمه ويكون
 القلة لمن يكون موجوداً منهم حتي تطلع القلة قلت
 فان مات البطن الاعلى الا واحد منهم قال القلة لهذا الباقي
 وحده دون البطن الذي يليه قلت فما تقول في ولد
 من مات من البطن هل يكون لاولاده شيء من القلة
 قال لا يكون لهم من القلة شيء الا ان يموت احد من
 البطن الاعلى بعد ان تطلع القلة فيكون الميت منهم
 قد استحق سهمه منها ويكون سهمه هذا الورثة جميعاً
 قلت فمن مات منهم قبل ان تطلع القلة قال فلا خف
 للميت منهم في هذه القلة قلت فان كان هذا
 الواقف وقفه في المرحف فماتت امراة منهم بعد ان
 طلعت القلة وترك زوجاً واحداً قال قال ابو يوسف
 لزوجها نصف حصتها ويكون النصف الباقي لبقية ولا
 يكون للاخ من ذلك شيء هذا اذا كان الاخ من اهل
 الوقف لان هذا انما هو وصية فلا ياختص ذلك من
 وجهين وبما قال محمد بن الحسن انما هذا امر لا يوصية
 فللزوج النصف والنصف الباقي للاخ فان لم يبق من البطن
 الاعلى الا امراة قال تكون القلة كلها لها لا يشارك ولد
 وكذلك ان مات البطن الاعلى ومات البطن الذي
 يليه الا امراة من ولد النساء قال تحت القلة علي
 ما شرطنا من اقرارهم قلت فما تقول ان قال قد حملت
 ارضي هذه صدقة موقوفة علي ولدي وولد ولدي
 واولاد اولادهم وتسلم ابداناً تسلموا ثم من بعدهم

للمالكاني

للمالكاني علي ان يبدوا في ذلك بالبطن الاعلى ثم الذين
 يليهم ثم الذين يليهم حتي تنقضي احوالهم وله اولاد
 من سلبه ذكوراً واناثاً وله اولاد اولاد واولاد اولاد
 وله ولد ولد قد كان ابا وهم واسمهم وامها لهم ما توافقت
 ان تنفق هذا الوقف مع ولد وله ابا قني في غلته
 هذا الوقف قال نعم اذا انقضى البطن الاعلى كان ولد
 ولده جميعاً سلكاً في القلة لانهم من البطن الثاني قلت
 فكم جعلت لولد من كان قد مات قبل الوقف شيئاً من
 القلة قال لانهم من ولد الولد من قبل انه قال علي ولدي
 وولد ولدي هؤلاء من ولد ولده قلت فما تقول ان قال
 قد حملت ارضي هذه صدقة موقوفة له عز وجل
 علي ولدي وعلي اولادهم واولاد اولادهم وتسلم ابداناً
 ما تسلموا ومن بعدهم علي المالكاني هل يدخل ولد
 من كان قد مات من ولده قبل الوقف في هذا قال لا قلت
 ولم قال من قبل انه قال ولدي واولادهم نسب ولد الولد
 الي هؤلاء لانه لما قال علي ولدي كانت القلة لهؤلاء الولد
 دون من كان قد مات من ولده قبل ذلك فلما رده فقال
 وعلي اولادهم يرجع ذلك علي اولاده الموجودين دون
 من كان قد مات من ولده قبل الوقف قلت فما تقول
 ان قال قد حملت ارضي هذه صدقة موقوفة له عز وجل
 وجل ابداناً علي ولدي وولد ولدي واولاد اولادهم وتسلم
 ابداناً ما تسلموا ثم علي المالكاني بعد انقضاءهم علي ان يبدوا
 في ذلك بالبطن الاعلى ثم الذين يليهم ثم الذين يليهم
 ثم الذين يليهم علي ان في ذلك بينهم المذكور مثل حفظ
 الا نسبي فمات القلة والبطن الاعلى ذكوراً واناثاً معهم

او اناك لا ذكر معروف قال الفلة بين من كان موجودا
 من البطن الاعلى ان كانوا ذكورا كلهم او انا ذكورا كلهم كانت
 جميع ذكورة كلهم بينهم بالسوية قلت فلم لا تقسم اليهم
 ان كانوا ذكورا اني اوكا نوا انا ذكورا ثم تقسم الفلة
 بينهم على ذلك مما اصاب المضمون اليهم من الفلة بطل
 ذلك عنهم ولم لا شئت الوقف بالوصية ان الوصي رجل
 تلك ماله لو لم يولد منهم للذكر مثل حظ الانثيين
 فان كان ولد زيد ثلاث نساء انك تقسم الثلث
 عليهم وعلى بنت لوكا انت منهم فما اصاب الثلث ان الثلث
 رددته الي ورثة الوصي قال الوقف لا ربحه الوصية
 بالثلث من قبل ان كل شيء يبطل منه الثلث فهو راجع
 ميراثا الي ورثة الوصي وما يبطل منه الثلث فهو راجع
 لم يرجع ميراثا انما يكون ذلك للبطن الثاني والبطن
 الثاني لاحقا لهم في هذه الفلة فاد اما احد من
 البطن الاعلى باقيا وانما قول الواقف في الوقف بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين وعلى انهم ان كانوا ذكورا
 او انا ذكورا فان ذلك بينهم بالسوية وذكر ما
 فان لم يكونوا ذكورا وانما ذكورا كلهم او انا ذكورا كلهم
 كان ذلك بينهم بالسوية وعلى هذا امور الناس وسماهم
 الاقرب ان الواقف لو قال قد جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابد على ولد فلان تقسم غلتها
 بينهم فاذا انقرضوا وهي على المسكين ابد فلم يكن
 لفلان الا ولدا واحدا ان الفلة كلها له جعلت مما تقول
 لو قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة على بني
 فلان ثم على المسكين فلم يكن لفلان الا ابنا واحدا

قال اعطيه نصف الفلة واجعل النصف الباقي للمساكين من
 قبل ان اقل ما يقع عليه اسم النبي اثنان فصاعدا واما
 الولد الواحد فقال له ولله هذا الفرق بين النبي
 والولد قلت ارايت اذا قال قد جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة على وادي وولد وادي واولاد اولادهم ونسبهم
 ابد ما تنا سلكوا ثم بعد هم للمساكين على ان يبد آية انك
 يا النبي الاعلى ثم البطن الذي يولد منهم ثم ابدت يولد لهم بطن
 بعد بطن حتى تنقرض احدهم السب تقسم الفلة في كل
 سنة على البطن الاعلى ولا يكون للبطن الثاني منهم شيء
 ما بقي من البطن الاعلى احد قال نعم قلت فما تقول ان
 مات رجل من البطن الثاني وترك ولدا قبل ان
 تنقرض البطن الاعلى ثم مات من بقي من البطن الاعلى
 ما حال ولد الرجل الميت من البطن الثاني هل ترك
 ولد هذا الذي مات من البطن الثاني اهل البطن
 الثاني فما حظ حصته والده الميت قال لا يكون
 لهذا الولد حق مع البطن الثاني من قبل ان هذا
 الولد من البطن الثالث وانما كان ابوه من البطن
 الثاني وهو من البطن الثالث فلا يكون له حق حتي
 تنقرض اهل البطن الثاني كما انه لم يكن للبطن الثاني
 حق في غلة هذه الصدقة مع البطن الاعلى حتي
 تنقرضوا فله لك لا يكون للبطن الثاني حق مع البطن
 الثاني حتي تنقرض الثاني قلت ارايت ان قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على
 ولدي وولد وادي واولاد اولادهم ونسبهم ابد ما تنا سلكوا
 ولم ينقرض بطن بعد بطن ولكنه قال وكلما خلت

الموت على واحد منهم كان نصيبه من غلة هذه الصدقة
 لولده وولد ولده ونسله ابدا ما تناسلوا قال تكون
 الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسله بينهم بالسوية
 قلت فان مات بعض اولاد الواقف لصلبه وترك
 ولدا لم يات الغلة كيف تقسم الغلة قال تقسم على
 عدد القوم جميعا على الولد وولد الولد وان سفلوا
 وعلى الذي مات من ولد الصلب فما اصاب الميت من
 الغلة كان ذلك لولده قلت فقد صار لولده هذا
 الميت سهم الذي جعل له الواقف وسهم والده قال
 نعم ذلك كله له قلت فيجوز ان يجمع له الامران جميعا
 فخطبه نصيبه منهم ونصيب والده قال نعم لا يكون
 هذا امثل الوصية الا ترى ان احماضا قالوا في رجل قال
 قد اوصيت لقلا ن بالف درهم واوصيت بثلثي لقلا بتي
 وكان هذا اللوصي له بالف درهم من ثمنه التي كانت
 صحننا ينظر الى ما له نصيب هذا من الملك اذ خاص ما
 القرابة وما نصيبه بخاصة بالف فبطلت الاكثر من ذلك
 قال بلى لانه هاتين الوصيتين من وجه واحد فلا يكون
 ان يجمع ذلك له والوقف الذي وصفا هو من وجه
 من وجهين احده الوصية السهم الذي له مع سهم القوم
 والسهم الاخر سهم والده الذي قال الواقف صد نصيب
 من مات منهم الى ولده وهذا السهم من وجه واحد
 قلت لو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابد لا يجري غرضا على ولده لصلبه من الذكور والاناث
 وعلى اولاد الذكور من ولده وعلى اولاد اولادهم ونسلهم
 ابد لكي القسمة بينهم قال تقسم غلة هذه الصدقة

علي ولده لصلبه من الذكور والاناث وعلى اولاد الذكور
 ذكورهم وانما ذكورهم قلت فما تقول في البطن الاسفل من هولاء
 قال يدخلون في غلة هذه الصدقة قلت وهل يدخل
 اولاد بنات البنين قال نعم لانه رد القول على اولادهم
 فصار ذلك جاريا لهم قلت فان كان قال تقدم البطن
 الا على من الذكور بلونهم من الذكور بلونهم من الذكور بلونهم
 قال تكون الغلة لولده لصلبه من البنين والبنات قارة
 انقضوا ما رقت لاولاد البنين وورث اولاد الاناث ثم
 لا اولاد هولاء ابدا ما بقي منهم احد قلت ارايت ان قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلى بناتي
 وعلى اولادهم واولاد اولادهم كذا ابدا ما تناسلوا
 قال تكون الغلة لبناته واولادهن واولاد اولادهن
 ابد اعلى ما قال قلت فان كان قال تقدم بطن اعلى بطن
 كذا لك ابدا ما تناسلوا قال بعه ذلك على ما قال قلت
 فان كان قال قارة انقضوا ما رقت لاولادهن واولادهن
 ابدا ما تناسلوا وكانت هذه الغلة راحة على ولده الذكور
 وعلى اولادهم واولاد اولادهم ابدا ما تناسلوا قارة انقضوا
 كانت الغلة لك كذا قال بعه ذلك على ما شرط قلت
 فان كان ولده الذكور قد ماتوا قال تكون الغلة لاولادهم
 واولادهم ونسلكم ابد اعلى ما قال قارة انقضوا كانت الغلة
 لك كذا قلت فان كان نصيب ولده الذكور قد ماتوا وتركوا
 اولاد او بقي بعضهم ولما بقي اولاد قال فان كان لم يبق
 بطن اعلى بطن كانت الغلة لمن بقي من ولده الذكور
 فانما انقضوا ولد الذكور ما رقت الغلة لاولاد من كان
 قد مات من ولده الذكور كذا لك ابدا ما بقي منهم احد

قلت ارايت اذا قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
لله عز وجل ابي ابي وولي وولد واولاد اولادهم
وتسلم ابي ابا تاسلوا علي ان يبداني ذلك فالبطن الاعلى
ثم البطن الذي يولد لهم ثم البطن الذي يولد لهم بطنا بعد
بطن حتى ينقرضوا اخرهم فكلما حدث الموت علي
احد منهم كان ما كان نصيبه من غلة هذه الصدقة
لولد له وولد لولد ونسبه وعقبه ابد اما ان سلولي علي
ان يتقدم البطن الاعلى ثم الذي يولد لهم الذي
يولد لهم كذلك ابد او كلما حدث الموت علي احد منهم
ولم يترك الذي بعده عليه الموت منهم ولدا واولاد
ولد ولا يسأل ولا يعقب كان نصيبه من غلة هذه الصدقة
مردودا الى اصل غلة هذه الصدقة فاجري عملها
علي احكامها وشروطها الموصوفة في هذا الكتاب قال هذه
صدقة جائرة وتكون القلة للبطن الاعلى منهم من
كان من ولده يوم وقف هذا الوقف ومن بعده
له من الولد بعد ذلك ثم تكون للبطن الذي يولد هو
بطنا بعد بطن علي ما شرطت قلت فان قلت غلة هذه
الصدقة سنينا علي هولاء ثم مات بعضهم وترك ولدا
وولد ولد كفا تكوفا فتحة القلة بينهم اذ باقوا قال
تقسم علي عدد اولاد الواقف الذين كانوا يوم وقف
هذا الوقف وعلي كل ولد كان حدثا له بعد ذلك فما
اصاب الاحياء من ذلك اخذوه وما اصاب الموتي كان
لولد من مات منهم علي ما شرطت من تقدير بطنا علي بطن
قلت فلم جعلت لولد من مات من البطن الاعلى حصة
والده من القلة والواقف قد شرط ان يبدى البطن الاعلى

ثم

ثم الذي يولد لهم ثم الذي يولد لهم كذا انا قد جعلت للبطن
الذي هو اسفل من الاعلى من القلة وهو من البطن هو
الذي يلي الاعلى ولم تقرض البطن الاعلى قال انا جعلت ذلك
علي ما شرطه الواقف من قبل انه قال فمات منهم كان جميع
نصيبه مردودا علي ولده وولد لولد ونسبه وكذا
جعلناه قلت وكذا لو مات جميع البطن الاعلى الا واحدا
منهم قال نعم قلت وكذا لو لم يترك الميت من البطن الاعلى
ولد الصلبة وترك ولدا ولد كنت تجعل ثلث ثلث منهم وهو
من البطن الثالث قال نعم وان كان من اسفل الثالث ايضا
انا انقد الوقف علي ما شرطه الواقف من ذلك قلت
فانقول فمات من البطن الاعلى ولم يترك ولدا واولاد
ولد ولا تسأل قال فاسقط سهمه كما قال ميت واقسم القلة
علي عدد الباقيين كلهم فمات من منهم حيا اخذ سهمه ومن كان
ميتا رد نصيبه علي ولده وولد لولد وعلي ما حمله الواقف
قلت ارايت ان كان عدد البطن الاعلى ثمانية اقساما
منهم اثنان ولم يترك ولدا واولاد ولد ولا تسأل ما ان اخذ
ذلك وترك كل واحد منهما ولدا وولد لولد ثم مات بعد
هذه من اثنان اخوان ولم يترك ولدا وولد ولا تسأل
فتخرج الاربعة الباقيات من البطن الاعلى وولد الاثني
الميتين فقال الاربعة نصيب الميتين الاولين الذين
لم يتركوا ولدا ارجع عليا وعلي اولاد اخواننا هولاء ونصيب
الميتين الاخرين لنا دون اخواننا لانه هذين الميتين هـ
الاخير ما ماتا بعد الوفاة ههنا ولا حق لهما فيما يرجع
من نصيب الاخوة من قال السيل في ذلك ان تقسم القلة
يوم ياتي علي سنة اسهم علي هولاء الاربعة وعلي الميتين

اللذين تركا اولاد افما اصاب الا ربعة كان لهم وما اصاب
 الميت كان ذلك لا اولادها وسقط سهام الاربعة
 الموتي الذين لم يتركوا اولاد امت قبل ان الواقف قال فمن
 مات منهم ولا ولد له رجع نصيبه على اصل هذه الصدقة
 فقد ردوا ما نصيب مات منهم ولا ولد له الى اصل الفلة
 ثم قسمنا ذلك على واحد من الميراث وترك ولداه مات
 منهم ثمانية الفين ولم يتركوا اولاد اولاد اولاد ولد اولاد
 ان الذي يجب ان قسم الفلة على سبعة من على الذي مات
 وترك ولد او على احدى الباقي من الميراث في الميراث اصاب
 احدى اخذه وما اصاب الميت كان لولده قلت ارايت
 ان قسمت الفلة سبعة على البطن الاعلى وهم عشرة انفس
 ثم مات منهم ثمانية ولا ولد لها ولا نسل ثم مات اخوان
 وترك احدى اربعة اولاد وترك الاخوة اولاد اقامت
 من الاربعة واحد وترك ولد او مات اخوه لم يترك
 ولد ام مات الفلة كيف تقسم كمال تقسم على ثمانية اسهم
 ويسقط منها الميتي اللذين اولاد لها فما اصاب الا حيا
 من ذلك اخذوه وما اصاب الميتي الذين لهم اولاد رد
 ذلك الى اولاد كل واحد منهم سهم والد لهم ثم ينظر
 اصاب الاربعة فتقسم بينهم ربا عا ثم يرد ربع ذلك
 وهو سهم الميت منهم الذي لا ولد له الى اصل الفلة فقسما
 قسمة ذلك بينهم على ثمانية اسهم فما اصاب والداه
 من ذلك قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيه الميت
 الذي ترك ولد انقسم ذلك على ثمانية اسهم فما اصاب
 الاثنين اخذاه وما اصاب الميت منهم كان لولده قلت فانما
 رددت نصيب هذا الميت من الاربعة الذين لا ولد له

علي

على ثمانية اسهم لمول الواقف من مات منهم ولا ولد له رد نصيبه
 الى اصل فلة هذه الصدقة ثم رجع الى والدهم من ذلك
 قسم على ثمانية اسهم وسقط سهم الرابع الذي لا ولد له
 من ذلك قلت وهذه احكام البطن الاعلى قد شرحتها قلت
 ان كان لم يمت احد من البطن الاعلى ولكن مات رجل من
 البطن الثاني وترك ولد او لم يكن الميت استحققت فلة
 هذه الصدقة شيئا بعد او كان قد مات بعض البطن
 الاعلى ثم مات رجل او رجلان من البطن الثاني وترك
 هذا ان الميتان ولداهم مات ابو هذين الرجلين من البطن
 الثاني او مات جميع البطن الاعلى وقد مات احد هذين
 الرجلين اللذين من البطن الثاني قلت ان يستحققت فلة
 هذه الصدقة شيئا قال اما مات من البطن الاعلى ولا
 ولد له نصيبه ساقط وانما تقسم الفلة على عدد من بقي
 منهم وعلى عدد من مات منهم وترك ولد اقام اصاب الا حيا
 منهم اخذوه وما اصاب الموتي قسم بين اولادهم الموجودين
 يوم مات الميت ولا يكون له مات من الولد قبل موت
 والده حق في هذه الفلة بمراثة من نصيب والده من
 قبل ان الواقف قال فمن مات منهم يرجع نصيبه الى ولده
 فانما يرجع نصيبه الى من كان حيا من ولده يوم مات
 ولا يكون له مات من ولد قبل موته شيء من نصيبه
 ولا يكون لا اولاد هذين اللذين ماتا من البطن الثاني
 شيء لان اياهم لم يستحق شيئا فنصيبها من نصيب ابائهم
 قلت ارايت اذا كانت الصدقة على مائة فماتت قبل
 الواقف على ولد واحد وولد وولد واولاد اولادهم ونسبهم
 ماتوا سلبوا على ما كانوا بعد هم على ان يباي بطون

الاعلى ثم البطن الذي يلوونهم ثم البطن الذي يلوونهم بطنا
 بعد بطن حتى تقرض اخرهم وكلما مات منهم واحد
 وله ولد او ولد ولد او نسل او عقب رجع نصيبه الى ولده
 وولد ولده ونسله وعقبه ابداماتنا سلوا على ما شرط
 من تعميم بطن على بطن وعلى انه من مات منهم ولا ولد له
 ولا نسل ولا عقب رجع نصيبه الى اصل هذه الصدقة
 كما جرت ذكركم بحرها وكان ولد الواقف لصلبه وهم
 البطن الاعلى عشرة اتصوا وكان له اثنا عشر مائة قبل
 ان يوقف هذا الوقف وترك كل واحد منها ولدا البني
 قلت لاحقا لولد الاثنى العشرة قبل الوقف قال
 بلى لاحقا لهما ما دام البطن الاعلى لان ولد هذين
 الميتين انما هما من البطن الثاني فلا حق لهما في غلة هذه
 الصدقة فكون لهما نصيبا ابو يهولا حق لهما في ذلك
 حتى تقرض البطن الاعلى وهم عشرة قلت فاه مات
 هؤلاء العشرة ضموا وانت تعلم ان البطن الثاني هم اولاد
 هؤلاء العشرة وولد ذلك الابن الذي له مائة قبل ان
 يوقف هذا الوقف البني يرد نصيب كل من مات من هؤلاء
 العشرة الى ولده وهم من البطن الثاني قال نعم قلت
 فان رددت نصيب كل واحد منهم الى ولده لم يصيب ولد
 الابن الميت شي لانك تقسم القلة اذا مات على عدد
 البطن الاعلى فمن كان منهم حيا اخذ ما اصابه ومن كان
 منهم متا رددت نصيبه الى ولده قلت فان كانت حات
 وقد ماتت من العشرة تسعة وبقي منهم واحد البني تقسم
 القلة على عشرة اسهم فما اصاب التسعة نفس المولى
 من كان لا اولادهم وما اصاب الحي اخذه قال بلى

قلت

قلت فان مات هذا العاشر وله ابنا ولد فان رددت
 نصيبه الى ولده لم يكن لولد ذيك الاثنى شي قال
 اذا مات العاشر انتقلت التسعة من قبل ان البطن الاعلى
 لما تقرضوا رجعت القلة للبطن الذي يلوونهم فانما انظر
 الى اولاد هؤلاء العشرة فكانا وحيدنا هم ثلاثين اثنا
 ووجدنا ذيك الميتين الاولين اربعة نفس متولاء
 اربعة وثلاثون اثنا واهم البطن الثاني فقد صار
 القلة لهم من قبل ان الواقف لما قال على ولدي كان ولده
 الذي يجب لهم القلة ولده لصلبه فلما قال وولد ولدي
 كان ولد ولده ولد هؤلاء العشرة وولد من كان قد
 مات من ذيك الاثنى فاقسم القلة التي حات بعد
 تقرض البطن الاعلى على عدد البطن الثاني من قبل
 ان الواقف لما قال على ان يبدا ما لبطن الاعلى ثم البطن
 الذي يلوونهم فهذا بمنزلة قوله على ولدي اصابي بكم
 على ولد ولدي من بعدهم فانما انظر الى البطن الثاني
 عند محي القلة فاقسم بينهم على عدد هم على اربعة وثلاثين
 اثنا فاعطى كل اثنان منهم ما اصابه قلت فاه افعلت
 هذه الم يرد نصيب كل من مات من ولده لصلبه على ولده
 ارايت من مات من العشرة وليس له الاولاد واحد البني
 ان نصيبه عشر هذه القلة وهو ما كان نصيب والده
 قال انما كنت اقسيم على عشرة اسهم ما بقي من البطن
 الى على اخذ لان الواقف شرط هذا على هذا الوجه
 انه لا يعطى للبطن الثاني حتى تقرض البطن الاول
 الا الولد من مات من ولده لصلبه فانه قال يرد نصيب
 من مات منهم على ولده وولد ولده ونسله ابداماتنا سلوا

فانما اقسامها على عشرة لهذه الفلة واذا انقضت العشرة
 فنقضنا القسمة ورحمنا ما على عدد البطن الثاني
 قلت له فهل بطل قول الواقف كلها حدثك الموت على
 احد منهم كان نصيبه من غلة هذه الصدقة لولده
 وولد ولده ونسله ابد امانا سلوا فاما معنى هذا الاشراف
 اذا كان لا يعمل شيئا ولا يوحى به قال انما يجب ان يعمل هذا
 القول لو لم يكن لها هنا عند خلع البطن الثاني الا ترى
 انه لو لم يكن له ولد غير ولد هولا العشرة كان قد نصيب
 كل من مات منهم على ولده على ما قال الواقف ونسوق
 ذلك على بطن بعد بطن ولما وجدناه قد قال على ولدك
 وولد ولتك ودخل ولد ذكرك الميتين الا ولهم مع ولد
 هولا العشرة وكانوا اسوئهم فلم يجد له من تقضي تلك
 القسمة واستقبال القسمة بينهم فقد بقي الفلة قال
 فان لم يكن له ولد الا اولئك العشرة فما نوا واحد واحد
 وكلما مات منهم واحد ترك اولاد حتى مات العشرة جميعا
 فمنهم من ترك خمسة اولاد ومنهم من ترك ثلاثة اولاد
 ومنهم من ترك ستة اولاد ومنهم من ترك واحدا ليس
 قلت كلما مات واحد منهم ردت نصيب والده الى ولده
 فعملت على هذا فردت على كل واحد منهم ما كان نصيب
 والده وهو عشرة الفلة فاصاب ولد من ترك ستة
 اولاد عشر الفلة واصاب ولد من ترك ولدا واحدا عشر
 الفلة فلما ماتت الاربعة عشر كفي تقسم الفلة قال انقضت القسمة
 الاولى واردد ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر جميعا
 فاقسم الفلة على عدد دهم جميعا ويبطل قوله وكلما
 مات واحد منهم كان نصيبه تردود اهلي ولده قال

اجل

اجل بطل هذا القول من قبل ان الامر يؤول الى قوله ولد
 ولد الصلب فلم يبق منهم احد فنظرنا الى البطن الثالث
 فوجدناهم ثمانية انفس انما تقسم الفلة على عدد دهم
 على ثمانية انفس وكذلك كل بطن تصير الفلة لهم فانما
 تقسم على عدد دهم ويبطل ما كان قبل ذلك قلت
 فلم كان هذا القول عندك الممول به وتركت قوله فكلما
 حدث على احد منهم الموت كان نصيبه مردودا الى ولده
 وولد ولده ونسله ابد امانا سلوا قال من
 قبل انا وجدنا بعضهم قد دخل في الفلة ويجب حقه فيها
 بنفسه لا بابيه فلما وجدناهم من يجب حقه بنفسه
 انهم لنا ذالك وقسمنا الفلة عليهم على عدد دهم قلت
 وكذلك يكون حال البطن الثاني كلما مات منهم واحد
 ردت نصيبه على ولده ما بقي من البطن الثاني احد
 فاذا انقضت نقضنا القسمة وقسمنا الفلة على عدد البطن
 الثالث وكذلك كل بطن تصير الفلة لهم فانما تقسم الفلة
 عليهم وانما يرد نصيب من مات منهم وله ولد وولد ولد
 الى ولده ما كان قد بقي من ذالك البطن احد فاذا
 انقضت اقسما على عدد البطن الذي يكونهم قلت
 ارأيت ان كان الواقف قال فحملت ارضي هذه صدقة
 مؤثوقة لله عز وجل ابد اهلي ولدي الصلي وكما
 مات منهم واحد كان نصيبه من غلة هذه الصدقة
 لولده وولد ولده ونسله ابد امانا سلوا وكلما مات
 منهم واحد ولا ولد له رجع نصيبه من غلة هذه الصدقة
 على ولدي الصلي ثم يكون بعد انقراضهم لا يملكها
 فوجدنا ولد الواقف لصلبه عشرة انفس من ذكور

وانا قال تقسم الفلقة بينهم بالسوية فان كان قال علي
ان ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فهذا علي ما قال
قلت فان مات من هذه العشرة اثنا عشر ولم يترك
ولدا ولا ولد ولا نسلا ولا عقبيا قال تقسم الفلقة
علي من بقي منهم وهم ثمانية انفس للذكر مثل حظ
الانثيين **قلت** فان مات من هذه الثمانية اثنا عشر
وترك كل ولد منها ابنا لم يترك ابنا اخر من الستة
ولم يترك ولد افتنانغ هو له الاربعه الذكور من ولد
الصليب وابنا دينك الميتين فقال الاربعه انصبا
الميتين اخيرا راجع السبا خاصة دون ابني دينك
الميتين لان هذين ما تابعد موت ابويك دينك فلا
حظ لا بويرها من انصبا هذين اذا كان الوفاق قال
فتم مات منهم ولا ولد له رجع نصيبه علي ولدي لم يبق
فخلف ولده لصلبه وقال ابنا دينك الميتين بل تقسم
الفلقة علي ستة اسهم علي عدده هو لا الاربعه وعلي
سهمي ابويني فمصيب كل واحد من اسدين الفلقة
ما القول في ذلك قال **قلت** تقسم الفلقة علي ثمانية
اسهم في اصاب ابوي هذين وهو ربع الفلقة كان ذلك
لا بينهما وما اصاب الميتين من الستة فهو الاربعه
الذين هم ولد الصليب وكذلك يكون الحال في نصيب
كل من مات من ولد الصليب يرجع نصيبه علي من بقي
من ولد الصليب ولا يكون لو ولد من مات قبل ذلك
في نصيب من مات بعد ابيه شي لان ولد الصليب احق
بهم من مات منهم ولا ولد له ولا نسلا **قلت** ارايت
من مات من ولد الوفاق لصلبه وترك ولدا قال **قلت**

يرجع

يرجع نصيبه الي ولده وولد ولده ونسله ابد امانا سلوا
فيكون ذلك بينهم **قلت** فما تقول حين موت من هؤلاء
ولم يذكر الوفاق في ذلك سبيا وكما قال يكون نصيب
من مات منهم راجعا علي من بقي منهم حتي ياتي منهم احد
فاذا انقضوا رجع ذلك الي المساكين الا ترك ان الوفاق
لو كان قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة علي
ولد زيد بن عبد الله فاذا انقضوا فقلنا للمساكين قال
ربي علي ما شرط من ذلك **قلت** ارايت ان كان
ولد زيد خمسة انفس مات بعضهم قبل بعض ولم يبق منهم
احد ما حال نصيب من مات منهم فهل يرجع ذلك للمساكين
قال لا يرجع ذلك الي المساكين حتي ينقضوا اخر ولد
زيد بن عبد الله وكما تكون الفلقة لمن بقي منهم حتي
يموت اخرهم فاذا مات اخرهم صارت الفلقة للمساكين **قلت**
ارايت اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة علي ولدي
وولد ولدي ونسلي وعقبني ما تناسلوا علي ان يبد في ذلك
باليطن الا علي منهم ثم الذين يلوونهم بطنا بعد بطن
حق ينسب ذلك الي اخر البطون منهم وكلما حدث الموت
علي احد من ولدي وولد ولدي واولاد اولادهم ابد
ما تناسلوا كان نصيب الذي يحيدن عليه الموت منهم
مردود الي ولده وولد ولده ونسله وعقبه ابد امانا
ننا سلوا علي ان يقدم البطن الا علي منهم ثم الذين يلوونهم
ثم الذين يلوونهم بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت علي
احد من ولدي وولد ولدي ونسله ابد امانا سلوا
ولم يترك الذي يحيدن عليه الموت منهم ولا اولاد
ولد ولا نسلا ولا عقب كان نصيبه من علاته **قلت**

الصدقة راجعا الى البطن الذي توفيهم قال **نفس ذلك**
 على الذي شرط الواقف **قلت** فان قلت لم يكن بقي
 من الذي هو منهم احد قال يرجع ذلك الى اصل هذه
 الصدقة فيجري مجراه وتكون لنا مستحقا قلت ارأيت
 ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة علي ولدي وولد
 ولدي واولادهم واولاد اولادهم ونسلكهم ابدانا سألوا
 علي ان يبدأ بالبطن الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطننا
 بعد بطن حتى نفرض اخرهم حتى سئل ذلك ثم قال
 علي ان لي ان انفق غلات هذه الصدقة وما سئلت
 منها علي نفسي وعلي ولدي وعلي عيالي وحياتي وفي
 حوائجي ونوايبي واقضي شر ديني وعلي ان ازيد من
 رايته ان ازيد من اهله اصل هذه الصدقة وانقص
 من رايته ان انقصه واخرج منهم من رايته اخراجه
 وادخل فيها من رايته ادخاله واعمل في جميع ذلك كله
 بواي ابدانا دمت حيا فاذا حدث الموت هي اجريت
 غلة هذه الصدقة علي لكال التي تكون علي يوم يحدث
 علي حدث الموت ان احدثت بها شيئا ويكون اخرها للميت
 قال **هذا جائز قلت** فان قال قايل هذه
 الصدقة بمنزلة الوصية لانه شرط ان له ان ينفق
 غلاتها علي نفسه وعياله وحيته ثم قال فاما
 انفذت علي لكال التي هي علي يوم اموت قال ليس
 الامر هكذا قال وهذا وقف في الصحة جائز واستراجه
 ان له ان ينفق من ليس بوقف علي نفسه الا تركب
 انه لو قال قد جعلت هذه الارض صدقة موقوفة
 علي ولدي وولد ولدي ونسلي ابدانا سألوا حتى

سجل غلاتها علي وجوه سباهها ثم قال علي ان يبدأ بفلان
 ثم فلان فلا تكون غلاتها علي ابدانا سألوا فاذ حدث
 عليه حدث الموت انفذت غلاتها في ولدي وولد ولدي
 ونسلكهم ابدانا سألوا فاذ انقضوا كانت غلاتها للميت
 قال **هذا جائز ولا يشبه استراجه الصدقة علي نفسه**
 وعياله وحيته استراجه علي فلان **قلت** بما الفرق
 بينهما قال **من الحجة في ذلك** انه لو لم تنفق غلات هذه
 الصدقة علي نفسه وعياله وحيته وكذا انفذ ذلك
 علي ما سئله علي ولده وولد ولده فان ذلك جائز
 وهو وقف في الصحة وكذلك ان قال الذي استراجه المتفق
 منه ابدانا كانت الواقف حيا لا قبل هذه الواقف او مات
 قبل موت الواقف ان القلة تكون لولد الواقف وولد ولده
 ونسلكه علي ما سئلهم عليهم ويكون جاريا عليهم في حياة
 الواقف وبعد موته **قلت** ارأيت ان قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة لله ابداني ولدي لصلبي ابدانا سألوا
 صفارا فاذ ادركوا قطع ذلك عنهم واجريت غلات
 هذه الصدقة علي فلان بن فلان ابدانا سألوا فاذ
 مات ردت غلات هذه الصدقة الموقوفة في هذا
 الكتاب علي ولدي لصلبي ثم من بعدهم علي اولادهم وعلي
 اولاد اولادهم ونسلكهم ابدانا سألوا ثم من بعدهم علي
 الساكنين قال **هذا وقف جائز علي ما شرطه بنفد ذلك**
 علي هذه الشروط **قلت** وكذلك لو قال تجري غلات
 هذه الصدقة علي ولدي لصلبي عشر سنين فاذ مضت
 عشر سنين اجريت غلات هذه الصدقة علي فلان بن
 فلان ابدانا سألوا فاذ توفي فلان رجعت غلة هذه

الصدقة علي ولدي لصلي ثم من بعدهم علي اولادهم واولاد
 اولادهم ابد امانا سلوا ثم تكون بعد ذلك علي المالكين
 قال هذا الوقف جائز وينفذ علي ما وقفه واستشرط
 في ذلك قلت ارأيت ان قال ارفي هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابد علي ولدي لصلي ابد امانا
 احيا تجري عليهم ولا يخرج عنهم شي من ابي غيرهم حتي
 نفقوا فاذا انقرضوا صارت غلات هذه الصدقة
 لولدي ولولدي ولدي واولادهم ونسلهم ابد امانا سلوا
 ثم من بعدهم علي المساكين وعلي انه كلما حدث الموت علي
 احده من ولدي لصلي كان نصيبه من غلات هذه
 الصدقة لولده ثم بعدهم علي ولد ولده ابد امانا سلوا
 وكذلك كلما حدث الموت علي احده من ولدي واولادهم
 واولاد اولادهم ابد امانا سلوا رد نصيبه من غلات هذه
 الصدقة علي ولد المتوفي منهم وولد ولده ونسله ابد
 ما بقي منهم احده وكلما حدث الموت علي احده من ولدي لصلي
 ومن ولد ولدي واولادهم ونسلهم ابد امانا سلوا الذي
 يحكي عليه الموت منهم ولد اولاد ولد ولا نسل ولا عقب
 فنصيبه من غلات هذه الصدقة راجع الي اصل غلاتها
 فيجري ذلك مجراها ابد فاذا انقرضوا كانت للمساكين قال
 الوقف جائز ليعلمك غلات ذلك السبل التي استشرطها
 وحدها قلت فان حدث علي احده من ولده لصلي
 حدث الموت ما حال نصيبه وقد قال لا يخرج من غلاتها
 شي حتي نفقوا قال يكون نصيب من مات من ولده
 لصلي لولد المتوفي منهم علي ما شرط قلت اوليس قد
 قال لا يخرج منها شي حتي نفقوا قال بلي وقد قال هذا

ولو

ولو سكت علي هذا الاضي الامور في ذلك علي ما قال ولكنه
 يقضي هذا بقوله وكلما حدث الموت علي احده من ولدي
 لصلي كان نصيبه لولده فهذا يقضي ذلك وهو يفسر
 مشروح وانما ينظر في هذا الي اخر الكلام في فعله عليه
 وينظر الي شرطه التي استشرطها في الوقف فتضي وتنفذ
 وتجري غلات الوقف عليها قلت فقد شرط الامر
 جميعا فلم اعلمت الاخر منها قال لان الشرط الاخر تفسر
 عن مراده فلذلك اعلمناه الا ترى انه لو قال تجري غلة
 هذه الصدقة علي ولدي لصلي فاذا انقرضوا كانت
 الغلة للمساكين ثم قال بعد ذلك في تفسير الوقف وكلما
 حدث الموت علي احده من ولدي لصلي رد نصيبه علي
 ولده وولد ولده ونسله ابد الي رد نصيب كل من مات
 منهم وله ولد وولد وولد عليهم ولا يحمل للمساكين الا بعد
 انقرض اخرهم قلت فان قال قائل هو ليس بمجلة
 المساكين قال لان هؤلاء قوم باعيا لهم قد وقف هذا
 عليهم وكما لا يخرج عنهم حتي نفقوا قلت فما تقول
 في رجل قال ارفي هذه صدقة موقوفة علي المساكين
 ثم قال في نفس الوقف بعد قوله للمساكين وعلي ان
 يبد ابولدي لصلي تجري غلات هذه الصدقة لهم
 ثم من بعدهم علي اولادهم ونسلهم ابد امانا سلوا
 قال تكون هذه الغلة لولده وولد ولده علي ما شرط
 ثم علي المساكين لانه قال وعلي ان يبد ابولدي لصلي ثم
 من بعدهم علي اولادهم ولم يقل وعلي ان يبد ابولد من
 مات منهم انما قال لا يخرج من غلات هذه الصدقة
 حتي نفقوا ثم قال وعلي ان كلما مات احده من ولدي

لصلي رد نصيبه الي ولده قال **منزل هذه المنزلة الا ترى**
 انه لو قال تكون غلة صدقائي هذه للمساكين لا يخرج عنهم
 وقال مع هذا علي ان يحول هذه الغلة علي قرايتي ابدا
 ما بقي منهم احد ثم تكون من بعدهم للمساكين قلت
 ثم تقول ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابدا علي ان انفق غلتها ابد ا مادمت حيا علي نفسي هو
 وولدي وحسبي واقضي بها ديني فاذا احدث علي
 حدث الموت كانت غلة هذه الصدقة لولدي وولد
 ولدي ثم من بعدهم للمساكين وذلك في صحته فاستغل
 من هذه الصدقة ما لا في سنتين ثم توفي والمال قارم في
 يده لم يتفق وطالب اهل الوقف المال وقالوا انما شرط
 ان ينفق غلاته ولم يتفقوا قال ورثته هذا مال لنا
 تركه الواقف وهو ميراث لنا ما الحكم في ذلك قال
 يكون المال ميراثا بين ورثته ولا يكون لاهل الوقف منه
 شي من قبل ان قوله لي ان انفق بمثلية قوله ان لي
 ان اتولاه قلت ارأيت ان قال قد جعلت ارضي
 هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا علي ان تكون
 غلتها لعبد الله بن جعفر وولد زيد ابدا ما بقي منهم احد
 فاذا انقضوا فهي للمساكين قال هذا اجاب قلت
 وكيف تقسم غلتها قال علي عبد الله بن جعفر وعلي عدد
 ولد زيد فان كان ولد زيد خمسة انفس وعبد الله
 ابن جعفر واحد فهو له ستة انفس فتكون الغلة بينهم
 علي ذلك اسد اسأ قلت وكذلك ان قال لعبد الله
 ابن جعفر وولد زيد وولد عمرو قال نعم تقسم علي
 عددهم فان كان ولد عمرو اربعة انفس فهو لا جميعا عشرة

النفس

النفس فيكون لعبد الله سهم من عشرة اسهم وولد زيد خمسة
 اسهم من عشرة وولد عمرو اربعة اسهم قلت فان مات
 من ولد زيد اثنان قال تقسم الغلة علي ثمانية اسهم
 للمساكين الباقي من ولد زيد ثلاثة اسهم وولد عمرو
 اربعة اسهم ولعبد الله سهم قلت وكذلك لو لم يبق
 من ولد زيد الا واحد كنت تقرب اليه بسهم واحد قال
 نعم قلت فان مات ولد زيد جميعا فلم يبق منهم احد
 قال يرجع ما كان لهم من خمسة اسهم الي المساكين ويكون
 لعبد الله سهم من عشرة وولد عمرو اربعة اسهم قلت
 وكذلك ان مات ولد عمرو جميعا قال كان لعبد الله سهم
 من عشرة اسهم والباقي للمساكين قلت فان قال علي
 ان غلة هذه الارض بين عبد الله بن جعفر وبين ولدي
 وبين ولدي عمرو قال هذا خلاف ذلك وتقسيم الغلة
 في هذا الوقف اثنان ثلثا لعبد الله وثلثا لولد زيد
 وثلثا لولد عمرو ولو لم يكن لزيد الاول واحد وكانت
 له وولد ان او ثلثه كانت الغلة اثنان ثلثا لعبد الله الثلث
 وولد زيد ثلثا وولد عمرو ثلثا قال وان كان ولد زيد
 ثلثه فمات منهم اثنان كان للباقي الثلث وولد عمرو هـ
 الثلث ولعبد الله الثلث قلت ففي المسئلة التي قبل
 هذه اذا قال علي ان تكون هذه الصدقة لعبد الله
 وولد زيد وولد عمرو وليس تقسم الغلة بينهم علي عددهم
 قال بلى قلت فان كان ولد زيد خمسة وولد عمرو اربعة
 الس تكون الغلة بينهم وبين الله علي عشرة اسهم قال
 بلى قلت فان مات من ولد زيد ثلثة الس تقسم
 الغلة علي سبعة اسهم لعبد الله سهم ولا بين زيد الباقي

سهمان ولولد عمرو اربعة اسهم وكذلك ان مات من ولد عمرو
اثنان قسمت القلة على عبد الله وعلى ما بقي من ولد
زيد وولد عمرو قال **تبي قلت** فان مات ولد زيد
جميعا فلم يردت القسمة الى الاصل وهو عشرة اسهم
لم يجلت للمساكين خمسة اسهم حصنة جميع ولد زيد هذا
منا قضى لك ينبغي ان تقسم القلة على من كان من ولد
زيد باقيا في اخر سنة فسمت القلة التي تلي هذه السنة
فمنظر الى من كان بقي من ولد زيد في تلك السنة فيجوز
ما اصابهم للمساكين فهذا الصواب عندنا والله اعلم
باب الرجل يجعل ارضه
وقفا على رجل بعينه وعلى ولده وولد ولده ثم على ابي اكني
من بعدهم او يقرها على قوم باعيا منهم ويجعل اخوها للمساكين
وما يدخل في ذلك **قلت** ارأيت رجلا جعل ارضه
صدقة موقوفة لله ابد ابد علي فلان وفلان وفلان وفلان
ابدا ما عاشوا فان مات منهم وله ولد لصلبه فنصيبه
بينهم على قدر مواريثهم عنه ومن مات منهم ولا ولد له لصلبه
فان كانت له ولد او ولد اولد ولد او ولد اولد او نسل
كان نصيبه له ثم من بعدهم على اكني قال هذا
وقف جائز على ما شرطه الواقف **قلت** فان مات
واحد منهم ولم يترك ولد لصلبه كان نصيبه لولد ولده
وولد ولد ولده ومن سفل منهم قال تقسم القلة بين
اوليك الذين سماهم في كتاب وقفه على عدد هم فما اصاب
المست قسم بين جميع ولد ولده من سفل منهم ومن كان
فوق ذلك على عدد هم **قلت** وكذلك ان كان
قال وعلى ان مات من اولادهم ونسلهم كان نصيبه

مناقلة

من غلة هذه الصدقة وسيله سبيل ما اشترطه في ولده
لصلبه وولد ولده ولا اولادهم على ما سمي ووصف في هذا
الكتاب قال **نعم قلت** وكذلك ان قال وكل من مات
من اهل هذه الصدقة وترك وارثا من ولد او ولد ولد او
اخوه واخوات كان نصيبه من غلة هذه الصدقة لمن
كان يرثه من هؤلاء على قدر مواريثهم عنه وقال ايضا ومن
مات منهم ولم يترك وارثا من ولد ولا ولد ولا اخوة ولا
اخوات ولا غيرهم كان نصيبه من ذلك لفقرا قرابته
سعي الواقف والمساكين ابد ابد قال الواقف جائز على ما سمي
وشروط مع ذلك **قلت** فان مات بعضهم وترك ابنة
واخوه واخوات قال يكون نصيبه من غلة هذه الصدقة
لابنته النصف من ذلك وما بقي فهو لافئته واخواته على
قدر مواريثهم منه **قلت** فان مات بعضهم ولم يترك وارثا
من ولد ولا ولد ولا اخوة ولا اخوات وترك عصبة
يرثونه ما حال نصيبه قال يرجع ذلك الى اكني ولا
يكون ذلك لفقرا قرابته **قلت** ولم كان هذا هكذا قال
من قبل انه شرط ان يرث نصيب من مات منهم ولم يدع وارثا
من ولد ولا ولد ولا اخوة ولا اخوات ولا غيرهم الى فقرا
قرابته والمساكين فلما مات هذا وترك عصبة لم يكن لفقرا قرابته
والمساكين من نصيبه شيء لان نصيبه انما يكون لفقرا
قرابته ان لم يدع وارثا من ولد ولا ولد ولا اخوة
ولا اخوات ولا غيرهم وقد وجدنا هذا البيت ترك وارثا
وهو عصبة فلذلك لم يكن لفقرا قرابته شيء من نصيبه
قلت فلم جعلت ذلك للمساكين قال من قبل ان اصل
الوقف انما يكتب به ما عنده الله واصله للمساكين فان كان

الواقف شرط ان يقدم من قد سمي في اول الوقف قد قال
 هذا ما تصدق به فلان ابنت فلان تصدق بجميع ضيعته
 كذا صدقة موقوفة لله عز وجل ابد امة هذا انما هو للمساكين
 وكنت استراطه ان تجري الفلة على فلان وقالت وفلانة
 وفلانة على ما سمي بعد هولا ثم جعل آخر ذلك للمساكين
 فقد جعل اول ذلك واخره للمساكين وكلما بطل منهم واحد
 رجع نصيبه من ذلك للمساكين الا ترك ابنت رجلا لو قال
 قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابد على فلان بنت فلان وفلان بنت فلان ومن بعدهما
 علي المساكين فماتت منها ولم يترك ولد اكان نصيبه
 من ذلك للباقي منها فماتت احدهما وترك ولد اقال
 يرجع نصيبه الى المساكين ولا يكون ذلك للباقي منها من
 قبل ان الواقف انما است شرط ان يرجع نصيب الذي يموت
 منها الى الباقي اذ لم يترك الميت وارثا فهذا قد ترك وارثا
 وهو ولده قلت فلم لا يجعل نصيب الميت منها لولده
 قال من قبل ان الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت انما
 قال من مات منها ولم يترك وارثا كان ذلك للباقي
 فلانه الفلة لم يكن للباقي ولا لولد الميت من ذلك شيء
 قلت وكذا لو قال قد جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابد على فلان وفلان مادام احين
 ومن بعدهما علي المساكين علي انه من مات منها ولم يترك
 وارثا كان نصيبه من ذلك مردودا الى الباقي منها
 فماتت احدهما وترك زوجة وعصبة او ترك زوجة
 ولم يترك عصبة قال لا يكون للزوجات ولا للعصبة من
 نصيب الميت شيء ولا يكون ذلك للباقي منها ولكنه يرجع

علي

علي المساكين قلت فان لم يترك الا زوجة قال الزوجة
 تركت حقها من ماله ولا يكون لها من نصيبه من الوقف
 شيء فاما الثاني فانما شرط الواقف ان يرجع نصيبه اليه
 اذ لم يترك واحدا فلما ترك زوجة تركت حقها لم يكن
 للباقي شيء من نصيبه قلت فان الزوجة لا تكون ميراثه
 وانما لها من ماله فريضها وهو الربع قال ان كانت لا تكون
 ميراثه وبني وارثه خوف الربع قلت فان مال ثمة مات
 منها ولم يترك ورثة يجوزون ميراثه كانت حصته للباقي
 منها فان احدهما وترك زوجة وهي انما تكون من ميراثه
 الربع قال يكون نصيبه من غلة هذا الوقف للباقي منها
 لانه لم يدع ورثة يجوزون ميراثه قلت فان كانت
 الواقف قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابد علي فلان وفلان ابني فلان مادام احين
 ومن بعدهما علي المساكين وعلي انه من مات منها ولم يترك
 وارثا كان نصيبه من غلة هذه الصدقة مردودا الى
 الباقي منها فماتت احدهما والذكي يتركه اخوه الباقي
 الذي هو يتركه في الوقف ما السبيل في نصيبه قال
 اخوه الباقي يتركه في ماله واما نصيبه من غلة هذا
 الوقف فلا حق له فيه ولا يرجع اليه وهو للمساكين دون
 الباقي منها قلت ولم لا يكون نصيبه للباقي منها وهو
 اخوه قال من قبل انه قال من مات منها ولم يترك وارثا
 فنصيبه مردودا الى الباقي منها وهذه الميت قد ترك
 وارثا وهو اخوه الذي شرط ان نصيبه يرجع اليه فلما
 كان هو وارثه لم يكن له حق في نصيبه قلت فلم يرد
 هذا الباقي نصيب الميت من الوقف اقل جعلت قول

الواقف فمات منها ولم يترك وارثا اثنا سناه وارثا غيره
 الباقى قال لا يجوز ان احيى ذلك على غيره من قبل
 ان قد وجد ثاه هو الوارث فكيف يحمله على غيره ولا
 وجه له والله اعلم
 قال **الرجل يجعل ارضه صدقة**
 على نسل رجل او على ذريته او على عقبه قلت
 رايت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله
 تعالى ادا على نسل فلان بن فلان ابا ما تناسلوا ثم
 من بعدهم على الساكن قال الوقف جائز قلت
 ومن نسل فلان قال ولده وولد ولده ابا ما تناسلوا
 قلت وولد البنين وولد البنات في ذلك سواء قال
 نعم قلت وكيف تكون الفقة بينهم قال تنقسم
 الفقة يوم يحيى على عدد من الرجال والنساء والصبان
 قلت فدخل في غلة هذه الصدقة ولد ولده
 لصلبه قال نعم ومن بعدهم ممن هو اسفل منهم درجة
 في الفقة سواء قلت فما تقول ان قسمت الفقة بينهم
 سنين عاين ما قلت على عدد من مات بعضهم قال
 من مات منهم سقط سهمه وقسمت بين من يكون موجودا
 يوم الفقة قلت وكذلك كل غلة تاتي هذا سبيلها
 قال نعم قلت فان كان قال صدقة موقوفة لله
 عز وجل ادا على نسل زيد ابا ما تناسلوا ثم من بعدهم
 على الساكن قال تنقسم الفقة على عدد من يكون
 موجودا من ولد زيد وولد ولده ونسله ادا على عدد من
 فان كان قال يقدم البطن الاعلى ثم الذين يليونهم ثم النساء
 يليونهم بطن بعد بطن حتى يترتب الي اخر البطون ثم

انفذ ذلك على ما سوط فاذا انقضت كانت الفقة للمساكن
 قلت ففي كل سنة تاتي الفقة انما ينظر الى ما يكون
 منهم عند يحيى الفقة فيقسم عليهم قال نعم قلت فان
 كان قال الواقف قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
 لله تعالى ادا على ذرية زيد ابا ما تناسلوا ثم من
 بعدهم على الساكن قال الوقف جائز ويكون لذرية
 زيد ما بقي منهم احد فاذا انقضت كانت للمساكن قلت
 ومن ذرية زيد قال لذرية والنسل سواء والحكم فيها
 واحد قلت فكل من ولد لزيد يوم وقف الواقف
 هذا الوقف وكل ولد له لصلبه وكل ولد يولد لاحد
 من ولده يدخل في هذا الوقف قال نعم هو لا جميعا نسل
 زيد وهم ذريته من قريب من زيد ومن بعد من ارفع
 منهم ومن اسفل من نسل زيد وذريته سواء في غلة هذا
 الوقف قلت ارايت ان قال على ولدي ونسلي قال
 الفقة لكل ولد من صلبيه ولكل ولد له ولا احد من
 ولده ابا قلت فان قال على ولدي المخلوقين ونسلي
 لحدك لم ولد لصلبه قال يدخل في هذا الوقف بقوله
 ونسلي قلت فان قال على ولدي المخلوقين ونسليهم
 قال فالفقة لمن كان من ولده مخلوقا ونسليهم ولا يكون
 لمن حدك له من الولد ولا من ولد الولد من غير ولد
 هو المخلوقين في هذه الصدقة شي لانه انما جعل نسل
 هو المخلوقين دون غيره فان قال على ولدي المخلوقين
 ونسليهم وكل ولد لحدك قال فالفقة لولد هو لاه
 المخلوقين ونسليهم وكل ولد لحدك له لصلبه قلت
 فان حدك له ولد لصلبه السنين يدخل في الوقف قال

بلى قلت فما حال اولاد من يحدث له من الولد قال لا يكون
 لهم من الفلة شيء من قبل انه جعل الوقف لولده المخلوقين
 ونسلهم ومن يحدث له من الولد لصلبه فانما تكون الفلة
 لكل ولد له من صلبه من كان مخلوقا ومن حدث له نسل
 اولئك المخلوقين دون نسل غيرهم قلت فان قال
 علي ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل من يحدث لي من الولد
 قال تكون الفلة لولده المخلوقين ونسلهم فان حدث
 له ولد لصلبه لم يبد خلوا في هذه المدة قلت فهل
 يبدخل اولاد من يحدث له من الولد لصلبه قال نعم يبدخل
 اولادهم ولا يبدخلون ههنا قال علي ولدي المخلوقين
 ونسلهم ونسل من يحدث لي من الولد فجعل نسل المخلوقين
 ونسل من يحدث له من الولد لصلبه في الوقف سواء
 ولم يجعل لمن يحدث من الولد لصلبه في الوقف حق قلت
 ارايت ان قال علي ولدي المخلوقين وعلي اولاد اولادهم
 ونسلهم ابدا ما تتاسلوا هل يكون لولد اولاده المخلوقين
 في هذا الوقف حق قال نعم قلت ولم ذاك
 وقد تجاوزهم بطن فقال وعلي اولاد اولادهم فانما
 دخل في الوقف اولاد هؤلاء المخلوقين ولم يبدخل اولادهم
 قال ادخلهم في هذا الوقف بقوله ونسلهم فصار
 هؤلاء من نسل المخلوقين الا تترك لو قال قد جعلت ارضي
 هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابا علي ولد عبد الله
 وولد زيد وولد عمرو ونسلهم ان نسل عبد الله ونسل
 زيد ونسل عمرو يبدخلون في هذا الوقف بقوله
 ونسلهم لان هذا مردود عليهم جميعا فان قال علي ولدي
 المخلوقين وعلي نسل اولادهم قال فليس لولد ولده

شي

شي الا تترك انه لو قال علي ولدي المخلوقين وعلي اولاد
 اولادهم كانت الفلة لولده المخلوقين واولاد اولادهم
 ولا يكون للبطن الاعلى فيها حق قلت ارايت اذا قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابا علي ولد
 زيد وكان لزيد ولد لصلبه قال تكون الفلة لهم
 فاذا انقضوا صارت الفلة للمساكين قلت فان لم
 يكن لزيد ولد لصلبه وكان له ولد ولد قال تكون
 الفلة لهم الا تترك لو ان رجلا اوصى بثلث ماله لولد
 زيد كان الثلث لولد زيد لصلبه فان لم يكن لزيد ولد
 لصلبه وكان له ولد ولد ان الثلث يكون لولد ولده
 وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال اذا لم
 يكن لزيد ولد لصلبه وكان له ولد ولد كان الثلث
 لولد الذكور من ولده ولم يكن لولد الاناث شيء والوقف
 قياس الوصية ويدخل ولد البنات في الوقف في قول
 محمد بن الحسن قلت ارايت اذا قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة لله عز وجل ابا علي ولد زيد ولم
 يكن لزيد ولد لصلبه وكان له ولد ولد قال تكون
 الفلة لهم ولما كان اسفل منهم من البطون قلت
 فما الفرق بين هذا وبين ولد الصليب لو حدث لزيد
 ولد لصلبه كانت الفلة لولد الصليب وبن من هو
 اسفل منهم قال هما مفرقان الا تترك انه لو قال لولد
 العباس بن عبد المطلب ان ذكركم كان نسب الي
 العباس لان هذا الذي اتي الى ثلثة ابطت فقد صار
 مثل الخند والقبيلة قلت فان قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة علي ولدي وعلي اولادهم قال

تكون الفلة لولد زيد لصلبه ولاولادهم فاذا انقضت كانت
 الفلة للمساكين فان حدث لزيد ولد لصلبه او ولد
 ولد بعد الوقف قال يدخلون جميعا في الوقف فاذا
 انقضت وار حقت الفلة للمساكين قلت فانت
 قال ارضي هذه صدقة موقوفة علي وولد زيد وعلي
 ولد ولده واولادهم قال الوقف جائز والفلة لهم
 جميعا قلت من لي طي منها هو اسفل من هؤلاء قال
 نعم لانه قد سمي ثلاثة ابطن فصاروا بمنزلة التخذ
 وتكون الفلة لهم ما تناسلوا فاذا انقضت وصارت
 للمساكين الا ترى انه لو قال قد جعلت ارضي هذه
 صدقة موقوفة علي ولد زيد وولد زيد هذا رجل قد مات
 وبنياء بينه ثلاثة ابطن او اكثر من ذلك ان هؤلاء بمنزلة
 التخذ وان الفلة تكون لمن كان من ولد زيد وولد
 ولده ونسلهم ادا قلت ارأيت ان قال علي زيد
 وعمرو ونسلهم قال فالفلة لزيد وعمرو ونسل عمرو
 وليس لنسل زيد في الفلة شي وكذا لو قال علي زيد
 وعمرو وولده لم يكن لولد زيد في الوقف حق قلت
 فان قال علي عبد الله وزيد وعمرو ونسلهم قال
 فالفلة لعبد الله وزيد وعمرو ونسل زيد وعمرو دون
 نسل عبد الله قلت فان قال علي وليك وولدك وليك
 الذكور قال كانت الفلة للذكور منهم دون الاناث
 قلت فالذكور من ولد البنين والبنات في ذلك سواء
 قال نعم الا ترى انه لو قال علي وليك وولدك وولد
 ولدك الاناث كانت الفلة للاناث دون الذكور
 من ولد البنين والبنات قلت ارأيت لو قال

الفلة لزيد وعمرو ونسلهم

علي

علي الذكور من ولدي وعلي ولد الذكور من ولدي لم تكن
 الفلة قال تكون للذكور من ولده ولاولاد الذكور من
 ولده قلت قد دخل الاناث من ولد الذكور في هذا
 الوقف قال نعم والله علم الوقف على عقب
 قلت ارأيت اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة
 علي عقب زيد ثم من بعدهم علي المساكين قال الوقف
 جائز والفلة لعقب زيد ابدا ما قواله قلت ومن
 عقب زيد قال ولده وولد ولده ابدا ما قواله ومن
 اولاد الذكور دون الاناث الان يكون ازواج الاناث
 من ولد ولد زيد فكل من كان يرجع نسبه بابائه
 الي زيد فهو من عقب زيد وكل من كان ابوه من غير
 ولد زيد فليس من عقب زيد الا ترى ان رجلا مات ولد
 عمرو ولدت له امرأة من ولد زيد لم يستعم ان يكون ولد
 هذه الامراة من عقب زيد انما هو من عقب عمرو لان
 ابيه من ولد عمرو وانما العقب من ولد الذكور دون
 الاناث وكل من لا يرجع نسبه بابائه الي زيد فليس
 من عقب زيد قال ابو بكر بن احمد بن عمرو قال
 الواقدي حدثنا معمر عن الزهري قال العقب الولد
 وولد الولد من الذكور قال وحدثني عروة بن بكر
 عن ابيه عن سعيد بن المسيب قال العقب الولد من الرجال
 وولد الولد من الرجال ليس فيه ولد النساء قال حدثنا
 عبد الرحمن بن الزناد عن ابيه قال العقب الولد كذا
 كان او اثني والذكور والاناث من اولاد الذكور ما
 اب الاثني فليس بعقب وقال اصحابنا في رجل قال

قد اوصيت بثلث مالي لزيد ولعقبه ان الوصية للعقب باطل
 لانهم لم يخلقوا والثلث كله لزيد فلو قال قد اوصيت بثلث
 مالي بين زيد وعقبه كان لزيد نصف الثلث والنصف
 الباقي لورثة الموصي والوصية للعقب باطلة لانهم لم
 يخلقوا قال ابو بكر بن احمد بن عمر وقلوب كان لزيد اولاد
 ذكور لصلبه وقد اوصي الرجل بثلث ماله لزيد ولعقبه
 هل يكون لولد زيد من الثلث شيء او كان لزيد ولد
 ولد من ولد المذكور وزيد في الحياة والوصية على ما قلنا
 قضا وصي بثلث ماله لزيد ولعقبه فلم نجد في هذا رواية
 عن اصحابنا والمولد عندك في هذا والله اعلم انه لا يقال
 لولد الرجل هو لا عقب فلان الابد موتة الا ترى انه
 لو اوصي لعقب زيد بثلث ماله وزيد في الحياة وله اولاد
 لم تجز الوصية لولد زيد لان هؤلاء لا يكونون عقب زيد
 الا بعد ان يموت زيد قلت ارايت رجلا قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة على عقب زيد ابا ما تناسلوا
 ومن بعدهم علي المالكين هل يجوز هذا الوقف قال
 نعم الوقف جائز قلت فان كان لزيد ولد لصلبه ذكور
 وبنات وله ولد وله من اولاد الذكور والبنات لم يكون
 هذا الوقف قال لولد زيد لصلبه من الذكور والبنات
 واولاد الذكور من ولده ذكورهم وبناتهم في ذلك سواء
 ولا يكون لولد البنات من هذا الوقف شيء قلت
 فلم قلت ان ولده لصلبه من الذكور والبنات هم
 عقبه ولا يكون ولد البنات من عقبه قال من قبل ان
 العقب انما هم من كان يرجع بنسبه الي زيد فانما
 زيد لصلبه هي من ترجع بنسبها الي زيد فهي من عقب

زيد

زيد واما ولد الابنة فانهم انما يرجعون بانسابهم الي ما
 ينسبون بابايهم اليه الا ترى ان ابنة ابن زيد من عقب
 زيد وكذلك ابنة زيد لا تكون اسوا محالا من ابنة اخيه
 وهي ابنة زيد لصلبه قال ابو بكر بن عمر رجلا جعل ارضه
 صدقة موقوفة لله عز وجل ابا علي زيد وعلي ولده وولد
 ولده ونسله وعقبه ابا ما تناسلوا وتوالدوا علي ان يهدا
 في ذلك بزيد وبالبطن الاعلى معه ثم البطن الذي يولد لهم
 ثم الذين يولد لهم بطننا بعد بطن حتى ينزلي ذلك الي اخر
 البطون وكلما حدث الموت علي واحد منهم وله ولد كان
 نصيبه من غلة هذه الصدقة ومكان يكون له منها لو كان
 حيا مردودا الي اصل غلة هذه الصدقة جميع ورثته بقسم
 ذلك بينهم علي عدد مواريثهم منهم وكلما حدث الموت
 علي واحد منهم ولم يترك ولدا كان لصلبه من غلة هذه
 الصدقة ومكان يكون له منها لو كان حيا مردودا الي اصل
 غلة هذه الصدقة فاجري ذلك مجري غلة هذه الصدقة
 فاذا انقرض زيد وولده وولد ولده ونسله وعقبه
 ولم يبق منهم احد كان غلة هذه الصدقة الموصوفة في هذا
 الكتاب للفقر والمساكين قال هذا وقف جائز قلت
 كيف تقسم الغلة قال تقسم بين زيد وبين ولده وهم
 البطن الاعلى علي عدد سهم فان كان ولدا زيد خمسة
 بنين وبناتهم فيهم سبعة وزيد واحد قال فذلك
 ثمانية تقسم الغلة علي ثمانية اسهم لزيد منها سهم
 من ثمانية ولكل واحد من ولد زيد سهم فان قسمت الغلة
 علي هذا اسنينا ما كان زيد وولده علي حالهم كان
 سهمه وهو البنت بجميعهم فان كان له زوجة او زوجات

وابواه في الحياة كان سهم بين ابويه وزوجته وولده
 وهم البطن الاعلى علي مواريتهم عنه قلت ويكون
 لولده منها سهم قال نعم نعم قلت فباخذ و
 الموقف من وجهين قال هكذا شرط الواقف فيجب
 ان تقسم كل غلة تأتي في كل سنة علي ثمانية اسهم
 فيكون سهم لزيد وهو الثمن جميع ورثته ويكون
 لولده سبعة اثمان الفلقة قلت فان مات بعض
 ولد زيد وترك ولدا قال يكون سهم الميت بينهم
 وهو الثمن جميع ورثته علي قدر مواريتهم منه قلت
 فان مات ابو زيد واخذها بعد موت زيد ثم ماتت
 غلة سنة كتب تقسم قال تقسم علي ثمانية اسهم
 فينظر سهم زيد وهو الثمن فيقسم بين من بقي من
 ورثة زيد ويسقط سهم من مات من ورثة قلت
 وكل من مات من ولد زيد هذه بسيلهم قال نعم
 كل من مات منهم وله ولد كان سهمه بين ورثته جميعا
 علي قدر مواريتهم منه قلت فما حال ما كان رجع
 عليهم من سهم زيد هل يرجع علي ولده شي قال
 لا ولكنه يبطل سهم كل من مات منهم من ذلك ويكون
 ذلك لمن بقي من ورثة زيد من ولده ومن غيرهم
 قلت فما تقول فميت موت من ولد زيد ولا ترك
 ولدا قال يرجع سهمه الي اصل غلة الصدقة علي
 ما شرط الواقف قلت فما تقول ان لم تمت زيد
 وكل من مات بعض ولده قال ان ترك الميت من ولد
 زيد ولدا رجع سهمه الذي كان له من غلة هذه الصدقة
 وهو الثمن في جميع ورثته وان كانت له زوجة كان لها

ميراث من ذلك وكذلك ان كاتب امه في الحياة ورثته
 مع زيد ومع ساير ورثته وكذلك كل من مات من
 ولد زيد عن كان له ولد كانت هذه سيلة وكل من
 مات من ولده ولا ولد له يرجع سهمه الي اصل غلة هذه
 الصدقة قلت فان مات من ولد زيد وله ولد ليس
 يرجع سهمه الي ورثته قال بلى قلت فاذا كان
 زيد في الحياة اليس انما يرجع سهمه الي زيد والى غيره
 من ورثته قال بلى قلت ولا يترك احد من اخواته
 من ذلك شيئا قال نعم لا ميراث لهم قلت فان مات
 منهم واحد او اثنان وزيد في الحياة وكان زيد يترك
 من مات منهم مع ورثته ثم مات زيد بعد ذلك قال
 اما سهم زيد وهو الثمن فهو لمن بقي من ولده مع من له
 من الورثة قلت فما حال سهم من مات من ولد زيد
 قبل موت زيد السا كان زيد يحب اخوته واخواته
 فلا يريونه قال بلى قلت فاذا مات زيد كتب تقسم
 ما ياتي من الفلقة بعد موت زيد قال سهم من كان
 مات منهم في حياة زيد ان كان بقي من ورثته الذين
 ورثوه يوم مات مع زيد لحد كان ذلك لهم قاسما
 كان ياخذ من يد من ذلك قانه يبطل ويسم بينهم من
 كان مات منهم قبل وفاة زيد علي من بقي من اولئك
 الورثة ولا يكون لاختوته ولا لاختواته من ذلك شي
 لاني انما انظر الي وارث كل واحد منهم يوم يموت وكل
 من مات من ورثة احد منهم سقط سهمه ومن بقي
 من ورثته فسمت السهم علي الباقي منهم قلت
 فما تقول فميت موت منهم بعد موت زيد وله ولد وزوجته

ووالدة قال ان كان ترك ولدا ذكرا فهو حجب اخوته
 واخواته وان كان وله انثى كان لها نصيب وما بقي من
 سهمه لاخته واخواته قلت فان مات منهم احد بعد
 موت زيد وترك ابنا وزوجة السهم يورسهم الى ابنه
 وزوجته قال بلى قلت فان مات الاب بعد وقد
 كان يحجب الزوجة عن الربع فاعطيتها الثمن ما حالها
 الا ان فيما ياتي من الفلة وما يكون لها قال يكون لها
 الثمن في سهم زوجها والباقي يرد الى اصل الفلة وانما
 ينظر الى ما كانت تركه يوم مات زوجها فتعطي قلت
 وكذلك ان كان لاحد منهم والدة فحجبها من بكي من اخوته
 واخواته عن الثلث يوم مات من كان يحجب فلم يبق
 منهم الا واحد ثم جاز غلة سنة قال يكون لوالدة
 هذا المثلث السدس وهو ما كانت ورثته عن ابها يوم
 مات قلت فان كان اخر من مات من اولاد زيد هولا
 ابنة فترك زوجها وابنة قال تقسم سهمها بين زوجها
 وابنتها لزوجها من ذلك الربع ولا يشترها النصف وما بقي
 فهو مردود على الابنة قلت فان قسمت سهمها على هذا
 سنيها ثم ماتت الابنة وبقي الزوج ما يكون له مما ياتي
 من الفلة بعد ذلك قال يكون له الربع الذي كان ورثه
 عن زوجته يوم ماتت قلت فلم لا تتغير القسمة فيهم
 سهم من مات على من بعده يوم رآي الفلة وقد قلت
 انه يسقط سهم من مات من ورثة كل واحد منهم قال
 هم اولاد هولا السبعة الذين كانوا مع زيد واولاد من
 كان من اولاد زيد ممن كان قد مات قبل ان يوقف
 هذا الوقف فنقول كانه كان لزيد اولاد ثم مات

بعضهم

بعضهم وترك المولي منهم اولادا وبقي هولا السبعة وكانوا
 موجودين يوم وقف الوقف هذا الوقف فلما قال
 الوقف قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة علي
 زيد وولده وولد ولده واولاد اولاد ولده دخل اولاد
 اوليك الذين كانوا قد ماتوا قبل الوقف في البطن الثاني
 بقوله وولد ولده لان اوليك هم وولد زيد الا يركب
 ان الوقف لو كان قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
 علي ولد ولد زيد ولزيد اولاد لصلبه احيا لهم اولاد
 ولهم اولاد الا اولاد قد مات اباوهم او كانوا ولد بنات
 قد مات امها لهم قبل ان يوقف الوقف هذه الصدقة
 التي تكون الصدقة على اولاد هولا الاحياء وعلي
 اولاد اوليك المولي من ولد الذكور وولد الاناث
 قال بلى يكونون كلهم سوا في الوقف فلهذا يكون
 البطن الثاني في المسيلة التي قبل هذه لما قال قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة علي زيد وعلي ولده واولاد
 اولادهم ايد اما قنا سلوا ونوالد وعلي ان يبدأ في ذلك
 بالبطن الاعلى مع زيد ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
 بطنا بعد بطن حتى ينتهي الى اخر البطن منهم كمال فيجب
 ان تقسم الفلة بين هولا جميعا قلت فتقسم بينهم
 علي عدد هم قال نعم وادخل لزيد امهم قلت فان
 قسم بينهم علي عدد هم فلم يرد سهم من مات من
 اوليك السبعة علي ورثتها وكنيت قد خالفت ما قاله
 الوقف قال لو جعلت سهم اوليك السبعة مردود
 علي ورثته لم يكن لاولاد اوليك الذين ماتوا قبل ان يوقف
 الوقف هذا الوقف شيء وانت تعلم ان الوقف قد

حمل الفلّة بعد البطن الاعلى لاهل البطن الثاني قال
 ان كان زيد حيا شاركهم فان كان ميتا وقد ترك ورثة
 كان لورثته ما يصيبهم من سهمه لانه قال بيد ابني زيد
 فيكون مع البطن الاعلى ثم البطن الذنب يكون لهم قريب
 شارك كل بطن من هذه البطون مادام حيا فاذا هـ
 مات ولا ولد له لصلبه بطل سهمه من الفلّة وان مات
 وله ولد كان سهمه لورثته علي ما نصرتنا فكذا يكون
 الحال في البطن الثالث ويكون فيه سوا حتي يترتب
 الي اخر البطون قلت فان كان اخير مات مع البطن
 الاخر منهم امرأة فانت هذه الامراة ولها زوج ما الذي
 تقضي هذا الزوج من سهمها قال النصف من سهمها
 ويكون النصف الباقي مردودا الي اصل غلّة هذا الوقف
 قلت البني قد قال هذا الوقف فاذا انقضت زيد
 وولده وولد ولده واولاد اولاد اولاده ابداما توالدوا
 وناسلوا صارن هذه الفلّة للفقرا والمساكين قال
 بلي قد اشترط هذا قلت فاذا كان اخير مات
 منهم هذه المرأة وترك زوجا البني قد انقضوا جميعا
 فلا يجب ان يكون لزوجها شيء بقوله فاذا انقضوا كانت
 غلّة هذا الوقف للفقرا والمساكين فقد وجبت بانقضهم
 للفقرا والمساكين وبطل ان يكون لزوج هذه المرأة
 شيء قال اجل لا يكون لزوجها شيء وترجع الفلّة
 الي الفقرا والمساكين وكذلك لو كان اخير مات
 منهم رجل وترك زوجة واولاد لم يكن لورثته من
 سهمه شيء لانه حي مات قد انقضوا جميعا الا تركي
 اذ ورثة كل من مات منهم يستوفون حتي مات اخرهم

فلا

فلا يبطون بسبب ميراثهم عن من ورثوه شيئا لانه حي
 مات اخرهم انقضوا أصحاب السهم من كان من ورثته
 احد منهم من كان ياخذ شيئا قبل موت اخرهم لان الذي
 كان ياخذ ونه عمرا كان ينقطع عنهم وتصير الفلّة الي الفقرا
 والمساكين قلت فما تقول ان كان الواقف قال فكل مات
 واحد منهم كان نصيبه من غلّة هذه الصدقة جميع ورثته
 يحسم ذلك بينهم علي ميراثهم منه ولم يقل فكل مات
 واحد منهم وله ولم كان سهمه لورثته قال فاذا لم
 يشترط الولد فقال فكل مات واحد منهم كان ما يصيبه لورثته
 انصبت ذلك علي ما قال وجعلنا سهم كل من مات منهم
 لورثته ان كان له ولد او لم يكن له ولد ومن مات منهم ولا
 وارث له كان سهمه راجعا الي اصل غلّة هذه الصدقة
 يا **باب** ^{١٣} **الرجل ينفق الارض على ولده**
 او يقول قد وقفنا علي ولدي زيد قلت ارأيت رجلا قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله ابد علي ولدي فاذا
 انقضوا مني للمساكين قال الوقف جائز قلت فكل
 تكون غلّة هذه الصدقة قال لولده لصلبه من
 الذكور والاناث من كان له من الولد يوم وقف هذه
 الوقف ولكل ولد بعده بعد ذلك وانما ينظر الي الفلّة
 يوم تأتي فتكون لكل ولد يكون له يومئذ قلت
 فان ولد له مولود بعد ما طلعت الفلّة قال ان كان
 ولد هذا المولود لا قبل من ستة اشهر منذ طلعت
 الفلّة دخل في هذه الفلّة وفيما تأت من الفلّات
 بعد ها وان كان هذا المولود ولد لاكثر من ستة اشهر
 منسومر طلعت هذه الفلّة فانه لا يدخل في هذه

الفلة ولا يكون له فيها شيء ويدخل في كل غلة تأتي بعد هذه
 قلت من مات من ولده قبل ان تأتي هذه الفلة
 قال لا خلاف له فيه ومن مات منهم بعد ان جاءت هذه
 الفلة فحصة منها لورثته بمضي نهار بينه وبين غلة منها وصاياه
 ويكون الباقي منها لورثته قلت فلم يبق له الوقف بالوصية
 فكما نتول في الوصية لو ان رجلا اوصى بثلاث ماله لولد
 زيد ان الثلث يجب لمن كان من ولده من ولد زيد مخلوقا ولا يكون
 لمن حده له من الولد بعد موت الموصي باكثر من ستة
 اشهر من الثلث فلم لا يكون الوقف هكذا فيكون
 لمن كان له من الولد يوم اشهد على الوقف لان الوقف انما
 ينفعه بالاشهاد عليه قال الثلث بقسمه ولدي عند
 موت الموصي فكل من كان منهم مخلوقا فانه يدخل في الثلث
 ولا يشركهم فيه من لم يكن مخلوقا واما الوقف فانه لا يدخل
 في ملك احد حين اشهد الوقف عليه وذلك ان الارض
 موقوفه بحسنة علي من اوقفها عليه وانما يملك من
 وقفنا عليه الفلة كلما حدثت فتكون لكل من كان مخلوقا
 حذوها وينظر اليها كلما حدثت فتكون لكل من كان مخلوقا
 يومئذ وانا نسيه الوقف علي ولد الرجل قول الرجل
 قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة علي قرابته
 فتكون الفلة لكل من يكون من القرابة يوم تأتي
 الفلة لان كل من حده من القرابة هو غلة من كان
 من القرابة يوم وقف الوقف الا ان كل غلة
 حده في ملك من كان من القرابة مخلوقا
 يومئذ فان قال قائل بخلاف هذا في القرابة قلنا له
 فما تقول في السهم الذي كان وقفه عمر بن الخطاب رضي الله

عنه

عنه علي قرابته السهم هو جار لهم الى اليوم وبعد ذلك
 ابد ما بقي منهم احد فان خالف هذا فليتبني له ان يقول
 ينقطع سهم قرابة عمر عنهم ويحال له ان يسترجعها قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة علي ولدي وولد ولدي
 ابد ومن بعدهم علي الساكنين وللواقف ولد لصلبه يوم
 وقف الواقف الوقف وولد ولد فان قال ان الفلة
 لمن كان من ولده ومن حده من القرابة جميعا فقد
 قال بقولنا وان قال انما ذلك لمن كان من ولده وولد
 ولده يوم وقف الوقف فيقال له ان است ان كان له يوم
 وقف الوقف ولد ولم يكن له ولد ولد تحدث له بعد ذلك
 ولد لصلبه وحده له ولد ولد فان قال اعطي ولد
 الصليب الذي كانوا يوم وقف الوقف واعطي من حده
 له من ولد الولد ولا اعطي من حده له من ولد لصلبه
 قيل له فاعطي من حده له من ولد الولد ولا اعطي من
 حده له من الولد لصلبه ويحال له ايضا ان است من
 حده له من الولد لصلبه وحده له هو لاد اولادهم يعطي
 اولادهم فان قال نعم قيل له فاعطي اولادهم وتمنع
 اباءهم وانما حده من اولاد هو لا بعد ابائهم وحجة اخرى
 يقال له ما تقول ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة
 علي فقرا ولد زيد بن عبد الله وكان في ولد زيد يوم
 وقف الوقف اغنيا وفقرا السهم يعطي الفلة للفقرا
 الذين كانوا يوم وقف الوقف فان قال نعم لان الوقف
 انما وجب لهؤلاء الفقراء لا اغنيا قيل له فما تقول
 ان جاءت الفلة وقد استغني هؤلاء الفقراء او افتقر
 اولئك الاغنيا قيل له فما تقول ان جاءت الفلة وقد

استقني هؤلاء الفقراء افتقر اوليك الاغنيا فيجب في قولك
ان يعطى الاغنيا ويمنع هؤلاء الذين افتقروا والواجب انما
جعل الفلة لفقراء ولد زيد فهذا قول قبيح يخالف مذاهب
الناس وما تجزي امورهم وتقال له ما تقول ان قال
ارضي هذه صدقة موقوفة علي نسائي وله ولد لصلبه
وحدث له ولد بعد ذلك هل يعطى من حدث له من
الولد ولم ينسله فان قال نعم فقد قال بقولنا قلنا
اريت اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة علي ولد
زيد فجات الفلة ولزيد جارية فجات بولد لا فتلهم
من ستة اشهر منذ يوم طلعت هذه الفلة فادعيب
زيد ولد بها قال ثبت نسبه منه ويكون ابنته
ولا يدخل في هذه الفلة ويدخل فيما ياتي بعد ذلك
من الفلات قلنا ولم حرمة هذه الفلة ولم تدخل
فيها وقد اثبت نسبه من زيد قال اما البنت فيثبت
واما الفلة فلا يصدق ان زيد علي ان يدخل مع ولده
الذين استحقوا هذه الفلة ولد لا يعرف حاله الا يقول
زيد قلنا في قولك ان مات زيد فجات امرأة له
بولد او جات ام ولد بولد ما بيننا وبيننا سنتين منذ
فوم مات زيد المسمى يثبت نسب الولد من زيد
قال بل قلنا فهل يدخل مع ولد زيد في الفلات
التي جات منذ سنتين قال نعم يدخل في الفلات
وتكون له حصته من ذلك لو طلعت زيدا امرأة
فجات بولد ما بيننا وبيننا سنتين منذ يوم طلعت قال
يثبت نسب الولد من زيد ويدخل مع ولده فيما جاء
من الفلات منذ سنتين قلنا وكذلك لو اعنت ام ولد

له فجات بولد ما بيننا وبيننا سنتين قال يلحق به الولد
ويدخل في فلات هذه الصدقة التي جات منذ سنتين
فيكون له حقه منها قلنا وكذلك ان كان الواقف
وقف هذه الارض علي ولد نفسه ثم مات فجات امراته
او ام ولد بولد ما بيننا وبيننا سنتين قال يثبت
نسبه منه ويكون له حصته من الفلات التي جات
من سنتين وكذلك ان طلق امرأة او اعنت ام ولد له
فجات واحدة منها بولد ما بيننا وبيننا سنتين قال يلزمه
الولد ويدخل في فلاتها انما السنتين ويكون اسوة
سائر ولده قلنا فان قال ارضي هذه صدقة
موقوفة علي ولدي وليس له ولد قال الواقف جائز
وتكون الفلة للمساكين فان حدث له ولد كانت الفلة
لولده ما بقي من احد فاذا انقضوا صارت الفلة للمساكين
قلنا وكذلك ان كان له ولد يوم وقف الواقف هو
فاقضوا صارت الفلة للمساكين ثم حدث له ولد بعد
ذلك قال ترجع الفلة الي ولده فتكون لهم فاذا
انقض ولده عادت الفلة للمساكين قلنا فان قال
قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة علي العور من
ولدي او قال علي العميان من ولدي وكان لزيد
اولاد عور او عميان ثم حدث له اولاد قاعور او عموا
او ولدوا عميانا قال فالفلة لمن كان منهم يوم وقف
الوقف ولا يكون لمن حدث بعد ذلك من ولد زيد
العميان والعور ان شي من قبل ان الواقف قد خصى
اوليك وهم باعيا فيهم قلنا هذا الا يشبه قوله
للفقراء من ولد زيد قال لا قلنا ولم قال من قبل

ان الفقير يستقل الى حالة القني والفقير يستقل الى حالة الفقر
 قائما تكونت القلة لمن يكون فقيرا يوم يحيى القلة والعبد
 والما لا تستقل صاحبه عند حالته التي كان عليها يوم هـ
 وقف الواقف الوقف قلت اذا قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اباي اباي ولدي
 قلت قال القلة لمن كان من ولده صغيرا يوم وقف الوقف
 والا ما غرمه ولده كله من لم يبلغ الكنف قلت فان قال
 علي الاكابر من ولدي قال مني الاكابر من ولده اربع
 كانوا يوم وقف الوقف قلت فهل يكون لمن حدث
 له من الولد الا ما غرمه من القلة قال لا يكون
 لمن حدث له من الولد شيء من قبل ان قوله اباي
 ولدي قد خص اباي ولده بالوقف دون من حدث
 له من الولد قلت فان قال علي ولدي وعلي اولادهم
 قال قال القلة لولده اصلبه واولادهم قلت فيدخل
 فيه خليف في هذا الوقف من حيث له من الولد اصلبه ومن
 حيث من ولد ولده قال نعم فاذا انقضوا صار
 غلة هذا الوقف للمساكين قلت ولا يكون للبطن
 الذي هو اسفل من ولد الولد شيء قال لا قلت
 فان قال علي ولدي ولدي وولد عمرو ومن بعدهم علي
 المساكين وكان لزيد ولد ولم يكن له ولد ان القلة
 كلها لولده زيد فاذا انقضوا صار للمساكين قلت
 فان قال علي بني زيد وعلي بني عمرو وعلي المساكين
 من بعدهم وكان لزيد ولدا واحدا وعمروا ثمان قال
 ان القلة كلها لابن زيد ولا بني عمرو الا فاذا انقضوا
 صارت للمساكين قلت البس قلت انه اذا قال

ارضى

ارضى هذه صدقة موقوفة علي بني زيد ومن بعدهم
 علي المساكين فلم يكن لزيد الا ابنا واحدا ان لا ينفذ
 النصف والنصف الباقي للمساكين قال باي قلت لم قلت
 اذا قال لبي زيد ولبي عمرو فلم يكن لزيد الا ابنا واحدا
 وعمروا ثمان ان القلة كلها لولاء الثلاثة ان لا قال
 الا لزيد انه لو لم يكن لعمروا ابنا وكان لزيد ابنا واحدا ان
 نصف القلة لابن زيد والنصف للمساكين لان اقل من
 يقع عليه اسم ابني اثنين فيكون لابن زيد نصف
 القلة وما فضل من ذلك فهو للمساكين قلت ارايت
 اذا جعل الرجل ارضه صدقة علي ولد زيد وولد ولده
 وتسلط اباي اسلو او من بعدهم علي المساكين ولم يذكر
 عمارة هذه الارض ولم يذكر من اين تنفق عليها قال
 تنفق عليها في اصلها من غلاتها وثمارها وما لا يخرجها
 عن حال الوقف وما لا بد لها منه ثم يكون ما يفضل من
 غلاتها لاهل الوقف قلت وكذلك ان كانت موقوفة
 علي رجل واحد ثم من بعده علي المساكين قال نعم تمر
 من غلاتها مما فضل عن ثمارها فان ذلك الرجل قلت
 قال لقول ان كان الواقف قال تكون غلة هذه الارض
 لغلات سنة ثم من بعده ذلك لغلات رجل اخر اباي
 ثم من بعده الباقي علي المساكين فاذا حلت الارض الي
 عمارة في السنة الاولى فان عمرت من غلاتها في السنة
 الاولى لم يفضل من غلاتها شيء او كان يفضل السير من
 غلاتها قال استحسن ان اوخر عمارة حتى ينفق هذه
 السنة وياخذ صاحب السنة غلاتها لتلك السنة
 فاذا صارت الي الاخر عمرت من غلاتها لا تأخير العمارة

سنة لس ما يخرجها عن حال الوقف وهذا الثاني الذي
تصير إليه له غلها مائة شئ ان فائته غلة سنة كانت
له غلها بعد ذلك فيما يستقبل والله اعلم
باب الثاني الرجل يقف الارض على بنيه
او علي بن زيد قلت ارأيت رجلا قال ارضي هذه
صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي بنيه ومن
بعدهم علي المساكين قال الوقف جائز فان كان له انا
كانت الغلة لها وكذلك ان كانوا اكثر من ذلك كانت الغلة
كلها لهم فان لم يكن له الا ابن واحد فله نصف الغلة والنصف
الباقى للمساكين قلت ولم قلت ذلك قال لان اقل
ما يقع عليه اسم البنين اثنين وقد روي عن ابي حنيفة
انه قال في رجل اوصى لبني فلان بثلث ماله فلم يكن
لفلان الا ابن واحد قال يوطي نصف الثلث وهو سدس
المال ويصير نصف الثلث الى ورثة الموصي والوقف
قياس علي الوصية بالثلث الا ان ما فضل من الثلث
يرجع الى الورثة وما فضل من الوقف الى الابن صار
للمساكين قلت ارأيت اذا قال ارضي هذه صدقة
موقوفة علي بنين وله بنون وبنات قال تكون الغلة
للبنين والبنات جميعا منه قبل ان البنات اذا جتمع مع
البنين ذكر وافر وبي هذا القول عن ابي حنيفة وروي
عنه ابو يوسف انه قال في الوصية ان الثلث للبنين دون
البنات الا في كل اب كسب ان يقال هذه المرأة من بني
فلان فاذا نسب الي ثمة او قبيلة فهذا للبنين والبنات
جميعا الا ترى انه لو قال ارضي هذه صدقة علي
اخوتي وله اخوة وخواوات ان الغلة لهم جميعا الا ترى

الي قول

الي قول الله تبارك وتعالى فان كان له اخوة والاخوات
في ذلك سوا قلت فان قال علي بنين وله بنون وله
بنات قال فالغلة للمساكين قلت فان قال علي بنين
ولم يكن له بنات وله بنون قال فلا شيء للبنين من الغلة
وهي للمساكين قلت فان قال علي بنين وعلي زيد ومن
بعدهم علي المساكين قال الوقف جائز وتكون غلته
لبني الواقف ولزيد علي عدهم قول ابي حنيفة
في الوقف قال ابو بكر اخبرني ابي عن الحسن بن زباد قال
قال ابو حنيفة لا يجوز الوقف الا ما كان منه على طريق
الوصايا واعتل في ابطالها بما روي عن شيخ قال يا محمد
الذي صلى الله عليه وسلم يبيع اكس ويكسك الاخر
لا حصن عن ترايض الله وتفسير قول ابي حنيفة ان
الوقف جائز اذا كان علي طريق الوصية انه قال
في رجل وقف ارضاً في مرضه وهي تخرج من ثلثه فقال
قد وقفت ارضي التي في موضع كذا او حدها وجعلتها
صدقة موقوفة بعد موتي علي ولد فلان رجل بعينه
وعلي ولد له ما تناسلوا فاذا انقضت مهنته وقف
علي المساكين بحسن اصلها وتقسم غلها عليهم قال ابو
حنيفة تكون وقفاً علي ولد فلان وولد له الاخوة
منهم الموهودين وما ولد منهم لاقل من ستة اشهر منذ
مات الواقف ولا يكون لم ولد من ولد فلان وولد
وله بعد ذلك شيء من غلة هذه الصدقة وانما
تكون وقفاً علي من كان مخلوقاً يوم مات الواقف ولا
يكون لمن حدث بعد ذلك شيء من غلها فاذا انقضت
هولاء الذين كانوا مخلوقين صارت غلها للمساكين وقال

الا فرب ان رجلا لو اوصي بثلث ماله لولد فلان وولد ولده
ان ذلك لمن كان من هؤلاء الولد مخلوقا يوم يموت الوصي
ولا يكون لمن ولد بعد ذلك لا كرم من ستة اشهر شي
من الثلث قلت اولى قد اجاز الوصي للمساكين
ولم يكونوا يومئذ قال ليس الوصي للمساكين ليقوم
باعتبارهم انما هي لكل فقير يبطاها يوم تقع القسمة
فان اعطى بعضهم دون بعض اخراجه ذلك وولد فلان
وولد ولده هم باعيا لهم فاذا لم يكونوا موجودين
يومئذ لم تجز الوصية لهم قلت وكذلك لو اوصي ان
تكون ارضه هذه صدقة موقوفة بعد موته علي
فلان بن فلان وعلي واولاده وولد ولده ادا ما كان
منهم مخلوقا يوم مات الوصي فاذا انقضوا كان ميراثا
بين ورثته الا ان يقول فاذا انقضوا هو لا صار غلته
للمساكين ابد الى يوم القيامة قلت فكيف اجاز ذلك
للمساكين ولم يجزه لولد فلان وولد ولده قال حجة
في ذلك ما قلناه ان المساكين ليس هم باعيا لهم فيحتاج
ان يكونوا موجودين يومئذ ولان المساكين لا ينقطع
امرهم ابد قلت ارايت ان قال في صحته قد حملت
ارضه هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي
المقر او المساكين ما دامت السموات والارض قال
في قياس قوله يكون هذا الوقف باطلا وتكون هذه
الارض علي ملكه فاذا ماتت صارت ميراثا لورثته
من قبل انه لما سماها وقف بطل ذلك عنه لان الذي
اروي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث سفيان
جامع ببيع الحسن فاخذ ابو حنيفة بهذا وقال كان

من ذلك

من ذلك وتفا لم يجز وما كان علي سبيل الوصية فهو جائز
من الثلث الا يري انه لو اوصي بقلة ارضه هذه للمساكين
ابدا وهي تخرج من ثلثه ان ذلك جائز فان لم يكن يخرج
من ثلثه جاز من ذلك مقدار الثلث وبطل ما قلنا
عن ذلك وكذلك غلة الدار والمعد قال ابو يوسف
الوقف جائز في الصحة والمريض ما كان في صحة فهو جائز
من جميع المال وما كان في المرض فهو جائز من الثلث
وقال ابو يوسف وقف المساع جائز وقال ان استثنى
الواقف ان له ان تنفق من غلة صدقة علي نفسه
وعياله وحشمه وان يقضي منه دينه فهو جائز وان لم
يخرج الوقف من يده ولم يدفعه الي غيره قال وقف جائز
وقال ان استثنى الواقف ان يبيع الوقف وان يستبدل
بثمنه وقفا مكانه جاز ذلك وللواقف ان يشترط ان
يزيد من راي زيادته وينقص من راي نقصانه ويدخل
في الوقف من راي احواله ويخرج منه من راي اخراجه
بعد ان يجعل اخذه للمساكين او ياتي من الفضل ما يقوم
مقام ذلك فيقول قد حملت هذه الارض موقوفة
لله عز وجل ابد ام هذا يجزي علي وجه الدهر او يقول
قد حملت هذه الارض صدقة موقوفة علي فلان
ابن فلان وعلي ولده وولد ولده واولاده واولادهم
فاذا سبي من ذلك ثلثة ابطن كان هذه اوقفا موبدا
الي يوم القيامة وقال محمد بن الحسن لا يجوز الوقف
حتى يحاط فيه بربعة اشيا حتى يكون مقوما معلوما
ولا يكون مشاعا وحتى يخرج من يده الي يد غيره وحسب
الاستثنى لنفسه منه شيئا ويجعل اخذه للمساكين قال

ان اخرجته من يده الى يد غيره كان له ان يرجعه بعد ذلك
 ويرده الي يده ويتولي امره واحتج في ذلك بان الوقف
 انما هو بمنزلة الصدقة لا يجوز الامتصاص وكذلك
 لا يجوز الصدقة في المساع قبيل له فلم لا يجوز وقف
 المساع قال من قبل ان الوقف انما هو صدقة الا ترى
 ان اصحابنا قالوا لا يجوز ان يتصدق الرجل بامرائه
 في ارض ولا دار ولا عقار وكذلك الوقف المساع واحتج
 عليه من مخالفه بان قال ان الصدقة على الانسان
 قلميك من المتصدق على الذي يتصدق عليه ولا
 بد لها من ان تكون مقسومة معلومة وكذلك القرض
 وان الوقف الذي يوقفه الرجل ليس يملكه احد انما
 يخرج من ملكه الي الوقف فقال سبيلها عندي
 واحد وقال ان لم يجعل اخر الوقف للمساكين لم يجوزوا
 ميراثا الي ورثة الواقف والوقوف هي المودة على
 وجه الدهر واحتج في كل باب من هذا باستيفائنا
 احتجاجة في ذلك وقصدنا البيان لقوله ومذهبه
 وقال ابو يوسف اذا جعل الرجل ارضه صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد على فلان وولده وولد ولده وولد
 اولادهم ان هذا الوقف مؤبد وهو جار على هوله
 العوم فاذ انقضوا صار للمساكين قلت فلم يجعل
 ابو يوسف الفكة للمساكين بعد انراض هولا والواقف
 لم يتركهم قال بمولده صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابدأ فاذا قال صدقة لله عز وجل ابدأ انما يقصد بها
 المساكين فاذا ابتدأ اول الوقف هذا
 الا ترى انه لو قال ارضي هذه

صدقة على المساكين كان عليه ان يتصدق بها او يعيدها
 فلما قال موقوفة لله عز وجل ابدأ كان الوقف مؤبدا على
 ما سبله الواقف وكان اخوه للمساكين والله اعلم
 يا **ابن** **الرجل** **بيني** **المسجد** **وياذن** **للناس**
في الصلاة فيه او بيني **خانا** او جعل ارضا مقبرة او يجعل تحاة
 للمسلمين وما يدخل في هذا الباب قلت ارأيت اذا جعل
 الرجل داره مسجدا او بناها لطلب بني المساجد واذن للناس
 بالصلاة فيها واسند علي ذلك انه قد جعله مسجدا لله
 فهو جار وقال ابو حنيفة اذا اذن للناس في الصلاة
 فصلى فيه فقد صار مسجدا وقال غيره اذا شهد عليه
 انه قد جعله مسجدا فقد صار مسجدا وان لم يصل فيه
 ومذهب ابي حنيفة الذي قال لا يكون مسجدا حتي
 يصلي فيه وقال الصلاة فيه بمنزلة القرض له قلت
 ارأيت اذا بنى الرجل الكنان واسند علي نفسه انه قد
 جعله للمساكين تنزله الناس ومن مر به من الناس
 فان هذا جار ويكون خانا للسبل فان حدث بالذي
 بناه حدث الموت لم يكن هذا الكنان سرايا وفي قول
 ابي حنيفة لا يكون هذا الكنان للسبل وان مات
 الرجل كان سرايا ابن ورثته وينبغي ان يكون علي
 مذهب ابي حنيفة في المسجد ان لا يكون هذا خانا
 حتي تنزله الناس فاذا انزله الناس كان بمنزلة
 القرض له وصار للمساكين قلت ارأيت رجل جعل
 ارضا له مقبرة واسند علي ذلك واذن للناس
 في الدفن فيها فدفنوا فيها او في بعضها فقد صار
 مقبرة وخرجت من ملك هذا علي مذهب من لا يجزى

الوقف حتى يقبض وأما في قول غيره فإنه يقول إذا شهد
على ذلك فقد صارت الأرض مقبرة دفن فيها ولم يدفن
فيها قلت وكذلك الرجل يجعل سقاية للمسلمين في مصر
من الأمصار أو في طرف مكة أو في موضع من المواضع ويشهد
أنه قد جعلها سقاية للمسلمين وبإذنا للاستقاية فيستوفون
منها أنها تكون سقاية وتخرج عن ملكه وفي قول أبي
حنيفة لا تكون سقاية وإن مات كانت ميراثا بين ورثته
ومن أحجة علي من قال تكون ميراثا ما فعله عثمان بن عفان
رضي الله عنه في يبرومة أنه جعلها للمسلمين بأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولو أن رجلا أخرج من داره أو من
أرض له قطعة أرض وجعلها طريقا للمسلمين وأشهد على ذلك
أن هذا جائز وقد خرج ذلك عن ملكه فلا يكون ميراثا وكذلك
الرجل يبني دارا في لغز من الثغور للمسلمين ويجعلها وقفاً
ينزلها الكاهن والمرايطون في الثغور ويشهد على ذلك أن ذلك
جائز وقد خرجت من ملكه ولا تكون ميراثاً وأما ذهب
أبي حنيفة فقال هذه الدار تصير ميراثاً لورثته إذا
مات والله أعلم

باب ١٦ الرجل يوقف الأرض على مواليه

قلت أرايت رجلاً قال أرضي هذه صدقة موقوفة على
موالي وهو رجل من العرب قال فالوقف جائز والفتنة
لكل من اعتقه هذا الوقف ولكل من يدركه الفتنة من
قبله بعد هذا الوقف ومن كل كان على دين الوالي ومن
كان على غير دينه قلت فهل يدخل في هذا الوقف
أهله وأولاده ومدبروه إذا اعتقوا بعد موته قال
نعم قلت فإن كان أوصي أن يوقف عنه رقيقاً من رقيقه

بعد موته أو أوصي أن يشتري رقيقاً بعد موته فاعتقوا عنه
قال نعم يدخل هؤلاء جميعاً في الوقف قلت فبئس
الذكور والآثان فيهم قال نعم لأن قوله موالي اسم لجميع
الذكور والآثان فيهم في الوقف جميعاً سواء انقسم الفلقا إذا
جاءت علي جماعتهم علي عدد هم يوم تقع القسمة قال نعم
قلت فمن مات منهم قال أما من مات بعد أن جازت
الفتنة فتصيبه منها لورثته ومن مات قبل مجي الفتنة فلا
حق له في الفتنة قلت فهل يدخل أولاد مواليه في هذا
الوقف قال نعم لأنهم مواليه إلا من كان من أولاد موالياته
فإن كانوا يرجعون بولايهم بأبائهم إلى الواقف دخلوا ومن
كان من أولاد المواليات موالين لقوم آخرين لم يدخلوا في هذا
الوقف قلت فهل يدخل موال مواليه قال لا قلت
فلم قال من قبل أن بينه وبين مواليه من هو أولادهم
منه وهم مواليه الذين ولأولادهم له قلت فإذا كان الواقف
موالين اعتقهم وموالي موالاه قد ولوه وعاقده هل يدخل
موالين الموالاة مع موالين الفتنة في هذا الوقف قال لا
قلت أرايت أن لم يكن له موالين عتاقة وكان له أولاد
موالين عتاقة ومن له موالين موالاة قال فالفتنة لأولاد
موالاه ولا شيء لموالي الموالاة في غلة هذا الوقف قلت
فإن لم يكن له موالين عتاقة ولأولادهم وكان له موالين موالاة
قال تكون الفتنة لهم قلت فما تقول في موالين أبيه
هل يدخلون في هذا الوقف مع مواليه وقد ورث ولا هم
ولس لأبيه وأرك غيره قال لا والفتنة لمواليه دون
موالين أبيه قلت فإن كان مواليه الذين اعتقهم قد ماتوا
ولتي أولادهم هل يدخلون موالين أبيه مع أولاد مواليه في غلة

هذا الوقف قال لا والفلة لا ولاد مواليه دون اوليك قلت
فان لم يكن له اولاد موالى وكان له موالى موالى ولا يبه موالى
هذا الواقف ولا هم لم يكون غلة هذا الوقف قال
لموالى مواليه دون موالى ابيه قلت ارايت اذا قال
ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلى موالى
وليس له الا مولى واحد قال تكون لولاه نصف غلة
هذا الوقف ويكون النصف الباقي للمساكين قلت فان
كان له مولى ان قال فالغلة لها قلت فان لم يكن له
الا مولاة واحدة قال لها نصف الغلة قلت فان
قال ارضى هذه صدقة موقوفة على موالى وعلى اولادهم
ونسلم قال الغلة لواليه ولا اولادهم قلت فاو لا
بنات مواليه هل يدخلون في غلة هذا الوقف اذ لم يكن
ابا وهم من مواليه ولم يكن يرجع مولا ولد هولا بنات اليه
وكان ولا هم لقوم اخرين قال نعم قلت ولم قلت
ذلك وولا هولا ليس له قال من قبل انه قال لموالى
ولا اولادهم ونسلم فالنسب لهم ولد الذكور والبنات
قلت فان قال ثم يرجع مولا يبه بابا يبه ابيه شى
من غلة هذا الوقف قلت ارايت اذا قال ارضى
هذه صدقة موقوفة على موالى الذين ولست نفهم
قال تكون الغلة لكل من ائتمه الواقف ولكل من
ناله المتفق من قبله دون غيرهم قلت فهل يكون
لاولاد مواليه من الغلة شى قال لا قلت ولم قلت
ذلك قال من قبل ان اولاد مواليه ليس هم من موالى
عنتهم وانما صاروا موالى بجر ابايهم ولا هم اليه قلت
فان قال على موالى وقد كان عبد بينه وبين رجل

اخر

اخر فاعتقاه جميعا هل يدخل هذا العبد بهذا المتفق في هذا
الوقف قال لا قلت ولم قال من قبل انه ليس بمولى
له كله وانما له نصف ولا يبه قلت فان قال على موالى
وموالى الى قال فهو كما شرط تكون الغلة لمواليه وموالى
ابيه قلت وكذلك لو قال على موالى وموالى اهل
بيتي قال نعم تكون الغلة لمواليه ولكل مولى يكون لاحد
من اهل بيته من يناسبه الى اقصى اب له في الاسلام قلت
ارايت ان كان الواقف رجلا من المولى فقال قد حصلت
ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلى
موالى وله موال اعنتهم وموال اعنتوه قال لا يبطى
الفرق بيني من الغلة شىا وتكون الغلة للفقراء وت
هولا جميعا الا ترى ان ائتمنا بنا قالوا في رجل اوصى بثلث
ماله لمواليه وله موالى اعنتهم وموالى اعنتوه ان الوصية
باطلة ويرجع الثلث الى الورثة والوقف عندي هاهنا
بمنزلة الوصية بالثلث قلت ارايت ان كان هذا
الواقف رجلا من الدهاقين اسلم على يدي رجل وولاه
ومات الذي اسلم على يده وترك بنتا وقد اعنت هذا
الذي اسلم رقيقا فصاروا مواليه فقال قد حصلت ارضى
هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلى موالى ومن بعدهم
على المساكين قال تكون الغلة للمساكين دون هولا
الفرق بيني جميعا قلت فان كان الواقف اسلم ولم يسلم
على يدي احد فعمل ارضه صدقة على مواليه قال
تكون الغلة لمواليه الذين اعنتهم قلت فائتمول
ان كان لهذا الواقف عبد له امرأة حرة وله مولا
واعنت الواقف عبده هذا يدخل ولد هذا العبد من

المرأة الحرة في مواليه فيكون اسوة مواليه في الوقف قال
 نعم ولو كان الواقف اعتق امه فزوجت عبد الرجل
 فاولدها اولاد او قد وقف الواقف هذه الارض هلي
 مواليه وجات غلة هل يدخل ولد هذه الجارية في
 غلة الوقف ويكون لهم حصة في هذه الغلة قال
 نعم نعم مواليه بولادهم قلت فان اعتق مولي هذا
 الميعة عليه هذا السبب بغير ابهر ولا هم الي موله الذي
 اعتقه قال بلي يكون وقف مواليا لمولي ابهرم قلت
 فاحالهم في هذا الوقف قال قد تحول ولا وهم
 حين اعتق ابهرم وصاروا مواليا لمولي ابهرم ولا حق
 لهم في هذا الوقف قلت فان كانت هذه الامة
 التي اعتقها الواقف تزوجت رجلا حرا فاولدها الزوج
 ولدا فنفاه الزوج فلا عزا ولكف الولد بامه هل يدخل
 هذا الولد في مولي الواقف قال نعم هو اسوة بهم
 في غلة هذا الوقف قلت فان ادعي زوج هذه المرأة
 المولادة الولد فانه السبب السبب يتحول ولاوه ويتقل
 هذا ولا الواقف ولا يكون له في غلة هذا الوقف حق
 قال نعم ولو كان الواقف اعتق عبدا له فاسترق
 هذا المصنف ورجل اجرامية فجاءت بولد فادعياها
 جميعا كان ابنا لهما جميعا قلت فهل يدخل في هذا
 الوقف قال نعم ويكون له حصة منه قلت فان
 كان ابوه الاخر مولي لرجل اخر قد وقف ايضا ارها
 له على مواليه هل يدخل هذا الولد في مولي الرجل
 قال نعم يدخل مع هؤلاء ويقولوا فما خذ حقه تأمرا
 من الفريقين جميعا قلت فان كانت الواقف قد مات

وله

وله وهي قال فلو صيبه ان يتاسم الشريك في هذه الارض
 وهو حصة الوقف منها قلت اريد ان قال علي مولي
 واولادهم ابداننا سلوا من يدهم يات موالية
 في هذه الوقف قال نعم يدخلون في الوقف وان
 كان ابا هؤلاء الاولاد هو الباع لمؤمرا حرمين قلت
 ولم قلت ذلك قال لانه لما قال ونسبهم دخل من
 الموالي من البنين والبنات في الوقف قلت فان قال
 علي مولي زيد ومن بعدهم علي المسألة قال الوقف
 جائز قلت فان اقترن زيد بامرأة هذا الرجل موله كان
 عبد له فاعتقه وصدة الرجل بذكره هل يدخل هذا
 المربة في مولي زيد ويكون له حصة من غلة هذا
 الوقف قال نعم من قبل ان الولد يترك الشا قلت
 فان قال علي مولي او لمولي او قال للموالي قال هذا
 كله سلوا الوقف جاز عليهم قلت فان قال علي مولي
 او مولي مولي قال ذلك جائز وتكون الغلة لمواليه
 وموالي مواليه ولا يكون لموالي مولي المولي منها شي
 لما روي عن النبي عن ابي يوسف عن معمر بن
 السلمي انه قال لا ولا الذي نعمة وهو قول ابي
 ابي ليلى وعثمان بن ابي واليه اعلم
باب الرجل ينفق الارض على امراته
 اولاده وعلي مد براته وعلي امراته اولاد غيرهم ومالك
 رجل قال ابو بكر اذا جعل رجل ارضا له صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابد علي امراته اولاده وعلي
 مد براته قال محمد بن الحسن الوقف جائز ووضع
 في كتاب الوقف وكسب في ذلك شرط قال فيه لعل

ام ولده في كل شهر كذا وكذا وفي كل سنة كذا في حياة فلان
 وبعد وفاته وكذا لك في مدينته وشرطه في ذلك
 مثل الذي شرطه لامرات اولاده قال بعت فخر اهل
 البصرة لا يجوز ان يوقف الرجل ارضه على امرات اولاده
 لا يفت مما ليك له في رقبته علي مما ليك قلم يخرج
 عند ملكه وكل ملك لم يخرج عن ملك ما لك فليس
 يوقف واكروا في ذلك من الكلام قلت اريد رجلا
 قال ارفي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي
 امرات اولادي وله امرات اولاد هن عنده باقيات
 وامرات اولاد قد اعتقرت وامرات اولاد لم يعتقرت
 ولكنه قد زوجهن قال الوقف جائز علي ما قال محمد
 ابن الحسن قلت فمت تكون الفقة قال لامرات
 اولاد اللواتي لم يعتقرت متكات مهن عنده ومتكات
 زوجهن وامامنا كان اعتق من امرات اولاده فلاحت
 لهن في هذا الوقف من قبل ان اوليك الذي اعتق
 مواليته وقد انفردت باسم الولاد فلا يكون لهن
 من الوقف شي الا ان يبي لهن شي قلت فيقول
 علي هذا المذهب فمت جدك له من امرات اولاده
 بعد الوقف هل يدخلون في الوقف قال نعم قلت
 فاذا توفي الواقف يمتقن امرات اولاده هل يدخل
 اوليك مهن اللواتي قد كان اعتقرت قبل الوقف
 قال لا يدخلن في الوقف لانه قد خص امرات اولاده
 اللواتي عنده دون عنهن قال شرب الوليد سميت
 ابا يوسف يقول في رجل اوصي بثلث خاله لامرات
 اولاده وله امرات اولاد عنده وامرات اولاد قد

اعتق

اعتق في صحته وامرات اولاد قد اعتق في مرضه قال
 القياس في هذا علي وجهين احدهما ان الثلث يكون
 لامرات اولاده اللواتي لم يكن اعتقرت فيعتق بموته
 دون اوليك اللواتي كان اعتقرت في حياته والوجه
 الاخر ان الثلث لهن جميعا متكات اعتق ومما ليك
 اعتق الا ترى انك تقول لها وقد اعتق هذه ام ولد
 فلان فيكون صادق في هذا القول وتقول هذه مولاة فلان
 فتكون صادق ايضا وتقول هذه ام ولد فلان وقد اعتق
 امرات اولاده كلهن وتقول هذا ابن ماهرة فقد افرق
 اسم ام الولد واسم الماهرة ولو كانت ام ولد قد اعتقت
 واحسن هذا كله عندنا والله اعلم بالصواب ان يكون
 لامرات اولاده اللاتي اعتق بموته فان لم يكن له ام
 ولدا لا وقد اعتقت في حياته منهن فوق هذا الوقف
 علي امرات اولاده ومن بعدهم علي المساكين فذلك جائز
 والفقة لامرات اولاده اللواتي قد اعتقرت الا ترى ان رجلا
 لو كان له امرات اولاد قد اعتقرت وامرات اولاد لم يعتقرت
 فاوصي بالف درهم لامرات اولاده وبالف درهم لولياته
 فانه يكون لامرات اولاده اللواتي يمتقن بموته الف
 درهم ولامرات اولاده اللواتي قد اعتق الف درهم
 يقول لولياته والله اعلم

باب ١٨ الرجل يفت الارض

علي امرات اولاد الرجل او علي مدينت الرجل او علي
 مما ليك رجل وما يدخل في ذلك قال ابو بكر في رجل جعل
 ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي امرات
 اولاده وله علي مدينته ثم من بعدهم علي المساكين

ان الوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف لامرات اولاد زيد
 وميراثه قلت فان كان لزيد امرات اولاد قد اعترفت
 وامرات اولاد لم يعترفت وله ميراث قال فالغلة لامرات
 اولاد اللواتي لم يعترفن ولم يرثنه ومن كان اعترفت
 من امرات اولاده الا تترك انه لو قال قد جعلت ارضي
 هذه صدقة موقوفة علي امرات اولاد زيد وعلمت
 موالياته وقد كان لزيد امرات اولاد قد كان اعترفت
 وله امرات اولاد لم يعترفن ان غلة هذا الوقف تقسم بين
 امرات اولاد زيد وبين موالياته قد دخل امرات اولاد
 زيد اللواتي لم يعترفن قلت كما تقول ان توفي زيد
 فمقت امرات اولاده فصرن في عداد مواليات زيد
 كيف تكون غلة هذا الوقف بغيره وقد صرن كلهن
 مواليات زيد وقد كان زيد اعترف جواريك كن له بعد
 ان وقف الوقف كيف تكون الغلة بغيره قال انما
 ينظر الى ما كان من امرات اولاد زيد يوم وقف الوقف
 هذا الوقف واما موالياته فكل من كانت قد اعترف من
 امرات اولاده من رقيقة مثل الوقف وكل من اعترف ايضا
 بعد الوقف من اولاد كلهن مواليات لزيد فتقسم غلة هذا
 الوقف علي عدد هن قلت اريد ان قال قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة علي سالم مملوك زيد ومن
 بعده علي المالكين قال الوقف جائز والغلة لسالم ثم
 من بعده علي المالكين قلت في قول ان باع زيد مملوكه
 سالم من رجل قال فالغلة تتبع لسالم حيث صار تدور
 معه كيف دار قلت فان قال كما دل ان غلة هذا الوقف
 قد وجبت لزيد فلا يتغير عنه فيحل له انما الوقف لسالم

فإذا

فإذا سلمه دخلت الغلة في ملك سيده ما كان سالم عليه
 فإذا باع سالم ما اتبعته غلة هذا الوقف وكانت لولده
 الذي استتراه الا تترك ان قول الواقف انما هو سالم
 دون زيد قال سالم قد قبلت هذا الوقف وقال زيد
 لا اقبله كان القول الي سالم لا قبل هذا الوقف وقال زيد
 قد قبلت لم يكن لزيد من غلة هذا الوقف شيء وانما
 قد دخل الغلة في ملك زيد اذا قبل سالم الوقف والوقف
 الذي يصير لمن وقف عليهم انما هو في الغلة خاصة
 دون الارض الا تترك ان صاحب الارض لم يملك سالم
 لان الارض لم تخرج عن ملكه الي ملك غيره وانما خرجت
 من ملكه للوقف الذي وقفه وانما ملك من وقف عليه
 الغلة اذا جاءت وملم كانت الغلة فليس عليك احد وكيف
 يجوز ان يملك انسان ما لم يخلق انما يملك اذا حدث
 قلت في قول ان باع زيد عبده سالم من الواقف
 وملكه اياه بوجه من وجوه التملك قال يبطل الوقف
 عن زيد وعن سالم وتكون الغلة للمالكين قلت
 ولم يبطل الوقف عن سالم قال الا تترك ان الواقف
 لو كان سالم عبده ان يقف هذا الوقف ثم اراد بعد ذلك
 وقف الوقف فقال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
 علي سالم مملوكي ثم من بعده علي المالكين ان الوقف جائز
 وتكون الغلة للمالكين ولا تكون لسالم ولا للواقف
 فيها شيء لان قول الواقف قد جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة علي سالم مملوكي ومن بعده علي المالكين فكانه
 انما قال صدقة موقوفة علي المالكين لان سالم لا يجوز
 وقف الواقف عليه لانه مملوكه فان باع الواقف مملوكه

سالما من رجل لم يكن سالما ولا لمولاه الذي استتراه من الوقف
 شي لان الوقف بطل عنه حين وقفه عليه من قبل
 ان الرجل لا يجوز وقفه علي ماله فبطل يومئذ الوقف
 وصار ذلك للمساكين قلت اليس قال محمد بن الحسن
 ان وقف الرجل علي امرات اولاده ومديراته جائز قال
 بلي قلت فهو لا مما ليك فلم قلت ان الرجل لا يجوز له
 ان يوقف علي ماله قال احسب ان محمد اذا هب
 في هذا الي ان امرات الاولاد والمديرات قد جرت لهن
 عتاقه في حياته والهن يمتن بموته فاجاز الوقف
 عليهن والاقات القياس في هؤلاء جميعا واحدا في المالك
 وامرات الاولاد والمديرات اما ان يجوز الوقف عليهن
 جميعا واما ان يبطل عنهن جميعا والا فلا فرق بينهما قلت
 ارأيت ان قال قد حملت ارضي هذه صدقة موقوفة
 علي فلانة ام ولد فلانة وعلي فلانة مديرة فلانة
 وعلي فلان مكاتب فلان ومن بعدهم علي المساكين
 قالت الوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف مقسومة
 بين ام ولد فلان وبين مديرة وبن مكاتبته الثلاثة
 فما اصاب ام ولده ومديرة كان للسيد وما اصاب
 المكاتب كان ذلك للمكاتب دون المولي قلت فان
 عجز المكاتب عن الكتابة ورد في الرق كان ما يصيبه
 من غلة هذا الوقف لسيد ايضا فان لم يعجز وكله
 ادي فعتق كانت حصته من غلة هذا الوقف له
 قلت فلوان المكاتب ادي فعتق ومات فلان
 فعتق ام ولده ومديرة قال يكون هذا الوقف
 بينهم الثلاثة قلت فهذا يكون لورثة فلان من ذلك

شي

شي قال لا قلت اليس يجعل فلان مكا نلام ولده
 من غلة هذا الوقف ومكان مديرة وهي في الحياة
 قال بلي قلت فاذا مات لم لا يكون لورثته قال
 من قبل ان كلما عتقه ام ولد الرجل ومديرة في حياته
 فهو له خاصة فله هذه الغلة كان ما يصيب ام ولد
 ومديرة من غلة هذا الوقف لسيد هما فلان كان
 ذلك لهما دون ورثته قلت ارأيت رجلا قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة علي سالم مملوك زيد ومن
 بعده علي المساكين ثم ان زيد باع سالما من الواقف
 ومن رجل اخر فاصار للواقف من سالم بطل عنه الوقف
 ويبقى له من غلة الوقف ما صار للرجل الاخر قلت
 فما بطل من غلة الوقف لمن يكون قال يكون ذلك
 للمساكين ويكون النصف الاخر للذي اشتري نصف
 العبد مع الواقف قلت فان امتنعا سالما جميعا قال
 يكون لسالم نصف الغلة والنصف للمساكين وهذا النصف
 الذي لسالم من الغلة حصه النصف الذي كان لشريك
 الواقف من سالم ويبطل النصف الذي كان في حصه
 الواقف ويكون ذلك للمساكين ولستأ تحفظ عن اصحابنا
 في الوقف نفقة الرجل علي ماله شي وهذا الذي
 حكناه قول فقهاء بعض اهل البصرة والمخوف عن اصحابنا
 في الرجل يوصي لمملوكه بثلث ماله او ربعه او يسدسه
 او يجزئه او يسهم فالوصي لو اوصى بهذه الوصية مديرة
 من قبل انه قد اوصى له ببعض رقبته فلما كان يفتق
 بموت مولاه جائز الوصية ولو كان اوصى بالثلث
 درهم او بائة دينار او بعرض من العرض بعينه

قال الوصية له بذلك باطلة لا يجوز لانه لم يوص له من رقبته
 بشي والله تعالى اعلم
 باب الوقف الذي لا يجوز
 قال ابو بكر رحمه الله ولو ان رجلا قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة لله تعالى ابد اعمالي الناس ان الوقف
 باطل والارض على ملك الواقف وان مات في ميراث
 بني ورثته وكذلك لو قال علي بن ادم قال الوقف
 باطل وكذلك ان قال صدقة موقوفة على اهل بغداد
 او على قرشي او على العرب او على البجم قال الوقف باطل
 وكذلك ان قال صدقة موقوفة على بني هاشم او على
 حضر او على ربيعة او على بني سفيان او بني قيس او على
 الرجال او على النساء او على الصبيان قال الوقف باطل
 وكذلك لو قال صدقة موقوفة على الموت قال الوقف
 باطل وكذلك لو قال علي الزماني او الهادي او علي الهولاني
 قال الوقف باطل من قبل ان الوقف للفقير والفقير وهم
 لا يحصون وكذلك لو قال علي قرأت القرآن او على الفقير
 او قال علي اصحاب الكوفة او قال علي الثراء قال الوقف
 باطل قلت فلم لا يكون الوقف جائز وتكون الغلة
 للمساكين قال من قبل انه لم يقصد بها المساكين
 قلت اظن قد قلت انه اذا قال قد جعلت ارضي
 هذه صدقة موقوفة علي ولد زيد ولم يكن لزيد
 ولد ان الغلة تكون للمساكين فان حدث لزيد ولد
 ردت الغلة اليهم قال بلى هذا على ما قلنا من قبل
 ان زيد ارجل بعينه قال الوقف على وكده جائز ان كان
 له ولد كانت الغلة لهم وان لم يكن له ولد كانت للمساكين

فان

فان حدث له ولد ردت الغلة اليهم وهذا الذي سمي نفاد
 وقريش او البجم او الموالي هم موجودون ولكن يدخل
 فيهم الفقير والفقير وهم لا يحصون ولا يحاط بهم قلنا ذلك
 بطل الوقف عليهم قلت فان قال قد جعلت ارضي
 هذه صدقة موقوفة على اهل بغداد فاذا انقرضوا
 كانت وقفنا على المساكين قال الوقف باطل قال من قبل
 ان اهل بغداد لا انقرضون وليس يكون للمساكين الا بعد
 انقرضوا وكذلك لو قال علي المساكين كان باطلا
 قلت ارايت اذا قال صدقة موقوفة انه لم يقصد
 لها الا الى المساكين فيكون لهم الا تركي انه لو قال
 قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة على ابن بجم علي
 بفلان ابد في كل سنة او بقرابي لها ابد اليس ذلك
 علي ما قال او قال علي ان يقضي ديني الذي علي قال
 ليس هذا مثل قوله وقف علي المولى هذا مما لا يجوز
 الوقف عليهم ولا الوصية لهم قلت ارايت اذا قال
 قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة على زيد او علي
 قرابي ما السجل في غلتها وما الذي يجب في ذلك وقد
 مات الواقف قال قال الوقف باطل قلت فلم لا يجعلها
 لزيد او لقرابته قال من قبل انه جعل ذلك على ان
 فلم يجعله لواحد منهما بعينه دون الاخر ولا يجوز ان
 يجعلها لهما وقد انفردا احدهما بذلك وكذلك لو قال
 صدقة موقوفة ابد علي زيد وعمرو ومن بعد ذلك
 فهو وقف على المساكين فان هذا الوقف باطل عندك
 من قبل انه لم يجعله لاحد من دون الاخر ولم يجعله للمساكين
 الا بعد موت من يجب الوقف عليه له قلت ارايت

الرجل اذا قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابد اعلني كذا او علي كذا اسمي وجوها علي انه
 باختيار في ابطال هذه امي رايت قال فالوقف باطل
 لا يجوز قلت ولم في ذلك قال من قبل انه استرط الخار
 في ذلك لنفسه فكانت الارض علي ملكه علي حالها
 ولم يخرج عن ملكه ولم ينزل ملكه عن الا يري ان الرجل
 اذا باع شيئا علي انه فيه باختيار ان ملكه ذلك علي حاله
 لم ينزل وان المشركي لو قبضه فبطل في يده كان علي
 المشركي قيمة ذلك من قبل ان الشروط في الوقف جائزة
 فاما كانت الشروط في الوقف جائزة كان استرط
 الواقف انه باختيار في ذلك ابطالا للوقف ولم يكن ذلك
 وقفا مبتوتا ولا مبوتة في الا يري ان وقف اصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم جارية علي وجه الدهر
 الي اليوم ولم يبطلها احد وقد قال عامرهم في مدقهم
 ابد اعلني برحمته الله الذي له ميرات السموات والارض
 وهو خير الوارثين وكل وقف لا يكون علي هذه السبل
 فهو باطل قلت رايت ان قال قد جعلت ارضي هذه
 صدقة موقوفة علي ان لي اخراجا من الوقف الي غيره
 او قال ان التها عن الوقف الي غيره او قال علي ان لي
 ردها علي سبل الوقف او علي ان لي ان ابيع او اتصدق
 بتمني او علي ان لي ان اهدى واتصدق بها علي من شئت
 واملكه اياها او قال علي ان لي رهنها متى تدالي واخرجها
 عن حال الوقف قال هذا كله يبطل الوقف قلت
 رايت ان قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل سنة او يوما او شهرا قال هذا الوقف

باطل

باطل قلت فلم قلت هذا قال من قبل ان قوله سنة
 او شهرا او يوما ولم يزد علي هذا فلم يجعله موقفا قلت
 فان قال صدقة موقوفة سنة علي انها بعد السنة
 خارجة عن هذا الوقف او علي انها بعد السنة معلقة
 او قال علي انها بعد انقضاء هذه السنة ملك لفلان
 او قال هبة لفلان او ما اسببه ذلك وكوه كان هذا
 ابطالا للوقف الا يري انه لو قال صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابد اعلني فلان في حياته ان الوقف جائز
 وتكون القلة لفلان ايام حياته فاذا توفي كانت
 القلة للمساكين قلت وكذلك لو قال صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد اعلني فلان ولم يقل في حياته ان الوقف
 جائز وتكون غلة ذلك لفلان مادام حيا فاذا مات
 كانت القلة للمساكين بقوله صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابد اعلني فان قال قد جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة بعد وقاي علي فلان سنة فالوقف باطل
 قلت فلم لا يجعل ذلك لفلان حيا قال ان كان
 علي سبل الوصية فهو جائز من الثلث فاذا مات
 فلان رجعت الارض الي ورثة الواقف قلت فهل
 الرجوع في ذلك مادام حيا قال نعم قلت فان قال
 موقوفة علي فلان بعد وقاي سنة قال تكون غلتها
 لفلان علي ما قال سنة لم يرجع الي الورثة لانه لم يقل
 ها هنا صدقة موقوفة موقوفة قلت وسواك في ذلك
 في محبة او في مرفه قال نعم ما كان علي سبل الوصية
 فهو في الصحة والرضي سوا قلت فان قال اذا كان عدا
 في ارضي هذه صدقة موقوفة فان الوقف باطل

لانه لم يجعلها الساعة وقفاً وانما جعلها وقفاً عند اوغدا هو
 علي غايته وكذلك اذا قال اذا جارس الشهد او قال
 اذا جالكول فارضي هذه موقوفة قال هذا كله باطل
 ولا تكون الارض وقفاً وكذلك لو قال اذا اقدم فلان
 فارضي هذه صدقة موقوفة او قال اذا اكلت فلان
 او قال اذا تزوجت فلان فارضي هذه صدقة موقوفة
 قال الوقف باطل من قبل انه جعلها وقفاً علي غايته
 الا تري ان له ان يبيعها وان يخرجها عن ملكه قبل الوقف
 الا تري انه لو قال لعمري انت حر راس الشهد ان له
 ان يبيعه وان يخرجها عن ملكه قبل راس الشهد لانه لم
 يثبت عتقه وكذلك الوقف ما لم يثبت له كان باطلا ولو
 قال اذا اكلت فلانا فارضي صدقة او قال اذا اقدم
 فلانا او قال اذا دخلت هذه الدار فارضي هذه صدقة
 قال هذا يلزمه وهذا بمنزلة الميم والنداء اذا
 فعل شيئا من ذلك وجب عليه ان يصدق بالارض
 ولا يكون وقفاً وفي الباب الاول انما جعلها صدقة موقوفة
 فالوقف لا يكون علي خلف وانما يكون الوقف جائزا
 اذا كان مبنيا لم يكن له اخراجه من حال الوقف
 فاذا كان له اخراجه من حال الوقف لم يكن وقفاً
 الا تري انه لو قال لرجل اذا جاء عند قبرها العبد هبة لك
 او قال صدقة عليك ان الهبة والصدقة باطل والعبد
 لولاه علي حاله وكذلك ان كان سلمه اليه في هذه
 الهبة والصدقة قال الصدقة والهبة في ذلك
 باطل سلمه اليه وقبضه او لم يقبضه فان قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة لله عز وجل سنة ثم لم يمت

بعد

بعد السنة مطلقه سنة ثم تكون بعد ذلك سنة موقوفة
 وسنة راجعة الي ملكي قال الوقف باطل قلت فان
 قال علي ان اصله الي او قال علي ان اصل ملكي الي قال
 هما سواء ولا يكون وقفاً فان قال لمي صدقة موقوفة
 ان سا فلان وقال فلان قد سئيت او قال ان هويت
 او رضيت فقال فلان قد رضيت او قال قد هويت فالوقف
 باطل قلت وكذلك لو قال صدقة موقوفة علي ان
 فلانا في ذلك بالخيار يوما او ثلاثة ايام او قال سريرا
 قال الوقف باطل من قبل ان استراطه الخيار لغيره
 استراطه لنفسه قلت فان قال بعد ذلك قد
 ابطلت الخيار الذي استراطته فلان قال الوقف
 في ذلك باطل لانه ليس بوقف مبنون ولا موبد قلت
 فان قال قد ابطلت الخيار الذي استراطته وجعلتها
 صدقة موقوفة لله عز وجل قال تكون الساعة هـ
 موقوفة لهذه الكلام الاخر قلت فان قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة علي ان فلان ان يبطل ذلك
 او علي ان لورثتي ان يبطلوا ذلك او قال علي ان لهم
 ان يبيعوا ذلك ويتفقوا عليها قال الوقف باطل قلت
 ان سئيت ان قال ان برئت من مرضي هذا او قال ان برئت
 ابني فلان من مرضه هذا او قال ان قدم ابني فلان
 من سفره فارضي هذه صدقة موقوفة قال هذا
 كله باطل ولا تكون الارض وقفاً فان قال ان استربت
 هذه الارض فهي صدقة موقوفة فاستراها قال
 لا تكون وقفاً فان قال ان كانت دارك او كنت ابي ملكي
 وهي صدقة موقوفة قال ان كانت في ملكه في الوقف

الذي قال هذا القول في صدقة موقوفة قلت ارايت
 ان رجلا وقف ارضا لغيره علي وجوه سماها ثم ملك
 الارض قال لا تكون وقفا قلت فان قال قد جعلت
 ارضي فلان صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي
 فقرا المسلمين فبلغ صاحب الارض ذلك فقال قد اخرجت
 ما صنع فلان في ارضي قال تكون وقفا قلت وكذلك
 لو قال قد جعلتها وقف علي قوم باعيا ففروا من بعدهم
 علي المساكين فاجاز صاحب الارض ذلك قال هو
 جائز وتصير الارض وقفا علي الوجوه التي سلكها
 وهي وقف من قبل مالكا وابيه ولا يراها قلت ارايت
 رجلا جعل داره مسجدا وبناه واسمها علي ذلك علي
 ان له اوطاله او علي ان له ان يسميه قال استراطه
 هذا في المسجد باطل لا يجوز قلت فما الفرق بين
 المسجد وبين الوقف وكلاهما انما يطلب بهما ماعدا الله
 تعالى قال لا تزي الوقف ان الشروط فيها جائزة وعلي
 هذا اجري الامر في علي ان له ان يهد حل في مزارعي ويخرج
 من شاء ويهد من شاء وينقص من شاء وتكون وقفا علي
 قومه عشرين سنة ثم تكون بعد العشرين وقفا علي
 قومه اخرين ان هذا كله جائز في الوقف وانما الساجدة
 ليست علي هذا ولو ان رجلا بنى مسجدا لاهل محله
 وقال قد جعلته لاهل هذه المحلة خاصة كان لمن
 حامها المسلمين من غير اهل تلك المحلة ان يصلي فيه به
 قال لا يشرط في المساجد لم يجوزها احد من هذا الفوق بينها
باب الوقف **الرجل يوقف الارض او داره**
 علي مرمة مسجده بعينه او علي سقاية ببيتها وما حان

في ذلك

في ذلك قال ابو بكر رحمه الله ولو ان رجلا جعل ارضا
 له صدقة موقوفة علي مرمة مسجد محله كذا وكذا
 او علي مرمته وعن بواريه وزيت قناديله وما يحتاج
 اليه فان الوقف علي هذا باطل لا يجوز قلت ولهم
 قلت ذلك قال من قبل انه قد يكون ان تجرب هذه
 المحلة ويغفل هذا المسجد فلا يحتاج الي مرمته ولا ان
 يشرى له بواريه ولا زيت ولا يقطع الوقف وكل وقف
 ينقطع ولا يكون جاريا علي وجه الدهر فهو باطل
 قلت وكذلك ان قال وقف علي مرمة سقاية كذا
 وكذا قال الوقف باطل من قبل ان ذلك ينقطع ولا
 يحتاج هذه السقاية الي مرمة فيبطل الوقف فاذا كان
 يبطل في وقت من الاوقات فهو باطل في وقت ما وقفه
 الا ترى انه لو قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
 علي فلان مادام حيا ان الوقف باطل من قبل انه لم يجعله
 موبدا ولم يجعل اخره للمساكين فذلك يبطل الوقف
 قلت فكيف يصح الوقف علي مرمة المسجد او علي
 السقاية او علي ما اشبه ذلك قال يقول قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة علي مرمة مسجد كذا او علي
 بواريه وزيت قناديله او علي سقاية كذا قال
 استفتي عن مرمة هذا المسجد وعن سائر بواريه وزيت
 قناديله وعن مرمة هذه السقاية فذلك وقف علي
 علي المساكين فاذا قال هذا احاز الوقف واستغنى واقفقت
 غلته علي المسجد او علي السقاية وما كان يحتاج الي ذلك
 استغنى عن ذلك كانت الغلة للمساكين قلت وكذلك
 ان جعل هذه الارض صدقة موقوفة علي مرمة خان

السبل قال هذا والباب الاخر سوا واجواب في ذلك كله
 واحد قلت وكذلك ان قال علي بيمارستان كذا وكذا
 ينفع علي المرضي الذين يكونون فيه قال هذا كله واحد
 الا ان يجعله موبدا او تكون اخره للمساكني والالم يجوز قلت
 ارأيت ان بني رجل بيمارستان واشهد انه جعل ذلك
 لله تعالى يعالج فيه المرضي واهل ابلي ووقف على ذلك
 ايضا او دارا وجعل غلة ذلك تنفق فيما يحتاج اليه
 اهل البيمارستان وعلي من يكون فيه من المرضي وعلي
 الاطبا والمعالجين قال ان كانا يتعطل وينقطع والوقف
 بالكل لا يجوز وما كان من هذا لا ينقطع والوقف عليه
 جائز فان اراد تصحيح الوقف فليجعل اخره للمساكني فانه
 يصح ذلك ويكون حكمي ما جعله من التفقة علي مرممة
 هذا البيمارستان وعلي من يكون فيه من المرضي والمعالجين
 وغيرهم من القوام قلت ارأيت اذا قال قد جعلت ارضي
 هذه صدقة موقوفة علي مرممة مسجد كذا وعلي غلته
 زيت قناديله وعتن بواريه فاذا استغني عن ذلك
 جعل للمساكني قمر المسجد واستري له ما يحتاج اليه من
 الزيت والبواركي وفضلت فضلة من القلة هل تدفع
 الي المساكني او يكون ذلك موقفا للمسجد قال ان كانت
 القلة دارا فرق ما يفضل من القلة علي المساكني وان
 كانوا يحتاجون ان تعطل القلة وتنقطع وقتا من الاوقات
 فلا بأس ان يجسوا علي ما يحتاجون اليه للمسجد قلت
 ارأيت اذا قال علي مرممة هذا المسجد وفي غلته بواريه
 وزيت قناديله فانه هذا المسجد كله واحتاج اهل
 ان يبنوه بنا مستقبلا وها هنا غلة من غلة هذا الوقف

ما لي

ما لي لبنانية هل تري ان يبني من غلة هذا الوقف قال
 لا انما قال علي مرمته والمرممة غير البناء وانما والمرممة مثل
 تطيبي سطحة وتازير حيطانه واجذاع تدخل في سقفه
 وما يشبه هذا والبناء غير هذا قلت وكذلك السقاية
 والبيمارستان قال هذا كله سوا فاجواب فيه واحد
 قلت ارأيت رجلا قال قد جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة لله تعالى ابد علي ان يجعني من غلة كل سنة
 حبة بخمسة الاف درهم وكان مبلغ نفقة حجة واسمته
 للرايب الف درهم او اقل من الف درهم قال يجعني كل
 سنة بالف درهم وما فضل فهو للمساكني قلت فان قال
 يكفر عني من غلة هذه الارض في كل سنة مائة درهم
 وانما تبلغ نفقته علي الاتساع عشرة دراهم ما القول في
 ذلك قال يكفر عنه في كل سنة مائة كفارة وكل كفارة
 عشرة دراهم وما فضل بعد ذلك كان للمساكني وما يولد
 هذا القول ويقويه ما رواه الحسن بن زياد عن اصحابنا
 رحمهم الله انه قال في رجل اوصي ان يكفن بالف درهم
 او بعشرة الاف دينار قال يكفونه بكفن وسط ليس فيها
 سرف ولا تصنيف ويكون الباقي مما اوصي بصورته ابني ولتة

الوقوف المتقدمة

قلت ارأيت هذه الوقوف التي تقادما ههنا ومات
 الشهود الذين يشهدون عليها ما السبل فيها قال مكان
 في ايدي القضاة منها ومكان لها رسوم في دواوين القضاة
 اجريت علي الرسوم الموجودة في دواوينهم استخسانا اذا
 تنافع اهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوينهم يعمل
 عليها فالمتناسي فيها اذا تنافع القوم فيها ان عملوا على السبب

فن ثبت في ذلك شيئا فقد حكم له به **قلت** ارايت اذا حملوا
 علي التثبت اليس يكون حرجيه وتبقى غلا لها في ايدي
 القضاة **قال** بلي والعياس فيها هذا الذي قلناه قلت
 ارايت قاضيا صار الي بلد من البلدان قاضيا عليه فوجد
 في ديوان القاضي الذي كان قبله ذكر وقوف في ايدي
 الامنا ووجد لها رسوما في ديوانه **قال** في الاستحسان
 يحملهم علي ذلك **قلت** فان تنازع في ذلك قوم فقال
 فريق منهم هولنا وقال اخرون هولنا وكل واحد
 من الفريقين يقول وقفه فلان بن فلان علينا وليس
 بينة تشهد علي الوقف **قال** ان كان لفلان ورثة
 اقر وان صاحبهم وقف علي ذلك علي شيء يبتغي حازه
 ذلك والاهل الذين تنازعوا فيه علي التثبت **قال**
 اصطعوا علي لحدته وليس لهم رسم في ديوان يعمل عليه
 استسببت ان اتخذ ذلك لهم واقسم علمته بينهم
قلت فما تقول ان اقر ورثة الواقف انه وقف ذلك
 علي احد الفريقين هل يجوز اقرارهم والشئ ليس في
 ايديهم وانما وحده القاضي في ايدي امين من امنا
 القاضي الذي كان قبله **قال** اقبل قول الورثة واجعل
 للفريق الذين اقروا لهم به دون الاخر **قلت**
 فما تقول ان قال الورثة لم يقفه صاحبنا وهو مبرك
 لنا **قال** احكم به بوجبه **قلت** فان قالوا انما وقفه
 علينا وعلي اولادنا خاصة ثم منا بعدنا علي المسالك
قال الوقف في ايدي القضاة ولا يجوز ان اقبل
 قولهم فيما ليس في ايديهم **قال** الا ترى ان قول من كان
 هذا الوقف في يده ان فلانا وقفه ليس هو باقرار ان

فلانا

فلانا وقفه وهو مالك له من قبل ان رجلا لو كانت في يده
 ضيعة نزع الماله فقال رجل هذه الضيعة ضيعتي ووقفها
 علي المساكين واقام المدعي شاهدين انه وقفها علي
 المساكين لم يستحق هذه البينة الا ان يشهد له الشهود
 انه وقفها وهو مالك لها فباخذها من يدي الذي هي
 في يده ولو قال الذي في يده قد وقفها فلان هذا وكذا
 لي وفي ملكي وليست هذه لم يكن قوله بان هذا وقفها
 اقرار منه بالمال لان الرجل قد يقف مالا يملك **قلت**
 فما تقول في قاض صار الي بلد من البلدان قاضيا بين
 اهله فأتاه رجل فقال اني كنت امين للقاضي الذي
 كان هاهنا قبلك وفي ضيعة كذا وكذا كانت لرجل يقال
 له فلان بن فلان الفلاني فوقفها علي قوم معلومين
 سمعهم **قال** اذ لم يعلم القاضي من امر هذه الضيعة
 شيئا مما اقر به الرجل عنده قبل اقرار هذا الرجل فان
 كان لفلان بن فلان هذا ورثة فالقول قولهم في هذه
 الضيعة فان اقروا بها وقف علي ما اقر به الرجل عنده
 اتخذ ذلك عليهم وان انكروا ان يكون الميت وقفها وقالوا
 هي مبركة بيننا كان القول قولهم في ذلك **قلت** فما
 تقول ان قال الرجل كنت امين القاضي في هذه الضيعة
 وهذه الضيعة كانت لفلان فوقفها علي كذا وكذا وقال
 الورثة لم وقفها علينا وعلي اولادنا ولسنا ومن بعدنا
 علي المساكين والذي قاله الورثة خلاف ما قاله الرجل
 فالتقول قول الورثة في ذلك ويمضيه القاضي علي ما اقر به
قلت فان قال الرجل الذي ادعى انه امين في يدي
 هذه الضيعة علي ان ملك الرجل الذي يدعون انه وقفها

فكون القول في ذلك قول الورثة اذا كان القاضي مريض
هذه الصيغة على انما ملك الرجل الذي يدعون انه
وقرأ فيكون القول في ذلك قول الورثة ان كان القاضي
انما مريض هذه الصيغة على تنازع كان بينهم ولم يبقها
على ملك الرجل الذي يقولون انه وقرا لم ينظر الي
قول الورثة في ذلك وكان الامر فيها على ما يوجد
من رسمها في ديوان القاضي
باب الرجل يقف الارض على ولده
وليس له ولد قال ابو بكر ولوات رجلا جعل انصا له
صدقة موقوفة لله تعالى ابد على ولده وولد ولده
ونسله ابد انهم من بعدهم على المساكين ان الوقف صحيح
جائز فان كان للواقف ولد وولد وولد ونسل كانت الفقة
لهم جميعا وان لم يكن ولد ولا ولد وولد ولا نسل كانت الفقة
للمساكين قلت فان حدث له ولد او ولد ولد كانت
الفقة لهم ابد اما بن من نسله احد فاذا انقضوا كانت
الفقة للمساكين قلت فلم جعلت الفقة للمساكين اذا لم
يكن له ولد قال من قبل انه اوجبها للمساكين بقوله
صدقة لله عز وجل ابد انما كان لله فهو للمساكين وكانه
قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة على
المساكين فان حدث له ولد كانت الفقة لهم وكذلك
النسل فاذا انقضوا صارت للمساكين الا تركها انه لو قال
قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد
على المولى وعلى المساكين ان المولى لا يجوز ان يوقف عليهم
ولا يوصي لهم فلما لم يجز الوقف عليهم كانت الفقة للمساكين
الذين يجوز الوقف عليهم وكذلك لو ان رجلا قال

قد

قد اوصيت بملك مالي للمساكين والمولى كان الثلث
للمساكين ولم يبطل من الثلث شيء عن المساكين قلت
ولذلك ان حال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
ابد على من يحب كلى من الولد ومن بعدهم على المساكين
قال الوقف جائز وتكون الفقة للمساكين فان حدث
لمولد ردت الفقة اليهم فاذا انقضوا رجعت الفقة للمساكين
وكذلك ان قال على من يحب كلى من الولد والنسل ومن
بعدهم على المساكين قال هو على ما قال وتكون الفقة
للمساكين فان حدث له ولد ونسل ردت الفقة اليهم
ما بقي منهم احد فاذا انقضوا صارت الفقة للمساكين
قلت وكذلك لو قال على ولد زيد وعلى من يحب كلى
لزيد من الولد والنسل ومن بعدهم على المساكين قال
هو على ما شرط من ذلك فان لم يكن لزيد ولد ولد
ولا نسل كانت الفقة للمساكين قلت فان حدث
لزيد ولد ونسل قال ارد الفقة اليهم فاذا انقضوا
جميعا جعلتها للمساكين قلت فان قال على الذكور من
ولد زيد وعلى الذكور من ولد ولده ونسله ذوات
الاناث قلت فهل يدخل ولد الاناث من الذكور مع
هؤلاء قال نعم كل ذكر يكون من ولد زيد ومن ولد
ولده ونسله فالفقة لهم وبسببهم بالسوية فاذا انقضوا
كانت الفقة للمساكين فان قال على الذكور من ولد
زيد وعلى الذكور من ولد ولده ونسله ومن ولد ولده
ونسله من البنين والبنات لانه قال على ولد الذكور
فمن كان من ولد الذكور من البنين والبنات دخلوا
في فقة هذه الصدقة قلت فان قال على الاناث

من ولد زيد وعلي ولد الاناث ونسبهم قال فهو علي
ما قال تكون الفلة لبناته لمعليه وعلي اولاد بناته
وبنات بناته ونسبه قلت فهل يدخل في الوقت
ولد كل الاناث من ولد زيد ونسبه ان كانوا كعدا
وانا قال نعم قلت فان قال علي زيد وعمرو
وعبد الله قال الفلة بينهم اثلاثا قلت فان
قال علي زيد وعمرو وعبد الله وولده قال فالفلة
لزيد وعمرو وعبد الله وولد عبد الله خاصة قلت
فان قال علي زيد وعمرو وعبد الله وولدها قال
فالفلة لزيد وعمرو وعبد الله وولد عبد الله وولد
عمرو وليس لولد زيد من شيء قلت وكذلك لو قال
ونسبهم قال الامر في ذلك واحد اذا اصاب الولد
والنسل الي واحد كان ذلك لولد اخرهم ولنسل اخرهم
وان اصاب ذلك الي اثنين كان ذلك لولد اخرهم
وولد الذي يليه ولم يكن لولد الاول من ذلك شيء
وان اصاب الولد او النسل اليهم جميعا فقال واولادهم
او قال ونسبهم كان ولدهم ونسبهم جميعا داخلكم
في غلة هذا الوقف **باب ٤٣**
الرجل يعف الارض على رجلين
فيكون احدهما ميتا او يعقل احدهما ذلك ولا يقبله
الاخر قال ابو بكر رضي الله عنه لو ان رجلا قال
ارضني هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابد علي
فلان وفلان ومن بعدهما علي المساكين وكانت
احد الرجلين في الحياة والاخر ميتا قال الوقف
جائز والفلة كلها لليحي منها لان الميت لا يجوز الوقف

عليه

عليه ولا يوصي له شيء فاذا ماتت احي منها صارت غلة
هذا الوقف للمساكين قلت ارايت ان قال علي زيد
وعمر واما ما قال فان مات احدهما صارت حصته وهي
النصف للمساكين قال تكون الفلة لزيد وعمرو ما
ما قال فان مات احدهما صارت حصته للمساكين وكانت
النصف الباقي لليحي منها فان مات الاخر بعد ذلك صارت
الفلة كلها للمساكين قلت فلم قلت اذا مات احدهما
صارت حصته للمساكين والواقف انما قال ثم من بعدهما
علي المساكين ولم يجعل للمساكين منها شيء ما دام زيد وعمرو
في الحياة قال من قبل انه ابتداء اول الوقف بان قال
صدقة موقوفة لله تعالى ابد ابقوله صدقة موقوفة
لله تعالى ابد جعلت ذلك للمساكين الا تترك اية لو
قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
ابد اعلني زيد وعمرو ما عاينا ومن بعدهما علي المساكين
فقال زيد قد قبلت وقال عمرو لا اقبل هذا الوقف قال
يكون لزيد نصف الفلة ويكون النصف الذي رده عمرو
وقال لا اقبله للمساكين ولا تكون الفلة كلها لزيد من
قبل ان الوقف قد وجب لهما جميعا من قبل الواقف فمن
قبل منها وقف النصف جائز له ومن لم يقبل صار حصته
للمساكين وكذلك لو قال جميعا لا تقبل هذا الوقف كانت
الفلة كلها للمساكين قلت فان قال بعد قولها لا تقبل
قد قبلنا قال فلا شيء لهما الا انهما لما ردا علي ذلك صارت
الفلة للمساكين قال قلت لهما بعد ان ردا ان يقبلا
ذلك قال ابو بكر قال اصحابنا رحمهم الله في رجل
اوصى بثلث ماله لرجلين واحدهما حي والاخر ميت

والموصي لا يعلم موت الميت منها ان الثلث للحي منها كله من
قبل ان الميت لا تقع له وصية وكذلك لو قال قد اوصيت
بثلثي لزيد وثلثي لغيره ان الثلث كله لزيد ولو قال
قد اوصيت بثلثي لزيد وثلثي لغيره كان لزيد نصف
الثلث والنصف الاخر من الثلث يرجع الي ورثة الموصي
قلت لما تقول علي فمات من هذا القول اذا قال قد
جعلت ارضي هذه صدقة موقفة لله عز وجل اريد
تكون غلتهما بين فلان وفلان ثم بعدهما علي المالكين
وكان احد الرجلين حيا والاخر ميتا قال يكون للحي
منها النصف الذي لميت الي الواقف ان كان حيا او الي
ورثته وان كان ميتا قال ما بطلت فيه الوصية
من الثلث يرجع الي ورثة الموصي من قبل ان الموصي لم
يجعل الثلث لغير هذا بينا اللذين اوصي لهما والواقف
قد جعل الفلانة للمساكين فما بطل عند احدهما منه صار
للمساكين ولو كان الموصي قال اوصيت بثلث مالي
لزيد ولا بيني فلان او قال بيني زيد وبيني ابي
فلان وله ولد غير هذا الذي اوصي له قال لزيد
نصف الفلانة والنصف الاخر الذي اوصي به لابنه
مردود الي ورثته الا ان يجز ذلك الورثة من قبل
ان ابنه ميت يجوز له الوصية لواجبها له الورثة
وكذلك لو اوصي بثلثه لزيد ولرجل سماه مجهولا
لا يعرف كان لزيد نصف الثلث والنصف الاخر مردود
الي ورثة قلت ارايت اذا قال ارضي هذه صدقة
موقفة علي ولد عبد الله ونسبه ابد ما يتأسلوا
وكان ولد عبد الله جماعة فقال بعضهم لا اقبل هذا

الوقف

لوقف وقال بعضهم قبلت فالفلانة كلها لمن قبل منهم دون
من لم يقبل منهم ومن لم يقبل منهم فهو بمنزلة الميت
يسقط سهمه من الفلانة قلت فلو كان هذا
في وصية اوصي بها رجل لولد عبد الله ثم مات
الموصي فقال بعضهم لا اقبل هذه الوصية قال
يرجع حصته من لم يقبل منهم الي ورثة الموصي قلت
فاذا كان هذا في الوقف قال حصته من لم يقبل منهم
لمن قبل قلت فما الفرق بين الوقف والوصية قال
من قبل ان مات من اهل الوقف الميت سهمه وقسمت
الفلانة بين من بقي منهم وفي الوصية من مات من اهل
الوصية بعد موت الموصي حصته من الثلث لو رثته
قلت فما تقول ان قال ولد زيد جميعا لا اقبل قال
فالفلانة جميعا للمساكين فان حدث لزيد ولد ونسل فقالوا
لا يقبل رد ذلك الفلانة اليهم واذا انقضوا وهي للمساكين قلت
وكذلك من حدث من الولد والنسل فقالوا جميعا لا يقبل
الوقف قال تكون الفلانة للمساكين قلت فان
قبل بعضهم وقال بعضهم لا يقبل قال تقسم الفلانة كلها
بين من قبل منهم قلت فان قال رجل منهم لا اقبل
لنفسه ولا لولدي وكان له اولاد قال اما حصته
في يجوز رده لها واما حصص ولده فلا يجوز رده لذلك
عليهم فان كانوا كبارا وكان الموقوف والرد اليهم وان كانوا
صغارا لم يجز ذلك لما وقف عليهم قلت ارايت
ان قبل الوقف جميعا ثم قال رجل منهم بعد ذلك
لا اقبل فرد به باطل وان قال لا اقبل غلته هذه
السنة خاصة واقبل ما كان من الفلانة بعد ذلك

قال فهذا جائز علي ما قبل من ذلك وما رد وكذلك الوصية
 في تلك قبيل منها ما سأ ويرد ما سأ قلت فان قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله ابد علي زيد وعمرو
 ما عا ساء ان قبلا ومن بعد علي الما كني قبيل احدهما
 ولم يقبل الاخر قال فلذلك قبل نصف الفلة والنصف
 الاخر للما كني وقد روي عن زفر انه قال اذا وصي
 ان بجري علي زيد وعمرو من ثلثه في كل شهر دراهم
 لكل واحد منهما ما عا ساء قال بجري ذلك كلها جميعا
 فان مات احدهما بطلت وصية الاخر من قبل انه قال
 ما عا ساء وانما هذه افنده علي حياتها جميعا وقال سائر
 اصحابنا وصية علي حاكمها لا يتصل بموت الاخر
باب في رجل ينفق الارض على رجلين
 ويسمي لكل واحد منهما من غلتها شيئا قال ابو بكر رضي
 الله عنه ولوان رجلا قال ارضي هذه صدقة لله عز وجل
 ابد علي فلان وفلان ابد ما عا ساء لفلان من غلتها
 في كل سنة الثلثان ولفلان الثلث ومن بعدهما فهي
 للما كني ان الوقف جائز علي ما شرط الواقف من ذلك
 فان قال لفلان من غلتها النصف ولفلان الثلثا كانت
 الفلة بينهما علي سبعة اسهم لصاحب النصف ثلثة
 ولصاحب الثلثان اربعة اسهم فان قال لفلان نصف
 غلتها ولفلان ثلث غلتها فان الفلة تقسم علي اثني عشر
 سهما سبعة اسهم من ذلك لصاحب النصف وخمسة
 اسهم لصاحب الثلث من قبل ان لصاحب النصف ستة
 اسهم من اثني عشر سهما ولصاحب الثلث اربعة اسهم
 ويبقي لسهان لم يقل الواقف فيها شيئا فهو بينهما نصفان

قلت

قلت فلم جعلت هذا في السهمين لهما والواقف قد سمي
 لكل واحد منهما ما اراد من غلتها وسكت عن الباقي
 فلم لا كان هذا الباقي للمساكين قال من قبل ان الواقف
 قد ابتدأ الوقف بان جعل الفلة كلها لهما ثم فرقها بينهما
 علي هذا فلو سكت ولم يفرقها بينهما كانت الفلة بينهما
 نصفين الا ترى انه لو قال بجري غلتها في كل سنة لفلان
 وفلان لفلان من ذلك الثلث وسكت عن الاخر انه
 يكون للذي سمي له ثلث الفلة والباقي وهو الثلثان
 للاخر الذي لم يسم له شيئا قلت ولم قلت هذا
 قلت قال في كتاب الله تعالى نطير هذا قول الله جل
 ذكره فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث
 وسكت عما يصيب الاب قصار للام الثلث وللأب الثلثان
 ولهذا اخذ اصحابنا فقالوا لوان رجلا وصي بهذه
 الالف لرجلين فقال قد اوصيت لفلان وفلان بقدر
 الالف درهم لفلان منها مائة كان لفلان المائة التي
 سمي والباقي للاخر وكذلك السبل في كل شيء سمي
 بمكي صا حبا السمة ما سمي له والباقي للذي لم يسم
 له وكذلك لو قال بجري غلة هذه الصدقة في كل
 سنة لفلان وفلان لفلان من ذلك مائة درهم وسكت
 عن الباقي كان لصاحب المائة ما سمي والباقي للاخر
 قلت فان لم يقل الارض الامانة درهم قال المائة
 لصاحب المائة ولا شيء للاخر قلت فان قال غلة
 هذه الارض لفلان وفلان لفلان منها مائة درهم
 ولفلان ثلثمائة درهم وكانت الفلة كلها في كل سنة
 مائتا درهم قالها تكون بينهما علي خمسة اسهم يضرب

فيها صاحب المائتين بالمائتين ويضرب بها صاحب الثلماية
 بالثلماية فان جاءت غلة سنة من السنين فكانت الف
 او اكثر من الف فانه يكون لصاحب المائتين ما يتا درهم
 ولصاحب الثلماية ثلثا مائة درهم وما فضل بعد ذلك
 فهو للمالكين فهو بينهما نصفان كذا قال في الكتاب
 وبعد ذلك مسئلة بين هذه المسئلة وقد قال
 اصحابنا في رجل يوصي بثلث ماله لرجلين ففلان منه
 مائة درهم وفلان خمسون درهما وكان الثلث مائة
 درهم انهما بينهما الثلثا لصاحب المائة ثلثاها ولصاحب
 الخمسين ثلثها والوقف عندنا قياسا على ما قالوه في
 الوصية وكذا لك اذا دخل في الوصية بالثلث ثلثا
 فقال لفلان مائة وفلان خمسون وسكت عند الثالث
 فان الاول مائة والثاني خمسون والثلث ما بقي من
 الثلث قل او اكثر فان لم يكن الثلث الا مائة درهم كانت
 المائة بين الاول والثاني الثلثا ولو قال قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد الفلان
 من غلتها مائة درهم وفلان ما يتا درهم فاعلت
 الفاء انه يكون لصاحب المائة مائة درهم ولصاحب المائتين
 ما يتا درهم ويكون الباقي بعد ذلك للمالكين من قبل
 ان الواقف لم يجعل غلة هذا الوقف كلها لفلان وفلان
 وانما قال لفلان من غلتها مائة درهم وفلان ما يتا
 درهم فاذا استوفيا ماسي لهما كان الباقي للمالكين
 ولو كان الواقف جميعها في الفلة فقال علي ان غلة هذه
 الارض لفلان وفلان فلان منها مائة درهم وفلان
 ما يتا درهم فكانت الفلة اكثر من ثلثا مائة درهم فان

الباقي

الباقي من غلة الصدقة يكون لهما نصفان لانه جعلها كلها
 لهما ولو قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابد علي زيد وعمرو قالف درهم من يكون لزيد
 من هذه الالف مائة درهم وعمرو ما بقي فجات الف
 درهم قالف من لزيد من مائة درهم وعمرو
 ستماية درهم والالف الاخرى للمالكين ولو لم يكن الفلة
 الا خمماية كانت هذه الخمماية بين زيد وعمرو علي
 عشرة اسهم لزيد عشرة اسهم لعمرو والالف لزيد
 قال يخرج من غلة هذه الارض في كل سنة الف درهم لزيد
 منها مائة وعمرو ما بقي فلم تاتي الفلة الا مائة درهم
 قال فما لزيد ولا شيء لعمرو والسبب في هذا كله ان ينظر
 فان جميعها الواقف في الفلة فقال علي ان تكون غلة هذه
 الارض لزيد وعمرو لزيد منها مائة درهم وعمرو ما بقي
 فلزيد كما قال مائة وما بقي قل او اكثر فهو لعمرو وان لم
 تات الفلة الا اقل من مائة فهي كلها لزيد دون عمرو وان
 قال لزيد منها مائة وعمرو ما يتا كان لكل واحد
 منها ماسي له من ذلك فان زادت الفلة على ماسي
 كانت الزيادة بينهما نصفين وان قصرت الفلة عما سمي
 كان ما يخرج الله من الفلة بينهما علي قدر ماسي لهما
 فان قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى لزيد
 ما يخرج الله من غلتها مائة درهم وعمرو ما يتا درهم
 لم يكن لهما الا ماسي لهما وكان ما بقي من الفلة للمالكين
 فان قال تجري غلتها علي زيد وعمرو لزيد النصف
 من غلتها وعمرو من النصف الثاني خمماية درهم تكون
 لهما في كل سنة ما عسا لجات غلة سنة التي درهم

قال = يكون لزيد النصف وهو الف درهم ويكون لعروة من
 الاخرى خمماية وتكون الخمماية الباقية بينهما نصفين
 لانه جمع الغلة لهما جميعا ولو لم يقل هكذا ولكنه قال قد
 حصلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد
 علي ان لزيد مما يخرج الله من غلتها في كل سنة النصف
 ولعروة من النصف الباقي خمماية فجاءت غلة سنة التي
 درهم كان لزيد الف درهم ولعروة خمماية وتكون
 الخمماية الباقية للمساكن وان جاءت الغلة في سنة
 الف درهم كان لزيد خمماية ولعروة خمماية درهم
 وان جاءت الغلة ثمانماية درهم كان لزيد اربعمائة
 درهم ولعروة اربعمائة درهم ولو قال علي زيد وعروة
 لزيد غلتها في كل سنة ولعروة من غلتها مائتا درهم
 فجاءت الغلة الف درهم قال تكون الالف بينهما علي
 ستة اسهم يضربان يد جميع الغلة وهو الف درهم
 ويضرب عروة بمائتي درهم فيكون لزيد خمسة اسداس
 الغلة ولعروة سدسها وعلي هذا اذا قال علي ورثة
 فلان ولم يكن لفلان الا وارث واحد فله الواحد نصف
 الغلة والنصف الباقي للمساكن ولو كان لفلان جماعة
 من الورثة كانت الغلة بينهم علي عدد ذكروا لانني
 في ذلك سواء تدخل زوجة فلان في هذا الوقف وكل
 من كان يترك فلانا فانه يدخل في الوقف وان مات
 ورثة فلان ولم يبق منهم الا واحد كان له نصف الغلة
 والنصف الباقي للمساكن وكذلك لو كان لفلان اولاد
 فماتوا الا واحد كان له النصف من الغلة والنصف للمساكن
 باب = الوقف علي ورثة فلان

قال ابو

قال ابو بكر بن احمد بن عمرو ولوان رجلا قال قد حصلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي ورثة
 فلان علي قدر مواريتهم منه وكان فلان في الحياة قال
 فلا شيء لورثته لان هولا لا سمون ورثة فلان الا بعد
 موت فلان وخصلة اخري لفل هولا يموتون فل فلان
 لم يموت فلان فلا يكون له ورثة ويحدث له ورثة اخرون
 غير هولا يرثونه فلهذه الغلة لا يكون له من
 الولد ولا لزوجته من غلة هذا الوقف شيء ما دام
 فلان حيا فان مات فلان وله اولاد ذكور واناث
 ولمن زوجة وابوان فغلة هذا الوقف بين جميع من ورث
 فلان علي قدر مواريتهم منه فمن مات من ورثة فلان
 كانت حصته للمساكن وتزد حصته من مات منهم علي
 من بقي من الورثة لاني لو رددتها علي من بقي منهم
 كانت الغلة لا تكون بينهم علي قدر مواريتهم غن فلان
 الابري انه لو مات فلان وترك من الورثة ابني
 وابنتي كانت الغلة بينهم علي ستة اسهم لكل ابن
 سهان وهو ثلث الغلة ولكل ابنة سهم وهو سدس
 الغلة فان مات ابن من فلان فزدت حصته علي
 اخيه واخوته اكانت الغلة تكون بين هذا الابن الباقي
 والابنتي علي اربعة اسهم النصف من هذا الابن الباقي
 ابنة الربع وهذه العتمة الان لست علي قدر مواريتهم
 غن فلان وانما الذي يجب في هذا ان ينظر الي ورثة
 فلان يوم يموت فتكون الغلة بينهم علي قدر مواريتهم
 منه قلت فان كان فلان حيا فلا شيء لورثته
 من غلة هذا الوقف قلت قلت تكون الغلة قال

تكون للفقر اذا مات فلان رددتها الي ورثته الدين
 يكون توفي موجودين يوم موته فلان تكون بينهم على قدر
 مواريتهم عنه قلت فان ترك فلان ورثة تكون
 فريضة كما يلة قال تقسم الفلة على سهامهم على المول
 فمات منهم كانت حصته على المول الذي اصابه
 للفقر قلت ولذلك ان ترك فلان اخوين وكان
 للام السدين وما بقي فللاخوين وفريضة من اثني
 عشر سهما للام السدين سهان ولكل اخ خمسة اسهم قلت
 فان مات احد الاخوين صار في حصته وهي خمسة
 اسهم من اثني عشر سهما للمساكين ولورددت سهم الميت
 الي امه واخيه كانت الفلة تكون بينهم على ثلاثة
 اسهم للام الثلث وللأخ الثلثان ولا يكون هذا على
 قدر مواريتهم عن فلان ولو قال علي زيد وعلي ورثة
 عمرو علي قدر مواريتهم منه ومن بعدهم على المساكين
 ان الفلة تكون بين زيد ورثة عمرو علي عدد هم
 في اصاب ورثة عمرو من ذلك فهو بينهم على قدر
 مواريتهم عن عمرو ولو كان ورثة عمرو بينا وبناتا
 اثني وابنتين كان لزيد خمس الفلة على عدد هم
 وكان لورثة عمرو اربعة اقسامها فتكون هذه الاربعة
 الاخماس بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان حدث
 لعمرو ورثة بعد موته كان حلا فوصفته امه بعد
 موت عمرو ودخل مع الورثة في غلة هذه الصدقة فان
 مات زيد فيكون سهمه للفقر وان مات احد بني
 عمرو كانت حصته للفقر والوجه في ذلك ان تقسم
 الاربعة الاخماس التي صارت لهم بينهم للذكر مثل

حظ

حظ الانثيين تكون هذه الاربعة المئين تلك الاربعة
 الاخماس فيرد ذلك على الفقراء وكذلك كل مات واحد
 منهم رد حصته الي الفقراء ولو قال ارضي هذه صدقة هو
 موقوفة لله عز وجل ابدًا تكون غلظا بين زيد وبين
 ورثة عمرو علي قدر مواريتهم عنه كان نصف الفلة
 لزيد ونصف لورثة عمرو فيقسم هذا النصف بين ورثة
 عمرو للذكر مثل حظ الانثيين من ذلك قلت فما تقول
 لو لم يقل الواقف هكذا ولكنه قال زيد ورثة عمرو قال
 تقسم الفلة على زيد وعلي ورثة عمرو وعلى عدد الروس
 فما اصاب زيد فهو له وما اصاب ورثة عمرو كان بينهم
 على عدد هم فان مات زيد كانت حصته من الفلة للمساكين
 وان مات واحد من ورثة عمرو كانت الفلة مقسومة
 بين زيد وبين ورثة عمرو على عدد هم الا اني لو قال
 قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة علي ورثة عمرو
 كانت الفلة مقسومة بين من يكون منهم حيا يوم تاتي
 الفلة الي ان يبقى منهم واحد كانت له نصف الفلة وكانت
 النصف الباقي قلت فلم قلت اذا بقي واحد كان له
 نصف الفلة قال من قبل ان واحد الا يقع عليه اسم
 الورثة واقل ما يقع عليه اسم الورثة اثنتان فيكون
 للواحد النصف قلت ارايت رجلا قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة لله تعالى ابدًا علي ولد زيد ومن
 بعدهم علي المساكين قال الواقف بخانز والفلة لولد
 زيد من كان منهم يوم وقف هذا الوقف وكل ولد
 كزيد لزيد فيفقر الي الفلة يوم يحي فترك فيها
 ولد زيد جميعا فمات منهم سقط سهمه وكانت الفلة

كلها لثبتي ولو بقي منهم واحد كانت الفلة كلها له واذا لم
صارت الفلة للمساكين قلت فان قال الاولاد زيد
فان بعضهم قال اذا بقي منهم اثنا عشر كانت الفلة لهم
جميعا وستقط ستم من مائة منهم فان بقي منهم واحد
فله نصف الفلة والنصف للمساكين لان اقل ما يقع عليه
اسم الاولاد اثنا عشر فصاعدا ولو قال علي ولدت زيدا وهم
فلان وفلان وفلان بعد خمسة النفس ومن بعد هم
علي المساكين كانت الفلة لهؤلاء الخمسة الذين سماهم
ولا يدخل فيهم سائر ولد زيدا ولا من بعدهم لان زيدا من
الولد فمات من هؤلاء الخمسة كانت سبعة من غلة
هذه الصدقة للمساكين وكذلك الحال في كل من يموت
منهم كان سبعة من الفلة للمساكين

باب ٢٦ الرجل يقف الارض على قيم
علي ان يقدم بعضهم علي بعض قلت ان ثبت رجلا
قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد
علي زيد وعمرو مائة ومن بعدهما علي المساكين علي ان
زيد ازيد فيعطى من غلة هذه الصدقة في كل سنة
الف درهم ويعطى عمرو وقوته لسنة قال الوقف جائز
فيما اخرج الله تعالى من غلته بدينار زيد فاعطى من
غلته الف درهم ويعطى عمرو وقوته لسنة فان فصل
بعد ذلك من الفلة شيء كان بينهما نصفين من قبل انه
قد جمعها فقال علي زيد وعمرو فلو لم يقبل علي هذا
كانت الفلة كلها بينهما نصفين فاما قال زيد فيعطى
الف درهم كان ذلك نافعا علي ما قال قلت
فان لم يبق الفلة الا الف درهم واقل منه ذلك قال

يعطى

يعطى زيد الف درهم ولا شيء لعمرو وكذلك ان كانت الفلة
اقل من الف كانت كلها لزيد قلت فان مات زيد
وجاءت غلة سنة قال يعطى عمرو وقوته لسنة قلت
فان فصل ان كانت الفلة جاءت ثلاثة الاف درهم وكان
قوت عمرو لسنة الف درهم دفع ذلك اليه ويكون له
تمام نصف الفلة وذلك خمسمائة درهم ويكون الف
وصحيفة للمساكين قلت فان لم يمت زيد ومات عمرو
قال يعطى زيد الف درهم اليه ستم له وتمام نصف
الفلة ويكون الباقي من ذلك للمساكين ولو كان قال
زيد ازيد فيعطى من غلته الف درهم ثم من بعد
عمرو فيعطى قوته لسنة وجاءت غلة سنة ثلاثة الاف
درهم انه يعطى زيد الف مائة لم عمرو وقوته لسنة
فان كان قوته الف درهم اعطى الف درهم ويبقى الف
درهم للمساكين ولو قال علي زيد وعمرو وقال
زيد ازيد فيكون له غلة هذه الصدقة ابد اما علي
ثم عمرو بعده تكون له غلة هذه الصدقة ابد اما علي
ثم خالد تكون غلة هذه الصدقة مائة مائة قال
ينفذ علي ما قال من تعديهم بعضهم علي بعض فان مات
زيد كانت الفلة لعمرو ثم من بعده خالد فاذا انقضى
كانت الفلة للفقراء

باب ٢٧ الرجل يقف الارض على نفسه
ومن بعده علي المساكين قال ابو بكر رحمه الله ان اجمع
ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي نفسه ثم من
بعده علي الفقراء وعلي ان غلته ابد اما عشت ثم من بعد
علي الفقراء او كال علي نفسي ومن بعد علي ولدي وولد

ولدي ونسلي ابدا ما تناسلوا فاذا انقضوا ربي على المسكين
 او قال علي نفسي ومن بعدي علي فلان وولده وولد
 ولده ونسله ابدا ما تناسلوا فاذا انقضوا ربي موقوفة
 علي الفقرا فاذا لا تحفظ عن اصحابنا المتقدمين في ذلك
 الا ما روي عن ابي يوسف رضي الله عنه انه قال اراد
 استثنى الواقف لنفسه ان ينفق غلة ما وقف على نفسه
 وولده وحشمه مادام حيا جازي وقال ذلك علي ما
 استثنى عمر بن الخطاب رضي الله عنه مما استثناه لوالي
 صدقته ان ياكل منها ويوكل صدقته فقال ذلك قياسي
 علي ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان عمر هو
 والي تلك الصدقة فقالنا وبالله توفيقنا ان استثنانا فاق
 الغلة علي نفسه وولده وحشمه هو بمنزلة قوله قد وقفت
 هذه الارض علي نفسي ثم من بعدي علي المسكين الا ترى
 ان له ان ينفق الغلة كلها علي نفسه وولده وحشمه ابدا
 ما كان حيا الى استثنى في ما استثناه ان يزيل من رأي
 زيادته وان يخرج من صدقته من شأ يخرج منها وان
 يدخل فيها من شأ وينقص من شأ ان ينقص منها ما كان
 جعله له فقد حوّل هذا من اجازي الوقف من اصحابنا وعندهم
 ان سأل الله وقال بعض فقهاء البصرة انه اذا قال قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة علي نفسي او قال علي ان لي
 غلها ما عشت ثم من بعدي علي الفقرا ان الوقف باطل
 من قبل انه اذا قال قد وقفت هذه الارض علي نفسي
 ثم من بعدي علي الفقرا فلم يخرج الارض من ملكه لانه اذا
 كان واقفا علي نفسه فملك الارض له علي حاله فقلنا
 كيف تكون الارض له علي حاله وقد جعلها وقفا علي المسكين

من بعده

من بعده من خارجة من ملكه بالوقف الذي وقفه الا ترى
 انه لو قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابدا علي الفقرا كانت لهذا القول خارجة من ملكه ارب
 صدقته ولو قال صدقة موقوفة علي الفقرا علي ان يبدا
 فلان فتكون غلها له ابدا ما عاش فلان فلان كانت
 غلها للفقرا كان ذلك جائزا وكذلك قوله علي نفسي ومن
 بعدي علي الفقرا ولو قال قد جعلتها صدقة موقوفة لله ابدا
 علي الفقرا علي ان لي ان ينفق غلها ابدا مادمت حيا علي
 نفسي وولدي وحشي ان ذلك جائز علي ما استشرطه
 وكذلك قوله قد جعلتها وقفا علي نفسي ومن بعدي علي
 المسكين المعني في هذا واحد وان اختلف اللفظ ولا تحفظ
 عن ابي يوسف رحمه الله في هذا اللفظ شيئا قد جعلتها وقفا
 علي نفسي ومن بعدي علي الفقرا وكنا قلنا ذلك قياسي
 علي ما اجاز من الاستثناء وان له ان ينفق غلة هذه الصدقة
 ابدا ما عاش ومن بعدي هذا القول ما روي عن محمد بن الحسن
 انه اجاز الوقف علي امرأته اولاد الواقف وعلي مديراته
 فقال في كتاب الوقف يكون ذلك لغيره في حياته وبعد وفاته
 وهو لا مما يليك في احكامهم الا انه لا يجوز ان يملك انسا في
 مذهب شيئا وقال من قال من فقر البصره الرجل اذا وقف
 ارضاله علي امرأته اولاده وعلي مديريه ومديراته
 ومن بعدهم علي الفقرا ان ذلك لا يجوز من قبل ان الارض
 لم يخرج من ملكه لان وقفه الارض علي هؤلاء بمنزلة وقفه
 علي نفسه اذ كانوا مما يليك فلما رأينا ابا يوسف رحمه الله
 قد اجاز للواقف ان يستثنى غلة وقفه فينفق علي نفسه
 ما عاش ابدا فلان ما رد ذلك للمساكين ورأينا محمد بن

رحمه الله قد لجأ ان يوقف الرجل ارضه على ما ن اولاده
 ومدا براته اخبرنا هذه اللفظة له وقلنا اذا قال علي نفسي
 ومن بعدي علي انقر ان ذلك جائز على ما شرط وقال
 من قال من فقرها البصرة ان الرجل اذا قال قد جعلت ارضي
 هذه صدقة موقوفة علي نفسي وعلي فلان ابا ما كنت
 حينئذ اذا ماتوا قانا الموت كانت موقوفة علي المساكين
 ان نصف الارض تكون موقوفة علي الرجل الاجنبي
 ومن بعده علي المساكين والنصف الذي وقفه على نفسه
 هو باطل وذلك سران بني ورثته وهذا عندنا جائز
 وتكون الارض كلها موقوفة عليها جميعا ومن بعد فيها
 علي المساكين وكذلك قالوا اذا قال قد جعلتها وقف علي
 نفسي وعلي ولدي وولد ولدي ونسلي ابا اذا اقرضوا
 بها وقف علي انقر ان ذلك باطل كله من قبل انه
 لما كانت حصته من ذلك مجهولا لا يعرف بطل الوقف
 كله **وقد روي** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مر
 برجل يسوق بدنة وقد اعيا فقال له اركبها فقال
 انها بدنة فقال اركبها وان كانت بدنة فقد امرت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يسير بالانتفاع بها وهي بدنة
 وكذلك السبل في الوقف **وقد روي** الواقدي
 عن ابن ابي شيبة عن اي بكر بن عبد الرحمن بن عبد الله
 ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم اجمعين ان عمر رضي الله
 عنه كان ياكل من صدقته بئس وقد شرط عبد الله
 ابن عمر رضي الله عنهما في وقفه ان لا يحيا علي عبد الله
 ولا علي احد من ولاته هذه الصدقة من نفسه
 ان ياكل من ثمر صدقته ويؤكل **وروي** عن عبد بن

عبد الله

عبد الله الانصاري في رجل جعل ارضه صدقة موقوفة
 لا يتاع ولا يذهب ولا يورث تجوز غلتها بعد عمرها
 في كل سنة عليه ان ذلك جائز وتناول حديث عمر لا يحيا
 علي واليه ان تاكل من ثمرتها ويؤكل غير متاكل ما لا
باب ٢٨ الرجل يقف الارض ومعه رقيق
 او يقر يعملون فيها او يقف الرقيق دون الارض قال
 ابو بكر رحمه الله وروي عن ثمر بن الوليد انه قال
 لا يجوز ان يقف الرجل الرقيق دون الارض وان وقف
 ارضا فجعلها صدقة موقوفة لله عز وجل ابا علي الفقهاء
 ولها يقف يعملون فيها فذلك جائز وكذلك ان وقفها
 علي قوم ومن بعدهم علي المساكين ان ذلك جائز وينبغي
 له ان يسمي الرقيق الذين يعملون في الارض قد دبر
 فان كان فيها بقرة ذكر فذلك ايضا وسمي عدهم وينبغي
 ان يشترط في صدقته ان لغنة الرقيق والبقر من غلة
 الارض **قلت** فان وقف ارضه وقر رقيقه وبقرة
 ولم يشترط نفقتهم **قال** نفقتهم من غلة الارض وان لم
 يذكر ذلك **قلت** ارايت الرجل اذا وقف ارضه وقر
 يعملون فيها علي قوم ومن بعدهم علي المساكين هل للواقف
 ان يبيع الرقيق او بعضهم او يمتق احدهم **قال** لا من
 قبل انهم قد صاروا وقف مع الارض وكذلك اذا تصدق
 بارض وبقرها ومعها انة الزراعة فذلك جائز وكذلك
 الدواب التي في الارض اذا تصدق بها مع الارض
 فذلك جائز **قلت** فان ضعف بعض الرقيق عن العمل
 هل يري له ان يبيعه ويشترى بئس غلاما كان
قال نعم **قلت** فان لم يجد بئس غلاما كانه فاراد

ان يزيد على ذلك من غلة الارض قال لا بأس بذلك
 لان هذا من غارة الارض ومصلحة قلنا وكذلك
 البقر والد والبيب والالة التي في الارض قال نعم يعمل
 في ذلك ما هو اصح وارد على اهل الوقف قلنا
 الامة والي هذه الضيقة هل له ان يعمل في ذلك بما هو
 اصح قال نعم اذا كان شئ من ذلك يعطل عن العمل
 وكانت في سبيله والشراب منه ما هو اصح فلا يملك بذلك
 باب ثلث **الرجل يقف الارض على قوم**
 فيقبل بعضهم ذلك ولا يقبل بعضهم او لا يقبل ذلك
 احد منهم قال ابو بكر اذا وقف الرجل أرضا على
 رجل بعينه ومن بعده على المساكين فإني الرجل
 ان يقبل هذا الوقف فالوقف جائز وغلته للمساكين
 ابد او كذا لك لو مات الرجل وقد كان قبل الوقف او لم
 يقبل حتى مات فالوقف جائز والغلة تكون للمساكين
 قلنا فان جعل أرضه صدقة موقوفة على ولد
 زيد فإني بعضهم ان يقبل ذلك وقبل بعضهم قال
 فالغلة كلها لك قبل منهم قلنا فان قال قد جعلت
 أرضي هذه صدقة موقوفة على ولد زيد ونسبه ايا
 ما تناسلوا فابوا ان يقبلوا الوقف قال فالغلة للفقراء
 قلنا فان حدث لك ولد ونسل فقبلوا الوقف
 قال ترد الغلة إليهم فيكون لهم ما بقي منهم احد
 قلنا فان قال رجل منهم لا يقبل لنفسه ولا لولده
 قال اما حصته فترده لهما حائره واما حصص ولده فان
 كانوا كبارا كان المتولي والرد إليهم وان كانوا صغارا لم يجز
 رده فحصرهم قلنا واذا وقف ذلك على رجل

فقال

٩٥
 فقال قد قبلت هل له بعد ذلك ان يرد الوقف قال لا
 قلت وكذلك ان رد الوقف في أول مرة هل له بعد
 ذلك ان يقبل قال لا بأس له ان يقبل بعد الرد قلت
 ولذا لك لو جعلها صدقة موقوفة على زيد ومن بعده
 على المساكين فقال زيد لا يقبل غلة هذه السنة وقبل
 فيما بعده لك قال فذلك جائز وتكون الغلة في السنة
 التي قال لا يقبلها للمساكين وتكون الغلة فيما بعد لزيد
 قلت وكذلك ان قال قد قبلت غلة هذه السنة ولا
 اقبل فيما بعد قال فله ذلك قلت وكذلك ان قال
 قد قبلت نصف الغلة او ثلثها ولا اقبل الباقي قال فله
 ذلك والله اعلم
 باب ثلث **الرجل يقف الارض**
 على ان له ان يبيع قال ابو بكر رحمه الله ولو ان رجلا
 وقف أرضا على قوم باعيا منهم ومن بعدهم على المساكين
 واسترط في الوقف ان له ان يبيع هذه الأرض وليس
 بينهم ما يكون وقفا مكانها على شروط وسبل الموقوفة
 في كتاب وقفه قال الوقف على هذا جائز والشرط
 الذي استرطه في ذلك جائز وهذا قول أبي يوسف
 قلت ولم اخرج الوقف على هذا وهو اذا بيع هـ
 الأرض الموقوفة اخرج عن ذلك الوقف وصارت
 أرضا ملك من الوقف ومن شرط الوقف ان لا يملك
 ولا يورث قال هذا الصحيح والقياس عندنا
 ان الوقف جائز واسترطه ابيع لا يجوز قلنا
 ولما لا يكون الوقف باطلا اذا استرط فيه ما لا يجوز
 استرطه واوجب على ذلك الا ترى انك

كقول لو استوطى بيع الارض ولم يغزل استبدل بثمنها ما يكون
 وقفاً مكانها ان الوقف باطل من قبل ان في استراطه بيعها
 ولم يغزل وابتاع بثمنها ما يكون وقفاً مكانها ابطال الوقف
 قاذ الاستوطى في الوقف ما يكون ابطالاً له قال الوقف
 باطل الا ترى انه لو استوطى في الوقف ان له ان يبيع
 الارض بما راي من الثمن قليلاً كان او كثيراً ان الوقف
 باطل من قبل انه اذا اجاز هذا الشرط له جاز ان
 يبيع بثمن قليل لا يبلغ ان يشتري به ارضاً مكانها
 فتكون موقوفة على مكل سوط الوقف الاول قلت
 فان حال علي ان لي ان استبدل بثمنه ارضاً ولم يغزل
 عندها قال في الاستحسان هذا جائز قلت قل
 ان يستبدل بثمنها عقاراً غير الارض قال لا قلت
 فان حال علي ان لي ان استبدل مكانها ما سئت من
 العقار قال فله ان يستبدل فيها داراً او غيرها من
 العقار قلت ارأيت ان يباع هذه الارض بما يتقارب
 الناس فيه قال فالبيع جائز وله ان يشتري بالثمن
 ما يكون وقفاً مكان هذه الارض قلت فان باعها
 بما لا يتقارب الناس فيه قال ببيع باطل قلت
 فان باعها بمثل قيمتها او بما يتقارب الناس فيه واشتري
 بالثمن ارضاً ليس يكون وقفاً مكانها على شروط
 قال بلى قلت فهل له ان يبيع هذه الارض به
 الثانية قال لا الا ان يشترط ذلك في اصل الوقف
 فيقول علي ان لي ان يبيع هذه الارض واستبدل بثمنها
 ما يكون وقفاً مكانها على سبيل واحكامي وعلي ان لي
 ان ابيع ما استبدلته بثمن هذه الارض واشتري

به ارضاً مكانها او ما راي من العقار اعلم في ذلك بما راي
 في بيع كل ارض استبرئاً مكان هذه الارض او عقار
 استبرئ به مكان هذه الارض مطلق ذلك كله في بيع
 ما رايته ببيع من ذلك واستبدل بثمنه ما رايته من
 الارضين والدور والعقار ان قلت فان باع الارض
 وقبض الثمن فباع قال فلا ضمان عليه من قبل
 انه في يده على الامانة قلت فان قبض الثمن ثم
 مات حاله فهو دين في ماله لو خذ من ماله واشتري
 به ارضاً تكون وقفاً مكان الارض التي كانت وقفاً
 قلت وكذلك لو باع الارض وقبض ثمنها فاستبرئ
 قال فهو دين عليه قلت فان تلف الثمن على المشتري
 قال فلا ضمان على البايع فيه قلت فان رهب البايع
 الثمن من المشتري واخراه منه قال في قول ابي حنيفة
 رحمه الله ما فعله من ذلك فهو جائز ويكون الثمن
 عليه ديناً حتى يشتري به ارضاً مكانها واما في قول
 ابي يوسف رحمه الله فربته وبراته باطل والثمن على
 المشتري على حاله قلت فان باعها وقبض الثمن
 ثم وهبها قال هبته باطل لا يجوز قلت فان باعها
 بمرض من العوض قال على من ذهب الى حنيفة
 رحمه الله البيع جائز وله ان يبيع ذلك العوض ويشتري
 بثمنه ارضاً مكانها واما على مذهب ابي يوسف
 رحمه الله ليس له ان يبيع الا بالدرهم والدينار
 او ارض تكون وقفاً مكانها قلت فان باعها بالدرهم
 او بالدينار ثم اشتري بالثمن عرضاً من العوض مكل
 جارية او غلام او غير ذلك مما لا يكون وقفاً قال

فما استوى باليمن فلوله والدين عليه قلت فان باعها
 فردت عليه ببيع بعد القبض بقضا او بغير قضا او ردت
 عليه ببيع قبل القبض بقضا او بغير قضا قال نعم
 فتكون وقفا على مكانت قلت فان كان اقال
 المشتري بعد القبض او قبل القبض قال قالالة جائرة
 وتكون وقفا على مكانت قلت وهل له ان يبيعها
 بعد الاقالة يستبدل بتمرها ارضا مكانها قال لا الا
 ان يكون قد اشترط ذلك قلت فلم جازله انه يبيع
 البيع فيها قال مع قبل ان الاقالة فيها كمنزلة شراؤه لها
 الا ان ياتيها لو اشتراها من الذي كان باعها اياها
 لرد لها الي مكانت من الوقف كان ذلك جائزا قلت
 وهل له ان يبيع بعد هذه الاقالة قال لا الا ان يبيع
 على الاصل وكلها عادت فيه على الاصل الاول كان له
 ان يبيع وان عادت على غير ذلك لم يكن له ان يبيعها
 قلت ارأيت ان باعها من اناس وقبض بتمرها ثم مات
 الذي اشتراها منه فوريه هذا الذي كان وقفا على
 تصير وقفا قال لا الا ان يبيع على الاصل الاول قلت
 وكذلك لو كان المشتري وبيعها للبايع بعد مكان قبضها
 منه وقبضها منه البايع على القيمة قال هي ملك
 له وعليه ان يشتري بتمرها ما يكون وقفا مكانها
 قلت فلو كان باعها لغيره فاستلم وقبضها المشتري
 ثم تقضى البيع فيها قال فقد عادت على الاصل وتكون
 وقفا على مكانت فان باعها على انه باعها او المشتري
 باعها فابطل البيع فيها صاحب الكيار قال وهي
 على مكانت عليه من الوقف قلت فلوردها المشتري

بخيار

بخيار الروية قبل القبض او بعده قال نعمود الى مكانت
 عليه من الوقف قلت ارأيت لو باعها ثم اشتري بتمرها
 ارضا فاقفها ثم ردت عليه الاولى ببيع بقضا فاض
 قال نعمود الى مكانت عليه من الوقف وتكون الثانية
 له يصنع بها ما شاء قلت فلو باعها واشتري بتمرها
 ارضا فوقفها ثم استخفت الارض التي باعها من يدي المشتري
 قال تكون الارض التي اشتراها له ولا تكون وقف
 من قبل ان الارض لما استخفت كان الوقف الذي وقفه
 باطلا فلا يكون عليه البذل من ارض لم تكن وقفا قلت
 ارأيت اذا اشترط ببيع ولا استبدل بها فمات ولم يبيعها
 هل للوصي او لوالي هذه الصدقة ان يبيع قال لا قلت
 فان كان اشترط ان لوالي هذه الصدقة ان يبيع قال لا قلت
 صارت اليه ولا ينها ان يبيع وليستبدل بتمرها ارضا تكون
 وقفا مكانها قال فذلك جائز قلت فان كان اشترط
 ذلك لرجل ليس بوصي له ولا لبيه ولا لغيره قال فذلك
 جائز والرجل وكيل له وما شرط لوكيله فلوله قال
 مات الرجل قبل ان يبيع الرجل بطل مكانت اشترط له
 فان لم تمت الواقف حتى اخبر الرجل مكانت اشترط له
 قال فهو جائز وليس لبيه من البيع شي قلت ارأيت
 اذا اشترط ببيع والاستبدال فيها فمات رجل يبيعها
 فباعها الوكيل او باعها الواقف قال ان علم الاول منهما
 فيبيع حائرا وان لم يعلم الاول منهما فالمشتري ان يبيعها
 ان يبيعها كل واحد منهما ان يخذ نصفها بنصف الثمن
 وان شاترك قلت فان كان قال غي ان لي ولفلان
 رجل اجنبي ان يبيع وليستبدل بتمرها ما يكون وقفا

مكافأها بما هو الواقف وحده قال ببيعها جائز وإن باعها الأجنبي
 وحده لم يجز ببيعها قلت أرأيت إذا قال علي أن يبيعها
 والاستبدال لها قال قل له أن يستبدل لها ما شاء من الدور
 والمقارنات قلت فإن قال علي أن يبيعها وأصرفها
 غيرها فيما رأيت من أبواب البر قال الواقف باطل من قبل
 أنه قد اشترط إخراج هذه الأرض عن حال الوقف قلت
 أرأيت أن اشترط ببيعها والاستبدال لها لرجل ولأهله امرها
 من بعد وفاته وأوصي إليه هل هذا الوصي أن يوصي بذلك
 إلى غيره قال ليس له ذلك قلت فإن وكله الوصي
 ببيعها أن يبيعها قال يجوز بيع وكيل الوصي لكن قبل
 أن يبيع وكيله وهو في الحياة بمنزلة ببيعها قلت فإن
 جعل داره مسجدا واشترط أن لا يبيعها والاستبدال به
 قال اشترطه باطل وليس له أن يبيع المسجد من قبل أن المسجد
 ليس يرد منه الفلّة وإنما أراد منه الصلاة في هذا المسجد
 وغيره سواء جاز له الاستبدال به كان واحدا أو اثنين
 المساجد لفصله لا لغير ذلك قلت فلم جاز اشترط الواقف
 الواقف ببيع هذا الوقف والاستبدال به قال الواقف
 إنما يرد به منه الفلّة والزيادة فيه والتوفير على أهله في
 الفلّة فلو كان جاز اشترطه الاستبدال به الأتري أنه
 يشترط ببيع هذه الأرض التي وقفها واشترط الاستبدال
 بها أرضا مكانها فيعبرها ويصلحها فتكون أرض علي هذا
 الوقف وأكس غلة فلزمه الفلّة جاز اشترطه ذلك في الوقف
 قلت أرأيت أن يهب الواقف الأرض التي اشترط
 الاستبدال بها لرجل على عوض اشترط عليه في ثمنه الهبة
 أو على عوض قال هبته أياها على غير عوض باطل وأما

الهبة

الهبة على عوض فإن كان عوض قيمته مثل قيمة الأرض
 أو أكثر من ذلك جازت الهبة وإن كان عوض أقل قيمة
 من الأرض ما يتغلب الناس فيه لم يجز الهبة قلت أرأيت
 أن يبيع الواقف الأرض التي اشترط الاستبدال لها ثم اشترى
 أرضا مكانها هل ينبغي أن يشهد أن هذه الأرض إنما اشترها
 بثلث تلك الأرض التي باعها والباقي وقف مكانها على تلك
 السبل والشروط والأحكام التي كان سبل تلك فيها قال
 نعم ينبغي له أن يفعل ذلك قلت فإن لم يشهد علي ذلك قال
 إن علم أنه اشترى هذه الأرض بثمن الأرض التي باعها
 كانت وقفها مكانها على تلك السبل والأحكام قلت فإن لم
 يفعل ذلك حتى مات قال يكون ثمن تلك الأرض ديناً
 في ماله فيشترى به ما يكون وقفاً مكان تلك الأرض
 قلت فإن حصرت الواقف الوفاة ووصي أن يشترى
 من ماله بثمن تلك الأرض أرضا مكانها فتكون وقفاً مكان
 تلك الأرض التي باع قال وصيته بذلك جائزة قلت
 فإن كان الواقف باع الأرض التي اشترط ببيعها والاستبدال
 بها بالقبول واشترى من غيرها أرضا ثمانية دنانير واشترى
 على نفسه أنها وقف مكان تلك الأرض قال تكون هذه
 الأرض التي اشترىها وقفاً على ما اشترى به وتكون
 عليه ما شأ دينار فيشترى بها يكون وقفاً مع هذه الأرض
 وإن مات كانت ديناً في ماله قلت أرأيت الواقف
 هل له أن يواجر الأرض التي وقفها قال نعم له أن يواجرها
 على ما يواجر والناس قلت وإن أجرها مدة
 طويلة قال إن كان يخاف على رقبته التلف بسبب هذه
 الأجرة فينبغي للمأجر أن يبطل الأجرة قلت وكذلك

ان اجرتها من رجل يخاف علي رقبته من المستاجر قال
 ينبغي للقاضي ان يبطل ذلك قلت فانت كان قد حط
 من اجرتها مالا لتفان الناس فيه قال فلا يجوز ذلك
 قلت وكذلك ان دفع الارض مزارعة او كان فيها
 ثمن فدفعه معا ملة قال انها هبة فله ان يهبها للوقف ويحتاج
 عليهم فيما فعله من ذلك مما فيه صلاح لهم وتوفير عليهم
 فهو جائز وما فعله مما هو تقصص عليهم وفساد في الوقف
 لم يجوز قلت ارايت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد علي رجل وولده وولد وولده ونسله
 ابد امانا سلوا ومن بعدهم علي المساكين واستنوط
 لوصيه اولئك يصير اليه ولاية هذه الصدقة بيعها
 والا ستمد ال بتمنئها ما يكون وقفا مكا لها قال قال الوقف
 جائز علي هذا او الشرط جائز قلت فهل للواقف
 ان يبيع ما دام حيا ويستبدل بتمنئها ارضها مكا لها قال
 نعم من قبل ان استنوطه ذلك لوصيه ولو الي هذه
 الصدقة استنوط لنفسه الا ترك ان وصية انها هو
 منفعة لامره قلت فهل له ان يبطل ما استنوط من
 ذلك لوصيه قال نعم ان ابطله جاز ابطاله وليس
 لوصيه ولا لمن يصير اليه ولاية هذه الصدقة ان
 يبيع بعد ابطال الواقف ذلك قلت ارايت اذا وقف
 الرجل ارضه واستنوط ببيعها والا ستمد ال بتمنئها ولم يقل
 عن هذا قال الوقف باطل ولا يجوز قلت ولم
 قال من قبل انه ولم يقل ويستبدل بتمنئها ما يكون
 وقفا مكا له قلت فانت قال علي ان يستبدل بتمنئها ما
 يكون وقفا مكا له قال استحسن ان اجيز هذا الا انه

لما قال وقف مكا له فكانه استنوط ان يكون وقف علي
 سوط الوقف الاول قلت وكذلك ان قال علي ان له
 ان يبيع ما وقف عليه عقد هذه الصدقة وما سوا
 منه ويستبدل بتمنئ ذلك ما راك من الضياع والمعارات
 والفقد ولم يرد علي هذا قال الوقف باطل لانه لم يقل
 ما يكون وقف مكا له ما باع علي سوطه واكلمه والله اعلم
 يا **الرجل الموقوف عليه يقر**
 بان الوقف عليه وعلي رجل اخر قلت ارايت الرجل
 اذا قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز
 وجل ابد علي زيد بن عبد الله وعلي ولده وولد ولده
 ونسله وعقبه ابد امانا سلوا من بعدهم علي الماكين
 قال هذا الوقف جائز قلت فما تقول ان اقر زيد
 ان الواقف جعل هذا الوقف عليه وعلي ولده وولد
 ولده ابد امانا سلوا وعلي هذا الرجل والرجل يبيع
 ذلك قال لا يصدق زيد علي ولده وولد ولده فدخل
 عليهم النقص في حقوقهم باقراره لهذا الرجل ولكن يتخير
 الي الفلقة عند حضورها فيقسم علي زيد وعلي كل
 من كان موجودا من ولده وولد ولده ونسله فما اصاب
 زيد منها دخل الرجل الموقوف له معه في حصته وكانت حصته
 ببيتها ابد امانا كان زيد في الحياة فاذا احدث الموت علي زيد
 بطل اقراره ولم يكن للرجل الذي اقر له حق في غلة
 هذه الصدقة وانما صدقنا زيد علي ما كان له من
 غلة هذه الصدقة فاذا مات بطل اقراره للرجل قلت
 فان كان الواقف جعل ارضه هذه صدقة موقوفة
 علي زيد ثم مات بعد علي الماكين قال الوقف باطل

فان اقر زيد هذه الرجل لهذا الاقرار قال **يسار** الرجل
 في علة هذا الوقف ابد اما كان حيا فاذا مات زيد كانت
 للمساكني ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات المقر له
 ون زيد في الحياة قال **يكون** النصف من الفلة الذي اقر
 به زيد للمساكني والنصف للزيد فاذا مات زيد صار
 الفلة كلها للمساكني قلت فما تقول ان كان الواقف
 قال قد حملت ارضي هذه صدقة موقوفة على زيد
 ما دام حيا ثم من بعد علي المساكني فاقر زيد ان
 الواقف وقف هذه الارض هذا الرجل وخلفه وجعل
 الفلة كلها لهذا الرجل فاذا مات كانت الفلة للمساكني
 قال **تكون** الفلة كلها للرجل ما دام زيد في الحياة
 فاذا مات زيد كانت الفلة للمساكني ولا يصدق زيد
 علي ابطال حق المساكني وانما يصدق في حق نفسه
 ما دام حيا قلت **تقضي** اي وجه الفلة للمقر له
 تحدها مخرجا قال **يجوز** ان يكون الواقف قال ان لم
 ان يزيد وينقص وان يخرج زيد وان يدخل مكانه
 من راي قصده زيد علي حقه فاذا مات بطل اقراره
 ولم يجز علي المساكني قلت فاذا اقر زيد بهذا بطل
 اقراره وترد الفلة الي ورثة الواقف ما دام حيا لانه
 قد ابطل حقه باقراره لهذا الرجل قال ما يطل من الوقف
 ابد فلا يجوز ان يرد جميعا او يصير لمن جعله الواقف
 له بعد المقر قلت لو ان رجلا اوصى لرجل بثلث
 ماله فاقر الموصي له بالثلث ان الموصي كان رجوع عن
 وصيته له بالثلث واوصى بالثلث لهذا الرجل قال
 تطل الوصية بالثلث بالثلث ويرجع الثلث الي ورثة الموصي

فيكون

فيكون لهم لان الموصي له لما اقر به ابطال وصيته ولم يصدق
 علي الموصي فرد لنا الثلث سرايا الي ورثة الموصي قلت
 فلم لا يسه الوقف بالوصية قال **لان** الثلث يرجع الي
 ورثة الموصي والوقف لا يرجع الي ورثة الواقف لانه
 جعله للمساكني فالمساكني اولي به قلت فان كان الموصي
 اوصى لرجل بثلث ماله فاقر الموصي له ان الموصي كان اوصي
 لهذا بالثلث قال **يكون** المقر له شريكا للمقر بالثلث
 لانه لم ينقل رجوع عن وصيته الي قبل لم يقر بالرجوع جازت
 الوصيتان جميعا وكان الثلث بين المقر والمقر نصفين
 قلت فان كان الموصي له بالثلث اقر فقال كان الموصي
 رجوع عن نصفه الثلث الذي كان اوصى لي به واوصى
 بهذا الرجل وادعي الرجل ذلك قال يرجع نصف الثلث
 الي ورثة الموصي ويكون نصف الثلث للموصي له قلت
 فما تقول في رجل اشترى دارا من رجل وقبضها ونقد
 عندهم اقر لرجل انه كان اشترىها من ابائه قبل ان
 يشتريها هو ونقد عنها قال **يدفع** الي الذي اقر له
 بذلك ولا يرد لها علي ابائه قلت فما الفرق بين هذا
 وبين اقراره بالرجوع في الثلث قال **هذا** انما قال
 للرجل قد كنت اشتريت هذه الدار من ابائي قبل ان
 اشترىها انا منه فانت اولي لها مني وليس في اقراره
 لهذا الرجل ما يوجب ردها الي ابائه والى له
 الرجوع في الثلث لو ان هذا المشتري اقر بعد ما
 اشترى الدار فقال قد كان ابائي فاستحق هذا
 البيع الذي كان بيني وبينه في هذه الدار كما
 باعها بعد ذلك من رجل فهذا ان صدقه البائع

في المفا سخة وكذب في بيعها من هذا الرجل كان القول
قول البائع في ذلك ورجعت الدار الى البائع **قلت**
فما تقول ان حجة هذا البائع المفا سخة قال يدفع المشتري
الدار الى الرجل الذي اقر له انما سترها من البائع
بعد ان قاسخ البائع البيع والوصية بالثلث مخالفة
لبيع الاثر ك ان رجلا لو اوصى لرجل بثلث ماله
ثم مات فقال الموصي له لم يوص لي بثلثه او قال
لا اقبل وصيته لي بالثلث او قال قد كانت اوصي لي
بثلثه ثم رجع عنه ذلك ان اقراره بذلك يلزمه
ويرجع الثلث الى ورثة الموصي **قلت** فما تقول ان لم
يكن اقرار الرجل الموقوف عليه هذا الوقف على ما حكمنا
عنه في هذه المسائل ولكنه اقر فقال غلة هذه الصدقة
لفلان بن فلان هذا ادوني ودون الناس جميعا بامر
حق واخي ك ان يثبت لازم عرفته له ولزمي الاقرار له
بذلك هل يلزمه ما اقر له من هذا او يعمل غلة هذه
الصدقة لهذا الرجل مادام المرحيا وصدقه
على نفسه فاذا مات كانت الغلة لمن جعلها الوقف
له ان كان جعلها الولد المقتدر ولد ولد ونسبه الب
ومن بعد هم على المالكين كانت لهم وان كان جعلها
للمالكين بعد المقتدر ولم يذكر ولده قال نعم اصدقه
على نفسه والزمه ما اقر به لهذا الرجل مادام حيا
فان احدث عليه الموت رددت الغلة الى من جعلها
الوقف له **قلت** وعلى اي شيء تصرف اقراره هذا
قال لما صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا
بامر حق عرفته ولزمي الاقرار له به الزمته ذلك

وجملته

وجملته كان الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له **قلت**
وكذلك ان كان المقر كمال صارت غلة هذا الوقف لفلان
ابن فلان هذا عشر سنتين اولها غرة شهر كذا واخرها
سنة شهر كذا من سنة كذا ادوني بامر حق عرفته له
ولزمي الاقرار له به قال الزمته ذلك واجعل الغلة
للمقر له مادام المرحيا هذه العشر سنتين فان مات المقر
قبل ذلك رددت الغلة الى من جعلها له الواقف بعد
المقر **قلت** فان لم يموت المقر وكنت السنين العشرة انقضت
قال ترجع الغلة الى المقر له اذ مادام حيا والله اعلم
باب ٣٢ الرجل يوقف الارض على قرابته
الاقرب قال الاقرب قال ابو بكر رحمه الله ولو ان رجلا
جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابداعلي
قرابته الاقرب والاقرى ومن بعدهم على المساكين ثم
قال الوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف كلها لاقرب
قرابته منه واحد كما تقررهما واكثر من ذلك **قلت**
اراست ان كان اقرب قرابته منه خمسة نفر واكثر من ذلك
وكا توفي القرب اليه سوا قال تكون الغلة لهم جميعا
قلت فان مات قبل ان تقسم الغلة قال من مات
منهم قبل مجي الغلة قسمة ساقط والغلة لمن يكون موجودا
منهم يوم تاتي الغلة **قلت** فان قال بعضهم لا اقبل هذا
الوقف وقبل بعضهم قال تكون الغلة لمن قبل منهم
وسقط سهم من لم يقبل منهم **قلت** فان مات هؤلاء
الذين كانوا اقرب اليه قال تكون الغلة لمن يليهم
وكذلك يكون كلما انقضت قومتهم هو اقرب اليهم
لمن يلي هؤلاء وكذلك بطننا بعد بطننا حتى ينقرضوا

جميعا صارت القلة للمساكين قلت ولذلك لو قال تعطي
 غلة هذا الوقف اقرب الناس الى تسباورهما ثم الاقرب
 فالاقرب بعد ذلك قال فتلك جائز علي ما شرط
 قلت هذا وقوله الادني قال ادني مني سواء الامر
 فيها واحد قال نعم قلت وكذلك لو قال اقربهم
 مني واما هذا كله سواء قال الحسن في رجل اوصى بثلث
 مائة للاخوج فالاخوج من قرابته وكان في قرابته من
 يملك مائة من درهما قال يعطي كل من كان يملك منهم
 خمسين درهما مخفي مخفي حتى يستوي كلهم في المائة
 ثم يقسم ما بقي بعد ذلك عليهم جميعا وقال أبو بكر رحمه
 الله والوقف عندي بمنزلة هذا الواقف رجل قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد القرايتي
 الاخوج فالاخوج منهم وضم من يملك مائة درهم وفيهم
 من يملك مائة درهما ابي اعطى اصحاب الخمسين كل واحد
 منهم خمسين درهما حتى استوي كل ثم اقسم القلة الباقية
 عليهم جميعا قلت فان قال ارضي هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد اهل القرية فقراي واهل بيتي الاقرب
 فالاقرب منهم قال الوقف جائز فاذا اجاز القلة الى
 اعطى اقربهم الى الواقف فان مات اقربهم وهو الذي
 كان يأخذ القلة كانت القلة للذي يلي هذا في القرب
 واعطى القلة اقربهم بعد الاول قلت فان كان اقربهم
 اليه جماعة وكان الذي قد جاء من القلة لا تسع ان
 يعطي كل واحد منهم ما يتي درهم قال اقسم القلة كلها
 بينهم بالسوية ان كان الذي يصيب كل واحد منهم
 ما يتي درهما او اقل قلت فان كان في القلة ما يصيب

كل واحد من البطن الاول ما يتي درهم وفضل عنهم قال
 بقط الباقي من القلة بينهم ولذلك يكون الحال في كل
 بطن منهم قلت فان قال علي ان يبدأ بالاقرب فالاقرب
 مني فيعطى من غلة هذه الصدقة قال نفذ ذلك علي
 ما قال قلت فان قال يبدأ بالاقرب فالاقرب مني فيعطى
 من غلة هذه الصدقة ما يقنيه قال يبدأ باقرضهم
 منه فيعطى منها ما يتي درهم ثم يعطي الذي يليه مثل ذلك
 حتى ينشأ الى اخوهم فان فضل شيء من غلة هذه
 الصدقة كان ذلك بينهم فان قصرت عنهم ثوبا الاول
 فالاول وقوله الاخوج فالاخوج او بالافقر فالافقر
 سواء قلت ارايت اذا قال قد جعلت ارضي هذه
 صدقة موقوفة علي فقراي وقرابتي ومن بعدهم علي
 المساكين فكان له قرابة فقراي وقرابة اغنيا وللأغنيا
 اولاد لا صلاحهم صغار الا يملكون شيئا هل يعطي اولاد
 هؤلاء الأغنيا من غلة الوقف شيئا قال لا يعطي منها
 شيئا قلت فان كان للأغنيا اولاد كبار فقراي قد قال
 ما كان هذا الذكور فانه يعطي من غلة الوقف قال
 واما الاثنا فالأغنيا لا يعطون من غلة الوقف شيئا
 وذلك انهم يقرضونهم علي اياهم نفقا فيصنعون كذا
 او ياروا قلت ارايت رجلا من القرابة فماله ولده
 لصلبه رجل فقير ولا يملك هذا اولاد صغار لا شيء لهم
 قال اما انه ابو هؤلاء الاولاد فانه يعطي من غلة هذا
 الوقف واما اولاد هذا فقراي الا ان الصغار لا يعطون
 شيئا من الوقف لانه يقرضونهم غليجدهم ثم ينفقهم
 فقد جعل هؤلاء الا صغرا غنيا بفلجدهم واما يقرض

لهم من النفقة على جدهم وكذلك لو كان ابو هولا الصغار
 ميتا وجدهم موثرا انهم يفرض لهم على جدهم النفقة
 ولا يكون لهم من النفقة شيء قلت وكذلك لو كان ابو
 هولا الاولاد فقيرا زهنا وجدهم موثرا انه يفرض للزمن
 نفقته على ابيه ويفرض لولده الصغار على جدهم نفقتهم
 ولا يبطون من غلة هذا الوقف شيئا وكذلك المرأة هـ
 الموسرة لها ولد صغار وكبار فقرا قال المرأة والرجل
 سواء يفرض لولدها الصغار ولبناتها الكبار والصغار النفقة
 عليها ولا يبطون من غلة الوقف شيئا وأما ولدها الذكور
 الكبار فانهم يدخلون في الوقف وان كان له اولاد
 صغار فهم اغنيا بقى جدهم وذلك انه يفرض لهم
 على النفقة والمرأة الفقيرة وولدها وولد ولدها في
 غلة هذا الوقف بمنزلة الرجل وولده قلت ولو كان
 امرأة فقيرة لها زوج غني وهي من قرابة الواقف هل
 تدخل في الوقف قال لا ويفرض لها النفقة على زوجها
 ويكون غنا زوجها غنا لها قلت فان كانت امرأة غنية
 وزوجها فقيرا قال للزوج في غلة الوقف اذا كان من
 قرابة الواقف من قبل انه لا يفرض له على امراته النفقة
 قلت ارايت رجلا وامراة من قرابة الواقف وهما
 فقيران ولهما ابن موثر قال يفرض لهما النفقة على ابنيهما
 وهما غنيان بقى ابنيهما ولا يبطيان من غلة الوقف شيئا
 واكدوا كدة من قبل الرجال ومن قبل النساء في ذلك
 سواء كان منهم فولد وولد وولد اغنيا فقرا ومن
 كان منهم فقيرا وولد وولد وولد اغنيا فهو غني فقرا
 ويفرض للفقرا على الغني نفقتهم ولا يكون لهم شيء

من غلة

من غلة الوقف وكذلك الحال والحالة وانما يكون الصغير
 غنيا بقى والده او بقى والدته او بقى جده من قبل ابيه
 او من قبل امه او جده من قبل ابيه او من قبل امه او يكون
 الرجل غنيا بقى ابيه وكذلك المرأة تكون غنية بقى
 ابيها وامان نسوي هولا فان الفقير لا يكون غنيا بقى
 احد من القرابة سوى هولا وهذا مذهب اصحابنا وليس
 الخلف في حرمان من يحرم من غلة هذا الوقف الغريضة
 التي يفرض له من النفقة لان اقد وجدنا المرأة يفرض لها
 على ابيها النفقة اذا كانت فقيرة وكان اخوها غنيا وقالوا
 لا تكون هذه المرأة غنية بقى ابيها كما تكون غنية
 بقى والدها ووالدها او جدها قال ابو بكر رحمه الله
 الصواب عندي وبالله التوفيق انه يجب ان يخطأ هولا وان
 كان يفرض لهم النفقة على احد من لزمه نفقتهم لا يفرض
 على الوالد ان الرجل ان يأخذ من الزكاة اذا كان له منزل وخادم
 ومتاع بيت لا فضل فيه افرأيت ان كان قرابته هذا الرجل
 لا منزل له ولا خادم ولكن له من لزمه نفقته اما يجب
 ان يعطى من غلة هذا الوقف بل يجب ان يعطى من غلة
 الوقف فان كان له من يعبر على نفقته وكل من كان له ان
 يأخذ من الزكاة فهو عندي فقير وانه يدخل في هذا
 الوقف اذا كان من القرابة للواقف لانه جاء عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه كان يبعث المصدق فيقول له خذ
 من اغنيائهم وضعه في فقرا لهم قال فقري من كان يوخد
 منه الزكاة فهذا فرق ما بين الغني والفقير ولا أقول
 ان فقيرا يكون غنيا بقى غيره والنبي صلى الله عليه
 وسلم يقول كل ذي مال اخف بما له من الناس اصغري

لام ان الغلة لولد اعمامه جميعا هم فيه سواء الا تركي ان رجلا
 من بني هاشم وامه اموية لو قال قد جعلت ارضي هذه
 صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي قرايتي من بني
 هاشم ومن بني امية اني اعطي الوقف لقرايتي الذين
 من بني هاشم والذين من بني امية الا تركي ان لو قال
 قد اوصيت بذلك مالي لقرايتي من بني هاشم ومن
 بني امية اني اوصي الثلث بن قرايتي من بني هاشم
 وبني قرايتي من بني امية لان مراد الواقف والموصي
 ان تكون القلة والثلث بن قرايتي من الوجهين جميعا
 وليس يراد بهذا ان يكون ذلك لمن يجتمع القرايتان
 قرايتي هاشم وقرايتي بني امية الا تركي ان لو قال
 قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 علي قرايتي من بني شيبان ومن بني حنيفة فان
 يعطي القلة قرايتي من بني حنيفة وليس هذا علي ان
 يجتمع القرايتان لرجل فيكون من بني شيبان ومن بني
 حنيفة قلت فمن قرايتي هؤلاء قال كل من كان
 مناسبه من ابيه الى اقصى ابله في الاسلام وكذلك
 قرايتي من قبل امه كل من كان مناسبا الي اقصي
 ابله في الاسلام قلت فما تقول ان جاقرايتي له هو
 اقرب اليه من قرايتي الذين من بني شيبان قال
 فلا حقا له لما كان من قرايتي ليس من بني شيبان
 قلت وكذلك لو قال علي قرايتي الذين سكنون
 بغداد قال تكون القلة لقرايتي الذين سكنون
 بغداد ولا يكون لمن لا يسكن بغداد من قرايتي شي
 من غلة هذه الصدقة قلت فما تقول ان قد مر

قوم

قوم من قرايتي سكنوا بغداد قال يكونون اسوة هؤلاء
 الذين كانوا يسكنون بغداد قلت كانوا لم اعطيتهم وهم
 لم يكونوا ممن يسكنون بغداد قال لان هؤلاء عند
 منزلة قوله فقرايتي فمن وجدته فقرايتي يوم تقع
 القسمة اعطيتهم من القلة
 باب ٣٤ الرجل يقف الدار علي قوم
 سكنوها او يستفلونها قال احبنا في رجل اوصي لرجل
 سكني دارة مدة حياته او قال عشر سنين او سني الك
 من ذلك او قل قال الوصية جائزة فان كانت هذه
 الدار تخرج من ثلث مال الموصي دفعت الدار الي الموصي
 له يسكنها ايام حياته ان كان الموصي اوصي له يسكنها
 ايام حياته كان له ان يسكنها مادام حيا بغيره وحشمه
 وسكن صنفه فاذا مات رجعت الدار الي ورثة الموصي
 قال وان كان اوصي يسكنها سني مائة دفعت اليه
 يسكنها تلك المدة فاذا انقضت للمدة رجعت الدار الي
 ورثة الموصي قلت فهل لهذا الموصي له بالسكني ان
 يستفل هذه الدار قال لا ليس له ذلك من قبل ان
 استفلا لها ياها انما هو بان يواجرها ويأخذ غلتها
 وليس له ان يواجرها من قبل ان يواجرها وجب
 للمساخوف حق باجرها منه قلت فما تقول ان
 اوصي بقلة هذه الدار ايام حياته او سني معلومة
 قال الوصية جائزة قلت فهل لهذا الموصي له بالقلة
 ان يسكن هذه الدار قال نعم له ان يسكنها من قبل ان
 يسكنها ويسكني غيره فيها سواء وليس يوجب له ذلك لاحد
 فيها حقا وهذا الا يشبه الموصي له بالسكني ان يواجرها

لان سكني الموصي له بالغلة هو مثل سكني المستاجر لها قالت
 قال الوقف بالسكن والغلة هو مثل الوصية قال نعم الحكم
 في ذلك سواء قلت فاذا وقف الرجل دارا له على قوم
 بأعيانهم عليا ان يسكنوها فليس لهم ان يستغلوها لانهم
 يوجبون بها حارثها حقا للمستاجر قال نعم قلت
 فان وقف الدار على قوم ياخذون غلتها هل لهم ان
 يسكنوها قال انه انفقوا على ذلك كان لهم ان يسكنوها
 قلت فان اختلفوا فقال بعضهم يسكنون وقال بعضهم
 يستغلون قال يا موهوم احكم بالملكية فاذا انزلها لغير
 علي كان له ان اراد ان يسكن فيها سكن ومن اراد ان يستغل
 استغل قلت فان كان الواقف جعل لهم في الوقف
 ان يستغلوا ان ارادوا الاستغلال وان يسكنوا ان ارادوا
 السكني قال فان كان الوقف مع غلتهم فلم ان يفعلوا
 ذلك علي ما جعله الواقف وان اختلفوا بها بوا وكذلك
 ان كانت دورا عية كان يسكنها هذا السبل قلت
 فان كان شرط في الوقف فقال علي ان يسكنوا هذه
 الدار او قال علي ان يسكنوا هذه الدار وليس لهم
 ان يستغلوها او قال علي ان يستغلوها وليس لهم
 ان يسكنوا هذه الدار قال يكون الامر على ما حده
 الواقف واشترطه في ذلك
 بال ٣٥ **الرجل يوقف الارض على قرابته**
 علي ان يعطي الاقرب فالاقرب يبدأ باقربهم قلت
 ارايت رجلا قال قد جعلت ارضي هذه صدقة متوفة
 لله عز وجل ابدأ علي قرابي علي ان يبدأ باقربهم الي
 نسب او رعا فيعطي من غلة هذا الوقف في كل سنة

الف درهم ثم يعطي من يديه بعد ذلك في كل سنة تسعماية
 درهم ثم الذي يلي هذا يعطي في كل سنة ثمانماية درهم
 ثم كذلك حتي ينشئ الى اخرهم قال هذا وقف جائز
 ينفذ على ما شرط من ذلك قلت فما تقول ان قضيت
 من غلة هذا الوقف شيء قال يكون الفضل للمساكين
 من قبل انه قد سمي له شيئا من غلة الوقف قد استوفي
 ما سمي له الواقف قلت فما تقول ان قصرت الغلة
 عما سمي لهم قال يبدأ بالاول ويعطي الف درهم ثم
 الذي يليه ما سمي له كذلك واحدا بعد واحد قلت
 فان بقي بعضهم وقد نفذت الغلة قال فلا شيء لمن
 بقي لان الواقف هكذا شرط ان يبدأ بصاحب الالف
 ثم الذي يليه وانما يجب ان ينفذ على من ذلك قلت
 ارايت اذا قال بيد اقرب الناس الي من قرابي يعطي
 من غلة هذه الصدقة بالكنية لعمامة وكسوته ثم
 يعطي بعد ذلك من يديه في القرب حتي ينشئ ذلك الي
 اخر قرابي قال هذا وقف جائز وينفذ على ما شرط
 من ذلك قلت ارايت ان كان له اخوان احدهما
 لاب وام والاخر لاب قال يبدأ بالاخ من الاب والام
 ثم الاخ من الام بعد الاخ من الاب وكذلك الاخ من
 الاب والام فانه بعد من الاخ من الاب والام ثم الاخ من
 الام في احد القولين قلت فان كان له اخوات
 احدهما لاب والاخر لام قال اما في قولي اخي حنفية
 فانه يبدأ بالذي للاب ثم الذي للام واما علي القول
 الاخر فالغلة كلها جميعا قلت فان كان له ثلاثة
 اخوة متوفين قال يبدأ بالاخ للاب والام وعلي قول

إلى حنفية يبدأ بعده بالاخ للاب ثم الاخ للام وعلى الاخر يكون
 ما بقي من الفلة بعد الذي يأخذه الاخ للاب والام بين
 الاخ من الاب والام قلت ارأيت ان كان له عم وخال
 قال في قول أبي حنفية يبدأ بالعم وفي القول الاخر الفلة
 بينها جميعا قلت فان كان له عمان وخالان قلت
 في قول أبي حنفية تكون الفلة للمعم وفي القول الاخر
 الفلة بين العمين والخالين قلت فان كان له عم وخالان
 قال في قول أبي حنفية يكون نصف الفلة للعم والنصف
 الاخر للخالين وفي القول الاخر تكون الفلة بين العم
 والخالين جميعا ان لا تأوكتك لو كان له عم وخال وخالان
 قال في قول أبي حنفية يكون نصف الفلة للعم والنصف
 للاخوال والخالات بينهم بالسوية وفي القول الاخر تكون
 الفلة بين العم والاخوال والخالات على عدددهم قلت
 فان كانت عمه وعم وخال وخالات قال في قول
 أبي حنفية الفلة للعم والعمه دون الاخوال والخالات
 وفي القول الاخر الفلة بين العم والعمه والاخوال والخالات
 على عدددهم وقال ابو يوسف ومحمد الفلة لكل من
 كان بنا سبه من قبل ابيه الى اقصى اب له في الاسلام
 والرجال والسافيه سواء ومعنى قوله اقصى اب له
 في الاسلام من قد ادرك الاسلام وان كان لم يسلم قلت
 فهل يدخل والده او ولده في هذا الوقف قال لا يدخل
 والده ولا احد من ولده ذكر كان او انثى في الوقف
 لان الله تعالى قال ان ترك خيرا الوصية للوالدين
 والاقربين فأخرج عرو وجل الوالدين من القرابة وكذلك
 الولد يخرج من القرابة قلت فهل يدخل ولد الولد
 في القرابة

في القرابة قال كل من كان سوي الوالدين والولد من
 الاحد اذ والحدات وولد الولد وان سفلوا فانهم يدخلون
 في القرابة قلت فان قال علي ولد زيد وكانت
 لزيد ولد وولد ولد قال فالفلة لولد زيد لصليبه
 دون ولد الولد قلت فلم اعطيت القرابة واولادهم
 قال لان ولد القرابة هم قرابة الوقف وقوله علي
 قرابي اسم جميعه واما ولد زيد فانما هذا علي ولد
 الصليب قلت فان لم يكن له ولد لصليبه وكانت له ولد
 ولد قال يدخلون في غلة الوقف قلت فان كان
 له قرابة مسلمين وقرابة من اهل الذمة قال كلهم في
 الوقف سواء قلت وكذلك ان كان له قرابة مما ليس
 قال يدخلون في الوقف ويكون ما يصيبهم لمواليهم قلت
 وكذلك لو قال علي ولدي وسلي وكان في ولده وسلم
 مما ليس قال يدخلون في الوقف قلت وكذلك ان كان
 له قرابة حضرة وقرابة عيب قال هم في الوقف سواء
 قلت فان اعطيت قرابته ثم اغتصب بعد ذلك قال
 ما اخذوه وهم رقيق فلمواليهم وما يصيبهم بعد الفسق
 فهو لهم انما انظر الى احوالهم يوم تاتي الفلة قلت
 وكذلك لو باعه مولاه كان ما يصيبه من الفلة فيما
 يستقبل لمولاه الذي استواه قلت ارأيت لو قال
 ارضني هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي قرابي
 وكانوا يومئذ عشرين انسانا مات بعضهم وحدث له
 قرابة احزون قال من مات منهم سقط سهمه ومن
 حدث من القرابة دخل في الوقف قلت فهل ترك
 ان يحصل بعض القرابة على بعضي قال لا الا ان يخط

ذلك في اصل الوقف قلت وقوله علي قرايتي وفي قرايتي قال هذا كله سوا قلت وقوله علي قرايتي وفي قرايتي قال هذا كله سوا قلت ارايت اذا قال عليا قرايتي قرايتي الي فكان له اخ لاب وابن اخ لاب وام قال القلة للاخ من الاب قلت فان كان له ابن اخ لاب وام واخ لام قال تكون القلة للاخ من الام قلت فان كان له ابن اخ لاب وام وابن اخ لاب قال القلة لابن الاخ من الاب والام قلت فان كان له اخ لاب وابن اخ لام قال اما علي مذهب الي حنفية فان يحصل القلة لابن الاخ من الاب واما في القول الاخر فان القلة لهما جميعا قلت فان كان له اخ لام وعم لاب وام قال اخوه لامه اقربهما والقلة له قلت فان كان له عم لاب وام وعم لاب قال القلة للعم من الاب والام قلت وكذلك حال الاخوة قال والاخوة واولادهم اقرب اليه من الاعمام قلت وكذلك اولاد الاخوة وان سفلوا قال نعمهم اقرب من الاعمام قلت وبنو الاخوة اذا لم يكونوا في درجة واحدة وكان بعضهم اسفل من بعض فاما ينظر الي الاعلى منهم فتكون القلة له قلت فان كان له ثلاثة اخوة متفرقين قال قال القلة للاخ من الاب والام فان عدم الاخ من الاب والام فحال الاخوة ابقا في حال واحد قلت واما بيدا بولد الاب ثم بولد الجد ثم كذلك ولد الولد وان سفلوا فان كان له جد ابوام وابنة اخ لام قال في قول الي حنفية الجد اولى واما علي قول الي يوسف ومحمد فابنة الاخ اولى قلت فان كان للواقف ابنة اخ لاب

وام

وام اولاد وجد ابام قال في قول الي حنفية الجد اولى وفي القول الاخر ابنة الاخ اولى قلت فان كانت له عمه وابنة اخ قال بنت الاخ اولى قلت وكذلك بنت بنت وجد اب ام فابنة الابنة اولى قال تقولت فان كانت له ابنة وابنة ابن قال القلة لابنة البنت قلت فان كن ثلاث عمات متفرقات وثلاث خالات متفرقات قال القلة للعمات وللخالات وللاب والام نصفين قلت فان كانت له ابنة ابنة وابنة ابنة وامها واحدة او اثنتين قال القلة لهما جميعا قلت فان كان له ثلاث بنات اخوة متفرقين او ثلاث بنات اخوات متفرقات قال يبدأ ابنة الاخ من الاب والام وكذلك ابنة الاخت من الاب والام قلت فما تقول ان كانت له بنت اخ لام وعمه قال بنت الاخ اولى قلت فان كان له ثلاثة اخوان متفرقين او خالات وله عم لام قال الحال او الخالة للاب والام اولى من العم للام قلت فان كانت له بنت عمه وعمه ابيه لابيها وامه قال بنت عمه اولى قلت فان كانت له خالة وابنة عم ابيه قال الخالة اولى قلت فان كان له خال ابيه وبنت خاله قال بنت خاله اولى قلت فان كان له ابن ابن خال وخال امه وعمه قال ابن ابن خاله اولى قلت فان كان له ثلاث بنات اخوات متفرقات وثلاث بنات اخوة متفرقين قال القلة لابنة الاخ من الاب والام واخت من الاب والام قلت فان كان له ثلاث بنات خالات متفرقات وثلاث بنات عمات متفرقات قال القلة لابنة الخالة للاب

والام والابنة الفقة للاب والام قلت فان كان له ثلاث
 انعام متفرقين وثلاثة احوال متفرقين قال الفقة
 للم للاب والام والخال والخال من الاب والام قلت فان كان
 له خال وخالة قال الفقة لهما جميعا قلت وكذلك
 ان كان له عم وعممة قال الفقة لهما وليس هذا على
 الحاربي انما هذا على القرابة فاذا استوت كانت
 الفقة بينهما قلت فان كان له ابنة عممة لاب وابنة
 عممة لام قال الفقة لهما جميعا قلت فان كان له ابنة
 اخ وعممة لاب وام قال بنت الاخ اولى قلت وكذلك
 بنت الاخ لام وعممة قال وابنة الاخ اولى من العممة
 قلت فان كان له ابن ابن اخ لاب وام قال بنت
 الاخ اولى فان ترك عم وعممة وخال وخالة فعلى
 مذهب ابي حنيفة ان نصف الفقة للم والنصف لابي
 بن الفقة والخال والخاله اثنان وفي قول ابي يوسف
 ونحو الفقة بينهم جميعا بين العم والفقة والخال والخاله
 بالسوية وان ترك عممة وخال وخالة قال الفقة بينهم
 جميعا في القولين والله اعلم

باب ٣٦ الرجل ينفق الارض والدار على قوم
 ويقف ايضا اخري على قوم اخري ويستزط في وقت
 احدي هاتين الارضين ان ينفق من غلتها على
 الارض الاخرى او على ان يجري على القوم الذين
 وقف عليهم تلك الارض ان يعطوا من غلة هذه
 الارض تمام ما سمي لهم قلت ان انا رجلا جعل
 ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد افعلي رجل
 بعينه او على قوم باعيا لهم وعلى اولادهم واولاد

اولادهم

اولادهم ونسلهم واعقابهم ابدانا تسلا وتوالدوا
 ومن بعدهم على المساكن وجعل ارضه اخري موقوفة
 لله عز وجل ابد افعلي وجوه سماها وعلي ان ينفق
 على الارض الاخرى في ثمارها واسلامها وما يحتاج اليه
 من غلة هذه الارض وقال نصف النفقة على الارض
 الاخرى ثم تجري غلتها في الوجوه التي وقفها قال
 هذا جائز اذا جعل اخري للمساكن قلت وكذلك ان
 قال فان لم يحتاج الي نفقة لثمة الارض الاخرى كانت
 غلة هذه الارض في الوجوه التي سماها قال الوقف
 جائز على ما استزط من ذلك قلت ان انا ان جعل
 الارض الاولى صدقة موقوفة للمعز وجل ابد افعلي
 ان يعطى فلان من غلتها في كل سنة الف درهم ويعطى
 فلان في كل سنة من غلتها مائة درهم ويعطى
 فلان كذا ثم يعطى فلان بعد ذلك ما يبقى من غلتها
 اربعة دراهم فان لم يبق من غلة هذه الارض ما
 يعطى فلان من اربعة دراهم ثم لفلان اربعة دراهم
 من غلة ارضه الاخرى الموقوفة تمام اربعة دراهم
 ثم صرف باقي غلة هذه الارض في الوجوه التي سماها
 في كتاب صدقته في خرجت الارض الاولى في سنة
 من السنين ما فيه وفما سمي لاولئك القوم حاجي
 استنفقوا جميع غلتها فلم يبق من غلتها شي يعطاه صاحب
 الاربع مائة ما القول في ذلك قال يعطى صاحب
 الاربع مائة هذه الاربع مائة كلها من غلة الارض
 الاخرى التي قال ثم له منها اربعة دراهم قلت
 ولم قلت ذلك وانما قال لي ثم له اربعة دراهم

من غلة هذه الارض فاذا لم يبق من غلة تلك الارض الاولى
شيء يعطاه فلا ينبغي ان يعطى من غلة هذه شيئا قال
بلي يجب ان يعطى الاربع مائة كلها من غلة هذه الارض
الاخرى ان رجلا لو وقف ارضين وقال يعطى فلان من
غلة هاتين الارضين في كل سنة الف درهم وما فصل
بعد ذلك صرف في لدا فاخرجت احدي الارضين في كل
سنة غلة يكون قرا وقابا لالف درهم وفصل ولم يخرج
الارض الاخرى شيئا السبب يجب ان يعطى فلان الف
درهم من غلة هذه الارضين قال بلي يعطى فلان
الف درهم من غلة هذه الارضين وكذلك لو اخرجت
احدي الارضين مائة درهم واخرجت الاخرى خمسة
الف درهم ان فلانا يعطى الف درهم من غلة الارضين
وليس هذا اعلى ان يعطى فلان من غلة كل واحد
من هاتين الارضين خمسمائة درهم الاخرى ان اصحابنا
قالوا لو ان رجلا قال قد اوصيت ان يعطى فلان من
ثلث مالي الف درهم ويعطى فلان ما بقي من ثلثي
مالي الموصى له بالالف قبل موت الموصى او لم يمت وقال
لا قبل ما اوصى بهي فلان انه يعطى صاحب ما بقي
من الثلث جميع الثلث ويجب في قول من قال انه اذا لم
يبق من غلة الارض الاولى التي قال يعطى فلان ما بقي
من غلتها اربعة درهم فان لم يبق من غلتها شيء فبها
وقابا لاربعمائة ثم له اربعة مائة من غلة الارض الاخرى
التي وقفها على كذا يجب ان يخرج من الثلث الالف
التي اوصى بها لذلك الرجل الذي قال لا قبل الوصية
فرد الالف الى الورثة ثم يعطى الموصى له ما بقي من

الثلث بعد الالف الاخرى ان رجلا لو وقف دارين له
قال يستقل دارين هاتين فما اخرج الله جل اسمه من
غلة احد بهما يعطى دفع الى فلان من ذلك في كل سنة
الف درهم فان لم يكن في غلتها وقابا لالف درهم ثم له
الالف من غلة الدار الاخرى فان لم تغل احدي الدارين
شيئا واغلت الدار الاخرى اكثر من الف درهم انه يعطى
الرجل الف درهم من غلة هذه الدار ونسب في قول من
قال انه انما يترك الف درهم من غلة الدار الاخرى
ان لا يعطيه من غلة هذه الدار شيئا وكذلك لو قال
وقفت هذه الدار على ان يستقل يعطى فلان من غلتها
في كل سنة الف درهم فان لم يكن في غلتها وقابا لالف درهم
ثم له الف من غلة دارى الاخرى التي وقفها فلم يخرج
الدار الاولى غلة انه يعطى الف درهم من غلة الدار
الاخرى الا ان رجلا لو قال على تمام الف درهم
او قال فلان على كمال الف درهم او قال لفلان
على وفا الف درهم كان لفلان عليه الف درهم
تامة في الوجوه كلها وكذلك لو ان رجلا اوصى لرجل
بتمام الف درهم او اوصى له بكامل الف درهم او اوصى
له بوفاء الف درهم اعطى في هذه الوجوه كلها الف
درهم وكذلك لو ان رجلا جعل ارضه صدقة
موقوفة لله عز وجل ادا على ان يبذل ان ينفق عليها
مما اخرج الله تعالى من غلتها ونحوها وصالحا نفقة
بالعرف فان قصرت غلتها عما يحتاج اليه لذلك
ثم نفقتا من غلة داره التي وقفها فلم يخرج الارض
شيئا وانما يجب الي عماره ان الذي يجب ان ينفق على

عما ربحها النخعة كلها من غلة الدار الاخرى التي وقفها
 وكذلك لو وقف ارضاً له اخري فقال تنفق على هذه
 الارض في عما ربحها مما يخرج الله تعالى من غلتها في كل سنة
 وما يحتاج اليه لها فان لم يخرج من غلتها ما يقوم بعما ربحها
 ولم يخرج شيئاً تنفق على عما ربحها من غلة ارضي الاخرى
 التي وقفها على كذا او كذا فلم يخرج الارض غلة قال
 تنفق من غلتها على جميع ما يحتاج اليه من غلة هذه
 الارض الاخرى وليس قول الرجل تتم النخعة على
 هذه الارض من غلة الارض الاخرى ليس مما يوجب
 تماماً فقط بل يجب ان تنفق على عما ربحها من غلة
 هذه جميع النخعة التي تحتاج اليها اذا لم يخرج تلك غلة
 هذا اذا قال بيد ابا النخعة على هذه الارض انفق
 القلة على هذه الارض فان بقي شيء من غلتها
 جعل ذلك في الوحوة التي سماها في كتاب وقفه
 فان لم يغزل بيد ابا النخعة على هذه الارض ولكنه
 قال تنفق على ارض كذا من غلة هذه الارض
 ويعني فلان كذا او كذا او فلان كذا فسطا ذلك بين
 الموقوف المسمى على ما سمي لكل انسان منهم وعلى
 ما يحتاج اليه النخعة للارض بقدر نفقة الارض فصرف
 لها بذلك فما اصاب النخعة جعل في النخعة على ارض
 تلك الارض قلنا فما تقول ان كان ما يصير لا يكفي
 لعما ربحها ما القول في ذلك قال لا تنفق عليها اكثر
 مما اصابها من القسط والله اعلم
باب الرجل ينفق الارض على جيرانه
 قال ابو بكر رحمه الله ولو ان رجلاً جعل ارضاً له صدقة

موقوفة

موقوفة لله عز وجل ابد ابد على فقرا جيرانه ومن بعدهم
 على المساكين ان الوقف جائز وتكون القلة لفقرا الجيران
 على ما قال الواقف قلنا ومن الجيران الذين يخرجون
 لهم هذا الوقف قال في قول ابي حنيفة رضي الله
 عنه الجيران هم الذين يلاصقون دار الوقف وقال
 ابو حنيفة رضي الله عنه اذا قال الرجل قد اوصيت
 بثلث مالي لجيران هذه الجيران الملاصقون وكل قد
 اوصيت بثلث مالي لجيران هذه الجيران الملاصقون وكل
 دار يلزقي داره لا يفرقها دار فالوصية بجميع من يرب
 من السكان وغيرهم عبيدا كانوا او حرارا تساكين او
 رجالا ذمة كانوا او مسلمين بينهم بالسوية قريب الاواب
 او بعدت اذا كانوا ملاصقين للدار وهو قول زفر بن
 الهذيل رحمه الله وقال زفر بن الجيران كل حد
 لداره ساكن او عليك الدار يوم تموت فصار اهلك بينهم
 يوم تموت وقال ابو يوسف اذا اوصي لفقرا جيرانه فان
 الجيران اهل الحلة الذين جميعهم حلة واحدة او جميعهم
 مسلمين وان جميعهم حلة وتفرقوا في مسجد بني مربي حلة
 واحدة بعد ان تكون المسجد بن صغير بن متقاربين
 فاذا ابتاعوا ما بينها وكان مسجد عظيم جامع في كل
 اهل مسجد جيران دون الاخرين واما الامصار التي
 فيها القبايل فاجيران على الاتحاد دون القبايل المقام
 وان كانت اهلها من قبائل شتى غير ان الخند التي
 فيها الدور جميعهم من نولاء جيران في الوصية وليسوا بجيران
 ينفي عنهم بالنخعة والجار الذي له النخعة الملائق
 الذي عليه من ساكني السوء وله نفقته واما الوصايا

فانها علي ما وصفت لك وقال محمد بن الحسن رضي الله عنه
 اما انما جعل الوصية بحيرانه الملاصق من السكبان
 ممن عليك تلك الدور وعثرهم عن لا يملكها وعلي من
 يجمع المسجد مسجد تلك الحلة الذين فيها الوصي من
 الملازقين وعثرهم فجعل اهل الحلة الذين منهم الوصي
 والملازقين السكبان ممن عليك في تلك الحلة وعثرها
 سكا في الوصية الاقربين والا بعد في ذلك سواء
 والكافر والمسلم والعبي والحر في ذلك سواء وليس للمالك
 في ذلك شيء وكذلك المديون وامرات الاولاد
 والمكاتبين منهم في الوصية اذا كانوا سكا في الحلة ومنها
 قول اخوان الحيران هم الذين يجمعهم مسجد الحلة وقد
 روي عن علي رضي الله عنه انه قال لا صلاة بحار المحي
 الا في المسجد فقبل يا امير المؤمنين ومن جاز المسجد
 قال من استمعه المنادي الوسيط من الاصوات قلت
 فمن يدخل في الحيران هل يدخل فيهم الاحرار كلهم من
 اهل الاسلام واهل الذمة قال نعم ويدخل فيهم
 المكاتبون والنساء والصبيان ولا يدخل فيهم عبيد الحيران
 قلت فمن انتقل من حيران الواقف بعد الوقف
 او استغني قال لا يكون له شيء من الوقف وانما
 انظر الي من كان حار الواقف وكان فقرا يوم القيمة
 قلت ولم لا تنظر الي يوم يحيى القلة فيكونون
 قد استحقوا عند محير فمن استغني يوم يحيى القلة
 اعطيته سهمه من الوقف وكذلك من انتقل عن
 جوار قال لا يلو نظرت الي ذلك كنت اعطيهم
 الا عتبا ما الواقف انما جعل القلة الفقرا وكذلك

من انتقل عن جواره ثم حضرة القلة وهو في جوار قوم
 اخرون قلوا عطية من القلة كنت قد اعطيت غير
 حيران الوقف قلت فان
 قال الدور والسكبان في ذلك سواء انما تقسم القلة
 على عدد الروس لا يفضل بعضهم على بعض قلت ارايت
 ان انتقل الواقف بعد ان وقف الوقف عن الجوار الذي
 كان فيه قال فالقلة بحيرانه الذين يكونون في جواره
 يوم تقع القيمة قلت فان كان وقف هذا الوقف
 ثم انتقل الي دار له اخري فلم يزل فيها حتي مات قال
 فالقلة بحيران الدار التي انتقل اليها ومات فيها قلت
 فانه كان هذا الرجل ساكنا في جوار قوم ليست الدار له
 قالها سواء كانت الدار له او كان ساكنا الوقف جابر
 علي حيرانه قلت وكذلك لو انتقل الي بلد غير ابلد
 الذي وقف الواقف وهو فيه قال انما انظر الي جواره
 الذي يكون فيه يوم تقع القيمة او الي حيرانه الذي
 انتقل اليهم ان كان حيا فان كان قد مات فحيرانه حيران
 الدار التي مات فيها قلت فان كان خرج حاجا او
 خرج لمخارة او نماز يا فمات في وجهه ذلك قال فالقلة
 حيران داره التي وقف الوقف وهو فيها قلت فان
 كان وقف الوقف علي نفرا حيرانه ثم مات فانتقل هو
 ورثته عن ذلك الجوار او باعوا تلك الدار وانتقلوا
 الي ناحية اخري قال فالقلة بحيران الدار التي مات
 وهو فيها قلت فان كان له داران له في كل واحدة
 اهل قال تكون القلة بحيران الدارين جميعا قلت
 فان كان وقف الواقف ببغداد وله دار هو فيها ساكنا

ببغداد وله دار أخرى بالكوفة له فيها أهل وحشم لمن تكون غلة
 الوقف قال جيران الدارين جيران التي ببغداد وجيران
 الدار التي بالكوفة قلت فإن كان لما مرضى حوله ابن
 له إلى محلة أخرى اقرب له فمات عندهم قال القلة
 جيرانه الأولى وليس هذا كما تنقله عنهم وإنما هذه منزلة
 الدارين لهم قلت أريت أن كان له أخوة فقرا وهم
 جيرانه وإخوان قال سخطون من غلة الوقف قلت
 فما تقول في ولده وولده ولد ولد ولد ولد ولد ولد
 قال لا أعطيهم من الغلة لأن هؤلاء يخرجون من حصة
 الكوار ولا يقال لولد الرجل وولد ولد ولد ولد ولد ولد
 أبوه وحده وامرأته ومما كان مثلهم قلت أريت
 امرأة لها دار بسكنى في محلة فتزوج رجلا ونقلها إليه
 في محلة أخرى فوفقت وتفا على جيرانها قال فالفلة
 بجيران دار زوجها لأنها قد انتقلت عن ذلك الكوار وكذلك
 رجل له دار بسكنى فتزوج امرأة انتقل إليها فوفقت وتفا
 فالفلة بجيران دار امرأته دون جيرانه الذين كانت
 بين أظهرهم فإن كان رجل من جيران هذه الواقف
 وله منزل آخر في محلة أخرى قلت هل يطي من غلة
 هذا الوقف قال نعم قلت أريت أن وقف هذا الوقف
 ثم أن قوم من محلات أخرى هو لا أنهم جيرانه وأدعي هؤلاء
 الآخرين أنهم جيرانه هل يسأل الواقف عن جيرانه
 من هم وهل يقبل قوله في ذلك قال المول قول الواقف
 فمن أقر الواقف أنهم جيرانه كانت غلة الوقف لهم
 قلت فإن كان الواقف قد مات قال يكلف القوم
 جميعا البينة فمن أقام منهم البينة عليه كان الوقف عليهم

قلت فإن

قلت فإن كان رجل من جيران الواقف معروف الكوار أدعي
 أنه فقير قال أن كان فقيرا لا يعرف كلف أن يتم البينة
 ن **باب ٣٨** **أقرار الرجل بارض في يديه**
 أنها وقف والأقرار في المرض قال أبو بكر رحمه الله في
 رجل في يديه ارض اقرب صحته منها صدقة موقوفة على
 أسيا سماءها ووصف سبلها أن ذلك جائز وتكون غلة
 الوقف مصروفة في الوجوه التي سماها الموقفت فإن أقر
 أنها موقوفة وسكت ثم قال بعد ذلك هي موقوفة على أسيا
 سماءها ووصف سبلها ووصفها وفي سبل ذلكها بعد أقراره
 بالوقف كالك قد كك جائز والمول قوله فيما يقربه من
 ذلك قلت ولم قلت المول قوله كالك من قبل أن الأرض
 في ذلك ومن كان في يديه شيء فإن قوله يقبل فيه قلت
 فمن الواقف لها قال لا أدركي من الواقف لها وإنما صدقة
 على ما في يديه والزمه ذلك قلت فإن قال بعد ذلك
 أنا وقفها هي هذه الوجوه والسبل قال المول قوله
 في ذلك إلا أن تأتي بينة تشهد على خلاف ما قال فإن
 حان بينة تشهد على شيء كان الحكم في ذلك على ما شهد
 عليه الشهود قلت أريت أن أقر أن هذه الأرض
 التي في يديه صدقة موقوفة عليه وعلى ولده وولد
 ولده ونسله ما ناسلوا ومن بعدهم على المساكين
 قال أقبل قوله في ذلك ولا اجعله الواقف لها من قبل
 أن أمور الناس تجري على أن الوقف يكون عليهم من غيرهم
 قلت فما تقول أن أقر فقال هذه الأرض صدقة
 موقوفة على المساكين ثم قال بعد ذلك هي موقوفة على قوم
 باعيا لهم سماهم قال لا أقبل قوله الثاني واجعل غلها

قلت ثم اتول ان قال هذه الارض صدقة موقوفة علي
 وعلي ولدي ونسلي ثم من بعدهم علي المساكين اليس القول
 قوله في ذلك قال بلى قلت فان جاء قوم يدعون
 اليها وقف عليهم ورونه ورون ولده ونسله فاقرب ذلك
 قال اما اقرب له علي نفسه في حصته فهو جائز وتكون
 حصته من غلة هذا الوقف للمومنين الذين اقربهم به
 واما حصص ولده ونسله وعقبه فانه لا يصدق عليهم
 قلت فانما هؤلاء المومنين الذين اقربهم وولده ونسله
 مجهولون لان السبل لم يات بعد قال انظر الي الغلة
 فان اجات فاقسطها علي كل من كان موجودا من ولده
 ونسله فما اصابه من ذلك جعلته للمومنين الذين
 اقربهم به قلت فان مات هذا المقر والارض في يده
 قال يبطل اقراره الذي اقرب به هؤلاء المومنين من قبل
 ابنه انما يقبل اقراره علي نفسه فاذا مات يبطل ذلك
 وسقط سهمه من الوقف وكانت الغلة لولده ونسله
 ثم من بعدهم علي المساكين قلت فان كان اقرب
 حصته بارض في يده اليها صدقة موقوفة في وجوه
 سماها اليس يقبل قوله في ذلك قال بلى قلت
 قولها هذه الصدقة لمن تكون قال اقربها
 في يده ويكون هو القيم لها ولا اخرجها من يده قلت
 فان اقربها وقف علي المساكين هل تقر بها في يده وليس
 هو موضع لها قال فاذ كانت كما يقول اخراجها
 من يده وجعلتها الي من يؤمن بها قلت فان اقرب
 اليها وقف علي المساكين هل تقر بها في يده وليس
 هو موضع لها ان هذه الارض كانت لفلان رجل

سماه معروف وان ذلك الرجل وقفها في وجوه سماها وجعله
 القيم بامرها والمقر لفلان في الوجوه المسئلة فما قال
 انه كان الرجل الذي اقربا به وقفها حيكان القول قوله
 فان اقرب بمثل ما اقرب به هذا الذي هو في يده وان انكره
 ذلك كما في القول قوله وكان له ان ياخذها من يد المقر
 وان كان الرجل ميتا وله ورثة فالقول قول الورثة في
 ذلك وان لم يكن له ورثة لم اخرج الارض من يدي المقر
 قلت فلم لا تجعلها لبيت المال ويبطل اقراره قال لانه
 قد نسبها الي مالك لها فلم نجد ذلك واركانناها
 لبيت المال قال لان الناس ان يقبل قوله فيما في يده
 حتي يبيع خلاف ذلك وكذلك لو سمي رجلا مجهولا لا
 يعرف فقال كانت هذه الارض له فوقفها علي هذه
 الوجوه قال القول قوله قلت ولكنك لو قال
 هذه الارض كانت لوالدي فوقفها علي وعلي جميع ولده
 وولد ولده ونسله ومن بعد فاعلي المساكين قال ان لم
 يكن لولده وارثا غيره فالقول قوله وتكون الارض
 موقوفة علي ما قال وان كان لوالده وارث غيره فاقربوا
 بمثل ما اقرب به فذلك جائز وان جحد واذك كان القول
 قولهم وان كانت حصته هذا المقر من هذه الارض موقوفة
 علي اقرب به قلت فان قال هذه الارض وقفها والدي
 علي الفقراء والمساكين وجعل ولايتها الي تولى له وارث
 غيره قال يلزمه ما اقرب به من ذلك قلت ويقبل
 قوله في الولاية قال اما في الاستحسان فقولته يقبل
 وليس الاقرار بالولاية مثل اقراره بالوقف هو يقبل
 علي ما في يده واما ما يدعي من الولاية فليس

ذلك من الوقف ولكننا نسحق ان نقرر الارض في يده اذ كان
 موصيا للمساكين ولواقران رجلا اجنبيا وقف هذه
 على المساكين او على وجوه سماها وجعل ولايتها اليه قال
 الناس ان لا يقبل قوله في الولاية **قلت** قال
 ان لم تسب الوقف الى احد وقال هي وقف في يدي على
 كذا او كذا او ولايتها التي جوزت اقراره بالوقف بذلك والقرينة
 في يده واما اذا نسبت الوقف الى ان كان صدقته على اقراره
 بالوقف ولم قبل قوله في الولاية **قلت** فاقول في رجل
 قال في يدي ارض فلان بن فلان ودية او كان احبها
 او قال وكلني بها وبيع رثتها او قال في يدي هذه الارض
 لهذا السيم او قال اوصي الي والده هل ينبغي للقاضي
 ان يعرض له فيها ويأخذ بها من يده قال لا ينبغي
 للقاضي ان يعرض له فيها في يده **قلت** فلم جعلت
 في الوقف انه لا يقبل قوله في ولايته قال من قبل ان
 قد اقر بان الارض وقف والفقهاء خرجت من ملك صاحبها
 الى الوقف ولا مالك لها وان كانت وقف على المساكين
 او على غيره فالحاكم اولى بها منه وهذا الذي اقره
 بان الارض التي في يده ودية او على وكالة او جارة
 لم يعرضها خرجت من ملك صاحبها لان القاضي لو
 عرض فيها واخرجها من يده بما صا جرفا قال ان وكلته
 او قال او دعت اياها او اخرته اياها كان القاضي
 يعرض في ذلك بغير حفا وكان قد حكم على صاحبها
 بما خرجها من يده **قلت** وكيفية اقراره بان هذه
 الارض في يده وقف من فلان او قال وقف عن
 فلان قال قوله وقف من فلان يدعي ان فلانا

وقفها

وقفها وقوله وقف عن فلان يحتمل ان يكون وقفها وكيفية
 ان يكون الواقف لها غيره **قلت** فان اقر ان هذه الارض
 وقف في يده على ان يصرف غلتها فيما راي من الوجوه
 والسبل قال اقراره بذلك جائز وهي في يده على ما
 اقر به **قلت** ارايت ان قال هذه الارض في يدي وقف
 على ولد زيد وولد ولده ونسله وعقبه ابد اما تنازلوا
 على ان لي ولايتها وعلى ان لي ان اخرج منها من رايت
 اخرجها وادخل فيها من رايت ادخاله وانقص منها من رايت
 نقصانه وان يدبرهم من رايت زيادته وعلى ان لي الاستبداد
 بهذا الوقف ما رايت من الارضين والمقدار والمعارف وهذا
 كله موصول اوله باخوه ولم ينسب الي واقف وقفها قال
 فاقرا به جائز **قلت** فان حضر ولد زيد فقالوا قرا
 هذا الرجل ان هذه الارض وقف علينا وعلى اولادنا ونسلكنا
 وادعي ان له ان يدخل فيها من راي ويخرج منها من ينقص
 ونزيد وان له ان يستبدل بهذا الوقف وليس له من هذا
 الشوط شيء قال اذا كان الاقرار بذلك متصلا بالقول
 قوله فيما اقر به الا يري انه لو قال هذه الارض في يدي
 موقوفة على ولد زيد وولد ولده ونسله عشرين
 ومن بعد الف سنة سنين وفي وقف على ولد عمرو ونسله
 وولد ولده ابد اما بقي منهم احد ومن بعدهم على المساكين اما
 اقراره بذلك جائز وكيف هذه الارض موقوفة على
 ولد زيد وولد ولده ونسله عشرين ثم من بعدهم على
 ولد عمرو وولد ولده ونسله ابد او من بعدهم على المساكين
 من قبل ان انما وقف هذه الارض على هذه الشروط التي
 اقرت بها فان قلت قولي في انما وقف وفي وقف على ما نسبت

قال **اقبل** قوله اذا كان الشيء في يده ولم ينسب ذلك
 الى احد **قلت** فان كان نسب الوقف الى رجل معروف
 وذكر هذه الشروط **قال** المولى قول الرجل الذي
 نسب الوقف اليه ان كان حيا وان كان ميتا **قلت**
 قول وارثه في ذلك **قلت** فان كان اقربا للوقف
 ولم ينسب ذلك الى احد وقد اقربا لشروط فها هم قال
 بعد ذلك فلان وقفوا الى لا اصدقه في ذلك لان
 فلانا ان حضر محمد الوقف كان المولى قوله **قال** اقر
 بعد اقراره بشي يجوز ان يكون فيه بطلان لم اقبل
 قوله الثاني من قبل ان الارض قد صارت موقوفة
 بالاقرار الاول واذا اقران رجلا مرفوعا دفع هذه
 الارض اليه **قال** هي موقوفة علي وجوه سهاها
 لم اقبل قوله انها وقف من قبل انه قد اقران الذي
 دفعها اليه رجل معروف وكذلك لو اقران فلانا القاضي
 دفعها اليه وجعل ولا ينزها اليه وانه وقف على كذا
 وكذا لم اقبل قوله في ولا ينزها ولا انها وقف على وجوه
 التي سهاها والمولى في ذلك قول القاضي **قلت**
 فان كان هذا القاضي الذي دفع هذه الارض اليه
 هذا الرجل قد مات ما الوجه في غلها **قال**
 يتالي القاضي الذي يدفع ذلك اليه و يتلوه فان
 صح عنده من امرها شيء عمل به وان لم يصح عنده
 شيء غير ما اقر به هذا الرجل فانه في الاستحسان
 ان قبل قول هذا الرجل وانفذ غلها في الوجوه التي
 اقر بها فلا بأس وكذلك حال الوقف المتقدم
 السبل فيها ان ينظر الى ما يجب من رسوم في كل سنة

القضاة

القضاة وينفذ غلها علي ذلك فان لم يكن لها رسوم
 يتالي في ذلك ولم يعمل فان طال امرها ولم يتف من
 ذلك علي شيء الا فو ما يتولون انها وقف عليهم وليس
 لهم متابع ولا دافع عن ذلك فني الاستحسان ان لا
 يدعها حرة وكلك ينظر في ذلك بما فيه الصلاة فيمضد
 عليه **قلت** فان اقر الذي في يده هذه الارض ان
 القاضي كان دفعها اليه وقال هي لفلان بن فلان السليم
 فان الذي يجب في ذلك ان يتالي القاضي في هذه الارض
 وان صح عنده شيء عمل به وان لم يصح عنده غير ما اقر
 به هذا الرجل للسليم انفذ ذلك وامضاء علي ما اقر
 به **قلت** فان اقر هذا الرجل ان في يده مال دفعه
 اليه فامض كان قبل هذا او قال هذا المال ودفعه في
 يدي فلان السليم هل يقبل هذا القاضي قوله في ذلك
قال نعم يقبل قوله في ذلك ويكون للسليم علي ما اقر
 به الا ان كان انه لو مال اقرضني لست او المرفول عشرة
 الاف درهم وقال هذا فلان هذا السليم الى اقبل
 قوله والزمه اقراره واحكم عليه بالمال للسليم **قلت**
 في الفرق بين المال والارض **قال** فها مفرقات
 فان الارض موشى واحد قائم بعينه فاذا حكمت
 بقوله وهو مولى دفعه الي فلان القاضي فقد
 حكمت في الاصل الذي في يده وانما الموم عندي بمنزلة
 الشاهد في اقر به من ذلك واما المال فهو دين
 عليه وفي ذمه انما موشى يخرج من ماله فيوديه
 فتتولد فيه مقبول الا في التولية في المال الذي
 اقر ان القاضي او دعه اياه فهو بمنزلة الارض

لانه شيء بمينه يقول دفعه اليه القاضي قال قيس في ذلك
 بان القول قول القاضي فيه قلت ارايت ولد رجل
 في ايديهم ارض اقروا ان اباهم وقفوا علي وجوه سما بها
 قال قبل اقروا بهم ولنغده ما اقروا به قلت فان اقروا
 ان اباهم وقف هذه الارض في بعض وجوهها
 وسني بعضهم وجوهها غير ذلك قال تكون حصص
 كل قريب منهم فيما اقروا به من ذلك قلت فان اقروا
 بعضهم انما وقف علي كذا وجه بعضهم ذلك قال
 تكون حصص من اقربهم بالوقف وقفا علي ما اقروا
 وتكون حصص الباقي مطلقه لهم قلت كيف
 قسمة غلة ما يكون منها وقف قال تقسم في الوجوه
 التي اقروا به قلت فان كانوا اقروا ان اباهم جعل
 هذه الارض وقفا عليهم وعلي اولادهم ونسلهم اباها
 لنا سلوا قال تقسم غلة حصص هؤلاء علي ما اقروا
 ان ذلك وقف عليه قلت في انكر ذلك هل يكون
 له من غلة حصص هؤلاء شي قال لا قلت ولم
 لا تحصل لهم من غلة حصص هؤلاء بعد ما يصيبهم لان
 اولئك الذين اقروا بالوقف اقروا انه وقف عليهم وعلي
 هؤلاء الجاحد بن قال الا ترك ان رجلا لو ترك ابن
 وفي ايديهم ارض فقال احدها وقفها ابونا علينا وقال
 الآخر لم تقف ان حصص الجاحد من هذه الارض ملك
 له وان حصص المقر تكون وقف عليه ولا يكون
 للجاحد من غلة النصف شي من قبل ان قول الجاحد
 لم يقف ابونا هذه الارض بمثل قوله لا قبل هذا
 الوقف قلت فان كان احدهما قال وقف والانا

هذه

هذه الارض علينا وعلي اولادنا ونسلنا ما لنا سلوا فاذا
 انقضوا في وقف علي المساكين وحج الاخذ ذلك قال
 تكون حصص المقر وهي النصف وقف علي ما اقربه
 وتكون حصص الجاحد مطلقه له قلت فما نقول في ولد
 الجاحد للوقف انما يطالب حصصهم من غلة النصف
 الذي في ايديهم قال ينظر فان كان والدهم في الحياة
 وهو مقيم علي الانكار وولد هؤلاء يطالب ما يصيبهم
 من غلة ما في ايديهم من هذه الارض ويقرون بالوقف
 ويدعون انه بحكمهم حصصهم من غلة النصف الذي
 في ايديهم ولا يبطل حقوقهم ولا حقوق من ياتي بعدهم
 بانكار والدهم الوقف قلت فان كان والدهم
 قد مات وصار النصف الذي كان في يده من هذه
 الارض في ايديهم فان اقروا بالنصف صارت الارض
 كلها وقف علي ما يحسبون عليه من ذلك وانكاروا
 الوقف فلا حق لهم فيما في ايديهم وان كان والدهم
 قد استهلك النصف الذي في يده من هذه الارض
 وخلوا مع غلته ما في يده اذ ادعوا الوقف قلت
 فان كانوا ادعوا الوقف في حياة والدهم ثم مات
 والدهم وصار النصف الذي كان في يده في ايديهم
 وانكاروا بعد ذلك قال يلزمهم اقراهم بالوقف
 ويجعل الارض كلها وقف علي ما كانوا اقروا به ولو لم
 يكونوا ادعوا الوقف في حياة والدهم حتى مات
 وصار النصف الذي كان في ايديهم والدهم في ايديهم
 ثم ادعي بعضهم الوقف وبعضهم ينكر فانه ينظر
 في نصيب من ادعي منهم الوقف فيضم ذلك الي

النصف الذي في يدي عهم ثم تقسم غلة ذلك بينهم على ما
 اقروا به واما نصيب من انكر منهم الوقف فهو مطلق
 له قلت ارايت ان شهد شاهدان على اقرار الذي
 في يديه الارض انها صدقة موقوفة على ولد زيد ونسله
 ابدا ما تناسلوا وشهد شاهدان اخران انها صدقة
 موقوفة على ولد عمرو ونسله ابدا ما تناسلوا قال
 ان كانت البيعتان وقتا وقتا فالارض موقوفة على
 اصحاب الاول وان لم يوقت البيعتان فان الحكم بحكم
 لاصحاب البيعتين جميعا ويجعل نصف الارض موقوفة
 على ولد زيد ونصف موقوفة على ولد عمرو فان مات
 من ولد وقتل فنصيبه من القلة راجع الى اصحابه
 وكذا حال ولد عمرو قلت فان مات ولد زيد جميعا
 قال تكون الارض كلها موقوفة على ولد عمرو وكذلك
 ان مات ولد عمرو ونسله كانت غلة الوقف لولد زيد
 قلت ولم قلت هذا وانما كنت جعلت لولد كل واحد
 منها النصف قال انما قضيت لولد زيد جميع الارض
 وقفها عليهم وقضيت لولد عمرو ومثل ذلك وكنت الخاضعة
 او حيث لكل واحد منها النصف فاذا مات احد
 الفريقين ردت حصته الى الفريق الآخر قلت
 ارايت زيد ان مات وترك ارضا وترك ابني فافر
 احد هما ان اباهما وقف هذه الارض في صحته
 عليه وعلى اخيه وعلى اولاد كل واحد منها ونسله
 ابدا وانكر الآخر ذلك اليس يكون نصف هذه
 الارض موقوفا على ما اقربه المقر منها ويكون النصف
 الاخر مطلقا لابن المنكر للوقف قال بلى قلت

فان باع

فان باع المنكر النصف الذي في يده من هذه الارض
 او اخرجته من ملكه بوجه من الوجوه ثم رجع بعد ذلك
 الى تصديق اخيه قال ان صدقته المنكر في ذلك
 انتمخض البيع الذي كان بينها ورد النصف فرجع
 عليه بالتمن وكما كنت الارض كلها موقوفة على ما اقربه
 وانكر المنكر في ذلك فعلى الابن ما يبيع قيمة النصف
 الذي باع يستري به ارض فتكون وقتا مع النصف
 الذي في يدي الابن المقر له على ما اقربه من ذلك
 قلت ارايت رجلا في يده ارض اقر رجلا فيقال
 هذه الارض صدقة موقوفة عليكما وعلى اولادكم به
 ونسلكم ابدا ما تناسلوا وهو من بعد ذلك على المسكن
 فصدقته احد الرجلين في ذلك وانكر الآخر وقال
 لست بوقف علينا قال يكون نصف الارض موقوفا
 على المصدق منها على ما اقربه المقر ويكون غلة
 النصف الاخر للمساكن فان رجع بعد ذلك المنكر الى
 تصديق القر فقَالَ هذه الارض وقف علينا على ما
 اقروا به قال تكون غلة النصف الذي كان على
 المساكن مردودة على الراجع الى المصدق وعلى
 ولده ونسله فاذا انقضت كانت على المسكن قلت
 اليس من قول اصحابنا ان رجلا اقر رجلا في يده
 لرجل فقال هذه الارض لك فقال المقر لست بهذه
 الارض لي ثم رجع بعد ذلك الى تصديق المقر فقال
 هذه الارض ارضي اني لا تكون له الا ان يقر المقر
 لابي له بالارض قال بلى قلت قال القرقر
 بين هذا وبين الوقف قال من قبل ان الوقف

لما اقر به المقرانه وقف لم يصبر ملكه لاحد بانكار المنكر لذلك
فلما رجع المنكر الى تصديق المقر رجعت القلة اليه والمقر
بالارض لما انكر المقر له عادت الارض الى ملك صاحبها
فلا يصير للمقر له الا باقراره قلت رايت رجلا
اقر ان الارض التي في يدي زيد صدقة موقوفة لله
عز وجل ابد اعلى ولد فلان بن فلان وولد له وشله
وعقبه ابد او من بعدهم على المساكين ثم استراها وبيد
منكر ان تكون الارض وقف او مات زيد فورثه
هذا المقر هذه الارض قال هو مصدق على نفسه
وتكون الارض وقف على ما اقر به قلت فان كان
لزيد ورثة يرثونه مع المقر قال تكون حصة المقر
منها وقف على ما اقر به الا تترك ان رجلا لو مات
وترك ابنا وترك مالا فقال الابن لرجل قد اوصى لك
والدي بثلث ماله فقال الرجل ما اوصى لي شيء ان
الوصية لا تبطل وهي موقوفة على الرجل فان رجع
الى تصديق الابن اخذ الثلث قلت فله لا يبطل
الوصية بانكار الرجل ان يكون الميت اوصى له شيء
قال من قبل ان الابن انما اقر شيء فله ابوه فثبت
ذلك الفعل فلا يبطل الا تترك ان رجلا لو مات وترك
ابنا وترك مالا فاقرا الابن لرجل انه اقره فقال
المقر له لست باحد من ان رجع الى تصديق الابن اخذ
منه نصف ما في يده قال ابو بكر قال اكسب بن
زيد درهم الله وانفقهم ان الي قدر وكذا ايضا
عنه محمد بن الحسن ولو ان رجلا مريضا اقر في مرضه
ان هذه الارض التي في يدي وفقر رجلا مالك لها

على فلان

على فلان وفلان وعلى المساكين وابن السبيل ثم مات المقر
في مرضه ذلك انه اذا كان قريبا وقف لانا من باعيا لغيره
من جميع مال المقر ويكون الذي وقف عليهم المستحقين
الثلثان من غلة ذلك والثلث للمساكين وابن السبيل
ولو ان رجلا اقر في مرضه فقال هذه الدراهم دفعها
الى رجل وقال تصدق بها او حج بها عني او قال ادفعها
الى من بغضوا لهما لم يصدق المقر على ان تكون من
جميع ماله وكذا تكون من ثلثه فان كان له مال يخرج
من ثلثه تصدق بها وان لم يكن له مال غير ذلك فانه
يصدق بثلثها ويكون لورثته ثلثها قال وان
قال دفعها الى رجل ولم يسمه وقال هذه الدراهم
لفلان فادفعها اليه كان ذلك جائزا ودفع الى فلان
وكذلك لو كانت ارضي في يده فاققر في مرضه فقال
هذه الارض دفعها الى رجل ولم يسمه ودفعها على فلان
وفلان فهي وقف على ما سمي ولا حظ لورثة المقر
فان قال دفعها الى رجل وقال قد وقفها على انا من
باعيا منهم على فلان وفلان يعطون من غلتها في كل سنة
كذا وكذا او للمساكين كذا وكذا او في الفزوكه او لسن المقر
مال غير تلك الارض فان الثلثين وقف على القوم
الذين ساءهم والثلث الباقي يكون لثلاثه لورثة المقر
والثلثه فبين اسمي من المساكين والفزوان قال دفعها
الى رجل ووقفها على فلان وفلان وعلى ولده وولد
ولده ما تاسلوا في المساكين والفزوان ابن السبيل
وهو احدى فليس له شيء ولا لولده ولا لولد ولده
ولا لمن لا يجوز شرا دونه له وينظر الى حصصهم من الثلثين

فتضم الى الثلث ثم يخرج ذلك فيكون فيما اربعة ويكون
الثلثان من ذلك لورثته قال ابو بكر رحمه الله
هذه المسائل على وجوه فاما ما قال في اول مسئلة
انه اذا كان في ذلك وقف على قوم باعيا منهم فان
الارض تكون وقفاً من جميع مال المقر فانما ذهب
في ذلك الى انه قد اذن لها لقوم باعيا منهم فحفظ
من جميع المال لانه مصدق على ما في يده الا ترى
ان مريضاً لو اقر بارض في يده او دار فقال ان
رجلاً مالاً هذه الارض او هذه الدار اقرانها لفلان
هذا ان الذي يجب ان يأمره الحاكم بدفعه الى فلان
الى من لقوله بذلك وكذلك قوله ان رجلاً وقف
على فلان وفلان انه مصدق على ذلك ويكون
وقفاً على القوم الذين اقرانها وقف عليهم هذا عندنا
على انه وقف صحيح آخره للمساكين انه قد سمي للمساكين
فقال وقف على فلان وفلان وعلى المساكين فيكون
لكل واحد من سماء منهم ويكون جميع المساكين سهم
واحد من قبل ان كل وقف لا يكون آخره للمساكين
فليس بوقف جائز لان الوقف الذي هو الولد الذي
لا ينقطع الى يوم المصامة الا ان يشترط الواقف انه
ان يبيعه ويستبدل بغيره ما يكون وقفاً مكانه
فان هذا يجوز في قول ابي يوسف قال ابو بكر ولو
كان المريض اقر في مرضه ان رجلاً مالاً هذه
الارض اقرني ارضاً في يده انه وقف على الفقراء والمساكين
لم تكن وقفاً من جميع المال ولكنها تكون وقفاً من
ذلك مال المقر فان كان له مال يخرج من ثلثه كانت

وقفاً

وقفاً من ثلثه وان لم يكن له مال غيرها كان ثلثها وقفاً
على المساكين وكان ثلثها لها لورثته لانه لم يقر بانه وقف
على انسان بعينه فكان هو الذي وقفه في مرضه والى
هذا ذهب الحسن بن زياد ولو كان المريض في مرضه
اقر بداره في يده فقال دفعها الى رجل وعلى تصديق
ها او حج عني لها او قال ادفعها الى من يقر بها عني فان
الحسن بن زياد قال لا يصدق المقر على ان يكون
من جميع المال ولكنها من ثلثه قال فان لم يكن له مال
غيرها كان ثلثها لورثته وتصدق بثلثها على المساكين
ولو كان انما قال في الحج او في الفرض صرف ثلثها في الحج او
في الفرض وقال ولو كان المريض قال في مرضه هذه
الدار اقرني الى رجل ولم يسمه او قال هي لفلان فانه
يصدق على ذلك ويدفع الدار الى من اقره بها
فان فرق بين اقراره بها للرجل بعينه وبين اقراره
بانه امره ان يصدق بها لالتركي ان مريضاً لو اقر بليس
في يده فقال هذا لكس عافيه لفلان بن فلان او عسفه
او لم يقل او عسفه ان اقراره بذلك جائز ويكون
الكس للمقر له ويدفعه اليه وكذلك لو كان الكس ارض
فقال المريض ان رجلاً وقف على فلان بن فلان ومن
بعد على المساكين كان اقراره بذلك جائز وتكون
الارض موقوفة على ذلك الرجل الذي سماه ومن بعد
على المساكين وكذلك ان سمي المريض جماعة كان اقراره
بذلك جائزاً على ما اقر به قال ابو بكر رضي الله عنه
والقاسم عندنا على قوله الاول ان الارض تكون
موقوفة على فلان مادام حياً فاذا مات فلان رجع

ثلاثها الى وريثته وكان ثلثها وقفاً على المساكين قال
ولو اقرباً برضي في يديه ان رجلاً لم اسمه وقفها على فلان
وفلان يعطيان من غلاتها كذا وكذا في كل سنة وللمساكين
كذا وكذا او في الفزول كذا وليس للمقر مال غير الارض التي
اقربها فهذا فان الثلثين منها يكون وقفاً على الرجلين
الذين سماها مادام احيا والثلث الباقي يكون
ثلاثه لورثة المقر والثلث بصرفتي المساكين وفي
الفزول قال ابو بكر رحمه الله فقد جعله الله مصداقاً
فيما اقرب به للمقرهم الذين باعوا لهم على قياس ما
فزياده فاما ما كان للمساكين والفزول فانه قدر
ثلثي ذلك الى الورثة وجعل ثلثه فيما سمي من
المساكين والفزول قال وان حال هذه الارض دفعها
الى رجل وقال قد وقفوا علي ولد فلان بن فلان وعلي
ولده وولد ولده ما تناسلوا وهو واحد هم وعلي
الفقر والمساكين قال فليس له شيء من غلة هذا الوقف
ولا لولده ولا لولده وولده وكل ما ينظر اليه حصصهم من
ذلك فيضم الى ثلثي ثم يخرج ثلث ذلك اجمع فينفذ
في الفقر والمساكين والفزول ويكون الثلثان منه
لورثته قال ابو بكر رحمه الله وهذه المسئلة صحيحة
على مذهبه من قبل انه ينظر الى كل من سماه فقد هم
بعد المقر وولده وولد ولده فيقسم الثلثين عليهم
جميعاً وعزل الثلث من الغلة ثم ينظر الى ما يصيب المقر
وقوله وولد وولد ولده من الثلثين فضمه الى الثلث
المفزول ثم اخرج الثلث من جميع هذا الذي اجتمع
فيجعله في الفقر والمساكين والفزول وجعل الثلثين

من ذلك

من ذلك لورثة المقر قال وقد بان لك ان الذي اقرب
لنفسه وولده وولد ولده فكله فهو الذي وقف فلم
يجز علي نفسه ولا علي ولده وولد وولد ان كان
ذلك وقفاً من قبله فضم حصصهم من الثلثين الى
الثلث واخرج ثلثي ذلك لورثته وجعل ثلث ذلك
في ابواب البر التي سمي قلت ارايت رجلاً مريضاً
في يديه ارض فاقرب في مرضه ان رجلاً وقف هذه
الارض عليه وعلي ولده وولد ولده ما تناسلوا ومن
بعدهم على المساكين ثم دفعوا اليه لم قلت انه لا يكون
للمقر ولا لولده وولد ولده من الغلة شيء ولم لا يجوز
اقراره بما في يده فيعمل في ذلك بما اقرب به قال من
قبل انه قد اقر المالك بهذه الارض وقفاً وادعى انه
وقف على نفسه وعلي ولده وولد ولده فلا يقبل دعواه
بذلك لنفسه ولا لولده وولد ولده قلت ولم لا
يقبل ذلك منه وليس له هنا خصم ولا منافع قال
لانه لما قال ان رجلاً وقفوا دفعوا اليه فقد اقر بالوقف
وانما صدقة فلما ادعى فيه شيئاً لنفسه وجب عليه
اثباته والوقف ايضا اصله صدقة على المساكين
فاذا ادعى شيئا وجب عليه ان يثبت ذلك قلت
هو ايدى يقبل قوله فيما يقرب له لغرضه من غلة هذا
الوقف قال اقراره بذلك لغرضه ليس عندنا
منزلة دعواه لنفسه من قبل ان كلها اقرب به الرجل
لغيره من هذا فانما هو شأنه له بذلك وشراوته
على الوقف لغيره منزلة واماماً يدعيه من ذلك
لنفسه ولولده فلا يقبل ذلك على الرجل الواقف

قال فما تقول في رجل في يديه دار وارض فقال هذه
 الدار وهما لي رجل فقضيتا منه قال هذا للارض
 به في ذلك من قبل ان لا يقر لاحد في هذه الدار
 والارض بحت والوقف فيه حق للمساكين قلت
 ارايت هذا الذي اراه او الارض في يديه لو قال
 في صحته ان رجلا وقفها علي قوم باعيا فصاروا قال
 علي هؤلاء القوم لقوم سماهم وعلي الفقراء او علي
 او قال وقفها ذلك الرجل علي وعلي وكذا وولد
 ولدي ابد اما تاسلوا قال اذا اقر بذلك لقوم
 باعيا فصاروا الفقراء او علي كان الوقف جائزا وكانت
 الفلقة للقوم الذين سماهم علي عدد دهم ويكون للفقراء
 والمساكين سهران هذا علي ما روي محمد بن الحسن رضي
 الله عنه عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الفقراء
 والمساكين انهم سهران واما قول الحسن بن زياد
 فان للفقراء والمساكين سهرانا واحدا واما اذا قال وقف
 ذلك علي وعلي ولدي وولد ولدي ونسلي ابد
 اما تاسلوا وهذا القول في الصحة والقياس في ذلك
 واحدا في الصحة قال ذلك او في الارض فاكوا بها
 واحد قلت ولم لا يكون هذا بمنزلة وقفه ان قال وقف
 هذه الارض علي نفسي وعلي ولدي وولد ولدي ونسلي
 ابد اما تاسلوا قبطل الوقف علي نفسه ويجوز في ولده
 وولد ولده ونسله قال يجب علي ما قال ان يبطل سهم
 من ذلك ويكون سهام ولده وولد ولده ونسله
 لهم ويكون اخر ذلك للمساكين اذا كان قد جعله
 علي هذا قلت وكيف يقسم هذا لو ولد الولد والنسل

لم يخلف

لم يخلف بعد قال ينظر الى من كان منهم مخلوقا عند
 العتمة فمحصون ويدخل هو منهم فنظر الى سهمه من
 ذلك فيبطل ويجوز سهام من يعني قلت فان كان
 قوم منهم احيا حتى طلعت الفلقة وقيل ان يدرك ثم مات
 بعضهم بعد ان طلعت الفلقة وقيل العتمة قال يكون
 سهم من كان منهم حيا حتى طلعت الفلقة ثم مات فبطل
 العتمة لو رثته وكذلك يكون الحال في ذلك في كل سنة
 يعني فيه علي هذا قلت السن من قول اصحابنا ان كل
 من في يديه ارض او دار او غير ذلك كائنا ما كان ان
 اذا اقر في ذلك بشي حان اقراره قال بلي قلت
 فلم لا تقبل قول هذا المقر فيما اقر به من هذا الوقف
 قال من قبل ان هذا المقر قد اقر ان هذا الشيء كان
 لما لك غيره ثم ادعي فيه ما ادعي لنفسه من الوقف فنصفه
 علي نفسه بان ملك هذا الشيء كان لغیره ولا تقبل
 فتواه فيما يدعي لنفسه من ذلك قلت ارايت لو قال
 هذه الارض كانت لرجل يملكها فوهبها لي وقضيتا
 انا تقبل هو له قال بلي قال يقول قد ملكتها والذي
 اقر انما وقف ادعي ان الوقف عليه وعلي ولده
 ونسله قد اقر بان اصل الوقف للمساكين لان الوقف
 كلامه مبارك ونسلي الا ترى انه انما يفتح كلامه
 في الوقف بان يقول هذا انصدف به فلان ووقفه
 فاما الصدقات للمساكين وكذلك ايضا انما يختم
 الوقف بان يقول فاذا انقضت اهل هذا الوقف كانت
 غلته علي المساكين ابد او كل وقف لا يكون اخره للمساكين
 فانه يبطل ويكون ميراثا بين ورثة الواقف قلت

ارأيت ان كان هذا المقر كانت في يديه ارض فقال هذه الارض
 استأجرها من رجل يملكها هل كنت تقرض له قال لا
 قلت فلم لا يكون اقراه بالوقف مثل اقراه بالاجارة
 قال من قبل ان اقراه بانه استأجرها من رجل يملكها
 لم يقرضها بحق لاحد والمقر بالوقف قد اقربك للمساكين
 فلك ان يقرض فيها اقرب به للمساكين فان كان موضعاً له
 والا اخرجته من يده وصبره الى من يفت به وقد قال
 بعض اهل العلم لو ان رجلاً قال ارضي هذه صدقة موقوفة
 ولم يقدر غير هذه انما تكون وقفاً على المساكين بقوله
 صدقة موقوفة لان الصدقات انما هي على هذا فان
 اشترط في الوقف شيئاً بقوله صدقة موقوفة فتلك
 جائز على ما اشترطه مثل قوله صدقة موقوفة هكي
 زيد وعلى ولده وولد ولده واولاد اولادهم ابداماً
 تناسلوا قال هذا جائز فتكون هذه الارض موقوفة
 على زيد وعلى ولده وولد ولده ونسبه على ما اشترط
 الواقف فاذا انقضى ولده ونسبه ولم يبق منهم احد
 كانت موقوفة على المساكين بقوله في صدقة هذه الكتاب
 صدقة موقوفة وان لم يذكر انما في المساكين فالكلهم
 الاول بحري وبقي عن ذلك والله اعلم
باب في الولاية في الوقف
 قلت ارأيت رجلاً وقف ارضاً على وجوه سماها
 واخرجها من يده الى رجل قال قد وليت هذا الوقف
 ثم مات الواقف هل يكون هذا الرجل وصياً في هذا الوقف
 قال لا وانما اليه ولايته في حياته فاذا مات الواقف
 لم يكن لهذا الرجل ولايته بعد موته الا ان يقول الواقف

قد وليت امرها في حياتي وبعد وفاتي فكون وصياً فيها
 بعد وفاته ويكون وكيلها في حياته قلت قال
 قال قد وليت بعد قتي هذه في حياتي وبعد وفاتي
 قال هذا جائز وهو وكيل في حياته الواقف وصي فيها
 بعد وفاته قلت يكون وكيل في الحياة ويكون وصيه
 بعد المات بقوله قد وليت في حياتي وبعد وفاتي
 قال نعم لان قوله قد جعلت وكيلاً في حياتي وبعد
 وفاتي فانما قصد الى الولاية فيها بعد وفاته فانما قصد
 الى الولاية فيها بعد وفاته قلت فان قال له قد جعلت
 وصياً في حياتي وبعد وفاتي قال العباس ان يكون
 فيها وصياً بعد وفاته ولا يكون وكيلها في حياته وفي
 الاستحسان يكون وكيلها في الحياة ويكون وصياً فيها
 بعد وفاته قلت ارأيت اذا جعل ولايتها بعد وفاته
 الى رجلين فقبل احدهما ذلك ولم يقبل الاخر قال
 ينبغي للقاضي ان يجعل مع الذي قبل رجلاً يقوم مقام الذي
 لم يقبل وان كان الذي قبل موضعاً لك عند القاضي
 فنقض القاضي ذلك اليه فهو جائز قلت ارأيت
 ان قال الواقف قد جعلت ولاية صدقة في هذه الارض فلان
 هذا في حياتي وبعد وفاتي الى ان يدرك ابني فلان فاذا
 ادرك كان شريكاً لفلان في ولايتها في حياتي وبعد
 وفاتي فاذا احسن بن زيار روى عن ابي حنيفة رضي الله
 عنه انه قال لا يجوز ما جعل الى ابنة من ذلك وقال
 ابو يوسف هو جائز على ما جعله قلت وكذلك ان قال
 قد ادرك ابني فلان وابنه ولاية صدقة في هذه في حياتي
 وبعد وفاتي فلان قال قد لك جاني في قول

الى يوسف قلت ارايت رجلا اذا وقف وقفا ولم يجعل ولاية
 الى احد قال ولاية الى من يولي ذلك هو نفسه ويولي
 في حياته وبعد وفاته من رآى الاتركي ان رجلا لو ولي
 رجلا وقفه في حياته وبعد وفاته كان له ان يعزله
 عند ذلك قال نعم ويجعل ولايتها الى غيره قلت فكون
 له هذا وان لم يشترطه في عقد الوقف قال نعم له
 ذلك قلت فان اوصى الى رجل ان يترك ارضه
 بعد وفاته لعمال سماء ويوقفها عنه في وجوه سماء
 واسرى على وصيه هذا قال فذلك جائز لو وصيه
 ان يترك ارضه على ما اوصى به اليه ويوقفها عنه ويكون
 ولايتها الى وصيه قلت وكذلك لو اوصى الى رجل وارث
 بان يوقف ارضه بعينها بعد وفاته قال ذلك جائز
 ويوقف ارضه هذه بعد وفاته ويكون ولايتها الى
 وصيه قلت وهل لو وصيه ان يوصى بما اوصى اليه
 من ذلك الى اخر قال نعم قلت ارايت ان قال في
 صحته قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز
 وجل ابد اعلى قومه سماء ثم من بعدهم على المساكين
 ولا يشترط ولايتها الى احد فلما حضرته الوفاة اوصى
 الى رجل ثم مات هل يكون وصيه هذا وصيا في وقفه
 قال نعم يكون وصيا في جميع اموره وفي هذا الوقف
 وفي كل وقف وقفه قلت ارايت الواقف اذا وقف
 ارضه في صحته على قومه باعيا لهم وفي وجوه سماء
 وجعل اخرها لله على واستشرط ولايتها لنفسه وان له
 ان يوليها لغيره قال فذلك جائز قلت فان كان
 عن مامون على هذا الوقف يخاف ان يتلفه ويحيط

فيه حد كما يكون فيه انلا فة قال يخرج القاضى منه
 الا نوي انه لو من اهل الوقف ما سمي ارضه فالتوجه
 ان القاضى ياخذ به بد فذلك اليهم مما يصير في زدي
 من غلة الوقف ويخرج ذلك فان ترك عمارته فلم يور
 وفي يد به من غلة ما يمكنه ان يور كماله القاضى
 على عمارته فان فعل والاخرجه منه قلت فان
 وقف ارضه هذه ولم يجعل ولايتها الى احد حتى مان قال
 يجعل القاضى لها قوما ويوليها اياها قلت فان وقف
 وقفا وجعل ولاية الى رجل في حياته وبعد وفاته ثم وقف
 ارضه اخرى ولم يجعل ولايتها الى احد هل يكون والى ذلك
 الوقف الاول والى هذا الوقف الاخر قال لا يكون والى
 لهذا الوقف الاخر لان يقول انت وصي فان قال له انت
 وصي كان اليه ولاية ووقفه كما قلت فان وقف ارضه
 وجعل ولايتها الى رجل ووقف ارضه اخرى وجعل ولايتها
 الى رجل اخر هل تشارك واحد منها صاحبه فيما في يد
 قال لا لان كل واحد منها والى الوقف الثاني ولا
 الواقف قلت ارايت اذا قال ارضي هذه صدقة لله
 موقوفة لله عز وجل ابد اعلى قومه سماء على ان
 ولايتها في حياتي وبعد وفاتي الى فلان قال هذا جائز
 قلت فهل لهذا الرجل الذي جعل اليه ولايتها ان يوصي
 بذلك الى غيره قال نعم قلت ولم قلت ذلك ولم يقل
 انت وصي قال من قبل انه بمنزلة الوكيل له في الحياة
 ومنزلة الوصي في ذلك بعد وفاته قلت فان اوصى
 بعد ذلك الى رجل اخر فقال فلان وصي هل يكون
 لو وصيه ان يولي الوقف مع الرجل الذي جعل اليه ولايتها

قال ثم يقولان الوقف جميعا ويكون الوصي وصيا في جميع
 التركات الباقية الا ان يقول الواقف قد اوقفت ارضي
 هذه علي كذا وكذا او جعلت ولايتها الي فلان وجعلت
 فلانا وصي في تركاتي وجميع اموركم فيكون كل واحد منهما
 وصيا بما جعل اليه من ذلك قلت فان قال قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعي وجوه
 سماها وعلي ان ولايتها لفلان بن فلان في حياتي وبعد
 وفاتي وعلي ان ليس لي اخراجه من ولاية هذه الصدقة
 ولا صرفه عن ذلك قال هذا الشرط باطل وله اخراجه
 وعزله عن ذلك الوقف متى بداله قلت فلو وقف
 ارضي له كل واحدة منها علي قومه باعيا فيهم وجعل ولاية
 كل ارض منها الي رجل سمي ه ثم اوصي بعد ذلك الي رجل
 قال فلو صبه ان يتولي كل وقف وقفه مع الرجل الذي
 جعل اليه ولاية ذلك الوقف قلت فان اوصي هذا
 الوصي الي رجل قال فلو صبه من ذلك مثل الذي
 كان الي الوصي قلت ارايت ان كان الواقف شرط
 انه ليس الوصيه ان يوصي بما جعل اليه من ذلك الي احد
 قال هذا الشرط جائز علي ما شرطه الواقف قلت
 وكذلك مالي الوقف ان قال الواقف ليس له ان يوصي
 بذلك الي غيره قال نعم قلت ارايت ان قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعي وجوه
 سماها علي ان ولايتها في حياتي وبعد وفاتي الي افضل
 ولدي قال ذلك جائز قلت فان كان ولده في
 الفضل سوا قال يكون ابرسنا قلت فان قال علي
 ان يكون ولاية هذا الوقف الي الافضل فالافضل من

ولدي

ولدي ثاني افضلهم ان قيل ذلك قال تكون الولاية الي
 الي الذي يليه قلت وكذلك ان يولي افضلهم ثم
 مات قال تكون الولاية الي الذي يليه قلت فان كان
 افضلهم غير موضع لولاية هذه الصدقة قال يجعل القاضي
 رجلا يتوهم به قلت فان صار بعد ذلك منهم من يصلح
 للقيام به قال ترد ولاية هذا الوقف اليه قلت فان
 قال علي ان ولاية هذه الصدقة الي الافضل من ولدي
 وتولاها افضلهم ثم صار في ولده من هو افضل من الذي
 تولاها قال تكون ولايتها الي هذا الذي صار افضل
 من الذي تولاها الاول قلت فان قال علي ان ولاية
 هذه الصدقة الي افضل ولدي فكان افضلهم ليس بموضع
 لذلك قال يجعل القاضي لهذا الوقف قبيحا يوكفه
 امره قلت فان قال الواقف علي ان ولاية هذا الوقف
 الي رجلين من ولدي لا يخرج ذلك عنهم ولم يكن في ولده
 من يصلح لولاية ذلك قال يجعل القاضي لذلك قبيحا
 ولا يلتفت الي قول الواقف لا يخرج ولاية هذا الوقف
 عن ولدي قلت فان قال علي ان ولاية هذا الوقف
 الي اثنين من ولدي من يصلح للقيام بذلك فكان فيهم
 رجل واحد يصلح لذلك وكان فيه ابنة من ناسته
 تصلح للقيام بذلك قال تكون ولاية هذا الوقف
 الي ابنته وابنته هذين اللذين يصلحان لذلك لانه
 قال الي اثنين من ولدي ولم يقل الي رجلين
 قال **باب في اجارة الوقف**
 قال ابو بكر رحمه الله ولو ان رجلا جعل ارضا له صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابد اعي قومه باعيا فيهم وفي وجوه

سماها وجعل اخرها للابن هل له ان يواجرها ويدفعها
 من اربعة قال نعم من قبل ان ولا تنها اليه فله ان يعطي
 ذلك ما يملكه الوالي لها قلت فان اجرها ما تنافي
 اناس في مثله من الاجر قال فالاجارة جائزة قلت
 وان اجرها لم يخط من الاجر ما لا تنافي الناس في مثله
 قال لا يجوز الاجارة وينيقي للقاضي اذا رفع اليه
 ذلك اليه ان يبطل الاجارة فان كان الواقف مأمورا
 وكان ما فعل من هذه على طريق السر والنفقة
 فسحق القاضي الاجارة واقر الارض في يده واجر
 باستفلا لها واجازتها ان كان اصله والا استقصى
 بذلك وان كان الواقف غير مأمور بالاجر من يده
 وصرفها في يد غيره ممن يوثق به وكذا ان كان
 لم يخط من الاجر شيئا ولكنه اجرها سنيا لثمة من
 تخاف عليها ان تلف في يده قال يبطل القاضي الاجارة
 ويخرجها من يدي المستاجر ويجعلها في يدي من يثق
 به قلت وكذلك الدار الوقف والمستفلا هو ينفقه
 المتولة قال نعم قلت فان اجر الواقف الارض
 سنة ولم يخط من الاجر شيئا قال فالاجارة جائزة
 قلت فله ان يقبض الاجر ويفرقه في الوجوه التي
 سئل ذلك فيها قال نعم قلت فان قال قد قبضت
 الاجر من المستاجر ودفقته الى هولا الذئب وقفت
 ذلك عليهم وحجدا المقوم قبض ذلك فان المولى قوله
 ولا شيء عليه قلت وكذلك ان كان قبضته ومناع
 ميا او سرقا قال المولى قوله في ذلك قلت
 ارايت ان اجر الوقف سنفي معلومة ومات قبل

ان تنقضي

ان تنقضي هذه الاجارة قال لا تبطل الاجارة من
 قبل انه لم يواجرها بملك انما اجرها للوقف قلت
 فان اجرها وصي الواقف ثم مات قبل انقباضه
 الاجارة قال لا تبطل الاجارة بموته وكذلك ان اجرها
 امين القاضي ثم مات الامين والقاضي او عزل القاضي
 عن القضاء قال لا تبطل الاجارة في شيء من هذه
 الوجوه قلت ارايت ان اجرها الواقف من ابنه
 او من ابنته او من عبده او من كذا بته قال اما في ذهاب
 الي حقيقة فان الاجارة لا يجوز من احد من هؤلاء
 واما من ذهب الي يوسف فان الاجارة من ابنه وابنته
 جائزة واما من عبده او من مكاتبه فان الاجارة لا يجوز
 قلت فان اجر الواقف الدار يعرض من العروض بمن
 قال الاجارة على من ذهب الي حقيقة جائزه واما
 على من ذهب الي يوسف ونحوه فان الاجارة لا يجوز
 بالعرض من ولا يجوز الا بالدار تاجر والدار امر قلت
 فلي من ذهب الي حقيقة فان اجرها يعرض من
 العروض او بشيء ما يكال او يوزن ما يصنع بذلك
 قال ببيعته ويجعل منه في سبيل الوقف قلت
 فان اجر الواقف او وصيه او امين القاضي ارض
 الوقف اجارة فاسدة قال فان قبضها المتاجر
 وردها فعليه اجر مثلها لا يجاوز ذلك الاجر المتجر
 سعي قلت فاقبض المتاجر الارض وهي اجارة
 فاسدة فلم يرد غيرها قال فلا اجر عليه لانه لم يرد
 الاجر في الاجارة الفاسدة يكونها في يده وكذلك
 الدار يستاجرها الرجل اجارة فاسدة فيقبضها

ولا يسكنها قال فلا اجر عليه ان لم يسكنها قلت فهل ين وقف
عليه الارض ان يواجرها قال لا انما الاجارة لي ولي
الصدقة دون الوقف عليهم قلت ارايت لو اجرها
امني القاضي بامر القاضي من رجل ثم شئ للقاضي
ان المستاجر يحرق علي رقة الصدقة قال يفسخ القاضي
الاجارة ويخرج من يده ان راى ان يواجرها من غيره
فعل ذلك والله اعلم

باب المعاملة والمزارعة في ارض الوقف

قال ابو بكر رحمه الله واذا وقف الرجل ارضاً له
فقدنا صحتها وفيها نخل وشجر هل له ان يدفع الارض
مزارعة الي رجل يزرعها بذر وتنتجته علي ان ما
اخرج الله تبارك وتعالى من ذلك فله النصف والمزارع
النصف قال هذا اجازي في قول ابو يوسف وكذلك
ان كان عنده بذر فدفع الارض والتدري رجل مزارعة
بالتنصيف قال هذا اجازي ان لم يكن فيه محاباة لا تناف
الناس في مثلها قلت فان كان في ذلك محاباة
تناف الناس في مثلها قال المزارعة جائزة قلت
وكذلك ان دفع ما في هذه الارض من نخل وشجر
معاملة بالنصف او بالثلث قال هذا اجازي قلت
وكذلك امني القاضي قال نعم قلت فان احرص
الوصي الارض وفيها نخل وشجر وقد اجرها بذر اثم
او بذر قال الاجارة جائزة اذا كان فيها من
النخل والشجر لا يمنع من راعه قلت فان كان مما
يمنع من راعه قال الاجارة باطلة لا يجوز اذا
كانت الاجارة انما وقعت علي الارض دون النخل

والشجر

اع

والشجر قلت فهل لولي الصدقة ان يزرعها بذر لا هل
الوقف قال نعم قلت ويعرها ويكره ان يزرعها وسوا
فيها قال نعم له ان يعمل ذلك بما فيه اخط لاهل الوقف
والتوفير عليهم قلت ارايت والي هذه الصدقة ان
يدفع مزارعة بالنصف وهي ارض خارج علي من خراجها
قال من حصه اهل الوقف قلت وكذلك ان كانت
ارض عشر قال عشرها فيما يصير لاهل الوقف مما
استوطنه لهم مما يخرج الله عز وجل منها قلت ارايت
الواقف اذا دفع ارض الوقف مزارعة ودفع ما فيها من نخل
وشجر معاملة ثم مات قبل انقضاء هذه الاجارة والمزارعة
والمعاملة هل تبطل قال لا قلت وكذلك وصيه
وامني القاضي قال نعم قلت فان مات المزارع والمعامل
قال تبطل المزارعة والمعاملة قال ولم تبطل المزارعة
والمعاملة بموت المزارع والمعامل ولا تبطل بموت الواقف
ولا وصيه ولا بموت امني القاضي قلت من قبل ان
هو لا ولم يزارعوا ولم يملكوا لانفسهم وانما فلو ان كان
لاهل الوقف فلا يبطل بموت من يموت منهم والمزارع
والمعامل انما زارع وعامل لنفسه فلما مات يبطل ما كان
منه من ذلك

باب الرجل ينف الارض ثم يحد وهي في يده

او تكون في يدي غيره وهو جاحل ان تكون الارض
التي وقفها والرها وة علي ذلك قال ابو بكر رحمه
الله في قوم ادعوا ارضاً في يدي رجل وقالوا وقفها
فلا نعلمنا والذكي الارض في يده يقول لي وانما هم
المومنين ان فلا نوقف هذه الارض عليهم

لا يستحقون ذلك شيئا من قبل ان الرجل قد وقف مالا يملك
 وشهادة الشهود ان فلانا وقفها لاستحقاق فلان ولا تقوم
 قلت فان حال التوم وقفها علينا ومن بعدنا على
 المساكين وكان يوم وقفها كانت الارض في يديه واقاموا
 على ذلك بيعة ان فلانا وقفها عليهم ومن بعدهم
 على المساكين وان هذه الارض كانت في يد فلان
 يوم وقفها قال لا يستحقون ايضا لهذه الشهادة شيئا
 من قبل ان الارض قد تكونت في يديه على لجارة او
 على عارية او هبة او عتق او مضاربة
 او رهن وما اسببه ذلك لا يستحق بكونها في يده
 ملكها قلت اولى من قول اصحابنا ان رجلا لو اقام
 البيعة على ارض في يد رجل او دار انهم كانوا في يد
 ابيه حتى مات وهي في يده انهم يكونون لها للذي
 كانت في يديه ويجعلونها ميراثا بين ورثته قال
 بلى قلت فلم لا تكون هذه الشهادة التي شهد بها
 غني هو لان هذه الدار كانت في يدي يوم وقفها
 مثل ذلك قال من قبل ان شهد ان هذه الدار
 كانت في يد فلان حتى مات وهي في يديه عتق لينة
 شهد انهم انه مات وتركها ميراثا قلت فان
 شهد الشهود ان فلانا اقر عندنا واسردها على نفسه
 انه وقف هذه الارض وقفنا صحيحا وانها كانت في
 يده حتى مات وهي في يده هل يصح الوقف
 وهذا يقضي للتوم لما قال لا قلت ولم وقد
 شهد الشهود انه مات وهي في يده قال من قبل
 ان شهد انهم ان فلانا وقفها قد تقدم الوقف فيها لهم

شهدوا

شهدوا انها كانت في يده حتى مات فهذا استناق من
 قبل ان من جعلها في يده حتى مات وتركها ميراثا فكأنهم
 شهدوا انه وقفها ثم شهدوا بعد ذلك انه مات وتركها
 ميراثا وكيف يكون ما وقفه ميراثا بين ورثته فان
 قضينا بالها ميراثا لم تكن وقفنا وان قضينا بالها وقف
 لم تكن ميراثا واولي الامر ان يحكم بالها ميراثا بين
 ورثته ولا تكون وقفنا قلت وكيف يصح الوقف فيها
 وهي في يدي من يقول هي لي قال ان شهد الشهود ان
 فلانا اقر عندنا انه وقف هذه الارض وقفنا صحيحا
 وحدها وان كان ما كانا وقت ما وقفها قضينا
 بالها وقف من قبل الوقف واخرجنا هاتين يدي
 الذي هي في يده قلت فما نقول ان شهد الشهود
 ان فلانا وقف هذه الارض وقفنا صحيحا وحدها
 والارض في يدي وارث الوقف يقول ورثتها عنه
 ويجوز الوقف حال اقصي بها وقفنا في الوجه التي
 سئل فيها وكذلك ان كانت في يدي وصي الوقف
 يقول هي في يدي لفلان الذي اوصي الي او كانت
 في يدي رجل يقول كنت وكذا لفلان الوقف فيها
 وقد اقام البيعة الذين يدعون انها وقف على اقرار
 الوقف انه وقفها عليهم ومن بعدهم على المساكين وكانت
 الشهادة محصورة وارث الوقف او محصورة وصيه
 قال اقصي بالها وقف من الوقف قلت فان لم
 يحضر وارث الميت ولا وصيه وكلهم اقاموا البيعة على
 الذي هي في يده يقول كنت وكذا لفلان فما هذا
 يسمع القاضي ان شهدوا هم عليه قال لا ليس لهم

عن الواقف الاوارك او وصي ولا يكون غيره هذا من خصما
عن الميت قلت فان كانت في يد رجل او دعه
الواقف اياها او في يد رجل رهنه الواقف
اياها او مستاجر من الواقف او غاصب عضها من
الواقف وهو مقران للواقف قال لا يكون احد من
هؤلاء خصما عن الواقف حتى تقوم البينة على اقراره
الواقف بخصومة وارث له او وصي له قلت فانه كانت
الارض في يد رجل يقول هي لي وليدعي ملكا لم صار
خصما قال من قبل ان يبيع في يده شي يقول
هو ملك لي من ثود افع منه وهو الخصم في ذلك
قلت فاذا اقام البينة ان الواقف علم على الرجل
الذي الارض في يده ان فلانا وقفها عليه وهو ملك
لها يوم وقفها هل كتمان ان يعضوا من الرجل الذي
الارض في يده وارثا للواقف او وصيه قال لا
قلت ولم قلت ذلك ولك انما ثبت على الواقف
وورثته والحكم انما هو علمهم قال الا ترى ان رجلا
لو ادعي ارضا في يد رجل او دارا انه اشتراها من
فلان وفلان غائب او ميت وان فلانا باعها لياها
يوم باعها وهو مالك لها والذكي هي في يده يقول
هي لي وقد اقام المدعي البينة على الشراء وعلى ان
الذكي باعها كان ما كثر يوم باعها منه بما في دينار
وقضى المثل اني اقبل بينة المشتري واحكم له بالارض
او الدار شهادة هؤلاء اليهود وانتزعتها من يدك
الذي هي في يده وادفعها له قلت اولى هذه
شهادة علي الغائب قال اذا كان المكي لا يصل

الي

الي حقه الا يملك هذه اقبلت ذلك وحلت شهادة شهوده
قلت ارايت ان كان الواقف حيا وهو يحج الواقف
واقام الوقوف عليهم شهودا انه وقف هذه الارض
عليهم وقفا صحيحا قال ان كانت الارض في يده حلت
عليه بالوقف واخرجها من يده قلت ارايت ان احضر
رجل فقال وقف هذه الارض على المسكين
انه او هو يحج ذلك واقام البينة على اقراره بالوقف
قال احكم عليه بالوقف للمساكين واخرج الارض
من يده قلت وكلام من احضره قبلت البينة منه
اذا كان الواقف على المسكين قال نعم قلت ارايت
ان لم يجده الشهود الارض قال ان كانت الارض
مشهورة تغني شهادتها عن تحديدها حلت عليه
بالوقف قلت وان حدددها من قال لا يقبل ذلك
قلت فان شهد واعليه انه اقر عندهم انه وقفها على
هؤلاء القوم او على الوا على المسكين وقفا صحيحا وشهدوا
انه ادارها على حدودها ووقفنا عليها ولم نسم لنا
حدودا قال يقبل ذلك قلت فان قالوا اقر عندها
بالوقف وسمى الحد ودلنا بمحفظها وقد سنها قال
الشهادة باطله قلت فان شهدوا انه اقر عندهم
انه وقف ارضه الكذا ولم يسم حدودها وكنا نفرها
ونفرها حدودها وسمى للمساكين حدود الارض قال
الشهادة جائزة الا يوكا انهم لو شهدوا انه اقر عندهم
انه وقف داره التي نزلها التي في موضع كذا او نحن
جيرانه وشهدوا انهم يعرفون حدود هذه الدار
وقالوا لم يسم لنا الحدود فهو جائز وان شهدوا انه سمي لنا

حدودها وقال حدها الاول ينهي الى موضع كذا واحد
 الثاني والثالث والرابع وقالوا لا تفرق الحدود وكلنا
 نسند عليه بذلك فان احكامهم يقبل شهادتهم وحكم
 عليه بالوقف وخرجها من يده قلت فان قال لا اعرف
 هذه الحدود التي سموها قال ياخذ القاضى
 بما قرره بذلك قلت فان قال حد هذه الارض كذا
 ووقف من الحدود على مواضع انكرها الذين اذعوا
 الوقف وقالوا الحدود التي سماها اليهود الى موضع
 كذا وكذا قال يكلفهم القاضى البينة على معرفة
 الحدود واذ اقاموا على ذلك سجد احكم عليه
 بالحدود التي سجد ونها عليه قلت فان شهد
 احدهما انه وقف نصف مائة وسجد الاخر انه
 وقف نصف مائة قال الشاهد باطلة قلت
 فان شهد احدهما انه اقر عنده انه وقف ارضه
 كلها وحددها وشهد الاخر انه اقر عنده انه وقف
 نصف مائة قال يحكم الحاكم بما اجمع عليه من ذلك قلت
 وقف وانما يحكم الحاكم بما اجمع عليه من ذلك قلت
 فان شهد احدهما انه وقف في رجب من سنة كذا
 وشهد الاخر انه وقف في شهر رمضان من هذه
 السنة قال الشاهد باطلة جازية من قبل انهما شهدا
 على اقراره والشهادة على اقراره لا تبطل باختلاف
 الاوقات قلت وكذلك ان شهد احدهما انه اقر
 عنده بالكوقة انه وقف وشهد الاخر انه اقر عنده
 ببغداد قال الشاهد باطلة جازية وحكم عليه بالوقف
 قلت فان شهد احدهما انه اقر عنده انه وقف

في الصحة

في الصحة وشهد الاخر انه وقف في مرضه قال الشاهد
 باطلة قلت ولم يطلها ارايت ان كانت تخرج من
 يده قال من قبل ان لا جعلها وقف في الصحة
 ان كان الواقف قد مات فان قال قابيل فاجعلها في
 المرض قلت ان جعلها وقف في المرض قال ان
 جعلها وقف في المرض فليحق الثلث دين البطلت
 الوقف فلهذه القلة لا يجوز ان احكم بالوقف
 قلت فان شهد احدهما انه جعلها وقف في حياته
 وصحته وشهد الاخر انه جعلها وقف بعد موته قال
 فالشهادة باطلة من قبل ان الذي سجد انه جعلها
 وقف بعد موته انما شهد انها وصية والوصية انما
 هي من الثلث فقد اختلفا في نفس الشاهد على
 الوقف قلت ارايت ان شهد انه اقر عندهما انه
 وقف جميع حصته من هذه الارض وهو الثلث
 منها مائة وقال نحن نعلم ان حصته النصف او اكثر
 من النصف قال يحكم عليه بوقف النصف الا تركي
 ان رجلا قال قد اوصيت لفلان بثلث مالي وهو
 الف درهم فوجدنا ثلثه الفين او ثلثه انا نحكم
 له بجميع الثلث بالغا ما يبلغ قلت فان شهد انه
 وقف نصف هذه الدار وقال هي حصتي وقال
 نحن نعرف حصته منها وانما له الثلث قلت فان
 شهد انه وقف نصف هذه الدار وقال هي حصتي
 وقال نحن نعرف حصته منها وانما له الثلث قال
 يحكم بوقف الثلث وما زاد فاقدره بالكل قلت
 فان شهد احدهما انه اقر عنده انه وقف على الفقراء

والمساكين وسهد الاخر على اقراره انه وقفها على الفقرا قال
 حكيم عليه بالوقف على الفقرا في قول لكتب بن زياد رحمه
 الله من قبل انه قال للفقرا والمساكين سهم واحد ومن
 قال للفقرا والمساكين سهمان جعل نصفا وقفنا على
 الفقرا وابطل الوقف على السهم الاخر قلت فان شهد
 احد هما انه جعل وقفنا على المساكين وسهد الاخر
 انه جعل وقفنا على المساكين وفي الحج قال حكيم بان
 نصفا وقفنا على المساكين فانما ينظر الى ما اجمعوا
 فتحكم به قلت فان شهد ساء هذان انه اقرانه
 جعلهما وقفنا على الفقرا والمساكين وسهد ساء هذان
 اخران انه جعلهما وقفنا على الفقرا والمساكين وعلى
 قرابته قال ان وقت السهود وقتا ثبت على ما شهد
 به اصحاب الوقت الاول من قبل ان الوقف يست
 بزيادة الاولين والزيادة الثانية باطله لان
 من وقف وقفنا لعل ان يغيره عن حالته الاول
 الا ان يكون استلزام ذلك في عقدة الوقف فان
 كان في الوقف الاول شهدوا انه وقفنا على كذا وكذا
 وانه قد استلزام في عقدة الوقف ان يترك وان
 ينقص وان يدخل من راي ادخاله ويخرج من راي
 اخراجه فانه كانت الزيادة الثانية بزيادة
 على الزيادة الاولى ونقصان حكمت بان الثانية ايض
 لم تكن الزيادة التي زادهما السهود وان لم يوقت
 الاستئذان وقتا حكمت بانها وقف وقسمت الفلقة
 بين الفقرا والمساكين وبين القرابة فمنيت للفقرا
 والمساكين بجميع الفلقة لان سهودهم قد شهدوا

لهم

لهم جميع الفلقة ومنيت للقرابة بغيرهم فان كانت
 القرابة عشرة انفس ففي شهادة الذين شهدوا للقرابة
 قد شهدوا وان الفلقة بين الفقرا والمساكين سهمان
 وللقرابة عشرة اسهم فامر بالسهم القرابة بخمسة
 اسداس الفلقة وامر بثلث الفقرا والمساكين بجميع الفلقة
 وذلك خمسة اسهم من احد عشر سهمها هذا على ما رواه
 محمد بن الحسن رحمه الله انه قال للفقرا والمساكين سهمان
 وقال الحسن بن زياد رحمه الله للفقرا والمساكين سهم
 واحد وقد وجدنا ما نقل الله تبارك وتعالى
 علينا في القرآن انه سمي في الصدقات فقالتا جل وعلا
 انما الصدقات للفقرا والمساكين فاحملوا ان سهمهم
 الصدقات ثمانية اسهم فقالي ما قال الحسن بن زياد
 رحمه الله يصوب للفقرا والمساكين سهم واحد
 ويصرف للقرابة بغيرهم عشرة اسهم فتكون الفلقة
 بينهم على احد عشر سهم سهم الفقرا والمساكين
 احد عشر سهمها وللقرابة عشرة اسهم قلت
 فان شهد ساء هذان انه جعلهما وقفنا على اهله بيته
 وعلى المساكين وسهد اخران انه جعلهما وقفنا على اهل
 بيته وعلى المساكين واهل بيته خمسة انفس وعلى
 قرابته من قبل ابيه وخمسة انفس وكلهم عشرة سهم
 انفس قال فالتا هذا الذي شهد للقرابة والمساكين
 قد شهد لاهل البيت وللمساكين ولم يشهد للقرابة
 بكاه وسهد لاهل البيت ان لهم خمسة اسهم من
 ستة اسهم من الفلقة وسهد الاخران لهم خمسة اسهم
 من احد عشر سهمها من الفلقة لان القرابة جميعا عشرة

في قوله
 وقفنا على
 المساكين
 والفقرا
 ما اجمعوا
 في الحكم
 به

اسهم وللمساكين سهم فحكم لا هذا البيت باقل الامرين
وهو الذي اجمع عليه الشاهدان وهو خمسة اسهم من
احد عشر سهما من الفلة ويكون للمساكين هذا السهم
الذي من احد عشر سهما من الفلة ويورث عليهم
الحسنة الاسهم الذي شهد بها الشاهد للقرابة من
قبل ان القرابة لم يشهد لهم الا الشاهد واحد فلم يثبت
لهم بشي ورجعت سهاهم الي المالكين ستة اسهم
من احد عشر سهما من الفلة لان كل ما يبطل من
الفلة عند واحد من اهل الوقف قائما يرجع ذلك
الي المالكين ولو كان هذا في وصية بالثلث شهد
شاهد انه اوصي بثلث ماله للمساكين ولقرابته
وعهد الاخر انه اوصي بثلث ماله للمساكين واهل
بيته ان يحكم لاهل بيته بخمس اسهم من احد عشر سهما
من الثلث وللمساكين سهم واحد من احد عشر سهما
من الفلة وترجع خمسة اسهم من احد عشر سهما من
الثلث الى الورثة من قبل الما يبطل من الثلث فرجعه
الي الورثة قلت اذات ان شهد شاهدان
انه وقفوا على زيد وولده وليس لزيد ولد
قال تكون الفلة كلها لزيد قلت قال كان لزيد
ولد قال تكون الفلة بين زيد وولده جميعا على
عددهم قلت فان مات بعض ولدي قال
من مات منهم يبطل سهمه وتقسيم الفلة لبقين
عليه وعلى من بقي من ولده الا تركه ان
رجلا لواء وصي بثلث ماله لزيد وولده فان
ولد زيد قبل موت الموصي قال تكون الفلة

كلها

كلها لزيد قلت فان شهد احد الشاهدين انه جعل
صدقة موقوفة على قرابته قال فقد ثبت الوقت
بقوله صدقة موقوفة واجعل غلها للفقراء والمساكين
وون الاغنياء من قبل ان فقرا القرابة مأكلي الا نرى
ان رجلا لو قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
لله عز وجل ابد ولم يزد على هذا اني اجعل غلها للمساكين
قلت اذات رجلين شهدا على رجل انه جعل ارضه
هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلى اهل
بيته واهل بيته قال سها وبنها با كلمة لا يجوز
قلت فان شهدا عليه انه جعل صدقة موقوفة على
فقرا بيته ومن بعدهم على المساكين وهما يوم شهدا
عنينا قال سها وبنها ايضا با طلة من قبل ان
انفق بعد ذلك ست الوقف لهما بشهادتهما فكل شهادة
بجرائك ههنا الى نفسه مقبلا او لدفع لها عنه مضمرة
فان شهدا انه لا يجوز قلت وكذلك ان كان الشاهد
بجرائك ههنا الى ابيه او الي ولده او الي
زوجته قال نعم شهادة يضمن با طلة لا يجوز وكذلك
ان شهدا انه جعل صدقة موقوفة لله عز وجل على
خيرائه وهما من خيرائه انه قال سها وبنها با طلة
قلت فلم يجعلها صدقة على المساكين بقوله
جعل صدقة موقوفة لله عز وجل قال من قبل
ان الوقف لا ينقضي الا بشراؤنها وهي شراؤنها
لا يجوز بغيرها ويبطل بغيرها قلت فان شهدا
انه جعل صدقة موقوفة على اهل بيته وعلى قوم
اخرين سموهم والشاهدان من اهل بيته قال

الشهادة باطله لان الواجب ان لا يثبت له الوقف استر كوافيه قلت
فان قال ان الشاهدان لا تقبل ما وقف عليهما قلت لا يخوف
الشهادة لسائر اهل بيته ولا شيء للاخرين قلت
وما يبطل شهادتهما قال من قبل ان اولادهما من اهل
بيت الواقف فقد شهد الاولاد هما قلت فان شهدا
انه جعل صدقة موقوفة علي فقرا جيرانه وعلي
فقرا المسلمين وهم من فقرا الجيران قال يجوز الشهادة
من قبل ان فقرا الجيران ليس هم موقوف مخصوصون
الا ترى انما انظر في فقرا الجيران يوم تقسم الفلّة فمن
انتقل منهم حواره لم يكن له في الفلّة حق الا ترى ان
رجل من اهل الكوفة وهو فقير ان لو شهد انه جعل
ارضه صدقة موقوفة علي فقرا اهل الكوفة ان
الشهادة جائزة وان الوقف ليس لهما باعيا فيها خاصة
الا ترى ان قال الوقف لو اعطي الفلّة غيرهما من فقرا
الكوفة كان ذلك جائزا وكذلك كل شهادة لا تكون
خاصة وانما هي عامة مثل اهل بغداد واهل البصرة
وكون ذلك ان الشهادة جائزة وكما الحكم بالوقف قلت
اريت ان قال لا تشهد انه وقف حصته من هذه الدار
وقال لا تدري ما حصته من ان شهدا في القياس
باطلة وفي الاستحسان الشهادة جائزة الا ترى ان
اصحابنا قالوا في رجل قال قد وهبت لفلان حصتي
من هذا العبد ولم اسمه ولم يعرف الشهود ما حصته
ودفع العبد ان الهبة لا يجوز فان قال لا تشهد انه
اقر عندنا انه جعل ما ورثه عن ابيه من هذه الدار
صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي وجوه سبها

وعلي

وعلي الفقرا وقالوا لا تشهد انه اقر عندنا انه وقف جميع ما
اتاه من فلان من هذه الدار او من هذه الارض
قلت الشهادة في هذا لا يجوز في القياس وان اجازها
حكم استحسانا فهو جائز قلت اريت ان كان الواقف
حيما يحكم عليه قال يلزمه الحكم في الاستحسان ما يقو
به من حصته فيجعله وقف قلت فان كان قد مات
والارض في يدي وارثه قال فما اقر الوارث انه ورثه
عن الميت حكما بانه وقف قلت فان كانت الارض
في يدي رجل قد ذكر افعاله قال فان لم يسم الشهود
الحصنة ولم يشهدوا انه كان مالكا يوم وقف لم يحكم
بها ولا شيء منها الا ترى ان الواقف لو كان حيا فادعى
في هذه الارض حصته وانكر الذي الارض في يدي
ما يدعي فاقام بينة فشهدوا انه ان له في هذه الدار
حصنة لم يسموها انه لا يحكم له بها شيء بشهادة هؤلاء
قلت اريت ان شهد احد الشاهدين انه جعل
ارضه صدقة موقوفة علي الفقرا والمساكين وشهد
الاخر انه جعل صدقة موقوفة علي الفقرا والمساكين
واين السبيل او قال يدل ان السبيل وجوه البر او قال
في الفزوق قال اجز الشهادة في الاستحسان واجل
للفقرا والمساكين لان قصد الواقف في هذا كله انما
يزيد اهل الفزوق في الفزوق خاصة فاتي اجعل للفقرا
والمساكين سهمي واقف السهم الثالث فلا احكم
للفقرا ولا في الفزوق فان الفزوق قد نفروا الرجل الفتي
والفقير وليس قصد الواقف ولا الموصي الفزوق
طريق الفقير قلت اريت ان شهد احد هما انه

جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا علي زيد وشريه
 الاخر انه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا علي
 علي وعمرو قال من جعل صدقة موقوفة بقوله صدقة
 موقوفة لله عز وجل علي المساكين فهذا جائز في قوله
 ويجعل الفقة للمساكين ولا يكون لزيد ولا لعمرو شي
 من ثمرها انما شريه لكل واحد منهما شاهد واحد
 قلت كان فان شريه احدهما انه جعلها صدقة
 موقوفة للمعرو وجعل علي زيد وعمرو وشريه الاخر
 انه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا علي
 زيد قال احكم بان الارض صدقة موقوفة علي
 ما اجمع عليه من ذلك واجعل لزيد نصف الفقة
 والنصف الباقي للمساكين ما دام زيد في الحياة
 فاذا امات زيد كانت الفقة كلها للمساكين قلت
 اني لو شريه احدهما خمسة انفس وشريه الاخر
 لاثنتين من خمسة او لثلاثة قال احكم بان الارض
 صدقة موقوفة لان الشاهد من قد اجمعوا وحكم
 للثلاثة الذين اجمعوا علي الشاهد لهما ثلاثة
 اقسام الفقة واجعل الخمس الباقي للمساكين كلها
 ما دام اولئك الثلاثة واحده جعلت حصصهم
 للمساكين قلت فان شريه احدهما ان الواقف جعلها
 صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا علي ان لزيد
 ثلث غلاتها وشريه الاخر انه جعلها صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابدًا علي ان لزيد نصف الفقة قال
 اجعل الارض كلها صدقة موقوفة واجعل لزيد
 ثلث غلاتها الذي اجمع عليه واجعل الباقي من غلاتها

للمساكين

للمساكين ما دام زيد حيا فاذا امات زيد كانت الفقة
 كلها للمساكين قلت وكذلك ان سمي احدهما لزيد
 ما لا في كل سنة من غلة هذه الصدقة وسمي الاخر
 له اقل من ذلك قال احكم لزيد من الفقة ما اجمع
 له عليه واجعل الباقي الفقة للمساكين قلت فان
 شريه اجمعها انه قال علي ان لزيد من هذه الصدقة
 في كل سنة ما يسعه ويسع عياله نفقة بالمعروف قال
 احكم بالارض وقفا واجعل لزيد من غلاتها ما بين له
 الواقف من ذلك واجعل الباقي من الفقة للمساكين
 قلت فان شريه احدهما انه قال يعطي زيد من
 غلة هذه الصدقة في كل سنة ما يسعه ويسع عياله
 نفقة بالمعروف وقال الاخر ان شريه انه قال يعطي زيد
 في كل سنة من غلة هذه الصدقة الف درهم ما القول
 في ذلك قال اقدر له نفقته ونفقة عياله في كل
 سنة فان كانت نفقتهم تكون في السنة اكثر من الف
 درهم حلت له بالف درهم وان كانت نفقتهم في السنة
 اقل من الف درهم حلت لهم بالاقل من ذلك وجعلت
 الباقي من الفقة للمساكين قلت فاجرت هذه
 الشهادة وقد اختلفا في لفظها قال المعنى فيه
 انه انما اراد الواقف ان يرضى هذه الفقة واجعل
 له الاقل من ذلك قلت فهل يدخل الكسوة في
 النفقة قال نعم وهذا السبب والقياس في ذلك
 ان الشهادة باطلة قلت فان شريه احدهما انه
 جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا علي
 زيد وولده وشريه الاخر انه جعلها صدقة موقوفة

علوي زيد وجميعا شهدا انه جعلها جعل ثلثا من بعدهما علي
 المساكين قال اتسم غلة هذه الصدقة علي زيد وعلي
 عدد ولده فان كانوا ثلاثة اعطيت زيد اربع الفلقة
 وحملت الباقي للمساكين وكذلك ان كان ولد زيد اثني
 او ثلاثة فمات منهم واحد او اثنان قاني اتسم الفلقة
 علي زيد وعلي من كان موجودا من ولده يوم تاتي
 الفلقة فادفع الي زيد سهمها واجعل الباقي للمساكين
 قلت ارأيت اذا شهد احدهما علي اقرار الواقف
 انه جعل ارضه صدقة موقوفة علي فقرا فرائسته ومن
 بعدهم علي المساكين قال الشراة علي الوقف
 جائزة واما فقرا الفرائضة وفقرا الجيران فلا شيء لهم
 قلت فلما تكون الفلقة قال للمساكين قلت
 فان شهد احدهما علي اقرار الواقف انه جعلها
 صدقة موقوفة علي الفقراء والمساكين وقال يخعني
 من غلة هذه الصدقة حجة او قال حجتين قال
 يخع عنه من حجة واحدة لم يخع عنهما قلت وكذلك
 لو شهد احدهما انه اقر انه جعل ارضه هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابد علي الفقراء والمساكين وفي
 كفارات ايمانهم وشهد الاخر علي مثل ذلك قال
 اتسم الفلقة ثلاثة اسهم فاجعل للفقراء والمساكين
 سهمين وفي الكفارات سهوا واحدا قلت وكذلك
 ان شهد الجميع انه جعل ارضه هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد علي الفقراء والمساكين وفي ابواب
 البر قال اتسم الفلقة علي ثلاثة اسهم فاجعل للفقراء
 والمساكين سهمين واجعل في ابواب البر سهوا واحدا

قلت اوليس

قلت اوليس الفقراء والمساكين هذا ابواب البر قال بلي
 ولكن الواقف قد سمي للفقراء والمساكين ما سمي لهم فاجعل
 الباقي في ابواب البر ولو اراد ان تكون الفلقة كلها للفقراء
 والمساكين لم يذكر ابواب البر معهم ما
 يا ابا عبد الله الارض تكون في يدي رجل
 فندعي رجل ارضا له فقرا الذي الارض في يده ان رجلا
 خوافن المسلمين وقفرا ودفنوا اليه قال ابوبكر احمد
 ابن عمرو رحمهما الله في رجل في يده ارض او دار ادعاهما
 اخر وقدم الذي هي في يده الي القاضي وادعي ذلك
 عليه فان القاضي يسأل الذي الارض في يده عن
 دعوي هذا المدعي فان قال حين ساله القاضي عن ذلك
 هذه الارض وقف رجل من المسلمين علي المساكين ودفنوا
 الي فان القاضي يلزمه اقراره ويجعلها وقفا علي ما اقر
 به ولا يدفع بذلك الخصومة عند نفسه فان قال المدعي
 حلفه ما هذه الارض لي فانه انما اقر بهذا المدعي
 عن نفسه بذلك فان القاضي يحلفه علي دعواه فان
 قال قد اقرت عندك ارض القاضي ان هذه الارض
 وقف علي المساكين فاني امرتني بالحلف علي دعوي
 هذا المدعي علي ما ادعي فان القاضي لا يبطل اقراره
 بالوقف بقوله هذا الكافي ولكن بمقتضى الوقف علي
 ما اقر به وبضمنه قيمة الارض للمدعي قلت ولم قلت
 هذا وانت تقول في رجل في يده دار ادعاهما رجل
 فقال الذي هي في يده هذه الدار ادعاهما قلت
 وكان غايبا ولا بينة للذي هي في يده ان فلانا ادعي
 اياها انه لا يدفع عن نفسه بذلك الخصومة فان اراد

المدعي تخليفه على دعواه حلفه فان قال حين عرضت
عليه اليمين لا اخلف لاني للمدعي انك تقضي لها للمدعي
وتدفع اليه فان احضر فلان المقر له لها وخاصمها
ان القاضي يدفع اليه ويكون احق بها من المدعي
ويكون فلان اذا مضى الدار هو الخصم من المدعي
وانما طرله في ذلك قال فلم قلت في الارض التي
اقرانها وقف ايها ان الحكم فيها هلكه اقال من قبل
ان تلك قد وجبت مدقة موقوفة باقراره للتقدم
منه قبل اقراره للمدعي وصارت مشتركة فلا يطل
الوقف برجوعه عن ذلك لاني ان قلت قوله
لم يثبت انسان ان يقر بوقف في يده الا اثر به انه لاخر
في بطله الا اطله وهو الذي بالدار لفلان الغائب
لست الدار مشتركة باقراره فنصفه قيمتها لفلان
المدعي وانما هو سائر هذا للمدعي هذه الاقرار الذي
اقر به الان فاذا حضر فلان اخذ الدار فصار هو
الخصم فيها والوقف ان ابطالناه الان ودفعنا الدار
الي المدعي لم ينظر احة يحي فيستحق سبب الوقف
وتنزعها من يد المدعي ويكون هو الخصم في الان
القاضي هو القائم بحيف الوقف وحيف المسالك وهو
الدايم عند ذلك قلت فان حلف على دعوى
المدعي قال يتكلف المدعي ان ياتي بالبينة على
دعواه فان احضر بينة على ما ادعى حكر له القاضي
بما ستره في عليه بينة ويطلع اقرار الذي كانت
الدار في يده بالوقف وقف من قبل انه اقر بالوقف
في دار قد استحق هذا المدعي بالبينة التي اقامها

قلت في

قلت في تقول في رجل في يده امة ادعاه رجل انزها
له فقال القاضي المدعي عليه عن دعوى المدعي قال
ان رجلا حراما دبرها وانه اودعها اياها قال
لا يدفع بك الخصومة عن نفسه الا ان تقوم له
بينة على ما ادعى من ودعة الرجل اياه ويجعل بك صوة
على رجل معروف والالم اقبل ذلك منه فان لم يكن
له بينة على الودعة واراد المدعي بيمينه ان هذه
الحاربة ليست له قال حلفه القاضي على ما يجب
عليه قلت فان كان لما عرض عليه اليمين اقرار
هذه الحاربة لهذا المدعي او لكل عن اليمين له هل
يقبل اقراره قال القياس في ذلك ان اقبل اقراره
للمدعي من قبل انه لم يثبت لها تدبير ولا ولادة الا ترى
انما لا تدري بموت من تعتق لا بموت الذي هو في يده
ولا بموت انسان بيمينه فلما لم يثبت ذلك فيها كانت
امة على حالها قلت وهذا لا يشبه الوقف قال
لان الوقف قد ثبت انه وقف على المسكين وهذه
انما اقر بها باقرار لوصح هذا الاقرار كانت تكون ام ولد
او مدبرة تخرج الى الفتق بموت الذي دبرها او ولدها
ولا يعرفه الا ترى ان الذي هو في يده لو حال عنه
مصلحة القاضي اياه عن دعوى المدعي هذه امة فلان
ان فلان اولدها او قال دبرها واودعها وسمي
رجلا مشهورا معروف اقبل قوله وانما يطلع على
الرجل الذي سمي في الولادة والتدبير حتى يحضر
الرجل المقر له فان اقر بذلك صارت ام ولد له او
مدبرة وان كذبه في ذلك كانت امة ياخذها

فهو اذا اقر لها لرجل بسنة لم يصدق عليه ذلك حتي
 اقر له فينظر فيه صدقه او يكذب به باقراره فانه كان
 رجلا مجهولا لا يعرف اولدها او ذريتها انصف
 واخرى ان لا يقبل ذلك ولا يعمل بهذه الاقرار سنيا
 قلت فان كان المدعي لما ادعي عليه عن دعوى
 المدعي فقال هذه الجارية اعترفتها رجل من المسلمين
 وهي حرة قال في حرة لا يسبيل لها للذي كانت
 في يده عن دعوى المدعي من قبل ان يقبل اقراره
 بها لغة هذا الشيء وهي الخصم عن نفسه فان اقام
 المدعي البينة انما له قضيت له بها وبطل اقرار الذي
 كانت في يده بالجارية فيها ويقود الى مسكة الوقف
 فان قال الذي في يده هذه الدار فقرا رجل
 حر من المسلمين علي ولد فلان بن فلان وسمي هو ما
 باعناهم وعلي اولادهم ونسلهم وعقبهم ابدانا سلبوا
 ومن بعدهم علي المساكين فان القول قول المقر فيما
 في يده قلت فيل يرفع بذلك الخصومة عن نفسه
 اذا طالبه هذا المدعي وادعي ان الدار له قال
 لا يدفع بذلك الخصومة عن نفسه قلت فان
 حشد دعوى المدعي وحلفه على ذلك فحلف وقال
 القوم الذين اقروا بان الوقف عليهم ان هذه الدار
 هذه المدعي وانما لم تكن للذي وقف عليها قال لا يقبل
 قولهم على انفسهم في غلة هذه الصدقة الدار فتكون
 غلتها للمدعي ان لم يكن لهم اولاد واولاد اولاد فاذ
 مات هؤلاء المسمون صارت الغلة للمساكين دون
 المدعي قلت ارايت ان كان هذا المدعي للمعاضي

هذا

هذا الما اقر بالعتق في هذه الامة ليدفعوا الخصومة عن
 نفسه فحلفه في بالله تعالى مالي عليك قيمتها وهي كذا
 وكذا ولا شيء فيها قال يجب ان يحلف هو ذلك فان نكل
 عن الدين الزمته قيمتها للمدعي قلت وان كان لهم
 اولاد واولاد اولاد كان للمدعي حصة هؤلاء المقرين
 من غلة هذه الصدقة الدار ويكون لاولادهم واولاد
 اولادهم حصصهم من ذلك ماداموا حيا فاذا انقرضوا
 صارت الغلة للمساكين وانما يقبل اقراره هؤلاء على انفسهم
 فيما لهم من الغلة ولا يبطل الوقف بقولهم قلت
 فمات من منهم قال يكون سهمه للمساكين قلت فان
 قال الذي الدار في يده هذه الدار فقرا رجل حر
 من المسلمين وقلان بن فلان القلاي فسمي رجلا
 معروفا وقفها علي المساكين قال اما حصة الرجل
 الحر الذي لم سهمه في وقف علي المساكين واما حصة
 الرجل المعروف فامن ذلك فان حضر واقربا لوقف
 كانت الدار كلها وقف علي المساكين وان انكر كان
 النصف له قلت فما حال المدعي قال ان حضره
 الرجل المعروف الذي اقر له كان هو الخصم في النصف
 الاخر وان لم حضر فالذي في يده الدار الخصم في ذلك
 علي ما سألناه قلت ارايت ان قال الذي الدار
 في يده حني قد مده المدعي الي القاضي وادعي الدار
 فسأل القاضي الذي الدار في يده عن دعوى المدعي
 فاقر عنده ان رجلا حر من المسلمين وقف علي فلان
 وفلان وعلي اولادهم واولاد اولادهم ونسلهم ابدانا
 سلبوا ومن بعدهم علي المساكين اياها قلت لا يدفع

الذي الدار في يديه الخصومة عن نفسه باقراره بالوقف
 ولكن القاضي تخلفه على دعوى المدعي فان عرض عليه
 المدين فنكل عنها او اقرانها للمدعي وحضر القوم الذين
 اقرهم الذي الدار في يديه فكدبوه في اقرار المدعي
 بالدار في نكوله عن الدين وقالوا للقاضي هذه الدار
 وقف علينا وعلى اولادنا ونسلنا ومن بيننا على المساكين
 ما الحكم في ذلك قال يكونوا الخصم للمدعي فيما يدعي
 فان اقام المدعي البينة على ملكه الدار قضى لها القاضي
 له وبطل اقرار الذي كانت في يده انما وقف قلت
 فان لم يكن له بينة على ما ادعاه هل يستجيب هؤلاء
 الذين قد اقرهم بالوقف قال نعم قلت فان اقر
 بالدار للمدعي او نكلوا عن الدين له كان اقرارهم على
 انفسهم جائز فيما يصيبهم ولا يصدقون على اولادهم
 ولا على اولاد اولادهم ولا على المساكين ولا يصدقون
 على الرتبة قلت فيقول في وقف وقفه رجل
 على قوم مسلمين وعلى اولادهم واولاد اولادهم ونسبهم
 الدائم من بعدهم على المساكين وصبره في يدي قتم
 او اوصى اليه فيه ومات الواقف بجار رجل يدعى
 رتبة الوقف هل يكون بينه وبين القيم به خصومة
 قال القيم خصم له في ان ثبت عليه بينة ان كانت
 له على ملكه الدار وان اراد ان يستجيب القيم على دعواه
 لم يجب له عليه عمن من قبل ان القيم لو اقر له بان الدار
 او الارض الوقوفة ذلك ملك له لم يجز اقراره له ولا
 استجلبه على شيء لانه لو اقر به لم اقبل اقراره فيه
 قلت فان كان قيم هذا الوقف قد مات قال فاهل

الوقف

الوقف خصما له على ما سرحناه وبيناه قلت فان كان
 الوقف قد صار الى القاضي لجملة القاضي في يد امين
 من امنائه خارج يد يد الدار والارض الوقوفة قال
 جعل القاضي امينه خصما للمدعي ان اقام بينة فلا يني
 على امين القاضي في ذلك قلت فان كان الواقف
 وقف وقفنا صبيحا وجعل اخره للمساكين ودفع ذلك الى
 رجل يكون في يديه ولم يوله اياه فان ادعى انسان لم يكن
 الذي ذلك في يديه خصما قلت فيقول ان
 غصب ذلك غاصب هل يكون للذي كان في يده
 ان يطالب به حتى يردده الي يده قال نعم له ان يخاصم
 في ذلك حتى يردده الي يده قلت فان اراد ان
 يستجيب الذي غصبه ذلك كيف يجب ان يستجيب
 له الحكم قال يستجيبه الحاكم باليد ما هذه الدار التي
 سماها هذا او حدودها في يدك ولا غصنته اياها
 ولا اخرجتها من يدك الي يد غورك قلت ولم لا يستجيبه
 ما غصنت ذلك ولا اخرجته من يده قال من قبل ان
 الذي كانت الدار في يده انما هو مستودع وليست له
 فاحلف المدعي عليه ما لهذا في يدك هذه الدار فاذا لم
 يكن ملكا للمدعي استجلبه على ما فيه الاحتيال قلت
 فان نكل عن الدين قال الزم رد الدار والارض
 ان كانت ارضا الي يدي الذي كانت الدار في يده
 بينة فشره قال له ان هذه
 الدار كانت في يدي رجل فقد الرجل وقالوا للمدعي
 انزعها هذا من يده او اخرجها من يده او غصبها اياه
 لان اليد التي هي فيها في هذا الوقف هي اولي من اليد

التي كانت قبل هذا الوقت لان اليد ليست مملكتك الا ترى
 ان رجلا لو ادعى دارا في يدي رجل انزله واقام شاهدين
 انها كانت في يده امسكوه هو يقول في هذا الوقت في يد
 المدعي عليه فان لا نرد هذا الي اليد التي كانت فيها قبل
 هذا الوقت لان اليد الاولى قد تكون في يده على
 اجارة او على عارية او على وديفة او رهن او ما
 اسبه ذلك فلا يجزى من يدي هذا الذي هي في يده
 هذه الشاهد ولا يرد دعاه من هذه اليد الي يد اخري
 لا يعلم كيف كانت اليد في الا ترى ان رجلا لو تنازعا
 في دار واخصما الي القاضي فادعى كل واحد منهما
 ان الدار في يده ان القاضي يكلفها ان ياتي بالسنة على
 دعواها فان اتي احدى الشاهد من انما في هذا الوقت
 في يده واقام الاخر شاهدين انها كانت في يده
 امس ان القاضي يقر بها في يدي الذي شهد و
 له انما في هذا الوقت في يده لان يده في هذا الوقت
 ثابتة جها واليد الامسية زائلة عنها في هذا الوقت
 فانما ثبتت اليد القائمة فيها في هذا الوقت فان
 شهدا القاضي في يدي هذا الذي شهدت سره
 انما في هذا الوقت في يده ثم جاء الاخر بعد ذلك
 شاهدين يشهد ان انما في يده ولم يقبل الحكم ذلك
 منه لم يخرج من يده الذي اقر بها في يده الا ان يقيم
 الاخر شاهدين انما له او يقيم على ملك فخرج
 الى صاحب الملك لان الملك اقول من اليد وما ملك
 شتم الاستعلاء لا اليد الا ان تكون يد قائمة فيها لان
 فيقر بها الا ان يجي من يده بالملك فله ان ياتي

رجلا في يده دارا وارض فاقرا رجلا حراما من المسلمين
 وقفها في ابواب البر وعلى المسكن ودفعها اليه وولاه
 الميام بامرهما وصرف غلاتها في السبل التي وقفها
 فيها في يده اذ لم يعرف له مالك حان عليه قلت
 فان جار رجل فقدم الذي الدار والارض في يده الي القاضي
 قال انا وقفنا هذا الوقت على هذه الوجوه والسبل
 ودفعنا الي هذا وولسته الميام بامرهما قال اذا اقر
 بالوقت على مثل ما اقر به الذي كانت في يده الزمته
 ذلك قلت فان اراد ان يقبضها من يدي الذي هي في
 يديه وصدقه الذي هي في يده انه هو الرجل الذي
 وقفها وقد اقر ابيها بالوقت على الحق قال فله
 ان يقبضها من يدي الذي هي في يده من قبل ان يبد
 الاخر في يدي هذا اسوا وليس اخراجه من يدي
 الذي هي في يده ودفعها الي هذا الاخر مما سطر
 شيئا من الوقت ولا يلزم له عن جهته قلت فان
 كان هذا الما جا و قدم الذي كان ذلك في يده وقال ان
 مالك هذه الدار ولم اقرها وانما دفعتها الي هذا او لدية
 تكون لي في يده فقال الذي كانت في يده هو مالك
 هذه الدار وهذه الارض ولكنه قد وقفها على هذه
 الوجوه التي ذكرتها قال لا يقبل قول الذي كانت
 هذه الدار في يده والارض ولي دفع الارض الي هذا
 المسمى لها من قبل انه ان قبل قوله صارت ملكا له
 الرجل وبطل الوقت قلت فان قال الذي حاهده
 الدار والارض ان المالك لها وانما وقفها على كذا
 وكذا او سمي وجوها غير الوجوه التي كان سهاها

الذي كانت في يده وقال الذي كانت في يده هذه الدار
 وهذه الارض هي لهذا الرجل وهو الذي كان يملكها
 وهو الذي وقفها على الوجوه التي سميتها قال لا يقبل
 قول الذي كانت في يده علي ان ملك ذلك لهذا الرجل
 لاني ان قلت قوله بطل الوقف الذي اقربه الذي
 كانت في يده وكان القول في الوقف قول المالك لها
 لان الوقف الاول قد ثبت فيها علي مكان اقربه الذي
 كانت في يده فلا يزول عن ذلك قلت وكذلك ان
 صدق الذي كانت الدار والارض في يد الرجل المدعي
 في ان الملك له وانه وقفه على الوجوه التي ذكرتها
 قال لا يقبل ايضا قوله في ذلك لانه يريد ان يزول
 الوقف الاول ويبطل ويثبت الوقف الاخر فلا يقبل
 قوله بذلك ولا يجوز والوقف الاول ثابت علي
 مكان اقربه الذي كان ذلك في يده هذه الدار كانت
 اقرار الرجل الذي كان ذلك في يده قدا قرينتك
 عند القاضي او شهد علي نفسه بذلك سره وادان
 اقام المدعي البيعة ان هذه الدار وهذه الارض
 له حكم له الحاكم بها فان اقر بها بوقف فقد ذلك
 عليه وان انكر ان يكون وقف فان القول قوله في ذلك
 قلت ارايت ان حضر الرجل وقدم الذي في يده
 وقال هذه الدار وهذه الارض لي ولم اقرها واقام
 شاهد بن المصالح وانه دفعها الي هذا الرجل ودليمة
 وان هذا الرجل غصبه اياها وانه اجرها منه وانه
 رهنها عنده واقام رجل اخر شاهدا بن المصالح
 ما الحكم في ذلك والذي في يده يجب ان يكون ذلك

لواحد

لواحد منها وهو يقول وقفها رجل حر من المسلمين ليس
 هو واحد من هذين قال اذا قال المدعي ان هذه
 الارض او الدار له او دعيها هذا الرجل الذي هي في يده
 او اجرها منه او رهنته اياها او اقرها بها صارت الي
 هذا الرجل بامر من قبله فانه حكمها للرجل الاخر
 الذي اقام شاهدا بن المصالح ولا تحكم هذه امانة بشي
 من قبل ان هذا يقول انا دفعتها الي هذا الذي هي في
 يده فنده عنزلة يدك فالرجل الاخر اوجب لها وان
 قال الدار والارض لي غصبها هذا الذي هي في يده
 او انتزعها من يدك او اخرجها من يدك فانه تحكم بها
 بينها نصفين لانها قد استويا في دعوي الملك وقد
 اقام كل واحد منها بيعة ان ملكها له قلت فاذا
 حكمت لهذا المدعي ان غصبه اياها بالنصف هل تسال
 عن امر الوقف قال ان كان من يدعي الوقف حاضرا
 سالت عنه ذلك وان لم يحضر احد من اذنه في الوقف
 ولا يدعيه لم اساله عن ذلك قلت ارايت ان كان
 الذي ذلك في يده قد اقر ان رجلا حراما المسلمين
 كان ماله لذلك وقف ذلك علي قوم سبهم بلعيا لهم
 ومن بعدهم علي المساكين وحضر القوم الذين اقر لهم
 الذي كانت الدار في يده فانه وقف عليهم فادعوا
 الوقف علي ما اقربه الذي كان ذلك في يده وحضر
 المدعي ملك ذلك وحضر رجل آخر يدعي ولم يقر واحد
 من المدعين بيعة علي ملك ذلك له فقال الذي ذلك
 في يده هذا هو الرجل الذي وقف ذلك علي هذه
 السبل وهو دفع ذلك الي وقال القوم ليس هو الرجل

الواقف لذلك والواقف لذلك غيره والرجل يقر بالوقف
 او ينكره قال اذا اقر بالوقف وصدق الذي كان في
 يده بالحق وقف على تلك السبل التي اقربها اتفقت
 ذلك عليه والزمته اياه وليس دفع التورم الذي
 وقف ذلك عليهم لما يدعيه المدعي ما يدفعه دعواه
 مع اقرار الذي كان ذلك في يده والوقف عندنا
 قد ثبت وصح وليس اقرار الذي كان ذلك في يده
 بان هذا الرجل هو الذي وقف ذلك مما يبطل
 الوقف ولا يزيله عن جهته من قبل ان المدعي لذلك
 قد اقر بالوقف وصدق به على ما اقر به الذي
 كان في يده فليست فان كان الذي كان في يده
 هو الذي جحد ان يكون هذا الرجل هو المالك لذلك
 ولا انه الواقف لذلك وصدق التورم الذي وقف
 ذلك عليهم الرجل المدعي وكما لو اقر المدعي وقف
 هذا واقرا المدعي بانه وقف ذلك على ما اقر به الذي
 كان ذلك في يده فهذا الاقرار ليس منه بطلان
 الوقف ولكنه فيه ازالة يد الذي هو في يده
 واخراج ذلك منه يد الي يد هذا الذي تزعم
 انه هو الذي وقفه ولا يصح التورم على ذلك
 في يده ولا يخرج من يده الي يد هذا المدعي
 باقرار الذي في يده ذلك ان كان موصفا لذلك
 فان اقر احدنا بشاهدين ان هذه الدار كانت له
 حتى وقفها على هذه السبل واقر بالاشهادين
 ان هذه الدار كانت له ان كان المقر بانه وقف
 ذلك بنعم ان هذه الارض او هذه الدار وصلت

الي وقف

الى هذا الذي هي في يده من قبله بوديعة او اجارة او رهن
 او ما اسببه ذلك فالآخر اولى لها وان كان حال انه
 غصبها او انتزعها من يدي او اخزمها من يدي حكم الحاكم
 بها بينهما نصفين وصار النصف الذي حكم به له
 المقر بالوقف وقفنا على السبل التي اقربها قال محمد
 رحمه الله ولو ان رجلا هجر بضياع يده ارض فقال
 وقف رجل هذه الارض التي في يدي ولم يسم الرجل
 على فلان وفلان وعلى المساكين وابن السبل انه ان كان
 في الوقف اناس باعيا بينهم وهم يخرج من جميع مال المقر
 فتكون للذي وقف ذلك عليهم الثلثان والثلث
 في المساكين وابن السبل ولو ان رجلا اقر في مرضه فقال
 هذه الارض دفعها الي رجل فقال تصدق بها او جبرها
 عني او قال هي لي الفز ولم تصدق وكنت من ذلك
 ماله وان قال دفعها الي رجل ولم يسمه فقال هذه
 الارض لفلان فادفعها اليه كان ذلك جائزا ويدفع
 الي فلان وكذلك لو كانت ارض في يده فاقتر في مرضه
 فقال هذه الارض دفعها الي رجل ولم يسمه ودفعها
 على فلان وفلان وفلان فثبت وقف على من سمي ولا
 شيء لورثة المقر فان قال دفعها الي رجل فقال لي
 قد وقفها على انا س باعيا بينهم على فلان وفلان
 يملكون من عتقها في كل سنة كذا وكذا او لم يكن كذا
 وفي الفز وكذا وليس للمقر مال غير ذلك الارض فان
 الثلثين وقف على الوقف الذي سميهم والثلث
 الباقي ثلثا لورثة المقر وثلثه في من سمي من
 المساكين والفز وان قال دفعها الي رجل وقفها على

على فلان وعلى فلان وعلى ولد موولد ولده ماتا سلوا
 واتي المساكين والفقرات وابن السبيل وهو واحد هم فليس
 له شيء من غلاتها ولا لولد ولا لولد ولد ولد وينظر اتي
 حصتهم من الثلثان فنضم الى الثلث ثم يخرج ثلث
 ذلك فيما اقرب به ويكون ما بقي لورثته قال ابو بكر
 رحمه الله وانما ذهب الى ان قل قول المقر اذا اقر
 بانه وقف ذلك على قوم باعيا لهم فجعل لهم القلة
 وجعل لهم الثلثين منها لانه كان اقربهم عليك الضيقة
 وسببه الوقف في ذلك بالاقرار بالملك للرجل الا ان
 انه اذا اقال في مرضه هذه الارض وقفا الى رجل
 ولم يسمه وقال هي لفلان فادفع اليه ان قوله مقول
 في ذلك ويدفع الارض الى المقر له ايضا قال اقرار بالوقف
 عنده على قوم باعيا لهم بتركة الاقرار بالملك
 وانما قوله اذا اقر في مرضه بارض في يده اذ رجلا
 وقف على فلان وفلان قوم سماء وعلى المساكين
 وابن السبيل الثلث من غلاتها انما جعل
 الثلث من القلة لانه كانه شيء فقله المقر الا ان
 انه قال اذا اقر الرجل في مرضه ان رجلا وقف ارضي
 كذا وكذا على فلان وفلان وفلان بطوبى من غلاتها
 في كل سنة كذا او للمساكين كذا اولاد ابن السبيل كذا ودفع
 اتي ان للقوم الذين سماءهم الثلثان من القلة ثم
 ينظر الى الثلث من غلاتها ويكون ثلثاه لورثته وثلثه
 للمساكين وابن السبيل هذا اذا لم يوجد للمقر مال غير
 هذه الارض يجعل ما كان قربة الى الله تعالى كانه
 هو الذي سبكه فرد ثلثيه الى ورثته وجعل الثلث

منه للمساكين وابن السبيل وانما المسئلة الاخيرة التي
 اقر بها فقال هذه الارض وقفها رجل حر عتي فلان
 وعلى ولده وولد وولد واولادهم ابدا ما توالوا
 وما تناسلوا وفي المساكين والفقرات وابن السبيل انه ليس
 له ولا لولد ولا لولد ولد ولا لولد لا يجوز سواه دية
 له من ذلك شيء ولكننا ننظر الى حصته وحصته من
 كان من ولده وولد ولده من ثلثي القلة فيضم ذلك
 الى ثلث القلة فيقسم على ثلاثة اسهم فيجعل الثلثان
 من ذلك لورثة المقر له ويجعل الثلث منه للفقرات
 والمساكين وابن السبيل قلت فربما ان الثلثان اللذان
 يردهما الى ورثة المقر له ويكون لهم على جرة الكيران
 عنه ويملكون ذلك ويملكونها ويأخذون ثلثه
 ويكون الاصل عبوسا قال يكون ذلك لهم

عبوسا عليهم **باب وقف المساع**
 هل يقسم وما يدخل في ذلك قال ابو بكر رحمه الله
 ولو ان رجلا وقف نصف ارضه او نصف دار له
 مساع فوقف ذلك وقف صحيحا ان ذلك جائز على
 من ذهب اليه يوسف ارض الله عنه قلت ولم جائز
 ذلك وهو غير معلوم قال ان كنت تريد بقولك
 غير معلوم انه ليس بمسوم فهو مساع ليس بمسوم
 لانه لا يحتاج الى وجه وان كنت تريد بقولك ليس
 بمسوم فهو معلوم لانه قد سمي نصرا ولذلك ان سمي
 ثلثا او ربعا وكذلك ان سمي سوا ما سرام هذا
 معلوم معروف ما هو وما وقع عليه الوقف وان كان

ما وقع عليه الوقف معلوما جازا الوقف قلت فان قال
 قد وثقت جميع حصتي من هذه الارض او قال من هذه
 الدار ولم يبين ذلك قال استحسن ان اجيز ذلك اذا
 كان الوقف ثابتا على الاقرار بالوقف وان حدد الوقف
 الوقف فان جاز بينة تشهد عليه بالوقف وعقد ارضه
 حصته من الارض او من الدار وسواء ذلك قبل ذلك
 وحكم بالوقف على ما يصح عنده منه وان شهد الشهود
 على الوقف باقراره بالوقف ولم يعرفوا ماله من الارض
 او من الدار اخذه القاضى بان يسمي ماله من ذلك
 فاسمي من شئ فالقول فيه قوله وحكم عليه بوقفه
 لذلك وان كانت الوقف قد مات فوارثه يتوم مقامه
 في ذلك فافتر به من ذلك لزمه ان يقع عند
 القاضى غير ذلك فحكم بما يصح عنده منه قلت فان
 شهد الشهود على اقرار الوقف انه اقر انه وقف جميع
 حصته من هذه الارض وهي الثلث منها وكانت حصته
 النصف او اكثر من الثلث قال حصته تكون كل ما
 وقفنا ان كان النصف او اكثر من ذلك الا تترك ان اصحابنا
 قالوا لو ان رجلا قال قد اوصيت بثلث مالي لفلان
 وهو الف درهم فوجد ثلثه الف درهم انا نصفي الوصي له
 الثلث كله وهو الف درهم وان كان اكثر من الف درهم
 فلم بجميع ذلك وكذا لك الوقف هو قيا من على الوصية
 الا تترك ان رجلا لو قال قد اوصيت لفلان بثلثي من
 هذه الدار وهي الثلث فوجدنا حصته النصف الا تخم
 للوصي له بالنصف كله والوقف بمنزلة الوصية ولو ان
 رجلا باع من رجل جميع حصته من هذه الدار وهو الثلث

منها

منها وكانت حصته من الدار اكثر من ثلثها لم يكن للمستري الا
 الثلث الذي سماه والفرق بين الوصية والبيع ان البيع انما
 هو شئ اخرجته عن ملكه بعوض وانما وقف البيع على ما سمي
 لذلك الثمن والوصية انما هي شئ تفضل به فكانه عندنا
 انما غلط في حصته ما هي واذا وجدنا حصته اكثر مما سمي
 جعلنا ما كان للوصي له قلت ارايت رجلا اذا وقف
 نصف ارض له او نصف دار مشاعا هل له ان يقسم ذلك
 بفرد حصته الوقف قال لا ليس له ان يقاسم نفسه
 قلت وكيف تكون القسمة في هذا وكيف يجوز ان
 ان رفع اهل الوقف ذلك الى القاضى وسألوه ان يفرد حصته
 الوقف فان القاضى يجعل للوقف قسما يقاسم الوقف
 ويجوز حصته الوقف قلت فان كانت ارض بين رجلين
 فوقف احدهما حصته منها وهو النصف هل له ان يقاسم
 شريكه فيفرد حصته الوقف قال نعم من قبل ان ولاية
 الوقف اليه وهو القيم بذلك قلت فان كان الوقف
 قد مات وله وصي قال فلو صيحه ان يقاسم الشريك
 في هذه الارض ويفرد حصته الوقف منها قلت ارايت
 الرجل اذا وقف نصف ارض له ثم مات وله ورثة كبار وصغار
 وقد اوصى الى رجل هل لو صيحه ان يقاسم الورثة فيفرد
 حصته الوقف قال لو كان الورثة كبارا كلهم كان للوصي
 ان يقاسم فيفرد حصته الوقف واذا كان فيهم صغير لم يكن
 للوصي ان يقاسم الكبار الا ان يضم حصص الصغار من
 ذلك الى حصته الوقف فان فعل ذلك جازت القسمة
 من قبل انه وصي على الاساقفة وهو والي الوقف فله هذه
 العلة لم يكن له ان يفرد حصته الوقف الا تترك لو ان رجلا

لومات وترك اولاد اصغار وترك عقارات واوصي الي رجل
لم يكن لوصيه ان يقسم بين الاصغار فيفرد حصص بعضهم
من بعض قلت ارايت الرجلين تكون بينهما الارض موقوف
كل واحد منها حقه منها وهو الثلث علي قوم معلومين
قال الوقف جائز قلت هذا لهما ان يقسم هذه الارض
فيفرد كل واحد منها ما وقف قال نعم قلت فان
كانا وقفناهما جميعا علي وجوه سماها ثم اراد احدهما
قال فلها ذلك وفرد كل واحد منها ما وقف من
ذلك فيكون في يديه يتولاه ويصرف غلته في الوجوه
التي سبها قلت ارايت رجلا وقف ارضا لاسرها
ثم ان رجلا استحق نصفها مشاعا قال يقضي للمستحق
بالنصف الذي استحق منها ويكون النصف الثاني وقفا
علي ما وقفه قلت هذا للواقف ان يقاسم المستحق
هذه الارض فيفرد حصة الوقف منها قال نعم قلت
اذا ايت الرجل يقف نصف الارض ثم يبيع النصف
الباقى من رجل هل له ان يقاسم المشتري فيفرد
حصة الوقف قال نعم قلت هذا لانه لو كان لا يقسم
وكلا قال نعم وكيفية في ذلك يقوم مقامه قلت
اذا ايت الرجل اذا وقف نصف ارض له لومات واوصي
الي ابن له وترك ورثة فيهم صغار هل لابنه الذي
اوصي اليه ان يقاسم هذه الارض قال ان قاسم
الكبار فافرد حصصهم وجمع حصته وحصص الاصغار
وحصة الوقف وصيرها جزءا واحدا جزا المسمية
وان اراد ان يفرد حصة الوقف لم يجز لانه يقاسم
نفسه قلت فان كان الواقف اوصي الي ابنه

والي رجل

والي رجل اخيه هل للاخيه ان يقاسم الابن فيفرد حصة
الوقف قال لا قلت لم اخذت وقف المشاع وانت
لا تجزئ حصة المشاع ولا صدقة المشاع قال الوقف
مخالف للصدقة والهبة من قبل ان الهبة والصدقة
ملكها غيره يحتاج الي القبض لانهما يزلان من ملك
الواهب والمصدق الي ملك الموهوب له وللصدق
عليه والوقف لا يحتاج الي ذلك من قبل انه ليس يزول
من ملك الواقف الي ملك مالك وانما يزول من ملكه
الي الوقف فهما منفترقان قلت ارايت اذا وقف
الرجل ارضه وقفها صهيحا فاستحق نصفها بقسوما
او مشاعا قال ما بقي منها من شيء فهو وقف جائز علي
مذهب الي يوسف رضي الله عنه قلت ارايت
اذا وقف الرجل ثلث ارض له في مرضه قال الوقف
جائز اذا كان يخرج من الثلث ووصيه ان يقاسم الورثة
فيفرد حصة الوقف قلت فاذا كانت الارض يخرج
من ثلثه قال تكون الارض كلها وقفا لان للرجل ان
يحمل ثلث ماله فيما يشاء من امواله ليس لو اراد ان
يقترض في ذلك قلت ارايت اذا قال وقف من
داري هذه الف ذراع قال يجوز الوقف في ذلك
علي قول الي يوسف رضي الله عنه لانه يجوز ذلك
في البيع فهو في الوقف احول قلت وكيف يحمل ذلك
قال تدرع الارض او الارض فان كانت الف ذراع كان
الوقف منها الف ذراع وهو نصف وان كانت الف
وصفيها كان منها الف ذراع وقف وهو ثلثها وان
كانت الف او اقل من الف كانت كلها وقفا علي الوجوه

التي سماها قلت ارايت ان وقف نصف حمام او نصف
 حائوت مما لا يقسم قال الوقف جائز قلت ارايت ان
 وقف بيتا متداركه قال ان وقفه بطريقه فالوقف
 جائز فان لم يقفه بطريقه لم يجوز الوقف قلت ولم لا يجوز
 الوقف في ذلك قال ارايت ان اخربنا الوقف فيه
 ما نصنع بالبيت لا يمكن ان يكرأ ولا يسكن لانه لا طريق
 له قلت فان وقف عشرة احرية من ارضه التي حدها
 الاول والثاني والثالث والرابع قال الوقف جائز
 وذلك بمنزلة الادرع من الدار قلت فان وقف عشر
 نخلات بارضها من بستانه هذا قال باطل لا يجوز
 لاندري المشرخلات ما هي لان التخليل متفاوت قلت
 فان وقف جريبا من بستانه هذا ولم تسم جريبا ان البستان
 قال الوقف جائز ويكون جريبا منه وقفنا على ما شرط
 قلت فان كان في بعض البستان تخل وبعضه لا تخل فيه
 قال الوقف جائز ويكون جريبا منه شيئا وقفنا
 في جميعه ويدخل في هذا الجريب الوقف قطعه من
 التخل قلت ارايت الرجل يجعل نصف بستانه وقف
 وللبستان دولا ب قال الوقف جائز ويدخل نصف
 الدولا ب في الوقف قلت فان مات الواقف قاراد
 الوصي ان يقاسم الورثة هذا البستان قال يقسم ذلك
 ويكون الدولا ب والسري شاعا بين الوقف والورثة
 قلت ارايت رجلا اذا وقف نصف ارض له في وجوه
 سماها ثم ولي هذا النصف رجلا في حياته وبعد وفاته
 ثم وقف النصف الاخر في وجوه اخر سماها وولي ذلك
 رجلا اخر ثم توفي فاراد الوصيان ان يقسما ذلك

قال لها

قال لها ان يقسماها وياخذ كل واحد منها النصف
 الذي جعل اليه ولا يئنه فيكون في يده قلت ولذلك
 لو كان وقف النصف الاخر في تلك الوجوه التي وقف
 فيها النصف الاول قال لها ان يقسما ذلك قلت ارايت
 الرجل اذا وقف نصف ارضي ونصف دور له والنصف
 الباقي من ذلك لشريك له هل للواقف ان يقاسم شريكه
 ذلك ويجمع حق الوقف من الارض في ارض واحدة ومن
 الدور في دار واحدة او دارين قال اما في قول ابي حنيفة
 رضي الله عنه فانه يقسم كل ارض على حدتها وكذلك كل دار
 على حدتها واما في قول ابي يوسف رضي الله عنه ان
 كان الاصل للوقف ان يجمع ذلك جميعه اذا كانت الارضون
 من ارض حرة واحدة قلت هل للواقف ان ياخذ
 دراهم من الشريك بفضل ما يصير في يده بالتممة قال
 ليس له ذلك من قبل انه ان اخذ دراهم كان قد اخرج
 حصته الدراهم من الوقف وكان ذلك عترة اليه قلت
 فان اعطى الواقف شريكه دراهم بفضل ما صار في يده
 بالتممة قال ذلك جائز ويكون حصته ما دفع من
 الدراهم من هذه الارض للوقف مطلق ذلك لانه
 لا يدخل في الوقف قلت ارايت الرجل اذا وقف
 حصته من ارضي او من دور هو النصف او الثلث هل له
 ان ياكل شريكه في قول ابي حنيفة رضي الله عنه قال
 ليس له ذلك واما في قول ابي يوسف رضي الله عنه فله
 ذلك اذا كان اصلح وادفع على اهل الوقف
 بالء عم الرجل يوقف الارض في ابواب
 البر او في ابواب السبيل او في غير ذلك فتحتاج اوله

او قرابته الى ذلك قال في رجل جعل ارضا له صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد في ابواب البر فاحتاج ولده او ولده ولده
 او قرابته هل يطون من غلة هذا الوقف قال نعم يطون
 من ذلك لان الصدقة من ابواب البر قلت فان جعلها
 صدقة موقوفة على مساكين فاحتاج ولده هل يطون
 من غلتها قال نعم قلت فان حصل غلتها في الحج عنه او في
 الفز او في اب السيل او في الفار مني او في مومة المأجد
 او في كنان الحوي او في حفرة القبور للفقراء هل يطون
 المساكين قال توضع غلة هذه الصدقة فيما سمي لا يتقرب
 بها الى غيره قلت فلم قلت اذا جعلها في المساكين انه
 اذا افتقر ولده او قرابته اعطوا من الغلة قال من قبل
 ان هؤلاء الذين افتقروا هم من المساكين الا ترى انه
 جاء الحديث لا تقبل صدقة ورجم محتاجه فولد الواقف
 وقرابته احق ان يطوا من غيرهم قلت ونوحا واجب
 لهم قال لا ليس بحق واجب لهم ولكن استحب ان
 يطوا من الوقف الذي وقفه قرابته على الفقراء قلت
 ارايت وقفنا على المساكين في يدى قاض وقفه رجل معروف
 فافتقر ولده وقرابته فاحتاجوا وصاروا الى القاض
 فاعلموه حالهم وسألوه ان يحمل لهم من غلته حمل ما
 قامر به لا جراه عليهم وامر ان يعطى كل ان منهم اقل ما يتر
 وريهم هل ترى ذلك واجبا لهم قال لا وانما هذا من
 القاض على طريق التطر لهم والتفضل عليهم قلت
 فان قال قد ريت ان اجعل لكل ان منهم من غلة
 هذا الوقف قوته او قال ما يتي درهم او نحو ذلك
 ثم جعل القاض او مات فرفع ذلك الى قاض اخر قال

ليس هذا واجب لهم قلت فان راي هذا القاض الثاني
 ان يعطهم ذلك فعل وان لم يره فليس بواجب لهم من قبل
 ان فعل القاض الاول ليس بحكم لهم الا ترى ان القاض
 الاول قد كان له ان يمنهم ذلك بعد اعطائه اياهم ما
 اعطاهم منه قلت فان القاض الاول جعل ذلك
 على طريق الفقروا من اجرايه عليهم في كل سنة من
 غلة هذا الوقف قال وهذا جائز اذا كان القاض
 قد حكم به ولا ينبغي للقاض الثاني ان يرد هذا الحكم
 وهذا استحب ان قلت ارايت هؤلاء القوم الذين
 حكم لهم هذا القاض لهذا الاحرام من غلة هذا الوقف
 ان استغنوا عن ذلك قال لا يطون بعد الغنا من
 غلته شيئا قلت فمن مات منهم قال بطل ما كان
 يعطى من ذلك الوقف قلت فما حال ورثته قال
 ان كانوا قرابة للواقف فرأى القاض ان يعطهم من غلته
 شيئا فلا بأس بذلك وهو من الفقراء فينبغي ان يعطهم
 على سبيل الفقراء اكانوا قرابة للواقف قلت فما تقول
 في فقرا حيران الواقف قال ينبغي ايضا ان ينالوا من
 غلة هذا الوقف على ما يراه والى هذه الصدقة وان كان
 في يدى القاض ان يعطهم ذلك حسن قلت فان
 كان الواقف قد مات وعليه دين هل ترى لو اتي هذه
 الصدقة ان يقضى عنه دينه من غلة هذه الصدقة
 قال لا قلت اعطى الغلة كقرابة الواقف وهم
 فقرا هل عليه في ذلك شيء قال لا من قبل ان اتيه
 في ذلك وامره ان يبدى قرابة الواقف وولده ان
 كانوا محتاجين فيعطهم من غلة هذه الصدقة فان

فضل عنهم شيء دفع ذلك الى فقير المسلمين قلت فان
 كان للواقف مولى محتاجا هل يعطيه من غلة هذه
 الصدقة قال نعم الا ترى اني ابد ابولد الواقف وتوافقه
 فاعطيه من غلة هذه الصدقة فما فضل اعطيت مولى
 كذلك الجيران بعد اسبيلهم قلت فما تقول ان كان
 هذا الواقف قد اوصى ان يجعل ارضه هذه صدقة موقوفة
 لله ابد ابدا وفاته في المساكين فاحتاج ولده هل يعطيه
 من غلة هذا الوقف او قرابته اذ احتاجوا هل يعطيه
 من غلة هذا الوقف قال نعم وليست هذه وصية لهم
 انما هي للفقراء فكل من اعطيتهم من الفقراء فهو جائز قلت
 فولد هذه المس هو ورثته فيكون ان يعطيه من وصيته
 قال لا اعطيهم لو اوصى بذلك ماله ان يفرق في الفقراء
 وكان كتاب ولده محتاجا لم اعطهم من الثلث شيئا
 ولكن اعطى ولده ولده وقد قال بعض فقهاء اهل البصرة
 اني لا اعطى احدا من ذري الواقف من غلة هذه الصدقة
 شيئا لانها وصية والوصية لا تجوز لو ارك فقلنا لما قيل
 هذا القول الوصية لا تجوز لو ارك على ما جاء في الحديث
 وليست هذه وصية لو ارك فتطرح انما هي للفقراء
 وليست بواجبة لو ارك الواقف ولا لورثته فمطو هذا
 على سبيل الاحتياط لهم وهذا عندنا لا يشبه الرجل
 يوصي بثلث ماله الى رجل يقول احملة خبي شئت
 فيحملة لو ارك الموصي هذا اذا جعل الثلث لو ارك
 الموصي بطل ذلك ورجع ميراثا قبل ان الوصي
 قد اوصى بهذا الثلث وجعل الباقي في وصيته الى الرجل
 ان يرضه حيث شاغل راى الرجل ان يحملة لو ارك

بطل

يطل ذلك الا ترى ان الميت لو قال قد اوصيت بثلث مالي
 لابي فلان ان راى فلان وصي ذلك فقال الوصي قد
 رايت ذلك ان الوصية بطل ويجهل الثلث الى ورثة الوصي
 يا ابا ٤٦ ارض او دار توقف فتفصب
 قال ابو بكر بن احمد بن عمرو رحمه الله في رجل جعل
 ارضه صدقة موقوفة لله تعالى ابد ابد على قوم باعيا لهم
 من بعدهم على المساكين ودفعها الى رجل وولاه اياها
 فخرج الرجل المدفوع اليه الوقف ذلك وادعى انه ملك
 له قال هو غاصب وتخرج الوقف من يده قلت
 ارأت ان كان الواقف في الحياة قال هو خصمي ذلك
 للذي الارض في يده والمطالب بها حتى يخرجها من يدي
 الكاحل ويرد ها الى يده ويوليها من شا في حياته وبعد
 وفاته قلت فان كانت الارض قد نفقت قال
 يضمن النقصان اذا كان ذلك بعد الجود لانه انما يصير
 غاصبا لها بالجود قلت ولذلك اذا تهم بها شيء
 قال يضمن ذلك ويأخذه الواقف منه فبني به
 ما تقدم منها قلت فان كان الواقف قد مات وقد كان
 ولي هذا الرجل المقيم بامر هذه الصدقة في حياته
 وبعد وفاته فخرج الوقف بعد وفاة الواقف وادعاه
 لنفسه قال هو غاصب منه جده ها قلت فان
 حضراهل الوقف فلما لموه بها كانت يجعل القاضي لها قيم
 ويخرجها من يده اذا صح امرها عنده وليدفعها الى من يقوم
 بامرها قلت فان غصب غاصب غير هذا من واليها
 قال ترد الي يدي واليها والفهم بامرها ويضمن الغاصب
 ما نقصها وما تقدم من ثلث الارض فيبني به ما تقدم منها

قلت فان طلب اهل الوقف هذا النقصان الذي اخذ من
الفاصل وسألوا ان يفرق ذلك فيهم قال ليس لهم
ذلك من قبل ان هذا مما وقع عليه الوقف وانما حقوق
اهل الوقف في الفكة دون الرقبة قلت ارايت ان
كان الفاصل هدم بناء من بنا الدار وبني قراها ودخل قرا
حشا واحدا عاوا خرا قال يضمن قتيمة ما هدم منها
ويقال له اقلع بناك فان قلع ذلك فقصت الدار ضمن
النقصان قلت فان وفر حطانا واودخل احدا عاوا
ستوفرا قال يدفع اليه قيمة ذلك من غلة الصدقة
قلت فان كانت الصدقة ارضا فكبرها الفاصل وثباتها
وحفر اثارها هل يرجع بشي من ذلك قال لا قلت
وكذلك الدار اذا انقأ بخارجها وبورها وحصرها
وطهي سطوحها قال ان كان شي من هذا يمكن اخذه
اخذه وضمن النقصان وان كان لا يقدر عليها حذره
فلا شيء له قلت ارايت الفاصل ان كان اخرج الارض
او الدار الوقف من يده الى يد غيره او غصبه انسان
اياها فلم يقدر على ردها قال يضمن قيمتها في قول
من يري تضمنه اياها قلت فان تضمنه قيمتها ما يصنع
القيم بامر هذا القيمة قال يشتري بها ارضا
ضمنا بدلا وتكون في يده على ما كانت عليه الفسوخة
قلت فان ردت الارض المفسوخة عليه قبل ان يشتري
بالقيمة ارضا مكانها قال يرد القيمة على من اخذها
قلت فان ردت الارض ما يشتري بالقيمة ارضا مكانها
قال يعود الارض الوقف الى مكانت ويضمن القيمة
بامر الوقف القيمة وتكون الارض التي اشتراها

بالقيمة

بالقيمة له قلت فهل يلزمه قيمة الارض يوم قبضها
قال نعم قلت فان اخذ القيمة فصاحت منه قال
لا ضمان عليه لاهل الوقف وان ردت الارض الوقف
ضمن القيمة لمن اخذها منه قلت فان طلب اهل الوقف
هذه القيمة فقالوا نعم علينا قال لا يجب ان يضمن
عليهم قلت وكذلك لو كانت وقفا على المساكين هل يجب
ان يضمن هذه القيمة التي اخذها على المساكين قال
لا انما حقوق اهل الوقف المساكين كانوا او قوما بلعيانهم
في الفكة واما الرقبة وما يحيط بسورها فلا حق لهم في
ضمونها بينهم قلت ارايت الفاصل اذا ضمنه قيمة
الارض هل يملك الارض الوقف ان رجعت اليه قال
لا قلت ولم قال من قبل ان الوقف لا يملك والوقف
بمصلحة المولى لو غصبه فاصل من مولا فابق من
الفاصل او اخرج الفاصل من يده فضمن قيمته لم يملكه
ومضى عاد الى مولا رده مولا القيمة التي اخذها قلت
اذا ردت الارض اذا غصب رجل فاستغفر سنيين ثم ردها
قال ان كان استغفرها من زرع زرعها فالتزم من زرعها
زرعها وعليه قيمة ما نقصت الارض وان استغفرها من كل
وشجر فارد الفكة معها ان كانت قائمة وان كان قد
استهلكها غور مثلا قلت فما اخذ الفاصل من غلة
النخل والسجور ما يصنع به قال يفرق في الوجوه التي
سلكها الواقف فما قلت فما اخذ الفاصل من نقصان
قال يحمل في ثمنها قلت فان اغتلت الارض غلة
في يد الفاصل فتلقت الفكة من غير فعل الفاصل
قال لا ضمان عليه في ذلك قلت فان غصبها وفيها

ثمرة فتلفت الفلة في يده بعد ما صرفها او تلفت قبل ان
 يصرفها قال هو ضامن لها لانه غاصب للثمرة مع الارض
 قلت فان كان والي هذه الصدقة قد اخذ من الغاصب
 قيمة الارض الوقف فاشترى بها ارضا مجتمعا وقفها
 مكان الاولى فاعطى غلة وفرقها في اهل الوقف ثم ردت
 غلة الارض الوقف فتوزع القيمة للغاصب ما حال الغلة
 التي كان فرقها في اهل الوقف قال يرجع اليها عليهم
 ويضمنهم اياها قلت ارأت الارض الوقف اذا خرجت
 من يد الغاصب الى تضمنه قيمتها والمول قوله في القيمة
 قال بلى قلت فان كانت قيمتها ما يتي دونهما قال
 الغاصب انما كان قيمتها مائة دينار وحلف على ذلك
 قال ياخذ منه القيم بامر هذه الصدقة مائة دينار
 واشترى بها ارضا تكون مكان الارض الموقوفة قلت
 فان يخرج الغاصب بعد ذلك فرد على القيم مائة
 دينار اخرى تمام ما يتي دينار قال اشترى القيم
 بهذه المائة دينار الاخرى ارضا يقيمها في الارض التي
 كان اشترى بها المائة دينار الاولى فيكونان جميعا
 موقوفين قلت فان كان الغاصب غصب الارض
 الوقف وقيمته ما يتي دينار فزادت قيمتها في يده
 فصارت تساووي ثلثي صدقة دينار ثم غصبها من الغاصب
 رجل اخر فلم يقدر على ردها قال ينبغي للقيم بامر
 هذه الصدقة ان يختار تضمن الغاصب الثاني لان
 ذلك او فر على اهل الوقف قلت فان اختار تضمن
 الثاني فكان معد ما قال لا يسيل له على الغاصب
 الاول قلت فان كان القيم لما خسر في الثمن كان

لعله
 دينار

الذي

الذي هو او فر على اهل الوقف ان يضمن الغاصب الاول
 لانه مالي والثاني معد ما قال ينبغي له ان يضمن الاول
 قلت ثم تركه الثاني لا يكون مثملا لشي من الوقف
 قال لا من قبل ان هذا الصلح وارد على اهل الوقف
 قلت ارأت الغاصب اذا ضمنه قيمة الارض الوقف
 ثم ردت الارض اليه هل له ان يجسرها حتى ياحد
 القيمة التي دفعها الى القيم قال لا قلت ولم قال
 لان بقده وقف ولا تكون بمنزلة الرهن الا ترى ان
 رجلا لو غصب مدونا فلم يقدر عليه فضمنه قيمته ان
 الغاصب لا يملك المدون القيمة التي ضمنها للولي وكذلك
 الارض الموقوفة قلت فان اخذ القيم القيمة من
 الغاصب فلم يشترها ارضا مكانها حتى ضاعت منه ثم
 ان الغاصب رد الارض الموقوفة الى القيم ما حال القيمة
 وقد كانت ضاعت من القيم قال ينبغي للقيم القيمة
 التي كان اخذها فله فورا الى الغاصب قلت فهل
 يرجع بها القيم على احد قال ان يرجع اليها في غلة
 الارض الموقوفة فاحد ها فلا بأس بذلك فاذا امتنعت
 القيمة كان ما يخرج من غلة الارض لاهل الوقف قلت
 ارأت الدار الوقف والارض اذا غصبها غاصب فهدم
 ما الدار وقلع نخلا الارض ولم يقدر على رد ذلك فضمنه
 القيم قيمة الدار والارض توهم غصبها ثم رد الدار
 والارض بيده ذلك والنقض الذي كان هدمه هو
 قائم بها قال يكون النقص والنخل المقطوع للغاصب
 وليه قيمته قيمة الارض من القيمة ويحس ما
 اصاب النوا وما اصاب النخل المقطوع من القيمة قلت

قلن يكون ما حسب من هذه القيمة قال يجعله في عمارة
 الارض وحرمة الدار وتعود الارض والدار كما كانت قلت
 ارأيت الارض الموقوفة ان اغصبها فاصب وفيها نخل وشجر
 فخارجي وهدم البنا الذي كان في الدار فاحذره وقلع النخل
 والشجر الذي كان في الارض فذهب به قال قلقيم ان
 ياخذ ارض الدار والارض الموقوفة من الفاصب وهو
 ياخيار في البنا الذي هدمه الرجل وفي الشجر والنخل
 الذي كان قلعه ان ساضمت الفاصب قيمة ذلك مبنيا
 وقيمة النخل والشجر فابقي في الارض وان ساضمت قيمة
 ذلك الذي قلعه ونسبني له ان يتصدق في تصدق ذلك
 الى املاكهما والسرهما فيضمنه ذلك فان ضمنه الفاصب
 رجع الفاصب بما ضمن من ذلك على الذي قلعه وان
 ضمن ذلك الكافي لم يرجع بذلك الكافي على احد قلت
 ارأيت ان كان الفاصب ضمن الكافي قيمة ذلك واخذ
 منه القيمة ثم جاء القيم بما من الصدقة هل له ان ياخذ
 بهذه القيمة ان كان الفاصب معه ما او كان غائبا
 قال ليس له على الكافي سبيل من قبل ان الكافي قد رد
 القيمة على من كان ذلك في يده يوم جئ عليه قلت
 ارأيت الارض ان كانت في يدي رجل يقول هي لي
 وادعي قوم ان قلاني وقفوا عليهم ومن بعدهم على
 الفقرا قال ان اقاموا بيعة ان قلاني وقفوا عليهم وانه
 مات وهو مالك لها يوم وقف فوضعت لها وقف
 عليهم قلت فان اقاموا بيعة ان قلاني وقفوا عليهم
 وانه مات وهو مالك لها قال لا اقضي بانها وقف
 من قبل ان البيعة المأشرد بانه مات وهو مالك لها

فاذا كان

فاذا كان يوم مات مالك لها فكيف يكون مالها لارض
 قد وقفها قبل موته وانت تعلم ان الوقت الذي وقفها
 فيه قبل الموت وهذا متناقض قلت فهل تقضي بانها
 ملك له قال نعم قلت فاذا اوصيت بملكها له اوقفها
 وفقا قال لا اجعلها وقفا من قبل انه قد يجوز ان يكون
 ملكا بعه ان وقفها قلت اليس لما شهد في البيعة انه
 مات وهو مالك لها قدمت ملكها لها قبل موته قال
 بلي قلت فلم لا تجعلها وفقا قال من قبل انه قد يجوز
 ان يكون وقفها وليس له ثم ملكها بعه ان وقفها
 بان الوقف في المرض
 قالت ولو ان رجلا مريضا جعل ارضه صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد اعي ولده وولد ولده ونسبه وعقبه
 ابد اما تاسئلوا ثم من بعدهم على المسلمين فان كانت
 هذه الارض تخرج من الثلث اخرجت وكانت موقوفة
 لتستعمل ثم تقسم غلتها على جميع ورثته على قدر وارثهم
 عنه فان كانت له زوجة وله ولد كان لزوجته النصف
 وان كان له ابوان كان لهما النصف وان يكون الباقي
 من الغلة بين ولده لصلبه للذكر منهم مثل خط النسيان
 فتكون هذه الغلة على هذا ما دام ولده لصلبه
 احيا هذا اذا لم يكن له ولد ولد وان كان له ولد لصلبه
 وله ولد ولد قسمت الغلة على عدد ولد ولد فاصاب
 ولده لصلبه من ذلك قسم بين ورثته جميعا على قدر
 وارثهم عنه من قبل ان هذه وصية والوصية لا تجوز
 لو ارثت فاصاب من كان يرثه من ولده من غلة
 هذا الوقف قسم ذلك بين جميع ورثته العلق على قدر

مواريتهم منه وما اصاب من ايرثه من ولد له من هذه
 الفلة كان ذلك لهم فاذا انقضت ولده لصلبه فسميت غلة
 هذه الصدقة بين ولد وولد وولد وولد علي ما قال ولا
 يكون لزوجته ولا لابويه من ذلك شي لان الوصية
 تكون لولد الولد اذا كانت فوقهم من يرث الواقف الا ان
 لو ان رجلا اوصي لابنه ولا جني ثلث ماله ان
 للاجنبي نصف الثلث وهو صدق المال والسدس
 الذي للابن يكون بين الورثة جميعا على قدر مواريتهم
 الا ان يجزوا ذلك للاب فان اجاز ماله اخذ سدس
 المال وكان له وكذلك سبيل هذه الصدقة ما كان له
 يرثه من غلتها قسم ذلك بين جميع الورثة على قدر مواريتهم
 من الواقف وما كان نصيب من لا يرثه من هذه
 الفلة سلم لممقالت فان لم يكن للواقف ولد وولد
 وانما له لصلبه فسميت الفلة بين ولده لصلبه وبين
 جميع ورثته ثم جات غلة سنة اخرى وقد مات بعض
 ولد الصلب وبنو بعضهم قال تقسم الفلة كلها
 بين ولده وبين ساير ورثته علي ما سرحباه قلت
 فان كان قد مات بعض ولد الصلب وبنو بعضهم وله
 ولد ولد قال تقسم الفلة على عدد من بني من
 ولد الصلب وعلي عدد ولد الولد فما اصاب ولد الصلب
 قسم بينهم وبين ساير ورثة الواقف وما اصاب ولد
 الولد اخذوه وكذلك يكون الحال في كل سنة فاذا
 انقضت ولد الصلب قسمت الفلة كلها بين ولد الولد
 دون ساير ورثة الواقف قلت فان كانت هذه
 الارض لا تخرج من ثلث مال الواقف قال يكون

ثلثاها

ثلثاها ميراثا بين جميع ورثته علي قدر مواريتهم منه ويكون
 ثلثاها موقوفاً تقسم غلته اذا جات ان كان له ولد
 لصلبه وولد وولد علي عدد من جميعا فما اصاب ولده
 لصلبه قسم بينهم وبين ساير ورثته وما اصاب ولد الولد
 من ذلك سلم لهم وان لم يكن له ولد ولد قسمت الفلة
 بين ولد الصلب وبين ساير الورثة علي قدر مواريتهم
 فاذا انقضت نفذت الفلة علي ما سألها الواقف قلت
 ولم اخزن غلتها اذا كانت تخرج من الثلث علي ورثته
 جميعا علي قدر مواريتهم منه وقلت اذا انقضت ولد
 الصلب نفذت الفلة في الوجوه التي سلفها فاما
 ان يخرج غلتها علي ما سلفها واما ان تظل فتروها
 ميراثا لا تلك اذا اقتصر بين ورثته علي مواريتهم
 فلم ينفذ في امر الواقف واخرجها من الحال التي جعلها
 عليه فنبهني ان جعلها ميراثا وتظل الوقف فيها قال
 لا يبطل الوقف من قبل ان الواقف قد جعل غلتها لمن
 يجوز له الوصية ولكن لا يجوز له الوصية وجعل اخر
 امر الفلة للمساكين قلت اقلس قوله في مرضه
 قد جعلها صدقة موقوفة علي ولدي وولد ولدي
 ونسلي ابدا ما متنا سلواهم للمساكين انما ذلك وصية
 لولده وولد ولده ونسلهم ومن بعدهم للمساكين فلم يكن
 هذا مضمنا ليعضه بعض فاذا بطلت الوصية الاولى
 بطل ما كان بعد هذا لو لم يكن من حجة الزوجة ان تقول
 هذه وصية لوارثي دون وارثي ولا يجوز الوصية
 لوارثي فاذا بطلت الوصية الاولى بطلت الوصية
 الثانية وصارت الارض ميراثا بينا جميعا ويكون

هذا عنزلة رجل قال عديم عبدك هذا ابني فلا نأ سنة
 وهو خوله ولده فهو هذا ان وصيته لانه يتطل فاذا
 بطلت وصيته لانه بطل عتق العبد من قبل انما متضمنة
 لوصية الابن قال **هـ** هذا الاية الوقف من قبل ان
 العتق للعبد انما حمله عوضا عن خدمة العبد للابن
 فلما بطلت وصية الابن بطل الموضع عنها والوقف ليس
 هو عوض عن شيء ولا الوصية لولد الولد والنسل ثم
 للمساكين ليس ذلك لموضع عن وصية الولد للمصلي
 انما هي وصايا لمن يجوز له الوصية ولكن لا يجوز له
 الوصية الا تترك ان رجلا لو وقف ارضه على فقرا
 ولد زيد وولد ولده ونسبه ابداهم على المساكين هـ
 فاستغنى ولد زيد عن غلة هذه الصدقة وليس لهم
 اولاد ولا اولاد اولاد ان الغلة تكون للمساكين فان
 احتاج ولد زيد بعد ذلك رد الغلة اليهم فكانوا محتاجين
 قلت ارأيت مريضا قال قد جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة لله تعالى ابد العبد عيالي في كل سنة ادا على
 ولد زيد بن عبد الله وولد ولده واولاد اولادهم
 ونسبهم ابدانا سلوا فاذا انقرضوا كانت غلة
 للمساكين ابدوا الارض تخرج من ثلثه قال **هـ** هذا الوقف
 جائز وتكون الارض موقوفة على ما قاله الواقف
 قلت فهل للواقف ان يبطل هذا الوقف ويرجع عن
 هذه الوصية قال لا قلت ولم يكون ذلك وانت
 تقول انما وصية ومن قولك ان كل من اوصى بوصية
 فله الرجوع عنها قال انما اقول انما وصية مفاتيح
 في هذه الاية من الثلث لان الرجوع في هذا الوقف

يجوز

يجوز الا تترك ان رجلا مريضا ويريد ان يملكه ايطال
 التبرير ولا الرجوع عند ذلك والمدة بمرتبة الثلث ان
 مات المولى عتق من ثلث المثلث بديا به قبل الوصايا التي
 ليست بعتق ولا تبرير وكذلك لو ان رجلا تصدق
 بارض له في مرضه على رجل وسليها اليه وقبضها المتصدق
 عليه وهي تخرج من ثلثه ان هذه الصدقة على الرجل
 جائزة وانه ليس للمريضا الرجوع فيها وان مات وهي
 من الثلث قلت وكيف تجمع وانت تقول ان
 التبرير وبين الصدقة بالارض على الرجل قال
 وكيف ذلك قلت انت تقول انه ليس له الرجوع في
 التبرير وان مات المولى كان المدة بمرتبة الثلث بديا به
 وتقول في الصدقة ان المتصدق عليه يحاص اصحاب
 الوصايا في الثلث وهو اسوةهم فيما يضاربون به
 قال **هـ** هذا قولنا قايما التبرير قايما قلنا انه بديا به
 لما جازي ذلك ان المدة بديا به قبل الوصايا من قبل
 انه عتق والعتق مقدم وكلها مستويان في باب
 الرجوع انه ليس له ان يرجع في الصدقة كما انه لا يرد
 على الرجوع في التبرير الا تترك ان رجلا لو بين مستحبا
 في مرضه واشهد على ذلك وصلي الناس فيه واوصى
 بوصايا وباسمها في باب البر ان المسجد وجميع الوصايا
 من الثلث وان آت باب الوصايا يضربون بوصاياهم
 ويضربون للمسجد بقية الارض واسماء يوصف
 لا يواب البر عما سمي لها فاصاب اصحاب الوصايا
 كان ذلك لهم وما اصاب المسجد وابواب البر حلت
 ذلك كله للمسجد قلت فما تقول ان لم يوقف هذه

الارض في مرضه ولكنه اوصى ان تكون وقفاً بعد وفاته علي
 ولدني وولد ولده ونسله وعقبه ومن بعدهم علي
 المساكين هل له الرجوع في هذه الوصية قال نعم قال
 وليس هذا بمنزلة ما انفق في مرضه وابنه الا ان
 انه برأ من مرضه وصح كانت هذه الارض وقفاً في
 الصحة وان الذي اوصى ان تكون ارضه وقفاً بعد وفاته
 انما هي وصية بعد موته له الرجوع فيها وايضا لها فيما
 مفترق قلت فما تقول ان اوصى ان تكون ان تكون
 ارضه صدقة موقوفة بعد وفاته علي ولده وولد ولده
 واولاد اولادهم ونسلكهم ابد اماناً سلوا ومن بعدهم
 علي المساكين قال هذه بمنزلة ما وقفه عليهم في مرضه
 وهذه وصية لوارث ولغير وارث فما كان منها لوارث
 وان كانت تخرج من ثلثه قسمها هاتين جميع ورثته وما
 كان منها لغير وارث فهو جائز وينظر فان كان ولد الواقف
 لصلبه اربعة انفس وولد ولده ستة انفس قسمنا
 القلة علي خمسة اسهم فيكون لولد الولد ثلاثة اسهم
 ويكون ما اصاب ولد الصلب وهو اخص من ذلك
 مقسوما بين جميع ورثة الواقف وان كان له زوجة
 كان لها الثمن وان كان له والد كان لها السدس
 وما يبقى بين ولد لصلبه ما بقي منهم احد فاذا انقضت
 ولد الصلب كانت القلة كلها لولد الولد والنسب علي
 ما جعله الواقف قلت فما حال الزوجة والام
 قال لا شيء لهما من قبل انه لا حظ لهما في نفس الوقف
 الذي وقفه المريض علي ولده وولد ولده واولاد
 اولادهم ونسلكهم ابد اماناً سلوا ثم من بعدهم علي

المساكين

المساكين فنده شرابط الوقف التي استلزمها الواقف فمخن
 وان كان تركها هذه الشروط ولم يعمل فانما لا يطل الوقف لان
 الواقف قد جعله مستوقفاً فاذا انقضت ولد الصلب فلا شيء
 لهما في هذه الصدقة وانما ادخلنا الزوجة والام في غلة
 الحرمين من قبل ان اخرج من صار لولده لصلبه وهم يرثونه
 فلم كان ذلك لمن يرثه ادخلنا فيه جميع الورثة حتى لا يكون
 وصية لوارث دون وارث الا ترى ان لو قال قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابد تجري غلتها علي
 جميع ورثتي ثم من بعدهم علي المساكين وهي تخرج من ثلثه
 ان ذلك جائز علي ما جعله تكون غلتها جارية علي ورثته
 علي قدر مواريتهم فاذا انقضت كانت القلة للمساكين قلت
 وكذلك ان مات بعض الورثة وبقي البعض قال من مات
 منهم سقط سهمه واجريت القلة علي من كان باقياً منهم
 حتى ينقضوا جميعاً فاذا انقضوا جميعاً اجريت القلة علي
 المساكين قلت فلم لا تجعل حصته من مات من ولد الصلب
 او من الورثة من هذه القلة للمساكين قال لانه لم يجعل
 للمساكين شيئاً من ذلك حتى ينقض هؤلاء لانه لما قال
 ثم من بعدهم علي المساكين لم يكن للمساكين شيء مادام احد
 من هؤلاء باقياً قلت فان كانت هذه الارض لا تخرج
 من ثلث مال هذا الرجل وكانت جميع ما يملك قال يكون
 للورثة ثلثها علي قدر مواريتهم ويكون الحكم في ثلثها
 علي ما قلنا قلت ارايت ان اوصى ان يشتري من ثلث
 ماله ارضاً بالف دينار فتكون موقوفة لله علي ولد زيد
 ابن عبد الله وعلي ولد ولده واولاد اولادهم ونسلكهم
 واعقابهم ابد اماناً سلوا ثم من بعدهم علي المساكين

قال هذا شرط يرضى من ثلثه بالف دينار فتكون
 موقوفة علي ما اشترط لولده زيد وولد ولده
 ونسله وعقبه ابد افاذا انقرضوا كانت علي ما اشترط
 قلت فتم مات منهم من ولد زيد وولد ولده وعقبه
 قال سقط سهمه وتكون الفلة جارية كلها علي
 من بقي منهم ما بقي منهم احد قلت وهذا عندك ثمرة
 ما وقفه في مرضه قال نعمها سوا قلت اريت اذا
 قال المريض ارضي هذه صدقة موقوفة لك نقاب
 ابا هلي زيد بن عبد الله وعلي ولد ولده واولاد اولادهم
 ابد اما تناسلوا من بعدهم علي المساكين فان احتاج ولدي
 او ولد ولدي او نسلي او واحد منهم كانت غلة هذه
 الارض لهم دون غيرهم وكانوا احق بها ما كانوا اليها
 محتاجين ما الحكم في ذلك قال اما اذا شرط لولده
 شيئا من الفلة فهي وصية لو لم يكن فان احتاج ولده
 لصلبه او واحد منهم لا يجوز الفلة عليهم جميعا لان كل
 رجوع الي ولد الصليب من ذلك فهي وصية لو لم يكن ويدخل
 فيها جميع الورثة فيقتسم بينهم علي قدر موارثهم علي
 ما شرعناه الا ترى انه لو ابتداء فقال قد جعلت ارضي
 هذه صدقة موقوفة لك عز وجل علي فقرا ولد ولدي
 ونسلي ابد اما تناسلوا وفي ولده لصلبه فقرا ونيهم
 ما سير وفي ولد ولده فقرا وفيهم ما سير انا تنظرهم
 الي الفلة اذا مات من كان منهم فقرا يوم تاتي الفلة
 احصياهم جميعا وفتحنا الفلة عليهم علي عددهم في
 اصاب ولد الصليب من ذلك فهو لهم فليس يرثه
 بغير ذلك فيهم علي قدر موارثهم علي الاغنيا والفقرا

منهم وما اصاب فقرا ولد الولد والنسل سلم ذلك لهم قلت
 فيقول اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة لك نقاب
 علي ولد زيد بن عبد الله وعلي ولد ولده ونسله وعقبه
 ابد اما تناسلوا فان احتاج احد من ولدي او ولد ولدي
 ونسلي وعقبتي كانت غلة هذه الارض لهم دون غيرهم
 وكانوا احق بها فقتسمت الفلة سنين علي وولد زيد بن
 عبد الله وعلي ولد ولده ابد اثم احتاجوا بعد ذلك بعض
 ولد الواقف لصلبه وبعضهم اغنيا ليس قد ترد الفلة
 علي المحتاجين منهم فما اصاب ولد الصليب من ذلك
 قسم بينهم علي ورثة الواقف قال بلي
 يكون هذا علي ما قلنا قلت فان كان قد مات بعض
 ورثة الواقف زوجة ان كانت له او والده او ولده ثم
 كان هذا الذي قلناه من حاجة ولده لصلبه من كان
 بعد ان يدخله في هذه الفلة بسبب ما يصير لولد الصليب
 قال من مات منهم بطل سهمه وكتسم الفلة بين المحتاجين
 من ولده وبين من كان من الورثة باقيا ولا ينظر الي
 من مات منهم قلت فان كان قال فان احتاج احد
 من ولدي او ولد ولدي ونسلي ابد اجر علي من احتاج
 منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يسعه نفقة بالمعروف
 وكان الباقي من غلة هذه الصدقة مستويا بين اهل
 الوقف علي ما شرط من ذلك قلت فان احتاج خمسة النفس
 من ولده لصلبه فنظر الي ما يسعهم لتنفقاتهم لسنة الي
 وقت ادراك الفلة المستقبلة فوجدت ذلك يكون
 مقدار مائة دينار ليس يدخل مع هؤلاء خمسة المحتاجين
 سائر ورثة الواقف قال بلي قلت فاذا قسمت

المائة دينار بين جميع الورثة على قدر موارثهم عن الواقف
 اصاب الحصة المحتاجين منها اقل مما بينهم ولا يكتفون
 السنة قال بلى قلت ولكن الذي يجب ان
 يرد عليهم من هذه الفلة ابد احيى يكونون ما يصيبهم
 من ذلك مقدار ما لهم قلت وما الذي تقدم لهؤلاء
 لنفقائهم ما لهم قال ينظر الى ما يحتاج اليه الرجل منهم
 لطعامه وطعام ولده وادامهم وكسوتهم سنة فيجعل له ذلك
 قلت فهل تدخل زوجته في ذلك قال نعم لانه ليس
 قصد الواقف في هذا ان يكون المحتاج نفقته على حاجة
 نفسه ولكن ينظر الى نفقته ونفقة ولده خاصة وزوجته
 فنقص ذلك له قلت كان الواقف لم يشترط لولده
 وولد ولده هذا الشرط ولكنه قال ان احتاج ولدي وولد
 ولدي ونسلي او احد منهم رد علي من احتاج منهم نصف
 الفلة من هذه الصدقة او قال ثلث او قال ربعا
 قال يرد عليهم ما قال ويقسم ذلك بينهم وبين ساير
 ورثته على ما شرعنا قلت فهل يكون لهم من الفلة
 عندها قال لا قد سمي لهم ما سمي فلا يكون لهم
 اكثر من ذلك قلت وكذلك ان قال ان احتاج احد
 من ولدي وولد ولدي ونسلي وعقبى ابد امانا تسلاوا
 اجري علي كل من احتاج منهم في كل سنة من غلة هذه
 الصدقة الف درهم
 زيد وولد ولده ونسله علي ما سمي ووصف في
 هذا الكتاب قال تكون الفلة مقسومة على
 ما شرطه من ذلك فان فصل منهم شيء عن من افقر
 منهم كان ذلك لولد زيد وولد ولده ونسله بده

قلت فان

قلت فان قصرت الفلة عما سمي لكل انسان منهم قال
 تقسط بينهم قلت وكذلك ان قال تجري علي من احتاج
 من البطن الاعلى في كل سنة من غلة هذه الصدقة الف
 درهم وعلي من احتاج من البطن الذي يليه علي كل
 انسان منهم في كل سنة خمماية درهم من غلة هذه
 الصدقة وكذلك كل بطن تقبل بعضهم منهم فسمي لكل انسان
 منهم دون ما سمي للبطن الذي يليه فوفقه قال يغني
 الواقف علي هذا فان السع ذلك اعطوا جميعا وان قصرت
 الفلة عنهم قسطن بينهم علي قدر ما سمي لهم قلت
 فان قال يقدم البطن الاعلى ثم البطن الذي يليه بلونهم ثم
 البطن الذي يليه بلونهم بلونهم حتى ياتي الى اخر
 البطنون قال يفعل ذلك علي ما قال ولا يكون لاحد
 من البطن الاسفل شيء حتى يستوفي البطن الاعلى
 ثم كذا حتى يكون كل بطن مقدم علي من هو دونه
 فان لم يفضل شيء فلا شيء لهم وان فضل شيء اخذوه
 قلت ارايت رجلا اوصي لرجل بفلة صدقة له او
 بئر تخره هذا او بفلة داره وذلك يخرج من ثلث
 ماله وقال هذا له ما عاش قال هذا جائز وتكون
 له غلة الشيء الذي اوصي به ما عاش فان مات
 الموصي له بذلك رجع رتبة ذلك الشيء الى ورثة
 الموصي فكان بينهم علي موارثهم من الميت قلت
 فان مات الموصي قبل موت الموصي له لم يكن هذا
 قال يكون جميع ورثة الموصي الذين كانوا يوم مات
 الموصي في اصاب الاحياء منهم اخذوه من ذلك وما
 اصاب من كان قد مات منهم من ذلك فهو لورثته

هذا الوارث ولا ينظر في هذا الي من كان حيا من ورثة
 الموصي يوم يموت الموصي له دون من مات فيكون
 ذلك لهم علي قدر موارثهم فمن كان منهم حيا اخذ حقه
 ومن كان منهم ميتا فنصيبه من ذلك لورثته **قلت**
 وكذلك ان اوصي بجدة عمة له رجل اياها حيا له او
 قال سني او اقل او اكثر من ذلك او قال بعد ان
 سني سني معلومة والعبد يخرج من ثلثه **قال**
 فالوصية جائزة وتكون خدمة العبد الموصي له
 فاذا مات ان كان اوصي له جده حيا له رجع العبد
 الي ورثة الموصي وكان بينهم علي موارثهم وان كان
 سني فاذا مضت السنون الي اوصي بجدة عمة العبد
 فراجع العبد الي ورثة مولاة وكان ميراثا بينهم
 علي موارثهم فمن كان منهم حيا اخذ نصيبه منه
 ومن كان قد مات منهم بعد موت الموصي كان
 نصيبه من العبد لورثته **قلت** ارايت رجلا جعل
 ارضه صدقة موقوفة لله تعالى ابد اخري علمنا
 علي فلان وفلان وفلانة وفلانته اذ ما عاشوا
 ومن مات منهم وله ولد لصليبه كان نصيبه من ذلك
 لولده لصليبه بينهم علي قدر موارثهم عنه ومن
 مات منهم ولا ولد له لصليبه فان كان له ولد او ولد
 ولد او نسل كان نصيبه لهم **قال** يكون ذلك
 علي ما سمي الواقف **قلت** فاذا لم يكن له ولد
 لصليبه وكان له ولد وولد وولد اسفل منه
 كيف تكون القسمة بينهم **قال** تقسم القسمة بين جميع
 ولد وولد من اسفل منهم ومن كان فوق ذلك علي

عدد هم **قلت** وكذلك ان كان قال كل من مات من
 اولادهم ونسبهم كان نصيبه من غلة هذه الصدقة
 علي سبيل الاسترط في ولده لصليبه وولد وولد
 علي سني ووصف في هذا الكتاب **قال** نعم **قلت**
 وكذلك كل من مات من اهل هذه الصدقة وترك
 وارثا من ولد او والد او اخوة او اخوات كان نصيبه
 من ذلك لمن كان يرثه من هؤلاء علي قدر موارثهم منه
قال نعم ومن مات منهم ولم يدع وارثا ولا اولاد
 ولا اخوة ولا اخوات ولا غيرهم كان نصيبه من ذلك
 لفقرا قرابة فلان بن فلان والمساكين ابد **قال** الوقت
 جاز علي ما سمي ونسب من ذلك **قلت** فان مات
 بعضهم وترك ابنه واخوه واخوات قال يكون نصيبه
 من غلة هذه الصدقة لابنته النصف من ذلك وما
 بقي فهو لاقواته واخواته علي قدر موارثهم منه **قلت**
 فان مات بعضهم ولم يترك وارثا من ولد ولا اولاد
 ولا اخوة ولا اخوات وترك عصبه يرثه ما حال
 نصيبه **قال** يرجع ذلك الي المساكين ولا يكون لفقرا
 قرابته من ذلك شي **قلت** ولم كان هذا كله **قال**
 من قتل انة انما سوط ان يرد نصيب من مات منهم وترك
 وارثا من ولد او ولد ولد او اخوة او اخوات او غيرهم
 الي من يرثه من هؤلاء فاذا ترك وارثا غير هؤلاء
 يكن له من نصيب الميت شي ولم يكن لفقرا قرابته
 لانه انما سوط ان يكون لفقرا القرابة من نصيب
 من لا يكون له وارث فاذا كان له وارث لم يكن لفقرا
 القرابة شي **قلت** فلم جعلت ذلك للمساكين **قال**

من قبل ان اصل الوقف انما يطلب لها ما عند الله تعالى
وانما يخصص لها الى المساكين وان كان قد قدم من سمي
من ولد او ولد ولد او غيرهم وجعل اخر الوقف للمساكين
فكلما بطل سهم رجل من أهل الوقف او سهم امرأة عاد
ذلك السهم الى المساكين الا ترى ان رجلا لو قال قد
جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان وفلان
ابني فلان ومن بعدهما على المساكين فما مات منها
ولم تدع ولدا كان نصيبه من ذلك مردود الى
الباقي منها فمات احد الرجلين وترك ولدا لم يكن
للباقي من نصيب الميت شي قلت فلم لا يجعل ما
لميت منها لولده قال من قبل ان الواقف لم يجعل
ذلك لولده انما قال فمات منها ولا ولد له كان
نصيبه مردود الى الباقي فلم يجعل لولده الميت من
ذلك شي قلت وكذلك لو قال قد جعلت ارضي
هذه صدقة موقوفة على فلان وفلان مادام
حيين ومن بعدهما على المساكين على انه من مات
من فلان وفلان ولم يدع وارثا كان نصيبه من ذلك
مردود الى الباقي منها فمات احدهما وترك زوجة
وعصبة او لم يدع عصبة وترك زوجة قال لا يكون
للزوجة ولا للعصبة من نصيب الميت منها شي ولا
يكون ذلك للباقي منها ولكنه يكون للمساكين القلة التي
وصفناها فان لم ترك الا زوجة قال فالزوجة
ترك حقها من ميراثه ولا ترك من حقه من غلة
الوقف شي ولا ترد نصيبه من الوقف على الباقي
منها لانه انما شرط ان يكون ذلك للباقي منها نصيبا

من مات

من مات ولا وارث له وهذا قد ترك وارثا وهي زوجته
قلت فالزوجة لا تحوز جميع الميراث قال هي وارثه
تحت حقه فلما كانت وارثة لم يكن للباقي منها نصيب
الميت شي قلت فان قال ميت مات ولم يترك ورقة
عوزون ميراثه كانت حصته للباقي منها فمات احدهما
وترك زوجة فهذا لا يحوز ميراثه قلت فكيف السبل
لذلك قال تكون حصته الميت للباقي منها من قبل ان الواقف
انما شرط في حصته الميت منها انما يصير للباقي ان لم يترك
الميت ورقة عزوزون ميراثه وهذا لم يدع ورقة عزوزون
ميراثه وانما ترك زوجة فلما ترك زوجة لم تكن هذه
عوز الميراث فصارت حصته الميت للباقي منها قال ابو
 بكر رحمه الله نفوذ الى باب الوقف في المرضي قلت
فاني وقف ارضاه في مرضه على المساكين قال ان كانت
تخرج من ثلثه فالوقف جائز وان كانت لا تخرج من ثلثه
جائزا من ذلك مقدار الثلث قلت فان وقف ارضاه
في مرضه وعليه دين استغرق قيمتها وليس له مال
غيرها قال يبطل الوقف وينسخ الارض في دينه قلت
فان كان الدين لا يستغرق قيمة الارض قال يجوز
الوقف في مقدار الثلث ما بقي بعد الدين قلت وكيف ذلك
ان اوصى ان تكون ارضه هذه صدقة موقوفة له
ابدا بعد وفاته على المساكين قال الوقف جائز اذ كانت
تخرج من ثلث ماله وان كانت لا تخرج من ثلث ماله
جائزا لوقف في ثلث ماله ويبطل وصار ميراثا قلت
ارأيت ان جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا
وهو مريض على وارث من ورثته دون غيره وهي

تخرج من الثلث ماله قال اذا جاز ذلك ورثته الباقيات
قالوا وقف جائز وتكون القلة للوارث الذي وقف عليه
وان لم يجز ذلك الباقيات من الورثة كانت الارض
وقفاً من الثلث وتكون عليهما بين من وقف عليه
وبين ساير الورثة على موارثتهم من الوقف قاردا
مات الوارث الذي وقف عليه هذه الارض في الحياة
قال تكون القلة بين من وقف عليه هذه الارض
في الحياة وبين من بقي من الورثة وبين من مات
منهم فما اصاب الاخوانهم احتذوه وما اصاب من
مات منهم كان ذلك ثورثته ولا يرث ذلك ما دام
الموقوف عليه الارض حياً قارداً مات كانت القلة
للمساكين قلت اريت اذا قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابد علي ولدي بينهم بالسوية
وله اولاد ذكور واناث قال اذا جاز ذلك فهو
جائز على ما سمي وان لم يجز وكانت وقفاً من الثلث
للمذكور مثل حظ الانثيين وان كانت له زوجة او ولادة
دخلت معهم في غلة هذا الوقف وكان لها بقدر
ميراثها من هذه القلة قلت ومات من ولده
كان نصيبه من هذه الصدقة لورثته قال نعم
قلت ولم قلت ذلك وانت انما تنظر الى ما كان
موجوداً من ولده يوم كالي القلة فتقسم بينهم
فلم لا سقط نصيب من مات منهم وتقسم القلة بين
من عده عند مخي القلة قال من قبل ان هذا وقف
في المرضى علي واثر ذك ووث وارث ولا يجوز الوصية
لوارث خاص واقسم القلة بين جميع من ورث الوقف

فمن كان حياً اخذ نصيبه ومن كان منهم ميتاً كان نصيبه
من ذلك لورثته ولولم يبق من الورثة الا واحد فتمت
بين جميع من كان وارثاً للوارث يوم مات الوقف
وهي نصيب من كان قد مات منهم لورثته هذا
يكون حارفاً علي هذا السبيل ما بقي من ولده لصلبه
احد فاذا انقرضوا كانت القلة لمن جعل بعد ولد
الصلب لهم قلت اريت اذا جعل الرجل ارضه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابد علي ولده وولد ولده
واولاد اولادهم ونسلهم ابد اماناً سلوا ومن بعدهم
علي المساكين وكان له ولد لصلبه من ذكور واناث
وولد ولد ونسل السبيل تقسم غلة هذه الصدقة علي
ولد الصلب وولد الولد والنسل فينظر الي عدد دهم
يوم كالي القلة فما اصاب ولد الولد والنسل سلم ذلك
لهم وما اصاب ولد الصلب قسمته بينهم وبين ساير
ورثة الوقف كالي ولي قلت ايتي ان كانت ذكوت
سنتين علي هذا ثم مات بعض ولد الصلب وبعض
ولد الولد قال انظر الي عدد دهم يوم كالي القلة
فا قسم عليهم علي عدد دهم فما اصاب ولد الولد سلم
ذلك لهم وما اصاب ولد الصلب قسمته بينهم وبين
ساير ورثة الوقف وان كان مات منهم احد كان
نصيبه من ذلك لورثته فاذا انقرض ولد الصلب
كانت القلة لولد الولد والنسل قلت اريت ان امة
قال ارضي هذه صدقة موقوفة علي وليي وهي
تخرج من ثلثه فالي الورثة ان يجزوا ذلك لهما
اجزوا الصدقة ولم لا يبطر قال انما اجزوا

وقسمت القلة بين ولد الصلب وبين ساير الورثة من قبل
 المصطفى ترجع الي المساكين وهذه العلة لم يظن **قلت**
 ارايت ان قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد علي فقرا قلبي وولد ولدي ونسلي
 ومن بعدهم علي الفقرا **قال** الوقف علي ما وصفت
 لك اذا كان في المرض ان اجاز ذلك الورثة كانت
 القلة للفقرا من ولده وولد ولده ونسله وان لم
 يجزوا ذلك وكانت هذه الارضي تخرج من ذلك
 ماله قسمت القلة بين الفقرا من ولده وولد ولده
 ونسله يوم توفي القلة فما اصاب الفقرا من ولد الصلب
 كان ذلك بينهم وبين ساير الورثة الاغنيا منهم والفقرا
 وما اصاب ولد الولد والنسل سلم ذلك لهم **قلت**
 فلم يقط الاغنيا من ذلك والواقف خص الفقرا ففهمه
 القلة **قال** قد فسرنا ذلك في غير موضع **قلت**
 انما وصية لوارث دون وارث فلهذه العلة
 قسمت بينهم وبين ساير الورثة **قلت** فما كان
 غنيا من ولد الصلب وولد الولد والنسل لم تقدر به
 ولم قسمت القلة بين من كان موجودا من القوم جميعا
 فما اصاب فقرا ولد الصلب قسمته بينهم وبين ساير
 ورثته غنيا كان او فقرا **قال** قد فسرنا القلة
 في ذلك **قلت** ارايت اذا قال قد جعلت ارضي
 هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي فقرا
 ولدي وولد ولدي ونسلي وعلي ولد زيد بن علي
 ولم يقدر علي فقرا وولد زيد كيف تقسم القلة وفي ولد
 زيد بن عبد الله اغنيا وفيهم فقرا **قال** اما ولد زيد

فالي

فالي لست انظر الي من كان منهم غنيا ولا من كان
 منهم فقرا وانما اقسم علي ولد زيد جميعا اغنيا بهم
 وفقرا بهم وعلي الفقرا من ولد الواقف لصلبه ومن
 ولد ولده ونسله فما اصاب ولد زيد من القلة سلم
 ذلك لهم وما اصاب فقرا ولد الصلب كان ذلك
 بينهم وبين ساير ورثة الواقف علي فرايض الله تعالى
 فمن كان منهم حيا اخذ ما اصابه من ذلك ومن كان
 منهم ميتا كان نصيبه لورثته **قلت** ارايت اذا
 جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد او هو
 مريض او وصي ان تكون ارضه هذه صدقة موقوفة
 بعد وفاته قاوصي بوصايا وتلكه بتصرعت هذه
 الوصايا وولي الورثة ان يجزوا ذلك **قال** يترتب
 لاصحاب الوصايا في الثلث بوصاياهم ويترتب للواقف
 بقية الارضي فما اصاب الوصايا من الثلث كان ذلك
 لهم وما اصاب بقية الارضي الوقف من الثلث
 اقر ذلك من الارضي وكان وقفا في الوجوه التي
 سبل ذلك **قال** فلا يكون الوقف ببداهة مكل
 الفتى في المرض والتدبير **قال** الفتى والتدبير
 قد جاز في ذلك احاديث انه ببداهة من الثلث
 والوقف هو وصية كساير الوصايا **قلت** ارايت
 اذا قال ارضي هذه بمطري غلها بعد وفاتي وولد زيد
 ابن عبد الله وولد ولده ابد اما بنا سلوا ولم يقل صدقة
 موقوفة **قال** هذه وصية وتكون غلة هذه
 الارضي اذا كانت تخرج من ثلثه لولد زيد ومن
 كان مخلوقا من ولد ولده ونسله يوم يموت الوصي

ولا يكون لمن بعده من ولد زيد وولد ولده ونسله من
غلة هذه الارض شي فاذ انقضوا رقتهم هذه
الارض الى ورثة الموصي فكانت ميراثا بينهم على
فرايض الله تعالى لانها وصية والوصية لا تجوز لمن لم
يخلق قلت وكذلك لو قال ارضي هذه وقف بعد
وفاتي على ولد زيد بن عبد الله وولد ولده ونسله
كالت هذا باب الاول سواء هذه وصية تجوز لمن
كان منهم ولا يكون لمن بعده فاذ انقضوا اولئك
الذين جازت الوصية لهم رجعت الارض الى ورثة
الموصي وكانت بينهم على ميراثهم من قبل ان لم يجعلها
صدقة ولم يجعل آخرها للمساكين قلت فاذ ادى الى
قد اوصيت ان تكون ارضي هذه صدقة موقوفة
على ولد زيد بن عبد الله وولد ولده ونسله ابد
ما تناسلوا ثم من بعدهم على الفقراء كانت وقفا تكون
غلتها لمن كان منهم مملوكا وليتحدث بعد ذلك
الدا فاذ انقضوا صاروا للمساكين اذ كانت يخرج
من ثلثه واجاز ورثته ذلك فهو جائز قلت
ولم قلت انما يصير موقوفة ولم يقل الواقف صدقة
موقوفة قال من قبل ان جعلها للفقراء فبني ذلك
انها وقف على ما قال قلت اريت لو قال ارضي
هذه موقوفة بعد وفاتي على المساكين او على جميع
على المساكين بعد وفاتي قال وري وقف على المساكين
بعد وفاته من ثلث ماله قلت اريت لو قال
في مرضه ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي
على ولد زيد ونسله ما تناسلوا فاذ انقضوا

فالارض

فالارض لو رثتني قال تكون هذه الارض
وصية موقوفة على ولد زيد ونسله الموقوفين
يوم يموت الواقف دون من يحدث فاذا انقضوا
رجعت الى الورثة فكانت ملكا لهم يقسمونها
على ميراثهم قلت وهذه لا تكون وقفا وقد قال
صدقة موقوفة قال لا من قبل ان قال فاذ انقضوا
رجعت الى ورثتي فكل من كان مرجعه الى ورثة
الواقف فليس يوقف انما الوقف ما كان موبدا
لا يرجع ملكه الى احد من الناس فاذا اشترط
ان يكون مرجعها الى ورثته فانما هي وصية
والوصية لا تجوز لمن لم يخلق الا ترى انه لو قال في صدقة
ارضى هذه صدقة موقوفة على ولد زيد ونسله فاذ
انقضوا فاصلها لورثتي ان هذا لا يكون وقفا ولا وصية
وهو باطل والارض على ملكه يصنع بها ما يشاء واذ امان
من ميراث بني ورثته فاذ كانت وصية فهي جائزة من
الثلث لانهم قد يجوز في الوصايا ما لا يجوز في الوقف الا ترى
انه لو قال في صدقة قد جعلت ارضي اقلان سنة كانت
ذلك باطلا من قبل ان هذه هبة فان وفرها اليه جازت
الهبة اذ كان فيها غلة وان لم يفرها اليه لم تجز ولو اوصي
لهذا فقال قد اوصيت ان تكون غلة ارضي هذه
لزيد سنة بعد وفاتي ان ذلك جائز من ثلث ماله
قلت اريت اذ قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
موقوفة بعد وفاتي على قرابتي او قال لقرابتي قال
تكون الغلة لمن كان منهم مملوكا دون ما يتخذ

لان هذه وصية فاذا انقضت ارجعت الفلة الى ورثة فكانت
بينهم على موارثهم قلت ارايت اذا قال قد جعلت
ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد ابد وما في
علي ولد زيد ثم تكون الفلة من بعدهم لورثتي قال
تكون الفلة لولد زيد فاذا انقضت ارجعت الفلة
الى الورثة فكانت على موارثهم ما بقي منهم احد
فاذا انقضت كانت الفلة للمساكين قلت فلو قال
ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على اخوتي
وعلى اولادهم ونسبهم ما تناسلوا ابد فاذا انقضت
وبني لولدي ونسلي ابد فاذا انقضت ارجعت الفلة على
المساكين قال فهذا حال من الثلث وتكون الاخوة
واولادهم ونسبهم ما تناسلوا فاذا انقضت ارجعت
لولده ونسبه فما اصاب ولده لصلبه فهو لهم ونسبهم
ورثته بينهم على موارثهم وما اصاب اولادهم
ونسبهم فهو لهم فاذا انقضت ارجعت الفلة للمساكين
قلت ارايت اذا اوصي بفلة ارضه بعد وفاته
لولد زيد بن عبد الله قال هو جائز من الثلث قلت
فمن مات منهم قال يرجع نصيب كل من مات منهم
الى ورثة الموصي قلت ولا يكون ذلك للباقيين
منهم قال لا قلت فما الفرق بين هذا وبين الوقف
وقد قلت في الوقف انه اذا قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابد ابد ابد ابد ومن بعدهم
على المساكين ان الفلة تكون لولد زيد فمن مات
منهم سقط سهمه وكان جميع الفلة للباقيين منهم قال
من قبل ان الوصية وجبت يوم مات الموصي لم تكن

مخلوقا

مخلوقا يومذفت مات منهم بطلت وصيته لان الفلة
انما لا تخل في ملك من اوصي لها يوم تخلق فاء في
مات بعضهم ولم تخل الفلة بطلت وصيته ورجع ذلك الى
ورثة الموصي والوقف انما يرجع ذلك الى المساكين
وليس يرجع الى ورثة الوقف منه شيء وليس للمساكين
من الفلة شيء ما دام احد من ولدي باقيا فاذا
انقضت ارجعت الفلة للمساكين الا تترك ان من حديث
من ولد زيد لا يعطى من الوصية شيء وان من حديث
من اهل الوقف يدخل في الوقف لان من حديث في الوقف
حظه فيه قائم قلت ارايت ان قال ارضي موقوفة
بعد وفاتي قال الوقف باطل من قبل انه لم يقبل
صدقة فتكون للفقراء ولو جاز هذا كانت للاغنياء
والفقراء هذه الفلة لا يجوز الوقف الا تترك انه لو قال
في صحته لم يجوز ذلك وكان باطلا الا تترك انه لو قال
ارضي بعد وفاتي صدقة ولم يرد علي هذا او هي
مخرج من ثلثه انه يجب ان يباع ويصدق بها
قلت فاذا قال صدقة موقوفة كانت وقفا على
المساكين قال نعم قلت فان قال مجوسية بعد وفاتي
قال هذا لا يجوز ولا يكون وقفا ولا وصية فان قال
ارضي بعد وفاتي موقوفة على زيد فهذا جائز
وهذه وصية لزيد فكانه قال غلة ارضي لزيد
بعد وفاتي وهي جائزة من الثلث وتكون له غلة
هذه الارض من الثلث ما دام حيا فاذا مات رجع
الى ورثة الموصي فكانت بينهم على موارثهم منه ولو
قال في صحته غلة ارضي لزيد سنة ثم هي بعد

ذلك لورثتي كانت الوصية جائزة لزيد من الثلث
 ويكون له ثلثا سنة ثم ترجع بعد ذلك الى ورثة
 الموصي قلت ارأيت لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة
 بعد وفاتي علي ورثتي ومن بعدهم على المساكين
 فإلي الورثة أن يجزوا ذلك ولا مال له غيرها
 قال يكون الثلث منها موقفا علي ورثته ومن
 بعدهم على المساكين ويكون الثلثان منها ميراثا بين
 ورثته علي فإيضا الله تعالى قلت فإن قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي علي
 الفقراء ولم يجز الورثة ذلك ولسي له مال غيرها
 قال يكون الثلث وقفا علي الفقراء والثلثان للورثة
 فإن خرج له مال بعد هذا يخرج الارض من الثلث
 كان الثلثان اللذان اطلقا للورثة موقفا مع هذا
 الثلث علي الفقراء وكان المال الذي خرج للورثة
 قلت فإن كانت الورثة لما اطلق لها القاض
 الثلثين بأعوه ثم ظهر لست مال يخرج هذه الارض
 من الثلث قال يضمن الورثة قيمة ثلثي الارض
 التي بأعوا فاستقر فإياها أرضا تكون وقفا مع الثلث
 على الشريطة الذي كان استقر لها الواقف ويكون
 ما ظهر من المال للورثة قلت ولم لا يبطل بيع الورثة
 في الثلثين وترده الى الوقف قال من قبل ان
 القاض قد اطلق لهم هذه الثلثين ومكبرهاهم
 فيهم فيه جائز لا يرد قلت فإن كان بعض الورثة
 باع ما صار له من الثلثين وبعضهم لم يبيع وظهر لست
 مال يخرج الارض من الثلث قال يؤخذ ما بقي

في ابي

في ابي الورثة من الارض فيكون وقفا مع الثلث ويضمن
 من باع حصته من الورثة قيمة ما باع فيستري بذلك
 ارضا فتوقف مع ما بقي من هذه الارض ويكون ما ظهر
 من المال للورثة الا ترى ان رجلا لو وصي لرجل بارض
 له ولسي له مال ظاهر غيرها وولي الورثة ان يجزوا ذلك
 فدفع القاض الى الموصي له ثلث الارض واطلق للورثة
 الثلثين ثم ظهر لست مال فإياها كان الثلثان اللذان
 اطلقها القاض للورثة وان كان الورثة قد باعوا ذلك
 اخذت بينهم ودفعت الى الموصي له ما ظهر من المال
 قيمة ثلثي الارض حتى يتخلص له وصيته قلت
 فلم قلت ثم اضمن الورثة قيمة ثلثي الارض اذا كانوا
 قد باعوا ثلثي الارض وقلت ها هنا اخذ من المال
 الذي خرج قيمة ثلثي الارض قال الامر فيها واحد
 المتضمن واحد قيمة الثلثين مما ظهر سواء الوقف
 والوصية في هذا سواء قلت ارأيت اذا قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي علي الفقراء وعليه
 دين كذا قال يبيع القاض الارض ويقسم عليها
 بين الفقراء فان ظهر لست مال يخرج هذه الارض
 من الثلث اخذت من المال الذي ظهر قيمة هذه
 الارض فاستريت بذلك ارضا وكانت وقفا علي
 الفقراء فان ظهر من المال مال يخرج الارض من الثلث
 اخذ ذلك من ثلث هذا المال فاستري به ارضا
 تكون وقفا علي الفقراء قلت وكذلك ان ظهر له مال
 اخر قال يؤخذ منه تمام ثلث قيمة الارض والثلث
 الذي يبيع به الارض فيستري بذلك ما يكون وقفا

ظهر

قلت فلم قلت ها هنا الميراث قال لا تترك ان القاضي
لو كان باع الارض التي وقفها الميراث بالف وخصماية وقرقها
على الغنم وكانت قيمة الارض التي باعها القاضي الف
درهم انه ياخذ من المال الذي ظهر الف وخصماية تشتري
بذلك ارضا تكون وقفا على الفقراء قلت فان كانت
قيمة الارض الف درهم وباعها القاضي بثمانية وكم
يخذ من ثمنه على ذلك قال يوجب من المال الذي
ظهر بقدر الميراث الذي باع به القاضي الارض فيشتري
بذلك ارضا تكون وقفا على ما شرط الواقف قلت
اريت الرجل اذا وقف ارضا في مرضه في وجوه سبها
وجعل اخرها للمساكين عليا ان له ابطال هذا الوقف
او قال علي ان لي بيمه او قال علي ان ارد هذه الارض
الي ملكي قال الوقف باطل قلت فان كان اوصى لهذه
وصية واسترط ان له رد ذلك قال الوصية لهذه
جائزة فان ردها ورجع عنها فهي مردودة وان مات
ولم يحدد فيها حدا فالوصية جائزة علي ما اوصى به
وقوله في الوصية عليا ان اردها او قال علي ان لي
ابطالها سوالا ان له ان يبطل الوصية وان لم يشترط ذلك
قلت اريت الرجل اذا وقف ارضا في مرضه وقفها
صحيحا وله مال يخرج هذه الارض من ثمنه فتلف المال
قبل موته ثم مات ولا مال له غير هذه الارض قال
يخرج ثمنها فيكون وقفا ويكون الثلثان للورثة
قلت وكذلك لو مات الواقف والمال تام فتلف المال
قبل ان يصل الي الورثة قال يبطل الثلثان من هذه
الارض فيكون ذلك للورثة ويجوز الثلث فيكون وقفا

قلت فان وقفها

قلت فان وقفها في مرضه ولا مال له غيرها ثم افاد ما لا يخرج
الارض من ثمنه قال تكون وقفا قلت وان لم يترك ما له
ولكن الورثة اجازوا الوقف قال فهو جائز قلت فاذا
اوصى ان تكون ارضه هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
ابدا بعد وفاته حدثت في الارض عمرة قبل وفاته ثم توفي
قال تكون الارض وقفا اذا كانت تخرج من ثمنه وتكون
العمرة ميراثا للورثة قلت فان حدثت العمرة بعد وفاته
قال ان كانت الارض والعمرة يخرجان من الثلث فذلك
كله لمن وقف عليه قلت فان كانت الارض تخرج من ثمنه
وحدثت العمرة قبل وفاته لم صار للورثة قال
من قبل ان الوصية انما يجب بعد وفاته وكل عمرة تحدث
قبل وفاته فهي علي ملكه ولا ياتي كانت الارض تخرج من
ثمنه او لا تخرج فهي سواء للعمرة ميراثا بين ورثته قلت
اريت رجلا اذا وقف ارضا له وقفا صحيحا ثم حدثت فيها عمرة
قبل وفاته وذلك في مرضه قال تكون العمرة لمن وقف
عليه الارض اذا كانت تخرج من ثمنه قلت اريت اذا
وقفها في مرضه وفيها عمرة يوم وقفا قال العمرة ميراث
هذه الورثة ولا تكون لاهل الوقف قلت فلم لا تكون
العمرة تبعا للارض فتكون لمن وقف عليه الارض اذا كانت
الارض قد خرجت من ملكه للوقف قال لا يكون الوقف
اكثر من بيع الا تترك انه لو باع الارض وفيها عمرة كانت
العمرة له وكذلك الوقف قلت فان وقف ارضا له
في مرضه على ولده وولد ولده ونسبه ابدا ما تناسلوا
ومن بعدهم علي المساكين ثم براء اوصى ثم توفي بعد ذلك
قال هذا قد صار وقفا في الصحة لما براء من مرضه

ذلك قلت ولو جعل أرضه في مرضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على ولده وولد ولده ونسله وعقبه ابدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين وأوصي وصايا لقوم بأعيانهم واعتق عبد الله في مرضه أو كان له مديونون يوم مات قال يبدأ بفتح من اعتق من عبده أو من كان مديونا فتخرج قيمته من ذلك حاله ثم يتخاض الموضي لهم وأهل الوقف فيما بقي من الثلث ويضرب الأهل الوصايا بوصاياهم ولا يخلو الوقف بقيمة هذه الأرض فما أصاب أهل الوصايا أخذوه وما أصاب قيمة الأرض التي وقفها حيز ذلك من الأرض فصار وقفا على من وقف ذلك عليه والله أعلم

باب ٤٨ الرجل يقف الأرض

أو الدار أو البستان أو الكواست أو الحمام أو المستفل وما يدخل في الوقف من ذلك قال أبو بكر رحمه الله ولو أن رجلا قال في صحته قد وقفت أرضي هذه التي حددتها الأول ينهي إلى كذا والثاني والثالث والرابع على وجوه سماها وقت بعد ذلك فهي على الفقراء وفي الأرض بناهل يدخل البناء الذي فيها في الوقف قال نعم يدخل ما فيها من البناء في الوقف ويكون ذلك وكما مع الأرض قلت وكذلك إن كان فيها نخل وشجر قال هو من البناء ويدخل ذلك في الوقف قلت فإن كان في النخل والشجر عثة قال لا تدخل العثة في الوقف وذلك كله للواقفين ومن أهل الوقف قلت وكذلك إن كان فيها زرع قال لا يدخل الزرع في الوقف وهو للواقفين قلت فإن كان

فيها بقل أو اسن أو رباحي قال هذا كله للواقفين ولا يدخل في الوقف قلت وكذلك ما كان من الزرع من الحنطة والشعير والحبوب قال هذا كله سواء وهو للواقفين قلت فإن كان فيها نخل أو غريب أو خرفاء أو طرفا أو غياض أو كان فيها اقضية فيها فنصيب قال ما كان من ذلك مما يقطع في سنة فهو للواقفين وما كان من شجر يقطع في السنتين أو الثلاث فهو داخل في الوقف قلت أرأيت إن كانت قرية بأسرها فقال قد حملت أرضي هذه التي حدتها الأول ينهي إلى كذا والثاني والثالث والرابع صدقة موقوفة لله أبدا على وجوه سماها وجعل أخذ ذلك للمساكين ولم يقل بحقوقها ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها ومن حقوقها وهذه سائر ويقضي قالت الشرب والمضي داخل في الوقف قلت فإن كان فيها ربحا أو ربحا وآلية قال الربح داخل في الوقف قلت فما تقول في شجر الورود وأيا سميني وشجر الكنا قال ما كان في ذلك ورد وحمل فهو للواقفين وأما الشجر فهو داخل في الوقف قلت فما تقول في الرطاب وأيا ذنجان والقطر قال ما كان من رطوبة قد طلعت فهو للواقفين بحدها وما كان من أصول ذلك فهو وقف وكذلك أيا ذنجان والقطر فما كان فيه حمل فهو للواقفين وأما شجرة فهو داخل في الوقف إلا أن يكون شجرة القطر يجز في كل سنة فإن كان لذلك فهو للواقفين إلا أن يكون له مكان فيها كأن أو عصرا إن ذلك كله للواقفين لأن حمل هذا يقطع وشجرة وأما شجر الكنا فهو يدق فتخرج

منه الكتان والنخل وأما شجر المصفر فحمله المصفر فذلك
 للوقوف وشجرة حطب يقطع فهو للوقوف أيضا قلت فإن
 كان في بيتان فيه بصل النرجس أو بصل الزعفران
 قال ورده وحمله الذي فيه للوقوف ويصله داخل في
 الوقف وكذلك قصب السكر هو للوقوف لأنه يعمل في كل
 سنة فهو بمنزلة الزرع وكذا ما كان يحصد ويحرق في كل
 سنة فهو للوقوف وما كان يبقى في الأرض سنين
 فهو داخل في الوقف قلت فما تقول في الدوايب
 التي في هذه الأرض قال هي داخلية في الوقف
 فاما الدالية والندانية فهو للوقوف قلت قات
 وقف دارا بحدودها ولم يقد بجميع حقوقها ولا بكل
 قليل وكثير هو لها وفيها دخل في الوقف كل ما كان
 يدخل البيع أو باعرا ولذلك الحكم لو وقف صيدا ولم
 يغل موضع سرجه وملك ما دونه فإن كان ذلك
 داخل في الحدود التي حددها للحمام فهو داخل في
 الوقف وإن كان خارجا عنه لحدوده لم يكن للوقوف
 قلت فما تقول في قدر الحمام قال هي داخلية في
 الوقف لأنها من مصلحة الحمام وهي كالبيت وأما النار
 فإن الساطط والروشن يدخل في الوقف وإن لم يكن
 ذكره وأما طريق هذه النار في دارا حربي أو مسل
 قات في دارا حربي فإنه لا يدخل في هذا الوقف وكل
 شيء من هذه الأشياء استعملت عليه الحدود والي
 حدودها للدار فإن ذلك داخل في الوقف قلت
 فإن كان وقف حوائطه وفيها رفوف مبنية قال
 ما كان في البناء فهو داخل في الوقف وما لم يكن في البناء

فهو لا يدخل في الوقف قلت فما تقول في مقام السوق
 ومخالي الدباس قال ما كان فيها في البناء أو لم يكن في البناء
 لا يدخل في الوقف وكذلك قدور القلايين التي في
 البناء لا تدخل في الوقف قلت فما تقول إن وقف صنعة
 له قد كانت في يده سنين ثم سكا جرها هو أهل الوقف
 في غلة فيها أما زروعة وأما محصوله أو في الدباس
 فقال أهل الوقف هذه الغلة حدثت بعد أن وقف
 هذه الوقف فالغلة لنا وقال أنها وقفت هذه الصنعة
 منه سرطمة لا تحدد الغلة فيها في ذلك الوقت قال
 إن كنت بذلك كتابا فإنه ينظر إلى تاريخ الكتاب ووقت
 الغلة وإن كانت تلك الغلة تحدد منذ الوقت الذي
 وقف فيه الوقف فالغلة لأهل الوقف إلا أن يقول أنا
 زرعتها يذري وتنفقني فإن قال ذلك كان القول فيه قوله
 لأن ما كان البذر من قبله فالغلة له والله أعلم
باب ٤٩ الرجل يعمل الأرض الذي له
 صدقة موقوفة ثم يزرعها فتختلف هو وأهل الزرع في
 الزرع أو فيما انفق قال أبو بكر رحمه الله قلت أرأيت
 رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل وأهله
 قوم ساء هم ومن بعدهم على الفقر وأخرجهم من يده
 ثم زرعوها وانفق فيها فخرجت زرعاً كثيراً والبذر من
 قبله وقال أنا زرعتها لنفساي يذري وتنفقني وقال
 أهل الفضل زرعتها للوقف كان القول قوله قلت
 فلم حصلت الزرع له والقول قوله وهو لم يشرط أن
 يستغل وأن تنفق غلاته على نفسه وعياله وحاشية قال
 من قبل أنه لما كان البذر له كان ما خرج من الزرع من

هذا البذر لصاحب البذر قلت فان سال اهل الوقف القاضي
 ان يخرجها من يده وان كان قد زرعها لنفسه ولم يكن ذلك
 له فقال لا يخرجها من يده ولكنه يتقدم اليه في زراعتها
 للوقف فان اخرجها منه لسبب للوقف عنده مال ولا بذر
 وقال له القاضي استبدن على الوقف واجعل ما استبدن
 في ثمن البذر والتفقة على الزرع فان قال لا يمكن ذلك
 قال لا اهل الوقف استبدنوا انتم ما تشترون به بذر
 وما يكون في التفقة على ذلك حتى تعودوا ذلك مما
 يحجب من الغلة فان قالوا لا يا من ان استبدنا نحن
 ونشترى بذرنا قاذنا صار في يدي الوقف ذهب به
 منا وحجبه ذلك وكنا نحن نزرع فانه لا يتبين ان
 يطلق ذلك لهم لان الوقف في يدك الذي وقفه
 وهو اخف بالتمام به الا ان يكون الوقف مخوفا
 لا يؤمن عليه ان يترك في يده فانه خاف ذلك منه
 اخرجته من يده وجعله في يديك من يده قلت
 ارايت اذا جمعت الزرع للوقف او كان البذر من
 غلة هل يضمن ما نقص من الارض قالت نعم قلت
 ان زرع الوقف الارض وانفق عليه فاصابت الزرع
 افقة من حرق او غرق او غير ذلك فذهب به فقال
 الوقف استندت وزرعت هذا الزرع الذي عطي
 وذهب الوقت ومجان غلة اخرى فارد ان ياخذ
 من هذه الغلة ما ذكرناه استدان به لذلك وقال
 اهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه قال الم قول
 الوقف في ذلك وله ان ياخذ من هذه الغلة ما
 استدان لهذا الزرع قلت فان اختلف هو واهل

الوقف

الوقف في مقدار ما انفق على ذلك فقال الوقف استندت
 البذر وهم فاستريت بذلك بذرنا وانفقت عليه وقال
 اهل الوقف انما انفق في ثمن البذر والتفقة على الزرع
 عن يده وهم قال يصدق الوقف في مقدار ما انفق
 على مثل ذلك وان ادعى من ذلك امر متنا وقالم يقبل
 قوله في ذلك قلت فلم صدقته انه زرع هذا الزرع
 للوقف قال من قبل ان اليه ولاية الوقف فله ان يزرع
 ارض الوقف للموقف قلت وكذلك ان زرع
 انسان غير الوقف فقال الوقف انما هذا الرجل
 وكل في زراعة ارض الوقف وصدقه ذلك الرجل
 انه وكل في زراعته فان القول قول الوقف فان سلم
 الزرع فهو له اهل الوقف وان عطي فهو عطيهم قلت
 فما تقول في واري هذه الصدقة ان زرع ارض الوقف
 لم اختلف هو واهل الوقف في الزرع فقال وايرها انما
 زرعها لنفسه بذر ي وتنقضي وقال اهل الوقف بل
 زرعها لنا قال قول قوله من قبل ان البذر له فما حدث
 من الزرع من هذا البذر فهو لصاحب البذر وهو في
 ذلك بمنزلة الوقف فيما زرع له قلت فتري
 اخراجه من يده بما فعل قال نعم ويضمن ما نقصت
 الارض والله اعلم
 يا شيخنا **الرجل ينفق الارض او الدار**
 على انه ليس لوالها ان يواخيها او على انه ان زرع
 اخذ من اهل الوقف في ذلك فهو جائز خارج من
 الوقف قلت ارايت رجلا اذا وقف ارضه وقفا
 صحيحا وجعل ولايتها لرجل في حياته وبعد وفاته

على انه ليس لوالي هذه الصدقة ان يوجرها ولا شيئا
منها فان اوجرها واليها او احد من يصير اليه ولا يجرها
فاجارته باطل وهو خارج من ولاية هذه الصدقة
فقال فهو علي است شرط في ذلك قلت وكذلك
ان است شرط في وقفه انه ليس لوالي هذه الصدقة
ولا لاحد تصير اليه ولا يجرها ان يوجرها الارض
ولا شيئا منها ولا يعمل علي ما فيها من ثمن او ثمن
شئ من ثمن لا ينفق بعد ذلك علي ولا علي شئ من اجارة
ولا معاملة علي ثمنها وشجرها حتي تنقضي الاجارة
التي عقد عليها او المعاملة ومن فعل من ذلك شئ
من ولاية هذه الصدقة فهو خارج من ولايتها وما
فعل من ذلك فهو باطل غير جائز فهو علي ما است شرط
من ذلك فان خالف احد من ولايتها ما است شرط الوقف
من ذلك فهو خارج من ولايتها ويرجع امرها الي
القاضي فيوليها القاضي من ثمنها ما انتة قلت
وكذلك ان است شرط انه اذا اخذ احد من ولاية هذه
الصدقة شيئا من ذلك فهو خارج من ولايتها ولا يجرها
هذه الصدقة الي فلان فلان فلان المثل في ذلك
علي ما است شرط قلت ان است شرط في وقفه
انه ان اخذ احد من اهل هذا الوقف حدا في هذا
الوقف يريد به ابطال هذا الوقف او شيئا منه او احد
ذلك يادخال ليدان فيه فهو خارج من هذه
الصدقة ولا شئ له من ثمنها وما كان نصيبه من
ذلك فهو موجود علي من كان من اهل هذه الوقف
علي صلاح هذه الصدقة وعلي تصحيحها وشيئا منها

في

في وجوبها وسبلها الموصوفة في هذا الكتاب قال
است شرط في ذلك جائز وهو علي ما است شرط قلت
فان تاذع منه بعض اهل الوقف وقال انما يريد تصحيح
الوقف واصلاحه وقال ساير اهل الوقف انما يريد
ابطاله وفساده وقد شرط الواقف ان من فعل هذا
فهو خارج من الوقف ما القول في ذلك قال ينظر
القاضي في امر هؤلاء الموصرين فان عوفي هذا الوقف
فان كانوا يريدون بمنازعتهم تصحيح الوقف واصلاحه
فذلك لهم وهم الوقف علي حالهم وان كانوا يريدون
الفساد وابطال الوقف اخبرهم القاضي من الوقف
واشبهه علي اخراجه اياهم وانما اخبرهم بشهادة الولاية
بأنهم سموا في ابطال الوقف وفساده قلت فان قالوا
انما نطلبنا بعد القتم ومنعنا حقوقنا وانما ننازع في
حقوقنا لا في ابطال الوقف قال ينظر القاضي ايضا
فيما قالوه فان كان سعيهم في ذلك ومنعنا عنهم
في طلب حقوقهم فذلك لهم لا يمنعنا من ذلك ولا
يدفعوا عنه وان كان لغرض ذلك عمل القاضي فيه
قالوا يجب علي ما سئنا قلت فان كان الواقف
قال من يقرض فلان والي هذه الصدقة من اهل
الوقف ولم يقل لا يطل الوقف ولا فساد ولا يجره
قال من نازع فلان في هذا الوقف او طعن عليه
في قيامه فهو خارج من هذا الوقف ولا حق له
فيه فنانزع بعضهم وقال قد منعني حق من غلبة
هذا الوقف ما القول في ذلك وهل يكون بمنازعته
بعد اخراجه من الوقف قال لا امر في ذلك علي

ما شرط الوقف من نازعه منهم فهو خارج من الوقف ولا حق
 له فيه قلت ولم قلت هذا والمنازع إنما يطلب حقه
 قال أرايت لو أن الوقف صرح بالتول فقال وعلي
 أن من نازع فلانا والى هذه الصدقة قطالبيه بحقه
 من علة هذه الصدقة فهو خارج من علة هذه
 الصدقة ولا حق له فيها فإذ نزع منهم متابع وطالبه
 بحقه لم يكن من نازعه أياه خارجا من الوقف قلت
 بلى قال فهذا وذاك سواء قلت وكذلك إن قال
 فإن نازع أحد من أهل هذا الوقف فلانا والى هذه
 الصدقة وطالبه بحقه من علة هذه الصدقة فأمره
 إلى فلان والى هذه الصدقة فإن رأى اقتداره فيها
 ودفع ماله ما سمي له من غلها إليه فعل ذلك وإن
 رأى إخراجها منها فخرجها منها وصرف ما سمي له من
 غلها إلى من رأى من أهل هذه الصدقة أو قال
 وصرف ما سمي له من غلها إلى أهل هذه الصدقة
 قال فهو على ما شرط من ذلك والأمري هذا
 إلى والى هذه الصدقة فإن أخرجها منها فهو خارج
 وإن أقره بها فهو موقوف قلت فإن أخرجها منها هل له
 بعد ذلك أن يصيده فيها بعد إخراجها أياه منها قال
 لا قلت فما تقول أن نازعه رجل منهم في حقه منها
 فأراد إخراجها من الوقف وكلهم فيه فأقره في الوقف
 ثم نازعه بعد ذلك ثالثة هل له إخراجها من
 الوقف قال نعم له إخراجها منه قلت فما الفرق
 بين إخراجها من الوقف وبين إقراره فيه قلت
 فليس له إعادته فيه وإذا أقره فله إخراجها بعد

ذلك

ذلك قال من قبل أن إخراجها منه قد فعل الذي شرطه
 الوقف من الإخراج فليس له إعادته فيه والإقرار لم
 يحدث في أموره شيئا فالشرط قائم على حاله قلت
 اقتداره أياه في الوقف ليس هو فعل قد فعله الذي
 شرط له ذلك قال لا إنما هو يترك له على ما كان
 الوقف حمله ولم يحدث هو فيه شيئا ولا فعل فمحل
 شبه إليه فعله به قلت فإن قال الوقف أن
 نازع أحد من أهل هذا الوقف فلانا وطالبه
 بحقه فهو خارج من هذا الوقف وما كان جاريا عليه
 من علة أخرى على أهل الوقف فإن رأى فلا يردده
 إلى الوقف وأقره فيه فذلك إلى فلان فإذ نزع رجل
 منهم قال فهو خارج من الوقف كما شرط الوقف
 قلت فإن رأى والى هذه الصدقة رده إلى هذا
 الوقف واقتداره فيه ففعل ذلك ورده إلى الوقف
 ثم أنه بعد ذلك نازع أيضا والى هذه الصدقة هل
 يكون خارجا في المرة الثانية من الوقف قال
 لا إنما هذه على مرة واحدة فإذا نزع مرة فخرج
 من الوقف ثم رأى فلان رده إلى الوقف لم يخرج من
 الوقف بالمنازعة الثانية إلا أن يقول الوقف فكلما
 نازع أحد من أهل هذا الوقف فلانا والى هذه
 الصدقة قطالبيه بحقه منهم فهو خارج من هذا
 الوقف فإن رأى فلان رده إليه واقتداره ففعل
 ذلك فرده فلان مرة ثم خاصم ثالثة فهذا يكون
 على كل منازعة تكون من أحد منهم إلى الآخر
 مما نازعه خارجا من الوقف في كل مرة ويكون

فلان رده اليه واقراره فيه قلت فان شرط الواقف
مثل هذا الشرط لمن يوصي اليه هذا الوالي فقال في
وقفه فان اوصي فلا ياتي الى احد في الميام لهذا الوقف
بعد وفاته فله من الشريك في ذلك على الذي شرطه
فلان فلان قال هذا خارج والشرط في ذلك على
ما شرطه الواقف قلت ولذلك ان قال الواقف
وكل من صار اليه ولاية هذا الوقف من قبل فلان
او من قبل من يوصي اليه او من قبل وصي اوصي
فلان فان تنازع في ذلك اوصيا فله من الشرط
في ذلك مثل الذي استشرطه فلان فلان قال
هذا كله خارج وهو على ما شرط من ذلك قلت
ولذلك ان قال قاذفان في احد من اهل بيته
الصدقة فلا تاتي شي من امرها فامر الى فلان ان
اخرخرجه ان رأي اخرجته من هذا الوقف ويقر
رأي اقراره فنعمل فلان من ذلك ما يراه من اخرج
واقراره بعد مرة قال فذلك كما شرط الواقف
ولا يخالف في ذلك والله اعلم
باب اهـ الرجل ينفق الارض على ولده
وولد ولده ونسلها ابد او على اهل بيته او على قرابته
والشرط ان من اتقى من كذا وكذا وصار الى كذا وكذا
فهو خارج من وقفه قلت ارايت رجلا جعل ارضه
صدقة موقوفة لله ابد على ولده وولد ولده ونسله
وعقبه ابد اما تنازلوا و ما بعدهم على الفقراء الى كذا
واستلحق في وقفه ان كل من اتقى من كذا وكذا
وصار الى مذهب المعتزلة من ولده وولد ولده

ونسله

ونسله وعقبه ابد فهو خارج من وقفه قال هذا خارج
وهو على ما شرط من ذلك قلت فان اتقى احد منهم
الى مذهب المعتزلة ا يكون خارجا قال نعم قلت
وان ادعى بعضهم على بعض انه اتقى من مذهب الاشاعرة
الى مذهب المعتزلة وانكر ذلك المدعى عليه قال
فالقول قوله في ذلك وهو في الوقف على حاله وعلى
المدعى لذلك السنة على ما يدعي من ذلك قلت
وكذلك لو ادعى رجل من المعتزلة وقف وقفه على ولده
وولد ولده ونسلهم ابد او استلحق ان من اتقى منهم
عن مذهب المعتزلة الى الاشاعرة فهو خارج عن
صدقته قال فهو على ما شرط من ذلك من وقفه
على ما حدد فيه قلت ولذلك ان كان الواقف مسلما
فقال كل من اتقى من ولدي وولد ولدي ونسلي ابد
عن مذهب الاشاعرة وصار الى مذهب اخر غير ذلك
فهو خارج من وقفه فالتقى بعضهم الى مذهب الخوارج
او الروافض وشتم الصحابة فهو خارج من وقفه قلت
وكذلك الى اي مذهب اتقى من المذاهب وقارق
الامر الذي شرطه الواقف قال هو خارج من الوقف
ولا خلاف فيه فيه قال نعم هو خارج من وقفه قلت
فما تقول ان قال من اتقى من غير مذهب الاشاعرة
فهو خارج من الوقف فالتقى بعضهم عن الاسلام قال
ا يكون خارجا من الوقف ويقتل الا ان يتوب ويرجع
الى الاسلام قلت فان كانت امرأه منهم اريدت
وتهي لا تقتل قال تكون خارجة من الوقف ولا حق
لها فيه قلت ولم لا يكون قوله من اتقى عن مذهب

المثبتة فهو خارج من الوقف انما هو عن الانفعال الى مذهب
 من المذاهب التي تختلف اهل الاسلام فيها ولا تكون الردة
 انتقالا الى مذهب من المذاهب لان الكفر بالله ليس
 بمذهب يختلف الناس فيه فيجري مجرى الاختلاف
 كمال لان مذهب اهل الاثبات الاسلام والمقوال
 في سوا بيع الاسلام فمن خرج عن الاسلام فقد ترك
 الاسلام وسرايمه قلنا لما تقول ان قال الواقف
 تحت انتقل من اهل هذا الوقف عن مذهب المثبتة
 وصار الى غير مذهبهم فهو خارج من الوقف فان تنقل
 بعضهم الى مذهب المعتزلة لم يرجع بمذهب ذلك المذهب
 من مذهب المثبتة فهل يرد الى الوقف قال لا يرد الى الوقف
 ولا يكون له فيه حظ الا ان يضطره ان يرجع الى
 مذهب المثبتة رد الى الوقف قلنا وكذلك ان كان
 الواقف مذهب الى مذهب من المذاهب فوق الوقف وقفا
 صحيحا وقال ان انتقل احد من اهل هذا الوقف عن
 هذا المذهب الى مذهب اخر فهو خارج من مذهب
 الوقف والحق له في شيء من غلته قال فهو على ما شرط
 من ذلك ينفذ شرطه من ذلك على ما شرط ويجري
 غلة الوقف على ما سئل وهذا عندنا بمنزلة الرجل يوقف
 الوقف ويقول في وقفه يخرج غلة هذا الوقف على من
 سكن بغداد من فقرا قرابتي فمن انتقل منهم عن بغداد
 فالحق له فيه في انه يخرج غلة الوقف على من كان فقيرا
 من قرابتي من سكن بغداد فمن انتقل عن بغداد
 لم يكن له في الوقف حق قلنا فان انتقل انسان
 منهم من بغداد الى الكوفة قال يقطع عنه ما كان

يجري

يخرج عليه من غلة هذا الوقف قلت فاقول ان عاد الى
 بغداد فسكنها هل يرد الى الوقف قال نعم يرد الى الوقف
 وهذه الاية قوله تحت انتقل من اهل هذا الوقف
 عن مذهب كذا وكذا فالحق له فيه فانقل عنه ذلك
 المذهب ثم عاد اليه انه لا يرد الى الوقف وقوله يخرج على
 من سكن بغداد على فقرا قرابتي غلة هذا الوقف خلاف
 ذلك الا ترى انه اذا قال يخرج على من سكن بغداد
 من فقرا قرابتي وكان فيهم قوم يسكنون فيها واخرون
 يسكنون الكوفة فانتقل قوم من كان سكن الكوفة
 الى بغداد يسكنوها انهم يكونون اسوة من كان
 ساكنين بغداد في غلة هذا الوقف الا ترى انه لو قال
 يخرج غلة هذا الوقف عن فقرا قرابتي وكان فيهم فقرا
 واغنياء ان الغلة تكون لمن كان منهم فقرا فان استغنى
 الذي كان فقرا او فقرا الذين كانوا اغنياء الى انظر الى
 من كان فقرا من قرابته يوم يقع وقته غلة هذا الوقف
 فاجعل الغلة لهم فان لم يفعل هذه الزيادة ان ادفع الغلة
 الى هؤلاء الذين استغنوا وامنع الذين افقروا وهذه
 مما لا يجوز الا ترى ان القرابة الذين يردون بمنزلة
 لهم وينقصون بموت من يموت منهم في انما ينبغي ان ينظر
 الى حالهم يوم يقع الوقف فيصرف غلة هذا الوقف
 فيهم يومئذ قلنا ارايت لو ان رجلا قال قد جعلت ارضي
 هذه صدقة بوقوفة لله عز وجل اياها اعيانها ومن
 بعد لم على المساكين قال الوقف على اعيانها باطل لان
 فيهم الفتي والفقير وهم لا يحصون فلا يجوز ان يوقف عليهم
 قلت فما سبيل هذا الوقف قال تكون غلته

للمساكين قلت ولذلك ان قال صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابدأ علي العريان او علي العرجان او قال علي
 الزماني قال هذا كله سواء ولا يجوز فاذا كان قد
 جعل اخوه للمساكين احريت غلة هذا الوقف على
 المساكين وابطلت ما سوى ذلك قلت اليس قلت
 في ابواب الذي لا يجوز الوقف فيه ان الوقف في هذا
 باطل من قبل انه لم يقصد فيه الي الصدقة اذا قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة على الناس او علي المساكين
 او علي بني ادم فقلت في هذا ابواب ان الوقف
 باطل ثم قلت ها هنا انك تجعل الغلة للمساكين قال
 كل وقف يكون مذهب الواقف ان تكون غلته
 للمساكين فانما تنفذ ذلك للمساكين مثل قوله قد
 جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابدأ علي ولد زيد بن عبد الله ومن بعدهم علي المساكين
 فان كان لزيد ولد كان الغلة لضمرة قاة القرصوق
 كانت الغلة للمساكين فان صار لزيد ولد ردت الغلة
 الي ولد زيد فهذا سبيل هذا الان قصد الواقف اذا بدأ
 وقال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 وجل ابدأ علي فقد بدأ بالصدقة والصدقات انما هي
 لا تقبل فان ذلك يكون علي المساكين علي ما قال الا ان
 يكون قد قام علي المساكين من يجوز له الوقف فنبهنا
 بهم واما ما لا يجوز الوقف عليهم فلا حقه في هذا الوقف
 والغلة جارية علي المساكين والله اعلم
البرادة في الوقف
 وحالته نقل في ذلك قلت اذا شهد شاهدان علي

رجل

رجل انه اقرعتهما وابشدهما علي نفسه انه جعل حصته
 من هذه الارض التي في موضع كذا وكذا او حدد بها صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابدأ وهي تلك جميع هذه الارض
 علي وجوه سماها وجعل اخر ذلك للمساكين فنظر الحاكم
 في ذلك فوجد حصته من هذه الارض نصف او ثلثها
 ما المولى في ذلك قال قد قال اصحابنا في رجل قال
 لرجل بعثك جميع حصتي من هذه الدار وهو ثلثها
 بالالف درهم فوجدنا حصته من هذه الدار نصفها انه
 ليس للمشتري الا الثلث الذي سماه والباقي من ذلك
 هو البايع وقالوا في رجل اوصي لرجل فقال قد اوصيت
 لفلان بثلث مالي وهو الف درهم فوجدنا الثلث
 ماله ثلثة الاف درهم او اربعة الاف درهم واكثر من
 ذلك انما يدفع الي الموصي له اربعة الاف درهم ان
 كان الثلث اربعة الاف درهم وان كان اكثر من ذلك
 دفعنا اليه جميع الثلث لان هذا غلط من الموصي وفوقوا
 بني البيه والوصية قلت قالوا وقف ما بها شيه قال
 هو عندك شيه الوصية من قبل انه انما اراد بالوقف
 العترة الي الله تعالى لانه لم يأخذ بذلك عوضا من احد
 فنظر الي جميع حصته فجعلها وقفا علي الوجوه التي
 سبها فيه قلت ارايت ان كان الواقف حيا وهو
 شكر الوقف كله ونكر شراذه هو لا عليه قال
 لا يمنع بانه واما قد اوجبه لله عز وجل عليه
 فقد وجب قلت ارايت ان كان سبيل غلة هذا الوقف
 علي قوم باعياهم ومن بعدهم علي المساكين قال الامر
 فيما سوا واحكم بجميع حصته من هذه الارض ومن

الدار وقفا على ما سئل من ذلك من قبل انه لما قال قد
حملت جميع حصتي من هذه الارض صدقة موقوفة
لله تعالى ابد اعلني كذا وكذا افقد اوجها على ما وقفها
عليه فان رجع عنها ذلك كان رجوعه باطلا ولزمه
ما شهد به عليه الشهود قلت فما تقول ان كان
سعى غلة هذا الوقف ليقوم باعيا منهم ومن بعدهم على
المساكين وكانت الشهادة على ما وصفت اقراره
انه قال قد حملت حصتي من هذه الارض موقوفة
لله عز وجل ابد اعلني الوجوه التي سماها على ما ذكر
من ذلك فوجدنا حصته من هذه الارض اكثر مما سعى
الشهود وما ذكره في الكتاب الذي وقف فيه فصدقة
المومنين الذين وقف ذلك عليهم وقالوا انما قصد الواقف
وقف الثلث علينا قال تصدقهم اياه على ما قال
وسكوتهم واحد واقضي بجميع حصته وقفا فاجعل
للمقوم الذين باعيا منهم غلة الثلث من ذلك واجعل
فضل ما بين الثلث الى النصف الذي هو له او الثلثين
الذين له للمساكين لاني انما اصدق هؤلاء على انفسهم
ولا اقبل اقاويلهم على ما كان للمساكين قلت فما تقول
ان شهد احد انما شهد بان اقرانه جعل ثلث ارضه
هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلني انقرا
وشهد الاخر انه اقر ان نصف ارضه هذه صدقة موقوفة
لله عز وجل ابد اعلني انقرا قال اقضي بالثلث الذي
اجمعا عليه فاجعله وقفا على المساكين وكذلك لو
شهد احد هما انه جعل جميع ارضه هذه وحددها
صدقة موقوفة وشهد الاخر انه جعل نصف صدقة

موقوفة

موقوفة قال اقضي بالنصف الذي اجمعا عليه قلت
فما تقول ان شهد شاهدان عند القاضي ان فلانا وفلانا
اسهدا انا على سكر وتها انهما يشهدان عليه فقال احدهما
اسهدنا انه وقف جميع ارضه وحددها على المساكين
وشهد الاخر ان الشاهد بن اسهداه على سكر وتها انهما
يشهدان على اقراره انه وقف نصف وقفا صحيحا قال
يقضي القاضي بنصف هذه الارض وقفا وانما ينظر في
ذلك الى ما جمع عليه الشاهدان فينفذه وكذلك لو شهد
رجل وامرأتان على شهادة شاهد بن يدك او شهد
الرجلان على شهادة رجلين وامرأتين قال الشهود
حاضرة واقضي بما اجمع عليه الشاهدان من ذلك قلت
فما تقول ان اسهدا شاهدان انه اقر عندهما انه وقف
ارضه التي في موضع كذا او قال لم يحدد هاتين قال
الوقف باطل الا ان يكون مشروطة تفني سكرهما
عن كذا نه هاتان كانت كذلك قضيت بالما وقف
قلت فان حدد هاتين او قال اقر عندك بصدقه
اكدود وقال الاخر لم يحدد هاتين قال الوقف باطل لا يجوز
من قبل اني لم اقرن الا بما معروف بين قلت فان
حدوها جميعا بثلاثي حدودها او قال اقر عندنا
بصدقه اثنان اكدود اقبل ذلك واقضي بالارض
وقفا قلت ارايت افا قضيت بثلاثة حدود اكدود
الوابع كيف تحكم به قال احكم بالحدود الثلاثة واجعل
اكدود الرابع بمضي بان اكدود الكالك حتى ينزل الى مبتدأ
اكدود الاول اعني يحاذي اكدود الاول قلت فان حددوها
الشاهدان بحد بن قال الشهادة باطلة لا يجوز قلت

فان شهدا انه اقر عندهما انه وقف ارضه هذه او داره هذه
 وتحد جيرانه وتحد نفق حدودها ولم تجد دها لانا
 قال اجز الشادة واقضي بالدار او الارض بحدهودها
 وقفنا واقول للشهود سموا الحدود واقضي بما سموت
 وحدهون قلنا فان شهدا انه وقفها وحدد هالنا ولكننا
 لا نذكر احد ودالت حدودها لنا قال الشادة باطلة
 قلت ارايت ان احد الشاهدين شهد عنده انه اقر عنده
 انه وقف ارضه المعروفة بكذا علي وجوه سماها وجعل
 اخرها للمساكن واقتر عنده بذلك في العزم سنة كذا
 وشهد الاخر علي مثل شهادة صاحبه الا انه قال اقر عندي
 في رجب من هذه السنة قال الشادة جائزة لانها
 علي اقرار ولا يبطل ارضه باخذك فيها في الاوقات
 قلت وكذلك لو قال احدهما اقر عندي في شهر كذا
 ببغداد وقال الاخر اقر عندي في شهر كذا اباكوفة قال
 الشادة جائزة قلت ارايت ان شهد احدهما انه
 جعل وقفنا صحيحا علي الفقرا والمساكن او علي قوم باعياهم
 ثم من بعدهم علي المساكن وذلك في صحة من يده وشهد
 الاخر انه جعلها وقفنا مثل ما شهد به صاحبه الا انه قال
 كان ذلك في مرضه قال الشادة جائزة فان كانت
 هذه الارض تخرج من ثلث ماله فهي كلها وقف علي ما
 شهد به وان لم يكن له مال غيرها كان ثلثها وقفنا علي ما
 شهد به من ذلك وكان الثلثان من ماله قلنا
 فان شهد احدهما انه جعلها وقفنا في صحته علي قوم باعياهم
 ثم من بعدهم علي المساكن وشهد الاخر مثل ما شهد به
 صاحبه الا انه قال جعلها وقفنا بعد وفاته قال الشادة

بالملة

باطلة قلت ولم يبطلها ان كانت تخرج من الثلث قال من
 قبل ان الذي شهد انه جعلها وقفنا بعد وفاته انما شهد انها
 وصية بعد وفاته والذي شهد انه وقفها في صحته قد ايت
 الوقف فيها فبينهما فرقان قلت ارايت ان شهد احدهما
 انه جعل حصته من هذه الدار وقفنا علي الفقرا والمساكن
 ولم يسم حصته ولا يدري ما هي قال القياس ان الشادة
 باطلة واما في الاستحسان فان الشادة جائزة قلت
 ارايت ان شهد احدهما انه جعل صدقة موقوفة علي الفقرا
 والمساكن وابواب البر وشهد الاخر انه جعلها صدقة موقوفة
 علي الفقرا والمساكن قال الشادة جائزة وتكون الفلة
 للفقرا والمساكن لان ابواب البر الصدقة منها فتقوله للفقرا
 والمساكن يجمع ذلك الا ترى ان رجلا لو وصي بثلث ماله
 في ابواب البر وتصدق به الوصي في الفقرا والمساكن ان ذلك
 جائز قلنا فان شهد احدهما انه جعل ارضه صدقة موقوفة
 علي الفقرا والمساكن وشهد الاخر انه جعلها علي الفقرا والمساكن
 وعلي فقرا قرابته قال هذا الاستسنة ابواب البر من قبل
 ان الذي شهد لفقرا القرابة لم يشهد بجميع الفلة للفقرا والمساكن
 انما شهد بهم بعضها الا ترى ان رجلا لو وصي بثلث ماله
 للفقرا والمساكن ولفقرا قرابته انظر الى عدد فقرا قرابته
 يوم مات فاصرف لهم في الثلث بقدرهم واصوب للفقرا
 والمساكن بسره مني فان كان فقرا قرابته عشرة انفس
 فانما للفقرا والمساكن من ثلث ماله ثلثي عشرها من الثلث
 وهو سدس الثلث وتكون خمسة اسداس الثلث للفقرا
 قرابته وكذلك الوقف قد شهد احدهما شاهدنا للفقرا
 والمساكن بجميع الفلة وان لم يشهد لهم الاخر بجميع الفلة

وانما سرتهم بما يصيبهم من القلة اذا احصوا فقرا القرابة
 قائما احكم بما قد اجمعنا عليه فانظر الى القلة يوم تقع
 القسمة وانظر الى عدد فقرا القرابة فانقسم القلة على
 ذلك فما صاب الفقرا والمساكين من ذلك جعلته لهم
 قلت في الحال الباقي الذي سباه احد الساهدين
 فقرا القرابة ولم يستحقوا لانه لم يشهدوا بذلك الا
 شاهد واحد قال فكم لا تردّه الى الفقرا والمساكين
 ان كان فقرا القرابة لم يستحقوه لانه لم يشهدوا بذلك
 الا شاهد واحد ولذا تلك الفقرا والمساكين لم يستحقوا
 هذا الفضل لانه لم يشهدوا لساكن واحد وهو
 الساهد الذي يشهد بجميع القلة فقد استوت
 حال الفقرا والمساكين في هذا الباب وحال فقرا
 القرابة قلت في الوجه في ذلك قال اقفه حتى
يتبين اكمال فيه الا ترى ان احد الساهدين لو شهد
انه جعل ارضه هذه صدقة موقوفة لله الداعي الفقرا
والمساكين وعلي ولد زيد بن عبد الله فنظرنا فانه
ولد زيد بن عبد الله فلا ريب انفس انه ينبغي ان تقسم
غلة هذا الوقف على خمسة اسهم فنصيب الفقرا والمساكين
سهمين من خمسة اسهم لدفع ذلك اليهم ووقف الباقي
حتى يتبين قلت فان قال قائل اجعل غلة هذا
 الوقف للفقرا والمساكين لان ابيد اقول الواقف صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابد قد جعل للفقرا والمساكين
 قيل في قول ان شهد احد هما انه اقر انه جعل صدقة
 موقوفة لله ابد علي ولد بن عبد الله ومن بعده
 علي الفقرا والمساكين وشهد الاخر انه جعل صدقة

موقوفة

موقوفة لله عز وجل ابد علي عرو ومن بعده علي الفقرا
 والمساكين كان قال اقف الامر حتى اتبين فقد رجح
 عن قوله الاول وان قال اجعل للفقرا والمساكين فان قال
 اقف الامر حتى اتبين فقد رجح عن قوله الاول وان
 قال اجعل للفقرا والمساكين فقد جعل القلة لهم وقد
 اجمع الساهدان على انهما ليسا اليوم لهم هذا موضع
 شهيد قلت فان شهد احد هما انه جعل صدقة موقوفة
 علي عبد الله وعرو ومن بعدهما علي المساكين وشهد الاخر
 انه جعل صدقة موقوفة علي عبد الله فمن بعده علي
 المساكين ما القول في ذلك او شهد احد هما انه جعل صدقة
 علي عبد الله وولده ومن بعدهم علي المساكين وشهد الاخر
 انه جعل صدقة موقوفة علي عبد الله ومن بعده علي
 المساكين ما القول في ذلك قال انقسم القلة في عبد الله
وولده فما اصاب عبد الله من ذلك اخذه وما اصاب
ولده كان للمساكين والله اعلم

باب ٥٣ الرجل يقف الارض

او المزارع لا يجد ذلك ويقول هي مشهورة يستغني
 بغيرها عن كددها والرجل يقف الارض وهي غلة
 باحارة او غيرها قلت ارأيت رجلا وقف ضيقة له
 فقال قد جعلت ضيقتي هذه الموقوفة كذا وهي مشهورة
 يستغني بغيرها عن كددها صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابد علي سبل ووجوه سبها وجعل اخر
 غلتها بعد القطاع الوجوه علي المساكين قال
 ذلك جازي قلت فيقول ان قال هذه الارض
 لا ارجع سبها لم تدخل في هذا الوقف وهي مطلقة

لم اقترها قال ان كانت حدود هذه الضيقة مشهورة
معروفة وكانت هذه الافرجة داخلية في حدودها
قال افرجة داخلية في الوقف وان لم تكن حدود هذه
الضيقة معروفة ولا مشهورة فان هذه الضيقة
معروفة عند المسلمين من جيرانها وهذه الافرجة
منسوبة اليها معروفة بانها من الوقف
وان لم يكن الامر علي ما بينا وسرنا قال قول
الواقف ولا تكون هذه الافرجة داخلية في الوقف
والقباس في هذا ان يقبل قول الواقف فيما اقرب
من ذلك كان وفقا صحيحا وملجدا من ذلك كان
مكطلا وكان القول فيه قوله قلت فما تقول في
دار وقفها رجل ولها حجر فقال الواقف ان بعض
هذه الحجر لم يدخل في الوقف حجر بغيرها قال
ما كان من هذه الحجر مشتمل عليه حدود الدار فهي
داخلية في الوقف والدور لا يشبه الضياع من قبل
ان جيران الدور الملاصقين لها لا يكاد يخفى عليهم
امرها وحدودها وما هو من ان الحجر فان اشكل
ذلك على الجيران حتى لا يعرفونه قال قول فيه قول
الواقف فيما اقرب به انه وقفه كزومه اقراره بذلك
وما انكر من ذلك قال قول قوله قلت فلا هل
الوقف ان نازعوه ان يستخلفوه علي ما انكر من ذلك
قال نعم قلت فما تقول ان كان الواقف لم ينفذ ذلك
علي قوم باعياهم وانما وقفه علي وجوه من ابواب
البر من يكون الخصم في ذلك قال اذا كان ذلك علي
وجوه لا ينقطع ولا يبطل من نازعه في ذلك من

المشتركي

المسلمين وقدمه الي الحاكم فان الحاكم ينظر في ذلك فان
كان المنازع في ذلك رجلا من اهل السر يتخرج بالقيام
بذلك لمع من ياكل الناس ولا يكتب بقرضه هذا
وقيامه شيئا لنفسه فزاي الحاكم ان عمله خصما في ذلك
فعل وان راي ان يعمل غيره القيم بذلك فعل ما هو صالح
باب **الرجل يشتركي دارا او ارضا**
فتقربا ثم يقول اني اشترت فلان قلت ما تقول
في رجل وقف ضيقة وسماها واحدا علي قوم
سماهم ومن بعد هم علي المساكين وكان اقراره بهذا
الوقف في سنة خمس ومائتين وكسيت هذه الضيقة
في يد الواقف وهي في يد رجل اشترها من رجل
واسند عليه فاقول المشتري له انه اشترى هذه
الضيقة في سنة تسع واربعين ومائتين فلان بناء
فلان هذا الواقف بامر ماله وانما للواقف ووليه
وانه نقد ثمنها من مال الواقف هل تكون الضيقة
هذه وفقا قال ان اقر الواقف ان المشتري لهذه
الضيقة اشترها بامر ماله كانت وقفا حائرا من قبل
ان وقت الشراء مقدم علي وقت الوقف فاذا اقر الواقف
بما قال المشتري وصدقه المشتري فيما اقربه كانت
الضيقة وقفا علي الوجوه التي سماها قلت فما تقول
ان قال الواقف ما امرت فلانا بشتركي هذه الضيقة
لي قال قال قول قوله في ذلك ولا يكون وقف
قلت ولم ذاك والمشتري يقول اشترت فلان
بامر ماله من قبل ان ثمنها قد لزم المشتري باقراره
انه نقد ثمنه من مال فلان بن فلان واذا قال

الواقف لم امر بشرائها كان له ان ياخذ منه الثمن قلت
 ولم لا يكون وقفا باقراره انه وقف وقفا وقصد قبا
 قال لانه لم يصح ملكه له الا ان يقول المشتري والمشتري
 قد اقرانه قد نقد الثمن من مال الواقف قلزمه
 رد الثمن عليه حتى قال لم امره ان يشتريها لي مع عبته
 علي ذلك قلت فما تقول ان اقر للمشتري انه اشتري
 هذه الضيقة لفلان الواقف بامرهم ولم نقل بحاله
 ولا انه نقد الثمن من ماله بحاله هذه المسئلة والمسئلة
 الاولي سواء قبل ان الواقف ان صدق المشتري
 انه اشتراها له بامرهم كان للمشتري ان ياخذ الواقف
 بالثمن وان انكر ان يكون امره شرها فالقول قوله
 مع عبته قلت ارأيت ان اقر للمشتري انه اشتري
 هذه الضيقة لفلان بن فلان الواقف بامرهم وان
 نقد الثمن عن الواقف بترعا وتطوعا منه بذلك
 من ماله عنه قال تكون هذه الضيقة وقفا علي
 المسكن الذي وقف الواقف عليه قلت فان جحد الواقف
 ان يكون امر المشتري بان يشتريها له قال نعم تكون
 وقفا وان جحد ان يكون امره شرها من قبل انه لا عين
 عليه للمشتري وليس له الرجوع علي المشتري بالثمن
 ولا غيره ولا مونة عليه بسببها قلت فما تقول
 ان قال المشتري اشتريتها نقد هذه الضيقة لفلان
 ابن فلان الواقف بامرهم وقد ابرأته من عبثها فلا حق
 لي عليه فيه قال تكون وقفا لانه لا يلزمه في
 ذلك شيء قلت فما تقول ان كان الرجل وقف هذه
 الضيقة علي وجوه سماها ثم بعد ذلك علي

المسكن

المسكن او كان وقف ضياعا ووقف هذه الضيقة مع الضياع
 التي وقفها وقفنا صحيحا ثم ان الواقف توفي فقال ورثته
 انما وقف الميت هذه الضيقة قبل ان يملكها وقال وصيه
 واهل الوقف بل وقفها بعد ما ملكها انما اشتراها فلان
 ابن فلان واقر فلان بعد موت الواقف انه اشتراها
 في وقت كذا الواقف بامرهم وكان وقت الشرا قبل وقت
 الوقف الا ان الاقرار من المشتري انه اشتراها لفلان
 بعد موت فلان قال اذا كان وقت الشرا متقدما قبل
 وقت الوقف وقال المشتري انما اشتريتها لفلان بامرهم
 فان قال فقدت الثمن من مال الواقف كان القول قول
 الورثة فان صدقوه انه اشتراها له بامرهم كان الثمن
 دينيا في مال الميت للمشتري وتكون الضيقة وقفا فان
 جحد الورثة ان يكون الميت كان امره شرها كان القول
 قولهم في ذلك مع ايمانهم علي علمهم قلت فان اقر
 المشتري انه اشتراها لفلان بامرهم وان نقد الثمن
 من ماله بترعا وتطوعا منه عنه بذلك او قال اشتريتها
 لفلان بامرهم وقد ابرأته من عبثها فلا حق لي قبله من
 ذلك من قال تكون وقفا علي الوجوه التي وقفها
 علي قلت فلم قلت انها تكون وقفا وقد جحد الواقف
 ان يكون امره شرها بشرائها له وجحد الورثة بعد
 وفاته ان يكون الميت كان امر المشتري شرها وهل
 يدخل في ملك الواقف مالا يكون امره شرها له ويكون
 ذلك وقفا قال وانما قلنا انها تكون وقفا من قبل
 انه قد وقفها واشهد علي ذلك فليس عليه مونة في
 ايقانها وهذا علي بشرطه رجل وقف ضيقة وحررها

وقفنا صحيا وكان ملك هذه الضيقة لوالده وقد مات
 والده قبل وقت الوقف وقامت علي ذلك سنة الزها
 تكون وقفنا وانما يحمل هذا علي الصحة وغلب
 ما يجوز من افعال الناس وامورهم والله اعلم
باب ٥٥ الرجل يقف الارض على انسان
 بعينه سنتين ثم يقول قد وقف هذه الارض بعد
 مضي السنين علي كذا قلت فما يقول في رجل اوصي
 بفضة ضيقة له لرجل بعينه عشر سنتين ثم قال في كتاب
 كتبه قد جعلت ارضي هذه بعد انقضاء هذه العشر
 سنتين صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي وجوه
 سماها وقفنا صحيا وهي تخرج من ثلثه هذا تكون
 هذه الضيقة وقفنا علي ما حملنا عليه قال تكون
 غلتها للموصي له عشر سنتين ثم بعد ذلك وقفنا علي
 السبل التي سبلها جازا قلت وكذلك ان اوصي بفلان
 لرجل بعينه ايام حياته واوصي ان تكون هذه
 الضيقة بعد موت فلان وقفنا علي وجوه سماها
 قال هذا جائز وتكون الضيقة اذا كانت تخرج
 من الثلث وقفنا علي ما حملنا عليه بعد موت الموصي
 له بفلان قلت فما يقول ان كان المريض اوصي
 لرجل بفضة هذه سنتين معلومة واوصي بفلان
 ايام حياته وهي تخرج من ثلثه ثم مات ولم يدع
 وارثا الا اناله فوقف الاب هذه الضيقة في حياته
 وصحته وقفنا صحيا فقال قد جعلت هذه الضيقة
 صدقة موقوفة لله تعالى ابد علي كذا وكذا وقفنا
 صحيا بعد انقضاء السنين التي اوصي الي بفلان

فيها فلان او قال بعد موت فلان الذي كان ابوه اوصي
 بفلان ما عاش قال هذا جائزنا قد قلت فما تقول
 في رجل قال قد جعلت ضيقتي التي حدها الاول والثاني
 والثالث صدقة موقوفة لله عز وجل بعد سنة من
 هذا الوقت علي المساكين هذا يكون هذه الضيقة بعد
 مضي السنة وقفنا قال لا احفظ عن اصحابنا في هذا
 شيئا ولكنه عندي لا يجوز ولا تكون الضيقة وقفنا لان
 الوقف انما يجوز اذا كان موقوفنا متقطعا قد خرجت
 الضيقة من ملك واقفها قلت فلم قلت في ابنا
 الرجل المتوفي الذي اوصي والده بفضة ضيقة لرجل ما
 عاش ثم مات وهي تخرج من ثلثه وترك ابنه فقال
 ابنه قد جعلت هذه الضيقة صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابد اتجري غلتها علي ثلثا وكذا بعد موت فلان
 الموصي له انما تكون وقفنا وان هذا جائز وليس هي
 وقف في الوقت الذي وقفنا قال هذا عندي لا يثبت
 قول الرجل قد جعلت هذه الضيقة صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد بعد سنة من قبل ان ضيقة هذا
 الرجل ليست بمسئولة في هذا الوقت وهي ضيقة له
 مطلقة ليس فيها حق لاحد فتولية قد حملها وقفنا بعد
 سنة ليس مثل الضيقة التي قد اوصي الرجل بفلان
 لانسان ما عاش ثم مات فقال ابنه بعد وفاة ابيه
 قد جعلت هذه الضيقة صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابد اتجري غلتها بعد موت فلان ابد علي كذا وكذا
 الا ترى ان ملك رتبة هذه الضيقة التي اوصي
 بفلان لرجل ما عاش الاب وان الموصي له اذا مات

رجعت الضيقة الى الابن بل هو ما كنت لها بعد ذلك وانما
 للموصي له غلته ما عاش الانثري ان الاب لو قال قد
 اوصيت بقلعة هذه الضيقة لفلان ما عاش واوصيت
 اذ مات فلان ان تكون هذه الضيقة صدقة موقوفة
 علي فلان فلان ولد وولد وولد ونسله ابدا
 ان ذلك جائز علي ما اوصى به وكذلك ان لم يكن
 اوصى بقلعة لرجل ما عاش ولكنه قال قد جعلت
 صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي فلان ما عاش
 ثم مات فلان ولحقه وقف علي فلان وولد وولد
 وولد ونسله وعقبه ابد اما تنا سلوكم من بعدهم
 علي المساكين ان هذا جائز نافذ لا اختلاف في هذا
 وتلك الوصية بالقلعة ثم الوقف بعد موت صاحب
 القلعة ولو جاز ان يجعل الرجل غلة ضيقته لرجل
 وصاحبه حي باقي فيجعل غلته لرجل سني معلومة
 ويجعل غلته ما عاش ويجعلها وقف بعد موت
 صاحب قلعتها ان ذلك يجوز ولكنه لا يجوز ان يجعل
 الرجل علي ضيقته ولا غلة داره لرجل سني
 معلومة ولا ما عاش والجاعل لذلك حي وانما
 جاز ذلك في الوصايا لان الجاعل غلة ضيقته لرجل
 وهو حي انما هو بطوله فلما كان مطلقا كان له
 الرجوع في ذلك قلت في قول في رجل فعل هذا
 فقال قد جعلت لفلان غلة ضيقتي الفلانية ما عاش
 وقد جعلت صدقة موقوفة لله عز وجل ابد علي
 فلان فلان وعلي ولده وولد وولد ونسله وعقبه
 ابد اما تنا سلوكم علي المساكين بعدهم قال الوقف

جائز

جائز نافذ وهذا البطل منه لا جعله للرجل من القلعة
باب ٥٦ الرجل يواجر ضيقته
 ثم يوقفها قلت فيقول في رجل يواجر ضيقته له سني
 ثم انه جعل بعد ذلك صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابد علي سبل سياهام بعد ذلك تكون غلته
 للمسكين ابد حتى يترك الله الارض ومن عليا قال
 ليس لصاحب الارض ان يبطل ما عقد من الاجارة
 فاذا انقضت مدة الاجارة كانت الضيقة وفقا
 علي ما جعل عليه قلت ولم اخزق هذه المدة
 وهي الساعة لا تكون وفقا قال هي الساعة
 وقف وان كانت مشغولة بالاجارة الاثري انه لو قال
 قد كنت وقفت هذه الضيقة علي كذا وكذا فلان
 او احرها وانما احرها للوقف واخرها مصروف في
 سبل الوقف انا نلزمه اقراره بالوقف ويكون
 الاحر الذي احرها به في السبل الذي وقفها وانما
 قلنا انما تكون وفقا بعد انقضاء الاجارة لانها هي
 وقف الان في هذه الوقف ليس له ان يبطل اجارة
 المستاجر الاثري انه لو احرها ثم يفرها من رجل انه
 يبيع للمشتري ان سئت فاصير حتى تنقضي الاجارة
 فتأخذها بالسرا وان سئت فابطل سراك قالت
 اختار ابطال الشراي **السرا** له ان يبطل الشرا
 الا عند القاضي او عند السلطان وهذا قول الحسن
 ابن زاذر رحمه الله واحسبه رواه عن اصحابنا مما يدل
 علي ان الرجل اذا جعل غلة ضيقته لرجل ما عاش
 وصيه اوصى له بذلك ثم مات وهي تخرج من ثلثه

وتركه انا لا وارث له غيره فوصى الابن بذلك ماله لرجل
 ثم مات الابن والذي اوصى له الاب نفعه الصنعة
 ثم مات الموصى له نفعه الصنعة ان ذلك هذه هـ
 الصنعة يدخل في الثلث الذي اوصى به الاب ويكون
 بينهما للرجل الذي اوصى له الاب بذلك ماله من قبل
 ان ملك الصنعة للاب وان كانت وصية والده قامة
 فيها الا ترى ان رجلا لو اوصى بنفعه صنعة لرجل
 واوصى لرجل ببقية ان رتبة الصنعة للموصى له
 ببقية وغلبت للموصى له بنفعه ما عاش في ملك
 الصنعة الذي اجرها وان كان قد اجرها الا انه
 ليس له ان يبطل الاجارة والله اعلم
باب وقف الرجل برهنه صنيعته ثم يوقفها
 قلت فيما تقول في رجل رهنه صنعة له من رجل
 على مال اخذه منه ثم انه وقف هذه الصنعة وقفا
 صحيحا هل يجوز هذا الوقف قلت ان افكرت من
 الرهنه فالوقف جائز وان لم تفكر فالرهنه صحيح
 لا يبطل ولا يخرج هذه الصنعة من الرهنه بانها
 مالها قلت فيما تقول ان اقامت سنة او سنتين
 رهنه في يد الموهبة ثم افكرت ما حذر هل تكون وقفا هـ
 قال نعم اذا افكرت وهي وقف على ما جعلها عليه
 قلت فيما تقول ان قال الوقف لي الذي جوع فيها وابطال
 الوقف لا يوقفها وهي رهنه واذ لم تكن وقفا
 في الوقت الذي وقف فيه كان الوقف باطلا قبل
 هذا القول ليس بشي والصنعة رهونة على حالها
 في يد الموهبة فاني افكرت وهي وقف قلت فانه انما

احتج

احتج في هذه الصنعة التي قد اجرها فان قلت ارايت
 لو حال ما جرها قد كنت وقفها قبل ان ااجرها وانما جريها
 للوقف فان الاجرة في السجل التي وقف فيها فاخرت ذلك
 بان قلت للوقف ان تاجر الوقف فستقله والرهنة
 ليس للرهنه ان تستقله ولا للرهنه ان تاجر قال ليس
 من قول اصحابنا ان الرجل ان اجر صنيعته ثم باعها ان
 كسار لم يترى في ابطال البيع وفي الميراث ان تنقض
 الاجارة قال بنى قلت فالوقف للصنعة للرهنه
 فباس على البيع لان ملك الصنعة للرهنه للرهنه
 وليس وقف ما كسرها لها ما يخرج من الرهنه الا ترى
 ان رجلا لو رهنه صنعة له ثم باعها ان من قول اصحابنا
 ان افكرت فالبيع نافذ وان احل ايضا للرهنه البيع
 فالبيع جائز وكذلك ايضا السجل في الرهنه قلت
 فيما تقول في الصنعة للرهنه قد اوجرت ان لم تفكر
 ما جر حتى مات قال ان كان له مال ادري في ذلك
 الدين من ماله وفككت الصنعة ومات وقفا في السجل
 التي وقفها قلت هذا وقف في الحياة او بعد الموت
 قال في هي وقف في الحياة يوم وقفها قلت فان لم
 عصى وقت الاجارة حتى مات المواجه قال تنقض
 الاجارة بموت المواجه وتكون وقفا والله اعلم
باب وقف الرجل نفع الارض من مال
 المضاربة قلت فيما تقول في رجل دفع الى رجل
 مالا مضاربة وامره ان يسير في ذلك ما اراد
 سواه وبيعه فاستبصر بالمال صنعة ام دار فوقف
 رب المال وقف صحيحا قال ان لم يكن فيه فصل عن

راس المال فالوقف جائز وهي خارجة عن المضاربة وإن
 كان فيها فضل عند راس المال حاز الوقف في حصة رب
 المال منها وهو مقدار راس ماله وحصة من الأرباح في
 قول أبي يوسف رضي الله عنه لأن أبا يوسف يجعل
 وقف المتاع قلت في هذا صور على المضارب
 قال وإن كان فيه ضرر من قبل أن يتربح رب المال
 في الضيقة الأولى أن ضيقة بين رجلين لو أن أحد
 الرجلين وقف حصته من أن ذلك جائز في قول
 أبي يوسف قال وكذلك لو أن رجلا له ضيقة يروها
 فوقف نصفها أو ثلثها مشاعا أن الوقف جائز
 قال **العبد المأذون**
 شترى دارا فقفر المولى قلت أرأيت رجلا له عبد
 مأذون له في التجارة ثم أن العبد اشترى دارا
 فوقف المولى قال إن كان على العبد دين يحيط
 بقيمة العبد والدار لم يجوز الوقف قلت فالحكم
 الدين لا يحيط بقيمة العبد وبقيمة الدار ولكن يحيط
 بقيمة العبد ويقتضي قيمة الدار هذا يكون الوقف
 فيما كان فاصلا من الدار عن الدين قال لا يجوز الوقف
 فيما فضل قلت قال الفرق بين هذا وبين أرض المضاربة
 فقد قلت في المضاربة أن حصة رب المال من ذلك
 حاز قال نعم إلا سلب المضاربة من قبل أن أرض
 المضاربة أرض بين رجلين ولكل واحد منهما أن
 يوقف حصته منها وأما أرض العبد المأذون له فإنه
 ساع كلهما في الدين فيقتضي من ثمنها الدين الذي عليه
 فإن فضل من ثمنها شيء كان لمولاه لا لربها لو

بيعت

بيعت وصاع بعض ثمنها كان الباقي من ثمنها يقتضي به
 فما على العبد من الدين والله أعلم
 قال **الرجل يفتك ضيقة**
 من رجل فوقفها قلت فما تقول في رجل غصب من
 رجل ضيقة فوقفها على قوم ومن بعدهم على المساكين
 ثم أنه استلهاها من صاحبها ودفع إليه المثل أو صاحب
 صاحبها على مال ودفع ذلك إليه هل يجوز الوقف قال
 لا يجوز وقفه أياها من قبل أنه ملكه بعد ما وقفها
 قال **الرجل يبيع أرضا له**
 على أنه ناخب فوقفها أياها من قبل أنه ملكه بعد ما وقفها
 قال استلهاها رجل من رجل أرضا على أن البايع
 بالخيار فإنها إلى وقت من الأوقات ويقتضي المشتري
 فوقفها ثم أحاز البايع البيع فيها هل يجوز الوقف الذي
 كان من المشتري قال لا يجوز ذلك من قبل أن البايع
 كان حاكما إلى الوقت الذي أحاز البيع فيها ولكن البايع
 لو وقف قبل مضي وقت الخيار جاز وقفه أياها
 وكان هذا بطلان منه للبيع
 قال **الرجل يهب أرضا**
 فوقفها الموهوب له قبل القبض قلت فما تقول
 في رجل وهب لرجل أرضا وقبل الموهوب له الهبة
 ولم يقبض الموهوب له الأرض حتى وقفها ثم أنه قبضها
 استلم من الوهاب هل يجوز وقفها قال لا يجوز
 وثقة لها من قبل أن الموهوب له إنما يملك الهبة
 بالقبض وهذا رجل لم يقبض ما وهب له فلا يجوز
 وقفه لذلك

باب ٦٢ المحور عليه وقف ارضاء

قلت لما تقول في رجل حجج عليه القاضي لفسده الو
لدي عليه فوقف ارضاء له هل يجوز وقفه قال
لا يجوز ذلك من قبل ان السفيه انما حجج عليه القاضي
ليلا يذره حاله ولا يخرج من ملكه شيئا والذي عليه
الدين انما حصص القاضي ماله ليلا يخرج شيئا من
ماله عند ملكه فلو جاز وقفه لا رضى لم يكن للحجج معنى

باب ٦٣ الرجل يوصي لرجل بارض

فوقف الموصي له قبل موت الموصي قلت لما تقول
في رجل اوصى لرجل بارض له وهي تخرج من ملكه
قامت الموصي حتى قال الموصي له قد جعلت هذه
الارض التي اوصى لي فيها فلان صدقة موقوفة لله
ابدا على المساكين ثم مات الموصي وصارت الارض
للموصي له قال لا تكون هذه الارض وقفا وهي
مطلقة للموصي له لانه وقف قبل ان يملكها فوقفه
ايها باطل

باب ٦٤ الوقف في ابواب البر

قلت ارايت رجلا جعل ارضاء له صدقة موقوفة
لله عز وجل اذ انصرف غلظتها في كل سنة بعد النفقة
عليها في الفقراء والمساكين او في ابواب السبل او في مساجد
المسلمين في المواضع التي يحتاج اليها او قال في عمل سبلان
المسلمين او في احتفال اباء و نصب حجاب يستتر
ماء ويصب فيها شراب الناس او قال يستتر
في كل سنة اثنتان يكتف بها الفقراء المسلمين او قال
في حفر قبور المؤمنين او قال في تطهير قبا

المسلمين

المسلمين او قال يكسب بها الارامل والسامى او قال في
اصلاح القناطر والخسور بعد اد او قال يستتر ثالثة
السنة وقطف و ثياب يكتسب بها فقرا المسلمين او قال
تفري في فقرا هذه السجون بعد اد في كل سنة او قال
في الحج عني او قال في الفروع عني او قال في كفارة
ايمان او قال صدقة بها في كل سنة مكان زكاة
فقطت بها او قال يجعل غلظتها في قضا ما عني هذا الدين
فاذا قضى ديني يصرف ذلك في الفقراء والمساكين
او قال في هذه الوجوه كلها التي يجوز ان تنقطع بعمل ذلك
كله بعد انقطاعه في فقرا المسلمين قال اذا كانت
وقف هذه الارض في وجه من هذه الوجوه ثم بعد
ذلك جعله للمساكين فالوقف جائزا فقلت

اذا كنت الرجل اذ اوقف هذه الارض على بعض هذه
الوجوه كتب بذلك كتاب وقف واشهد عليه شهود
ثم توفي فاحتج الي ان يست ذلك الوقف من
الخصم فيه والمطالبة به وعلى من ثبت ذلك ومن
الخصم فيه عند الميت قال ان كان الواقف اوصى
الى السان كان له ان يست ذلك ويصحبه ويكون
الخصم عند الميت بعض الورثة فان لم يكن الميت اوصى
الى انسان فما كان من ذلك في ابواب السبل او في
تطهير المساجد به واشداته فهو الخصم حتى يصحبه
وما كان من ذلك في الحج عن الواقف او في كفارة
ايمانه او في زكاة عنه او في قضا دينه وما اشته
ذلك مما هو جائز عند الواقف فليس يقوم له الا
وصي للميت او وارث له وكذلك ان لم يكن هذا واقفا

وكان اوصي به فالسبل فيه علي ما صرفت لك وبالله التوفيق
باب ٦٦ الرجل يوقف الارض
 علي الفقراء والمساكين وعلي فقرا قرابته وغيرهم قلت
 ارأيت رجلا توفي في حضر خضع فقال ان هذا الموقوف
 جعل ارضه التي حدها الاول سري الكند والثاني والثالث
 والرابع صدقة موقوفة لله تعالى ابد علي الفقراء والمساكين
 في صحته منه واتمام علي ذلك بشاهد من وحصرت جماعة
 فقالوا نحن قرابة فلان الموقوف ونحن فقراء وقد وقفت
 هذه الضيقة الخدودة علي الفقراء والمساكين وعلي قرابته
 واتى موثقات فشهد ان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
 صحة جميع هذه الضيقة صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابد علي الفقراء والمساكين وعلي فقرا قرابته ما الحكم في
 ذلك **جاء** ان كانت ابنتان وقتا وقتا نظرا في
 الوقت الاول فانه كانت ابنة التي شهدت انه جعلها
 وقفا علي الفقراء والمساكين فهي التي وقفت الوقت الاول
 فالفلة للفقراء والمساكين لانهم قد استحقوا الفلة بشهادة
 الشهود الذين شهدوا علي الوقف الا ان يكون الواقف
 اشترط في اصل الوقف ان له ان يزيد وينقص ويبدل
 فيه من راي وتخرج منه من احب ويصرفه فيما راي من
 الوجوه والسبل التي لا تخرج عن طريق الوقف فان
 كان اشترط هذه في اصل الوقف وشهد علي ذلك شهود
 فان الحكم في ذلك ان تقسم الفلة بين الفقراء والمساكين وفقرا
 قرابته فنصيب الفقراء والمساكين في ذلك سهمين للفقراء
 سهم وللمساكين سهم وينصيب الفقراء القرابة بعد نصيبهم
 فان كانوا عشرة فسمت الفلة علي اثني عشر سهما

للفقراء

للفقراء والمساكين سهما وللفقراء القرابة عشرة اسهم
 فنقسم الفلة في كل سنة علي عدد القرابة لانهم نزلوا
 عن اولادهم ونقصوا عن عموق منهم ومن استغنى
 من الفقراء وان كان الواقف لم يشترط في الوقف الارض
 ان يزيد وينقص ويبدل فخرج من شاف الفلة
 كلها للفقراء والمساكين دون القرابة لان شهودهم
 شهدوا علي الوقف الاول وهم اولي بالفلة وان كان
 الشهود الذين شهدوا لفقراء القرابة والفقراء والمساكين
 هم الذين وقفوا الوقت الاول فليس يحتاج الي اشترط
 الواقف الزيادة والنقصان وان يبدل في الوقف
 من سالا بقول الشهود قد شهدوا للفقراء والمساكين
 وللفقراء القرابة والحكم في ذلك ان تقسم الفلة في كل سنة
 علي ان يصوب لفقراء القرابة بعد نصيبهم وللفقراء والمساكين
 بسهمين علي ما صرفنا قال فان شهد شهود الفقراء
 والمساكين انه وقف الضيقة عليهم ولم يوقفوا وقفا وشهد
 شهود القرابة انه وقف هذه الضيقة علي الفقراء
 والمساكين وعلي فقرا القرابة ولم يوقفوا وقفا فنصيب
 اوجب شهود القرابة للفقراء والمساكين بسهمين
 هذا اثني عشر سهما من الفلة هذه اذا كان فقرا
 القرابة عشرة ابغسي فالذي يجب ان نقول ان
 كانت الفلة اثني عشر سهما فنصيب الفقراء والمساكين
 جميع الفلة وهي اثنا عشر سهما وينصيب الفقراء
 القرابة خمسة اسداس الفلة وذلك عشرة اسهم
 هذا اثني عشر سهما فنقسم الفلة علي اثني وعشرين
 سهما للفقراء والمساكين اثنا عشر سهما وللفقراء القرابة

عشرة اسهم كانت فان جات غلة سنة وعدد القرابة
ثمانية انفس فيجب ان يضرب كلهم بعدتهم وهم ثمانية
انفس ويضم اليهم سهمي للفقرا والمساكين فيكون ذلك
عشرة اسهم فينبغي ان قد اوجب سهرود القرابة للفقرا
القرابة ثمانية اسهم من عشرة اسهم من الفلة وذلك
اربعة اشخاصا واوجب سهرود الفقرا والمساكين للفقرا
والمساكين بالفلة كلها وهي عشرة اسهم فيضرب الفقرا
والمساكين بجميع الفلة وهي عشرة اسهم ويضرب الفقرا
القرابة ثمانية اسهم فتقسم الفلة على ثمانية عشر
سهما للفقرا والمساكين من ذلك عشرة اسهم وهي خمسة
التساعها والفقرا القرابة من ذلك ثمانية اسهم وهي
اربعة التساعها وان جات غلة سنة من السنة والفقرا
القرابة اثنا عشر تسعا فينبغي ان يضم الى هذه الاثني
عشر تسعا السهمي الذي للفقرا والمساكين فيصير
اربعة عشر تسعا فقد اوجب سهرود القرابة كلهم
من الفلة اثنا عشر تسعا من اربعة عشر تسعا وذلك
سنة التساع الفلة واوجب سهرود الفقرا والمساكين
الفلة كلها وهم و هو اربعة عشر تسعا فضم ما يضرب
للفقرا والمساكين وهو اربعة عشر تسعا الى ما للقرابة
فصير جميع ذلك ستة وعشرين تسعا للمساكين والمساكين
من ذلك اربعة عشر تسعا من ستة وعشرين تسعا
من الفلة والفقرا القرابة من ذلك اثنا عشر تسعا
فبلي هذا يجب ان تقسم الفلة هذا على بارواه محمد
ابن الحسن في الجامع الصغير عن ابي حنيفة رضي الله
عنه انه يضرب الفقرا والمساكين بسهمي ويضرب

لامهات

لامهات الاولاد بعد ثمن وهن ثلاثة انفس فيقسم
الفلة بينهم على خمسة اسهم وكان الحسن بن زياد
رضي الله عنه للفقرا والمساكين سهم واحد فبلي قول
الحسن بن زياد يجب ان يضرب الفقرا والمساكين سهم
واحد ويضرب الفقرا القرابة بعد ثمن فبلي فان
سهرود الفقرا والمساكين انه وقف هذه الضيقة
على الفقرا والمساكين ولم يوقفها وقتا وسهرود القرابة
انه وقف هذه الضيقة على الفقرا والمساكين وعلى
فقرا قرابته وسهرود سهرود اخراجه وقف هذه الضيقة
على الفقرا والمساكين وفقرا مواليه ولم يوقفها وقتا قال
فقد اوجب سهرود الفقرا والمساكين الفلة كلها لهم
سهرود ثمن واوجب سهرود القرابة للفقرا القرابة فان
كانوا عشرة انفس خمسة اسداس الفلة وذلك
عشرة اسهم من اثني عشر تسعا من الفلة وينبغي ان
ينظر كم فقر الموالي فان كانوا ثمانية انفس فقد
اوجبوا كلهم سهرود ثمن ثمانية اسهم من عشرين تسعا
من الفلة لانهم سهرود وانه يجب ان تقسم الفلة على
ان يضرب الفقرا القرابة بعد ثمن وهم عشرة انفس
ويضرب الفقرا الموالي بعد ثمن وهم ثمانية انفس
ويضرب الفقرا والمساكين بسهمي فلهذا قال انه يجب
ان تقسم الفلة على عشرين تسعا للفقرا الموالي من ذلك
ثمانية اسهم وذلك خمسة وعشرين تسعا فينبغي ان ينظر
مال الله خمس وسدس فيجعله ثلاثين تسعا فقد
اوجب سهرود الفقرا والمساكين كلهم بجميع الفلة ثلاثين
سهما واوجب سهرود القرابة للفقرا القرابة خمسة اسداس

الثلاثين وذلك خمسة وعشرون سهماً وأوجب شهود
 الموالي لهم خمسة الفلّة وذلك اثنا عشر سهماً يجب
 يضرب للفقراء والمساكين بجميع الفلّة وذلك ثلاثون
 سهماً ويضرب للقرابة خمسة أسداس الثلاثين
 وذلك خمسة وعشرون سهماً ويضرب للفقراء الموالي
 خمسين الثلاثين وهو اثنا عشر سهماً فأجمع ذلك
 يكن سبعة وستين سهماً تقسم الفلّة على سبعة
 وستين سهماً فما أصاب ثلاثين سهماً من ذلك فهو
 للفقراء والمساكين وما أصاب خمسة وعشرين سهماً
 فهو للقرابة وما أصاب اثني عشر سهماً فهو
 للفقراء الموالي فإن زاد فقر القرابة وفقر الموالي
 في سنة من السنين أو نقصوا فيجب أن يعمل في أمرهم
 على ما شئنا قلت فإن شهد شهود الفقراء والمساكين
 أنه وقف هذه الصنعة عليهم وشهد شهود القرابة
 أنه وقف على الفقراء والمساكين وعلى فقراء القرابة
 وشهد شهود الموالي أنه وقف على الفقراء والمساكين
 والموالي قال فقد أوجب شهود الفقراء والمساكين
 لهم جميع الفلّة وأوجب شهود القرابة للقرابة
 إذا كانوا عشرة أنفس خمسة أسداس الفلّة وأوجب
 شهود الموالي الموالي إذا كانوا ثمانية أربعة أسداس
 الفلّة فخذ ما لا له خمس وسدس فهو ثلاثون
 تضرب للفقراء والمساكين بجميع الفلّة وهو ثلاثون
 سهماً وتضرب للقرابة خمسة أسداس
 الثلاثين وذلك خمسة وعشرون سهماً وتضرب
 للفقراء الموالي بأربعة أسداس الفلّة وذلك أربعة

وعشرون

وعشرون سهماً فأجمع ذلك يكن سبعة وستين سهماً
 تقسم الفلّة على هذه السبعة والسبعين سهماً فما
 أصاب ثلاثين من ذلك فهو للفقراء والمساكين وما
 أصاب خمسة وعشرين فهو للقرابة وما أصاب
 أربعة وعشرين فهو للفقراء الموالي كذلك يجب المصنعة
 في كل سنة تأت الفلّة فيها أن تنظر إلى عدد فقر
 القرابة عند المصنعة فتقيم إليهم سهماً للفقراء والمساكين
 ثم ينظر إلى وجوب فقر القرابة فتضرب لهم بذلك
 وتنظر إلى عدد فقر الموالي فتقيم إليهم سهماً للفقراء
 والمساكين وتنظر كم يجب للفقراء الموالي فتضرب
 لهم بذلك ويضرب للفقراء والمساكين بجميع الفلّة
 وكذلك أن لم يبق الوقف للقرابة والقرابة قال
 لقرابتي فإنك تعد قرابته جميعاً من الأغنيا والفقراء
 فتضرب لهم بعدد سهم علي ما بينا وشئنا قلت
 أرايت أن مره سنا هذان أن الوقف جعل أرضه
 صدقة موقوفة لله عز وجل أدا على الفقراء والمساكين
 وشهد سنا هذان أن هذان أنه جعل صدقة موقوفة
 على الفقراء والمساكين وعلى قرابته وشهدا هذان
 أنه وقف على الفقراء والمساكين وعلى ولد زيد
 عبد الله وعلى ولده وولد وولد واولاد أولادهم
 أبا أم القائل وكيف تكون المصنعة بينهم قال قد
 أوجب سنا هذان الفقراء والمساكين لهم الفلّة كلها
 وأوجب سنا هذان القرابة للقرابة أن كانوا عشرة
 أنفس خمسة أسداس الفلّة وأوجب سنا هذان زيد
 وولد زيد وولد ما يحصل لهم ما أقسمت الفلّة

على الفقراء والمساكين وعلى القرابة وهم عشرة وعلي زيد
 ومن كان مملوكا فمملوكا وولد وولد وولد فمملوكا عددهم
 فان كان زيد وولد وولد وولد اثني عشر نفسا فاجعل
 سهمهم جميعا فتصير اربعة وعشرين سهما للفقراء
 والمساكين سهما والقرابة عشرة اسهم ولزيد وولده
 اثنا عشر سهما وهذه الاثني عشر سهما هي نصف
 اربعة وعشرين سهما فينظر يوت في القلة عند
 القسمة فيضرب الفقراء والمساكين بجميع القلة وذلك
 اربعة وعشرون سهما والقرابة خمسة اسداس
 الاربعة والعشرين وذلك عشرون سهما ولزيد
 وولده وولد وولد بنصف الاربعة والعشرين سهما
 وذلك اثني عشر سهما فاجمع ذلك يكون ستة
 وخمسين سهما فتقسم القلة على هذا فما اصاب
 اربعة وعشرين سهما من ستة وخمسين سهما هي
 جميع القلة فهو للفقراء والمساكين وما اصاب عشرون
 سهما فهو للقرابة وما اصاب اثني عشر سهما
 فهو لزيد وولده فتنظر في كل سنة الى عدد
 فان زادوا على هذا العدد ضرب لهم بعدد هم
 وان نقصوا ضرب لهم بعدد هم على النقصان
 وكانت القلة بينهم على ذلك قلت ارايت ان
 القرض قرابة الواقف او استغنوا قال فاسقط
 سهمهم واقسم القلة على ان يوزن الفقراء والمساكين
 جميعا ويوزن الموالي بما يصيبهم وكذلك يكون
 حال الموالي ان انقصوا او استغنوا فان انقص
 القرابة والموالي كانت القلة كلها للفقراء والمساكين

باب الرجل نفق الارض

على فلان او يقول في الحق او في الفروغني قلت ارايت
 ان قال الرجل ارضي الكذا التي حد هذا الاول يرضي
 الى كذا او الثاني والثالث والاربع صدقة موقوفة
 لله تعالى ابد علي زيد او علي عمرو وعلي وولد وولد
 وولد واولادهم ابد اما نواله او من بعدهم على المساكين
 ما القول في ذلك قال قد روي عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه انه قال في رجل اوصى فقال قد اوصيت
 بعدي هذا الذي اولعروهم مات انه خير والورثة
 ان يعطوا العبد ابها سنا وامم زيد وعمرو وروي
 عنه قول اخر انه قال الوصية باطلة وقال ابو يوسف
 بخير والورثة ان يعطوا العبد ابها سنا وامم زيد
 وعمرو وروي عنها انها قال اذا قال قد اوصيت باحد
 عدي بعدي لزيد ان الورثة بخير وعلي ان يعطوا
 زيد ابي العبد سنا وامم قبل ان هذه وصية
 لانسان واحد والمسئلة الاولى الوصية لاحد
 الاثنين لزيد او عمرو فقد سواها ابو يوسف بينهما
 فقال بخير والورثة في ذلك في الوجهين جميعا
 على ان يعطوا ابها سنا وقال ابو بكر رحمه الله
 انما قاس اصحابنا كثيرا من مسائل الوقف على
 الوصايا ولا يعلم في هذه رواية عن احد من اصحابنا
 والوقف في هذه الابواب خاصة لا شبه الوصية من
 قبل ان الوصية انما يجب بعد موت الموصي وهذه
 ملك الموصي حتى يقبلها الموصي له والوقف ليس
 كذلك من قبل ان الوقف اذا كان في صحة الوقف

وحياته وجب ان يكون قد خرج من ملكه الى الوقف فقال
انما اجاز من اجاز من اصحابنا الوقف فلا يجوز ان
يكون في الوقف اختيار للورثة الا ان جعلنا للورثة
مختيار في ذلك فكانه انما صار وقفاً بعد موت الواقف
وفيه علة اخرى ان الواقف لو كان اسيراً على هذا
الوقف على ما ذكرنا وهو حي لم يكن ذلك وقفاً
صحيحاً ولم يجز لواقف على ان يبي ما وقفه على
زيد او عمرو اذ لو قال قائل اجز الواقف ما دام
حيّاً على ان يبي من الوقف وعلى من هو يلزم
الوقف ذلك اذ لو قال ان قال الواقف لا ابي ولا
احمله لاحدهما ما العول في ذلك او قال ابطاله ولا
احمله لواحد من ابي الواقف اذا حمله الواقف
على ان له الخيار فيه ان شاء امضاه وان شاء ابطاله
هذا يجوز الوقف على هذا وقد قال من اجاز الوقف
من اصحابنا ان الواقف لما اشترط ابطال الوقف
فالوقف على هذا باطل وان مات الواقف وله الخيار
في ابطاله فان الوقف باطل وهو ميراث بني ورثته
اذا رأت رجلاً له دار فقال قد بعثت دارك بعت
من زيد او عمرو بما يقدّر في افعال جميعاً قد قلنا هذا
البيع هل يكون هذا بيعاً وهل يجز على ان يجعل الدار
لاحدهما بالبيع اذ لو كان له داران فقال قد
بعثت احدي دارك هاتين من زيد او عمرو بما ي
قدّر هل يكون هذا بيعاً وهل يؤخذ بامتناعه
لا تحدها اذ لو قال احدي دارك هاتين من
زيد او عمرو وقد قبل جميعاً المصة وقبضنا الدار

هل

هل يكون هذه المصة ولت تكون من الرجلين فان كانت
صدقة فقال قد تصدقنا يا حدي هاتين الدارين
على زيد وعلى عمرو ومكنته اياها فقيل جميعاً الصدقة
وقبضنا الدارين هل يجوز الصدقة وهل يجز على ان
يجعل لاحدهما فاما البيع فقد قال اصحابنا لو ان رجلاً
قال لرجل بعتك احدي عيدي هذين بالف درهم
فقبل ذلك ان البيع فاسد لا يجوز وكذلك لو قال
قد بعت عيدي هذين بالف درهم ووفرو بالف درهم
فقبل جميعاً هذا البيع ان البيع باطل لا يجوز ولا
يجز الباع على امض البيع لا تحدها اذ لو قال
بعت هذا العبد من زيد بالف درهم او من عمرو بما
قدّر وقال قد قلنا هدي يكون هذا بيعاً وهل
يجز على امض هذا البيع فهدا كله قياس واحد
وهو غير جائز وكذلك الوقف لو قال قد وقفت
احدي دارك هاتين على فلان ومن بعده علي هـ
المسألة ان ذلك باطل لا يجوز الا تركي انه لو قال
قبعت عيدي هذين من زيد بالف درهم او بما ي
قدّر وقال قد وقفت هاتين على هـ ان البيع لا يجوز
لانها افتراق على غير من معلوم وكذلك الوقف
على زيد وعلى ولده وولد ولده او على عمرو وولد
وولد ولده ومن بعد ذلك على المسألة لا يجوز
هذا الوقف ولا يكون وقفاً حتى يسنه ويحمل
مويداً على ما يجوز الا تركي ان رجلاً لو قال قد جعلت
ارضني هذه صدقة موقوفة ابداعي زيد وعلى
ولده وولد ولده ابداناً سلوا ومن بعدهم على

المساكين او قال قد اوصت بذلك مالي لعمرو انه لا يجوز واحد
 من هذين وهذا كله باطل قلت ارأيت رجلا قال
 قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله ادا علي
 اهل بيتي وعلي قرأيتي ثم من بعدهم علي المساكين
 ما اكرم في ذلك قال اهد بيت الرجل هره من قبل
 ابيه من كان يناسبه الي اقضي اب في الاسئلة
 واما قرأته فهم من قبل ابيه ومن قبل امه الي اقضي
 اب يناسبه من قبل ابيه ومن قبل امه فتي هذه
 اباب اذا حال علي اهل بيتي او علي قرأيتي فقد
 دخل اهل بيته في الوجهين جميعا ووجب لهم الوقف
 فكون الوقف جاريا لهم ياخذون غلته واما
 قرأته من جهة امه فلا يعطون علي الشك شيئا ولا
 يكون لهم في الوقف من قبل ان الوقف يكون لهم
 في حال ان كان اراد القرابة ويبطل عنهم ان كان اراد
 اهل البيت فلا يعطون من غلة هذا الوقف شيئا
 علي الشك قلت فان قال كاي فلم لا تعمل الامور
 جميعا فنقول ان كانت قرأته كلهم عشرة النفس خمسة
 من قبل ابيه وخمسة من قبل امه فنقول ان كانت
 اراد بالقول قرأته كان لاهل بيته نصف الفلقة
 وكان لقرأته من قبل امه نصف الفلقة هذه حال
 وان كان انما اراد بالقول اهل بيته كان الفلقة كلها
 لهم فاهم في حال جميع الفلقة ولهم في حال نصف
 الفلقة فيعطيهم ثلاثة ارباع الفلقة ويعطي الربع
 الباقي للمساكين قال ان كان هذا القول ليس يلزم
 ان نقول لو كان قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة

لله عز وجل ابد علي ثم فلان او علي خال فلان ومن بعد
 ذلك علي المساكين ان يجعل الفلقة كلها بين العم والخال
 لكل واحد منها نصفها ومن بعدهما علي المساكين وهذا عندنا
 لا يجوز من قبل ان الوقف ليس بميتوت ولا مقطوع الا ترى
 انه لو كان حيا لم يجبره لو خاضه العم او الخال علي ان
 يجعل ذلك لاحد فلما كان الامور لا يحكم به عليه لو
 كان حيا لم يحكم به بعد موته علي الورثة لانه لما كان له
 الكسب تقويضه الي احد هما كان ذلك باطلا الا ترى انه
 لو قد ماله العم او الخال الي القاضي فاقا ما عليه بيعة
 بهذا القول مكان يصنع الحاكم في هذا ارأيت لو قال
 الحاكم له بين هذا الوقف في جعله لاحد هما قال لا ولكن
 ابطله اما كان له هذا ان يبطله ولا يجبر علي امضائه
 قلت فان قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد علي ثم فلان بن فلان وعلي فلان
 وولده وولده وولده ابد ام علي المساكين ما نقول في
 ذلك قال قد خصصت عمه وولده بالوقف ثم قال
 علي اهل بيتي فعمه وولده في الوجهين جميعا كميثوق
 الوقف اما بالفرد واما باياهم من اهل البيت فينظر
 الي اقل ما يصيبهم وهم اذ ضمناهم الي جماعة اهل
 البيت علي عدد الدروس كم الذي يصيبهم فيجعل ذلك
 لهم من غلة الوقف واما سائر اهل البيت فلا شيء
 لهم من غلة الوقف لانهم ميتوت في حال وفي حال
 يبطل عنهم وهذا لا يشبه قوله قد جعلت ارضي هذه
 صدقة موقوفة لله عز وجل علي زيد وولده ابد
 ومن بعد ذلك علي المساكين من قبل ان الفلقة تكون

لزيد وولده في حال ويبطل عنه وعند ولده في حال
 ويصير لعمرو وولده في الحال الآخر إذا كان يبطل في حال
 ولا يكون لعمري قالوا وقف باطل وأما قوله علي عمي
 وولده أو علي أهل بيتي ومن بعدهم علي المسألة فان
 عمه وولده لا يبطل ذلك عنهم من قبل أنهم من أهل البيت
 قلت فان حال تم حملت ارضي هذه التي حدتها
 الاول والثاني والثالث والاربع صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد علي وجوه سماها مما لا تقطع الله وقال
 تم حملت ارضي هذه الاخرى صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابد علي هذه الوجوه او حال علي وجوه
 اخر قال لا تكون واحدة من الارض وقفا لا
 لا ادري اي الارضين يجعل وقفا قلت فان قال
 قد حملت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابد اهلي ان يحج عني بفلان في كل سنة ما كانت الدنيا
 ونفري عني بفلان في كل سنة فان انقطع ذلك كانت
 القلة للمساكين قال قد حال ابو حنيفة رضي الله
 عنه في رجل قال قد اوصيت بثلث مالي الى فلان
 يجعله في اي باب البر سكايات فلان قبل ان يترك
 من ذلك شيئا ان الوصية يبطل من قبل ان الراي كان
 في ذلك الى فلان فلما مات فلان بطل رايه ويرجع
 هذا الثلث ميراثا وقال ابو يوسف رحمه الله
 هذا كله انما اراد به ما عند الله تبارك وتعالى
 والعربة اليه فلا ارب ان يبطل هذه الوصية
 ولكن الحمل في احد الوجهين ويقول في مسأله الحج
 والفرو انما يجعل ذلك علي من ذهب الي يوسف

في احد

في احد هذه من الوجهين ولا يبطل الوصية وكذلك كلما
 كان من وجوه البر مما لم يكن لانسان بفسنه ان الحكم
 ينبغي له ان يجعل وصايا في ذلك تنفذ في احد الوجهين
 ولا يبطل الوصية فان حال قابل ان الوصية بالثلث
 لا تنسبه الوقف من قبل ان الثلث اذا مات الموصي له
 وجب الثلث في الحج او في الفرو او في اي ابواب البر
 كان فيجب ان تنفذ ذلك علي ما اوصي به واما الوقف
 فان الارض لم تصروقا بعد لما كان له الخيار فيها لو كان
 حيا ان يصرف ذلك فيما يري او يقول قد رأت ان
 يبطل هذا الوقف فلا انفسه في شيء من هذه من
 الوجهين وكذلك ان قال قد حملت اوقفا علي ان يحج
 عني بفلان او لنفري عني بفلان ابد الا تترك ان لو قال
 قد حملت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابد علي هي فلان وهي ولده وولده وولده ابد
 او علي المسألة ان لم يثبت هذا الوقف ولم يخرج
 من ملكه الى احد هذه من الوجهين فكيف يجعل ذلك
 وكفا الا تترك ان لو قال قد حملت ارضي هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابد علي زيد او علي زيد وحمرو
 فحج في احد هذه من القولين ان يكون زيد قد
 ثبت وقفا له ما سماه لانه ان كان وحده وجب
 الوقف له كله وكانت غلته عليه وبعده علي المسألة
 او تكون غلته عليه وعليه حمرو فزيد قد ثبت في
 الوجهين جميعا قلت فما تترك ان يجعل لزيد من
 هذا الوقف قال اما علي قول من يقول بان يجعل
 لزيد من هذا الثلثة ارباع غلته هذا الوقف واما

على القول الآخر فإنه نقول للأجل لزيد إلا ما استيقن أنه
له قاض جعل له نصف الفلّة وهو أقل الأمرين وإذا عمل على
هذا القياس بطل التركيب أنه لو شهد رجل أنه وقف
هذه الأرض على زيد ما دام حيا ومن بعده على
المساكن وسأهد آخراته وقفا على زيد ومرو من
بعدهما على المساكن أي أحكم لزيد بنصف الفلّة أي غلّة
هذا الوقف من قبل أنهما قد اجمعا عليه قلت فما
نقول في رجل قال قد أوصيت بثلث مالي لزيد ولزيد
ومرو ثم مات ما نقول في ذلك قال أما قياس
قول أبي يوسف فإنه يقول لا يقال للورثة أن يستتم
فما جعلوا هذا الثلث لزيد وإن استتم فأحمله لزيد
ومرو قاي شي فقلوه فهو جائز قلت فإن كانت
الورثة ابنتي للميت فقال أحدهما أرب أن أحمله كله
لزيد وقال الآخر أرب أن أحمله كله لزيد ومرو
قال يقال لهما اجمعا على شي وأحد قاضا اجمعا على
شي ولحد انقذه الحاكم قلت فإن قال هذا القول
بأن اجمعا على شي حتى مات أحدهما قال فوارى
الميت منها يقوم في ذلك مقام الميت فإن لم يكن له
وارث إلا أخوه انقذ الثلث على ما قال هذا الأخ الثاني
منها قلت فإن أوصى بالثلث على ما قلنا ثم مات
ولا وارث له قال القياس أن تكون الوصية باطلة
ويرجع الثلث ميراثا إلى الورثة من قبل أن قول أبي
يوسف أنه قال للورثة اعطوا الثلث أي الرجلين
سيتتم إنما هو استعانة ليس بقياس لأن الثلث إنما
هو شيء أطلق الميت أن يوصي به فلما قال قد أوصيت

بذلك

بذلك مالي لزيد أو لمرو فلم يوصيه لأحد هما فيكون له
قلهما لم يفعل ذلك فوجب أن يكون ذلك مردودا على
الورثة وأما أن يقال في وارثين جعل لأحدهما فلس
يجب على هذا أن كل هذا الثلث لي فلا أرب أن أحمله
لواحد من هذين الرجلين وإن كان إنما هو شيء للميت
فإن ثلثه لمن أوصى له به فوجب أن يسلم ذلك له وإن لم
يكن أوصيه لأحد هما فهو لي فردا لك التركيب أنه لو
اجتمع فقال لا أحمله لأحد هما هل يجبره على ذلك
ويجسه حتى يفعل ذلك قلت فلس هذا
من المحقق الواجبة عليه فأجسه حتى يفعل ذلك
وإنما هذا استحسان وأما من الوقف فهو أشكل وأخص
من أمر الوصية بالثلث من قبل أن للموصي أن يبطل ذلك
ويرجع عنه والوقف يحتاج أن يقطعه ويثبته على
أمر يكون فيه الوقف الأربى أنه لو قال قد جعلت
أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبا علي إن
علمت للمساكين أداما دامت الدنيا وعلي أي بالخيار
في ذلك سيرا فأت قبل مضي الشهر فهل تكون هذه
الأرض وقفا قال لا تكون وقفا حتى يجعل مبنية
منقطة لأنه ما دام فيها بالخيار فهو على ملكه ومالك
على ملكه فلس بوقف فإن قال قائل هو إذا جعلها
مبنية ولم يكن فيها خيار وجعل آخرها للمساكين أرب
ملك من خرجت فإنه يقال له قد خرجت من ملكه
وإن لم تكن خرجت إلى ملك أحد من الناس فقد
صارت وقفا لا يفذر أن يرجع فيها وإذا جعل على أنه
بالخيار في هذا الوقف فلم يخرج من ملكه وإنما بقياس

الوقف على امر المساجد الا ترى ان الرجل اذا جعل داره
مسجدا وبنائها كما بنى المساجد واذن للناس في الصلاة
فيه فخلوا فيه فقد صار مسجدا وخرج من ملكه وان لم
تخرج اليه ملك احد من الناس وليس له الرجوع فيه
ولو ان رجلا قال قد جعلت ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابد اعلی المساكين والا قد جعلت
ارضی هذه الاخری صدقة موقوفة لله عز وجل على
المساكين لم تكن واحدة من الارضين وقفها وكاتب
هذا الكلام باطلا فقلدوكي عن محمد بن الحسن في النوادر
عن ابي يوسف انه قال في رجل قال قد اوصيت فلان
ملك مالي والا فقد اوصيت به لفلان لرجل اخر
ان قوله والا بمنزلة قوله اوصيت لفلان اوصوا
الملك الي ابيها ستيتم وكذلك لو قال لامرأتی
هذه طالق والا فتهذه قال هو بمنزلة قوله اوصيته
ويكون له ان يوقع الطلاق على ابيها ساء وقال محمد
اذا قال قد اوصيت بملك مالي لفلان والا فقد
اوصيت به لفلان ان الملك للاول منها وكذلك الطلاق
والصفاق تطلق الاولى منها وتعتق الاول من الصبي
اذا وقع التحير ووجب له ان يختار ابيها ساء وكذلك
لوقف فيانس على الوصية بملك ماله بطل الوقف
على من ذهب الي يوسف واما على من ذهب محمد فانه
ان قال قائل تكون الارض الاولى موقوفة فهو بعيد
لسن تقاسم والوقف يحتاج ان يكون مقهورا قد
انبت وخرج من ملك الواقف وامضاء فاذا لم يفعل
الواقف ذلك وكان منه هذا القول على المسألة

فلم يجب

فلم يجب الوقف في واحد من الارضين هذا الفسده في
البيع والاجارات والهبه وما اشبه ذلك من الامور
وانما وقف النبي صلى الله عليه وسلم ما وقفه موقفا
مستوقفا باقيا على وجه الدهر فما كان على تلك
الحال فهو جائز وما خالف ذلك مما يدخل فيه ان كان
له ان يبطله فلم يخرج من ملكه الا ترى ان محمد بن
الحسن قال لا يصح الوقف حتى يكون موقفا مقسوما
وحسب يخرج من يده الي يدي غيره فيقبضه للوقف
وحسب يكون اخره للمساكين ولا يستثنى نفسه منه
سواء لو وقف على هذه السبل التي وقفناها فقد
خرج ذلك منه الي غيره يخرج الوقف فوق لاط
استحسن في الوصية ان يقول للورثة انظروا الثلث
اي الرجلين ستيتم وانه لا يجوز ان يستحسن ذلك في
الوقف الا ترى ان رجلا لو قال قد جعلت ارضي هذه
صدقة موقوفة لله تعالى ابد اعلی المساكين ان ساء
فلان ذلك ثم مات الواقف ثم ساء فلان هل يجوز هذا
الوقف وقد مات الواقف ولم ينقطع الامر فيه قال
هذا لا يجوز ولا تكون هذه الارض وقفنا وكذلك
اذا قال الرجل قد جعلت هذه الارض وقفنا موقفا
على زيد او علي عمر ولم يختر ان يقال لوارثه جعلنا وقفنا
على ابن الرجلين ستيتم وكذلك لو قال قد جعلت
ارضی هذه صدقة موقوفة ابد اوصيت ارضي
هذه الاخری صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلی
المساكين فانه لا يجوز ان يقال للورثة اجعلوا الارضين
ستيتم وقفنا من قبل ان الواقف لما مات صار

الارضني جميعا ميراثا للوارث الا ترك انه لو كان عليه دين
يحيط بماله لم يمت هذه الارضني في الدنيا وان لم يكن
قلبه ولكنه اوصى بذلك حاله كان الموصى له تلك جميع
ما ترك ويدخل تلك هاتين الارضني في وصية صاحب
التلك ولو حال الرجل قد جعلت ارضي هذه هذه
موقوفه لله عز وجل ابد اعلى المساكين او قد اوصيت
فهذه الارض لزيد وهي تخرج من تلكه انه لا يجوز
ان يقال لوارث هذه الرجل ان يبيت فاجعل هذه
الارض وقفا وان يبيت فاجعلها وصية لزيد فان قال
قائل هذا موقوف على الوارث يوجب اي الامرين
سواء قاله يقال له ارأيت ان قال قد اخترت ان تكون
هذه الارض وقفا على المساكين على ملجها الواقف
هل تكون وقفا في الصحة من جميع المال فقد ناقض
لانه ما كان وقفا في الصحة من جميع المال فلا قول
للوارث فيه وان قال يكون وقفا من التلك فقد رجع
الي ان قال ان لم يترك لك الوارث لم يجر منه شيء لانه
لما قال ان اكنار في ذلك الي الوارث فقد نعم ان قول
الرجل الواقف لم ينقطع به شيء المليب بما اختاره الوارث
ويقوله وكذا لو ان رجلا قال قد جعلت ارضي
هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلى زيد
وعلى ولده وولد ولده ابد انا تسلا ومن بعدهم
على المساكين اذ يح عني بقلتي ابد في كل سنة فتاتي
الامرين جعل هذه الارض هذا باطل ولا تكون
هذه الارض وقفا وهو ميراث بني ورثته
باب الرجل يقف الارض على قوم

عليه

عليه انه ان احتاج قرأته الى ذلك ردت غلة الوقف عليهم
فاحتاج بعض الزانية ولم احتاجوا كلهم قال ابو بكر رحمه
الله ولو ان رجلا وقف ارضه له وقف صحيحا وكان في كتاب
وقفه قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز
وجل ابد اعلى زيد وعلي ولده وولد ولده ونسله ابد
ما تسلا ومن بعدهم على المساكين علي انه ان احتاج
قرأتي رد هذا الوقف عليهم وكانت غلته لهم وكان
قرأته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم غنيا قال
يرد هذا الوقف على من احتاج من قرأته قلت
ولم كان هذا هكذا او لو قال اني احتاج قرأتي الى هذا
الوقف رد ذلك عليهم فان احتاج بعضهم فلم لا كان
هذا اعلى انه ان احتاج جميع قرأته ردت غلة الوقف
عليهم وان لم يحج كلهم لم يرد ذلك على من احتاج منهم
قال من قبل انه انما قصد في هذا الى الروعة المحتاجين
منهم فان احتاج بعضهم رد ذلك على من احتاج منهم
قلت فان لم يقل هكذا ولكنه قال ان احتاج ولد زيد
ان عبد الله ردت غلة هذا الوقف على عمرو ما كان
خيا وكان ولد زيد جماعة واحتاج بعضهم هل ترد غلة
هذا الوقف على عمرو قال ارد ذلك على عمرو الى ان
يحتاج ولد زيد كلهم ولا يشبه هذا الوجه الاول لان
هذه لم يقصد برد الغلة على اهل الحاجة وانما قصد
برد هذا الى عمرو وان كان عمرو غنيا او محتاجا فلما كان
القصد منه ان يرد الغلة الى عمرو لا على اهل الحاجة
ولا على الغنا كانت هذا عندنا بمنزلة قوله قد
جعلت هذه الارض صدقة موقوفة على المساكين

ما دام ولد زيد حيا فاذا مات توارثت غلة هذا الوقف علي
 محو هذا علي ما شرطه فان مات بعض ولد زيد وبقي
 بعضهم لم يرد الغلة حتي يموت كل ولد زيد الا تربي
 ان رجلا جعل ارضا له صدقة موقوفة علي زيد
 وولده وولد وولده ونسله وعقبه الله اما انما سئلوا
 فان احتاج ولدي او ولد ولدي ردت غلة هذا
 الوقف عليهم فاحتاج بعض ولده او بعض ولد ولده
 ولم يحج كلهم الي ارد غلة هذا الوقف علي المحتاجين
 من ولده وكان ذلك جارا لما احتاج منهم مكانوا
 اليه محتاجين فكدت قرابته ومواليه اذا سئرت
 فقال ان احتاج موالي او قال ان احتاج قرابتي وكان
 مواليه ما يقرب انسان وكان قرابته ما يبعد انسان
 فاحتاجوا جميعا الا واحد منهم الي ارد غلة هذا
 الوقف علي هذا احتاج منهم لان قصده في هذا
 ان يرد ذلك علي اهل الحاجة قلنا فاقول ان
 كان شرط هذا الشرط فاحتاج بعض ولده فرددت
 ذلك عليهم ثم استقيموا واستقني بعضهم قال
 تكون الغلة لمن بقي منهم من اهل الحاجة منهم الا تربي
 انه لو احتاج ولده كلهم فرددت غلة الوقف عليهم
 ثم استقني بعضهم فانه يقطع عنه ما كان يأخذ من
 غلة هذا الوقف وهذا يلزم من قال ان الرجل اذا
 قال فان احتاج قرابتي ردت ذلك عليهم فاحتاج بعضهم
 ان لا ارد ذلك علي من احتاج منهم حتي احتاج كلهم
 فيبقي في ذلك اذا قال فان احتاج قرابتي الي ذلك
 رد عليهم فاحتاج جميع قرابته الي قلنا ان ارد

ذلك

ذلك عليهم قال بلي قلت فما تقول اذا رددت ذلك
 عليهم ثم استقني بعضهم فيبقي ان يقطع ذلك عن كل
 محتاج منهم لان هذا هو على حاجة جميعهم فقلت
 بذلك انه انما هو على حاجة بعضهم قلت فما تقول
 ان وقف وقفنا صبيحا وقال ان احتاج زيد وولد له جري
 علي زيد من غلة وقفنا في كل سنة الف درهم فكان ولد
 زيد خمسة انفس قلنا احتاج منهم ثلاثة انفس ما القول
 في ذلك قال لا يجري علي زيد من غلة الوقف شي
 من قبل انه لم يوصد الي الاحرار علي زيد الحاجة زيد
 ولا الفنا الا ان احتاج جميع ولد زيد وليس المذهب
 في هذا علي حاجة بعضهم دون بعض الا تربي ان
 اصحابنا قالوا في رجل اوصى فقال لخدم عديا سالم
 ورثتي سنة ثم يفتي سالم بعد ذلك فمات بعض
 ورثته قبل تمام السنة ان وصيته يفتي سالم شطرا
 لانه شرط ان يخدم ورثته سنة فلم يخدمه كصم
 سنة علي ما شرط فان وصيته بالفتح يبطل قلت
 فما تقول في رجل وقف ضبعة له وقفنا صبيحا علي انه
 من سكن ينفاد من قرابته اجري عليهم من غلة هذا
 الوقف في كل سنة ما يقوتهم فكان ينفاد من قرابته
 قوام يسكنون قائم قدم قوم من قرابته فسكنوا ينفاد
 عن لم يكونوا يسكنون بها قال لا يجري علي جميع من سكن
 ينفاد من قرابته ما يقوتهم من كان يسكن قبل
 ذلك ومن قدم وسكن قلت فان قال تجري علي
 من احتاج من قرابتي من غلة هذا الوقف علي كل واحد
 منهم ما يقوته وكان له قرابته محتاجين يوم وقف هذا

الوقف وقراءة احتاجوا بعد ذلك قال **بجري** على جماعتهم
من كان محتاجا يوم وقف الوقف وهذا احتاج بعد ذلك
قلت فان قال قائل انما هذا علي من احتاج بعد
الوقف ولا يكون له كان محتاجا قبل ذلك سئى فانه
يقال له فما تقول في مولود من قرابته ولد بعد ذلك
هل بجري عليهم من غلة هذا الوقف شي ما يقولون
فان قال نعم فقد ترك قوله وان قال لا بجري عليه
لان هذا لم يكن غنيا قبل له فان كان يوم وقف هذا
الوقف كان له قرابة مما يليك لغوم فاعتقوا بعد ان
وقف هذا الوقف هل ولد خلون في غلة هذا الوقف
فبجري عليهم ما سبط من القوت فان قال هؤلاء غزلة
المولود ما كثره في المولود لزم في هؤلاء الذين اعتقوا
والوجه في هذا عندنا ان كلما سبط الوقف مما يكون
علي سبيل الفرض والحاجة فانه اذا احتاج بعض قرابته
او بعض مواليه او بعض ولده الذي استثنى له
فقال ان احتاج قرابتي او موالتي او ولدي رد ذلك
عليهم فان احتاج بعضهم لم ينتظر لهم ان احتاج الباقيات
وكنته يرد ذلك علي من احتاج والباقيات او بعضهم
كانوا مع اولئك الاولين ويجري عليهم من غلة هذا الوقف
ما سبط من الاجرا وفي هذه الغلة اخري لو قال فان
احتاج قرابتي او ولدي ترد عليهم غلة هذا الوقف
فكان قرابته او ولده عشرين انسانا فاحتاج بعضهم
وبعضهم اغنيا لم يحتاجوا فان قلت لا بجري علي
من احتاج منهم لانه قد بقي بعضهم لم يخرج حتى ينظر
ما يكون من حال الاغنيا فان احتاج الاغنيا اخري

علي

علي جميعهم وان لم يخرج الاغنيا لم يخرج علي الفقرا فيقال له ما تقول
ان احتاج بعضهم وبعضهم اغنيا لم يحتاجوا الس نقول
انك لا بجري علي المحتاجين حتى ينظر ما يكون من حال
الاغنيا قال **بكي** قلت فان انتظرت ما يكون من
حال الاغنيا واحتاج الاغنيا واستثنى اولئك الذين
كانوا قد احتاجوا هل بجري علي هؤلاء الذين كانوا
اغنيا فاحتاجوا فان قال نعم بجري عليهم فقد ترك قوله
لانه بجري علي قوم منهم قد احتاجوا ونزع الذين
قد استغنوا وان قال لا بجري علي هؤلاء الذين قد
احتاجوا قبل له فانه لا يخلوا ان يكون في قرابته قوم
محتاجين وقوم اغنيا ولا يرد غلة هذا الوقف عليهم
الدا فامعنى استراط الواقف ما اشترط من ذلك
وهذه الغلة لا ترجع الي ولد الواقف ولا الي قرابته بشرط
الواقف ان يرد علي ولده ان احتاجوا فالسبل في هذا
عندنا انه اذا احتاج بعض الولد او بعض القرابة او بعض
الموالي انه يرد الغلة اليهم وليس هذا عندنا علي حاجة
جماعتهم لانه لو حملوا علي هذه الصاق الامر عليهم ولم يرد غلة
هذا الوقف عليهم ابد **قلت** فما تقول ان كان الواقف
جعل هذه الارض صدقة موقوفة لله عز وجل ابد
عليه وعلي ولده وولد ولده ونسله ابد اما تناسلوا
ومن بعدهم علي المساكين عليا انه ان احتاج ولده او
مولد ولده ابد اما تناسلوا رد غلة هذا الوقف عليهم
فاخذ الغلة ولد وولد وولد وولد وولد وولد وولد
ولد الواقف او ولد وولد وولد وان سفلوا قد احتجنا وافقنا
فيجب ان يرد غلة هذا الوقف عليا وقال **علي** ومن

كان من ولده وولد ولده لستم محتاجين الى غلة هذا الوقف
ما القول في ذلك قال علي هولا الذين يقولون قد
احتجنا ان يبينوا انهم قد احتاجوا قلنا فليثبت
حاجتهم قال علي يثبت عدم الرجل عند كاكم لتقليسه
فهذا مثل ذلك الا ترى انه لو قال قد جعلت غلة هذا
الوقف على الفقراء من قرابتي انه الفلة تكون لمن كان
فقرا من قرابته من كان منهم فقرا يوم وقف الوقف
ومن عدي منهم بعد ذلك الى ان نفرضوا ولو كانت
هذا علي ما قال من خالف هذا القول كانت الفلة
انما تكون لمن كان فقرا يوم وقف الوقف ووجبت
في ذلك ما ضله عمر رضي الله عنه في السهم الذي
جعله لقرابته في وقفه انه جار لمزايته الى يوم القيامة
الا ترى ان رجلا لو جعل ارضه صدقة موقوفة
على اهل الصلاح من ولده وولد ولده ونسبه وعقبه
اذا مات تسلموا كانت الفلة لاهل الصلاح منهم علي
ما شرط من كان منهم ومن عدي منهم من اهل الصلاح
ولا تكون لمن كان منهم صالحا يوم وقف هذا الوقف
وكذا تكون لهم ومن عدي من ولده وولد ولده
ونسبه وعقبه ابا من اهل الصلاح وكذلك القرابة
والوالي وكذلك ولد زيد وولد ولده وكذلك رجلا
لو قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله
عز وجل ابا علي المساكين فاذا مات فلان بن فلان
كانت غلة هذا الوقف على المساكين فهو علي ما شرط
من ذلك قلنا فامعني قوله فاذا مات فلان بن
رحمت غلة هذا الوقف على المساكين وليس لفلان

هذا

هذا في ذلك منفعة قال هو شي شرطه على هذا الوجه
واستراطه في ذلك جانبا لا يرى انه لو قال تكون غلة
هذا الوقف للمساكين خمس سنين ثم من بعد ذلك تحرك
غلة علي قرابتي ما بقي منهم احد فاذا انقضوا ولم
يبق منهم احد كانت غلة هذا الوقف للمساكين ابد
ان ذلك جانبا قلنا فليثبت ان لم يبق من قرابته
الا واحد هل تكون غلة هذا الوقف لذلك الواحد
فاذا مات الواحد صارت الفلة للمساكين قال هو
علي ما شرط من ذلك قلنا فلم قلت انه اذا لم يبق
منهم واحد كانت غلة هذا الوقف جارية علي ذلك هو
الواحد قال الا ترى انه لو قال قد جعلت ارضي هذه
موقوفة علي قرابتي فاذا انقضوا كانت الفلة علي
المساكين فلم يكن له من القرابة الا رجل واحد قال
تكون غلة هذا الوقف كلها لذلك الواحد لانه يسمى
الواحد قرابة فلان والقرابة في هذا بمنزلة ولد زيد
ولو لم يكن لزيد الاول واحد كانت غلة الوقف
لذلك الواحد قلنا الا ترى لو قال قد جعلت ارضي
هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابا علي المساكين
في المساكين فان احتاج جباري ردت غلة هذه
الصدقة عليهم وورثت فهم فاحتاج بعضهم جبارا
وبعضهم انفسا هل ترد الفلة علي المحتاجين من جبارا
قال نعم ترد غلة هذا الوقف علي فقرا جبارا
وهل حق بذلك من سائر المساكين قلنا فليثبت
ان كان جعل الارضي موقوفة علي ان يحج عنه بغيرها
في كل سنة ابا او قال فان احتاج جباري ردت غلة

هذا الوقف عليهم فاحتاج بعضهم قال **ترو** الفلانة علي من
 احتاج منهم وأما هذا علي فاحتاج من احتاج منهم قلت
 رأيت ان قال ان كان في غلة هذا الوقف فضل رجح
 عني بذلك فخر في جيرانه فاعطى فقراهم بقدر
 الموت فبلغ مقدار الموت من ذلك وفضلت
 فمصلحة قال **ك** حج عنه بذلك علي ما استرط ان كان
 ذلك يبلغ مقدار ما حج عنه به وان لم يفضل ما حج
 به عنه من الموضع الذي قال فانه حج به عنه من حيث يبلغ
باب الرجل يشتري الارض
 بغير فاسد انفق قلت رأيت الرجل اذا اشترى
 أرضا او دارا بغير فاسد او قبضها فوقفها وقفاً صحيحاً
 قال الوقف جائز ويضمن قيمتها لبايعها ورجوع
 بالثمن قلت فان وقفها قبل ان يقبضها قال
 الوقف باطل لا يكون الا تركيا انه لو اشترى عبداً او
 امه وقبض الذي اشترى واعتقه ان عتقه جائز
 وان اعتقه قبل ان يقبضه لم يجز عتقه وكذلك الوقف
 قلت رأيت ان اشترى دارا بغير فاسد او قبضها
 ووقفها وقفاً صحيحاً ففروم قيمتها لبايعها وقبضها منه
 كم جاسفيع شفع لهذه الدار هل له ان يأخذها
 بالشفعة قال نعم ينقض الوقف ويأخذها الشفع
 هذا المشتري بالقيمة التي عزمها الا تركي ان رجل
 لو اشترى داراً بغير فاسد او قبضها وقفاً صحيحاً ثم جاسفيع
 لها فطلب بالشفعة ان له ان يأخذها وبطل
 الوقف فيها فاذا كان للشفيع ان يأخذها وقد قال
 اصحابنا في رجل اشترى برأحاً بغير فاسد افناه داراً

برأحاً شفعو لهذا البراح انه يقال للمشتري اقلع بناك وسلم
 البراح الي الشفع بالقيمة التي عزمها للبايع وقال ابو
 يوسف استحسن ان اقول للشفيع ان سئت تحت الدار
 كلها بالقيمة التي عزمها المشتري للبايع وبقيمة السن
 وان سئت فندع هذا في البيع الصحيح بالثمن وبقيمة
 البنا فعلي قول من قال انه يقال للمشتري اقلع بناك
 وسلم البراح للشفيع فقلع بناه فقال البايع اذ كنت
 تاجر المشتري بقلع بناه فقلعه فان احق براحى
 ان كان قد عاد الى حالته الاولى من قبل ان البيع
 الذي كان بيني وبين هذا المشتري لم يجب فيه
 شفعة وقال اصحابنا ان كان قضي للبايع بشفعة
 وقبضها فقد تم البيع بالقيمة والشفيع اولى بها
 وان لم يكن قضي له بالقيمة فالبايع اولى بها قلت
 فلم يوجب في هذا شفعة واصل البيع وعقدته عقد
 لا يجب قال الا تركي ان رجلاً لو باع داراً من رجل
 على ان البايع بالخيار في هذا البيع سريراً او سنة او اكثر
 من ذلك او اقل انه لا شفعة في هذا الوقف فاه في
 اختيار البايع ابيع او مات قبل ان يبطل او يجد فيه
 حذراً يكون فيه نقصاً للبيع فليس شفيع الشفعة ولذلك
 البيع الفاسد وهو بمنزلة البيع على ان البايع بالخيار
 ولذلك لو اشترى داراً بغير فاسد او قبضها او فاسد او
 واخذها مسجداً لله تعالى وصلى الناس فيها ثم جاسفيع
 شفع هذه الدار له ان يأخذها بالشفعة فيها
 وهو احق بها قلت رأيت ان اشترى من رجل
 داراً وقبضها فوقفها وقفاً صحيحاً ثم وجد برأحياً قال

يرجع بنقصان الغيب قلت ولم كان له ان يرجع بنقصان
الغيب وانت تقول ان ملكه قد زال عنها الى الواقف
ولم ينزل الي ملكك حالك قال لا ترك ان رجلا لو
استترى عبدا فاعتقه ثم اصاب به عيبا ان له ان يرجع
بنقصان الغيب وان كان ملكه قد زال عنه لانه لم
ينزل الي ملكك مالك قال قلت فما حال النقصان
الذي يرجع به في الدار التي وقفها قال يصنع به
ما يد له قلت ولم لا تأمره ان يستترى بالنقصان
ما يضمنه الي هذا الوقف من قبل ان نقصان الغيب
لم يدخل في الوقف قلت فما تقول ان استترى ببدنة
فقتلها وجعلها ثم وجد لها عيبا قال لا يرد ان
يردها لما قد احدثه فيها وله ان يرجع بنقصان
الغيب والبدنة لم ينزل ملكه عنها لانه لو ماتت كانت
ميراثا بين ورثته قلت ارايت ان استترى ارضا
بدن فوقف الارض مستتر بها ثم وجد لها عيبا هل
له ان يرجع بنقصان الغيب في الدار وان وجد للثري
لدار بالدار عيبا قال ان سايرها ويرجع
بقية ارضه بغير قبضها الذي استترها قلت
فان وقف مستري الارض ووقف مستري الدار
ثم وجد كل واحد منهما عيبا استترى عيبا قال
يرجع كل واحد منهما على صاحبه بنقصان الغيب
الذي باعه وتفسير ذلك ان وجد مستري الارض
بالارض عيبا بنقصان الخمس من قيمتها يرجع
بخمسة قيمة الدار وان وجد مستري الدار بالدار
عيبا بنقصان السدس من قيمتها يرجع بسدس قيمة

الارض

الارض الا يري ان رجلا لو استترى ارضا سوا موصفا
فلم يقبضها ولم ينقد الثمن حتى وقفها قال ان نقد الثمن
حاز الوقف فيها وان لم ينقد الثمن حتى مات باع
القاضي هذه الدار واعطى البايع منها الذي استترها
به الواقف فان فضل من الثمن شيء فهو لورثة
المستري ويومروا ان يتصدقوا به لانه ربح ما لم
يقضه صاحبه وان كان فيه نقصان كان النقصان
في مال الميت قلت فان استترها بمائة او خمسين
وقبضها ثم وقفها قال البيع باطل والوقف باطل قلت
فلو ان رجلا وقف دارا وهي رهن في يدي رجل
قال ان افكرها فالوقف جائز وان لم يفكرها فالوقف
لا يجوز قلت فان اجره ازاله سنة او اكثر من ذلك
ثم وقف قال الوقف في الاجارة جائز فاذا انقضت
هذه الاجارة كانت الارض وقفا قلت فما الفرق
بين الوهن وبين الاجارة وهذا ممنوع عند الرهن
وممنوع عما اجر قال من قبل ان الاجارة تنقضي
بالمدار الا يري ان اصحابنا قالوا في رجل استترى
عبدا وقبضه واجره من رجل سنة ثم وجد به عيبا
ان له ان يبطل الاجارة ويرد بالغيب وكذلك الارض
او الدار اذا استترها واجره بها ثم وجد لها عيبا
يبطل الاجارة ويردها بالغيب ولو استترى دارا
وقبضها فذهنها ثم وجد بها عيبا لم يبطل الرهن
ولم يكن له ان يرجع بالرهن الغيب منها قلت
اذا استترى الرجل ارضا ثم قبضها ثم مات
فوقفها وارثه وليس له مال يورثها الي البايع عنها

الا هذه الارض ولا يمكن بيع الارض كلها قال **تباع الارض**
 كلها ويؤدي المثل الى البايع فان كان المثل الف درهم
 وسعت بالف ومائة درهم دفع الى البايع الف درهم
 وكانت المائة لو ارت المثل قال **فان كانت قيمة**
 الارض الف ومائة قال **اذا لم يمكن البايع كلها بيعتها**
 وبطلت الوقف ولو كان هذا عند قيمة الف ومائة
 اعتقه الوارث جوت عتقه وضمنته قضا الدين
 وهو الف درهم وما بقي من ثمنه قلت **فان استتري**
 دارا وقبضها بغير ذلك البايع ولم نقد المثل قال
 ان دفع المثل او سلمه البايع انقص جاز الوقف
 والا فلو وقف باطل قلت **فان استتري رجل**
 دارا وقبضها فوقف فاستحق نصف او اكثر من ذلك
 او قل قال **ان الوقف فيما لم يستحق من جازيره**
 ويرجع بثلث ما استحق من ثمنه فيكون له بثلثه
 ما يد له قلت **اذا استتري الرجل ارضا**
 بيعا فاسدا وقبضها فوقف وقفا فاسدا قال
 ان البايع نقض والوقف نقض وترد الما جريا
 الا ترى انه لو استتري ارضا بيعا فاسدا وقبضها
 وباعها بيعا فاسدا ان البايع جميعا نقضان قلت
 الا ان استتري رجل ارضا بيعا فاسدا فوقف
 نصف او ثلث قال **الوقف في الجاز وما بقي منها**
 رد على البايع ويعطيه قيمة ما جاز الوقف فيه
 قلت **اذا استتري ارضا بيعا فاسدا وقبضها**
 فوقف على البايع قال **الوقف جازي قلت** فان
 استتري ارضا بيعا فاسدا ونسجها المستتري ثم وقف

البايع

البايع قال وقفه اياها باطل قلت **فان ارجمها** وفتح
 البية فيها قال وقفه اياها باطل قلت **فان باعها**
 بيعا فاسدا فلم يسلمها الى المشتري حتى وقفها البايع
 قال وقفه اياها جائز وهذا القضي للبيوع قلت
 فان استتري ارضا بيعا صحيحا وقبضها فوقفها ثم استحق
 مستحق فجاز البيع قال **بحون البيع وبطل الوقف**
 من قبل انه وقف وهو لا يمكن الا ان كان له لو استتري
 من رجل عبد افاعته ثم استحقه مستحق فاحار المستحق
 البيع ان البايع جاز والفتق باطل وكذلك لو ان رجلا
 استتري من رجل ارضا بيعا صحيحا على ان البايع
 بالكتاب وقبضها المشتري فوقفها قبل مقبى وقت
 الحيا ثم احاز البايع البيع فان البايع جاز والوقف
 باطل قلت **فان استتري ارضا فوقفها على المسألة**
 فاستحق رجل فضمت المشتري قيمتها قال **بحون**
 البيع والوقف جميعا قلنا وكذلك لو كان ملك
 الارض عبد افاعته المشتري واستحقه مستحق ففمن
 المشتري قيمته جاز البيع والفتق جميعا قلنا
 فان استتري ارضا بيعا فاسدا فوقف نصفها مائة
 وقف صحيح او وقف نصفها معلوما وبقي النصف الاثر
 في يده قال **ان ساء البايع اخذ النصف الذي في**
 يده المشتري وضمنه قيمة النصف الذي وقف قال
 له قلت **فان استتراها سوا صحيحا وقبضها فوقف نصفها**
 وقفا صحيحا ثم وجد بها عيبا قال **على من ذهب الى حنفية**
 لا يدر ان يرد النصف الذي في يده ولا يرجع حصه
 العيب فيما بقي واما على من ذهب الى يوسف فانه

يرجع بحصة الغيب في النصف الذي وقفه ولا يرد النصف
 الذي في يديه من قبل انه اخذ جميع الارض على السايح
 فلا يجوز له ان يرد نصفه
الوقف في دور الثغور
 او في بعض مزارعها وفي دور ملكه وكان يشيخه لسكره
 البكة قال ابو بكر في رجل وقف دار له في الثغر
 فقال قد جعلت داري هذه صدقة موقوفة لله جل
 ذكره ابد اسكنها الفزاة والمرايطون ابد قال هذا
 وقف جائز قلت فان كان سكن هذه الدار فهو
 من الفزاة والمرايطون وبعضها فارغ لا سكنه احد
 فينبغي للموقوف بامر هذا الوقف ان يكرها ما لا يحتاج
 الى سكنه من هذه الدار ويجعل اجرد ذلك في تمارة
 الدار فما فضل بعد ذلك فرفقه في الفقراء والمساكين
 قلت ان كان الواقف قد جعلت ارضي هذه
 صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلي ان تستغل وتفرق
 غلها في الفزاة والمرايطون قال فهذا وقف جائز
 وتفرق ذلك على ما قال الواقف قلت فينبغي
 غلة ذلك الاغنيا والمرايطون قال لا وانما يجب ان تفرق
 هذه الارض في الفقراء من الفزاة والمرايطون وليس للاغنيا
 في غلها حق من قبل ان الواقف قال قد جعلت ارضي
 لله صدقة موقوفة لله عز وجل ابد والصدقة
 لا تدخل للاغنيا وانما هي للفقراء والمساكين قلت فاد
 كان الواقف لم يذكر تمارة هذا الوقف قال نعم اذ
 انما هي من غلته ذكر ذلك الواقف ولم يذكر يبد
 بتمارة ذلك من غلته ثم يصرف الباقي في الفقراء

والمساكين

والمساكين قلت وكذلك لو كان قد جعلت داري هذه
 صدقة موقوفة لله تعالى ابد اسكنها الفزاة والمرايطون
 وتستغل ما لا يحتاج الي سكنه منها قلت فهذا لا غنيا
 من الفزاة والمرايطون ان يسكنوا هذه الدار ولا يكون
 ذلك الا للمعسر منهم قال اما السكن فاني استحسن
 ان اسكن الاغنيا وما الاخرة فانه لا يظلم لغيره ان
 ياخذ منها شيئا قلت وكذلك المزارعة من ارض الثغر
 يجعلها الرجل صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلي ان
 تستغل وتفرق ما اجتمع من غلها في الفزاة والمرايطون
 في الثغور منهم ومن الاغنيا قلت وكيف تستغل قال
 ان كان في يدي القمح بامر هذه الصدقة من غلها
 شي زرعها وانفق غلها فاذا اخرجت القلة حسن منها
 ما يحتاج اليه لبذرها وعمارها وما يحتاج اليه لها رقيق
 الباقي في الفقراء من الفزاة والمرايطون وان لم يكن في
 يدي القمح ما يزرع به هذه الارض فله ان يواجرها
 ويدفعها الي من يزرعها بالنصف او بالثلث وتعمل في
 ذلك بما فيه الحظ والتوفير قلت فان كان الواقف
 قال تستغل هذه الارض فما اخرج الله تبارك وتعالى
 من غلها لغزابه عن فلان بن فلان يعني نفسه قال
 لغزابه هذه الارض عن الواقف وليقع ذلك الي
 قوم من اهل النخلة والناس يفرون بذلك عن الواقف
 قلت فان دفع القمح بذلك هذه القلة الي قوم
 من اغنيا الفزاة قال لا بأس بذلك قلت ارايت
 الدور من دور ملك وقف الرجل الدار منها ويقول
 قد جعلت صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلي ان

سكنها الحاج قال الوقف جائز من قبل ان هذا لا ينقطع
 ولا يخرج هذه الدار من حال الواقف قلت فكل
 للمجاورين ان يسكنوا هذه الدار قال لانما سكنها
 الحاج دون غيره قلت فانما سكنها الحاج ايام الوسم
 فاذا خرج الحاج عن مكة فما السبل في هذه الدار
 قال تكري وبنفق من غلها في عمارة واصلاحها
 فما فضل عن ذلك فرق في الفقهاء والمساكين قلت
 فان كان الواقف قال يخرج عني في كل سنة من غلها
 هذه الدار حجة فما فضل من غلها فرق في فقهاء الحاج
 قال ينفذ ذلك علي ما استقره قلت فمتاين
 يخرج عنه هذه الحجة قال ان كان الواقف من اهل
 مكة نحو عنه من مكة قلت فان كان من اهل
 العراق قال ان كان انما وقف هذه الدار بمكة
 فالحجة يخرج عنه من مكة وان كان وقفها وهو بالعراق
 فالحجة من حيث وطئه من العراق قلت ارانت الرجل
 يبني الكنان في مصر من الامصار ويقول قد جعلته
 صدقة موقوفة لله تعالى ابد السكنه بنو السبل
 ابد ا قال هذا جائز وتكون موقوفة على ما قال
 الواقف لسكنه ابن السبل قلت فمن لا غنى من
 ابن السبل ان يسكنوه قال انما السكنى فلا بأس
 ان يسكنوا الفتي والفقير قلت فمتاين مرفعة هذا
 الكنان قال ان كان فيه ما يكره اكره ذلك وانفق
 عليه من ذلك اكره في عمارة واصلاحه فان فضل
 بعد ذلك شيء من اكره فرق في الفقهاء والمساكين
 قلت وكذلك الارض يسكنها الرجل فيجعلها

مقبرة

مقبرة للمسلمين وليس عليه ذلك قال فانما تكون
 مقبرة قلت من الذي وقفها ان يرجع فيها قال
 اذا دفنت في شيء منها فقد صارت مقبرة لم يكن له الرجوع
 فيها ولا في شيء منها قلت وكذلك الارض يخرجها الرجل
 من داره فيجعلها زيادة في الطريق او يجعلها طريقا
 والسقاية فليكن الرجل ويشهد انه قد اياها للمسلمين
 وجعلها وقف عليهم قال هذا كله جائز وكل ما كان
 من هذا لا ينقطع ولا يرجع ذلك الى ان يكون موقفا
 ولا يرجع ذلك الى ملك احد فهو جائز وهذه
 الاشياء قياس على المساجد التي قد اجمع الناس
 عليها وعلى انما لله عز وجل ليس لاحد من الناس
 عليها ملك قلت اولى من قول الصبيان انه ان
 خربت الحلة التي فيها المسجد كان لصاحب المسجد
 ان يصنع ما بدا له قال بلى وليس خراب الحلة من
 هذا بشي الا يركب ان الحلة اذا خربت لم يصلح
 المسجد احد وكان بمنزلة منزل من منازل الحلة
 التي قد خربت فيكون صاحبها الذي بناه احق به
 بالارجل ينفذ الارض على الصالحين
 من فقراء قرابته او قال علي اهل العفاة من فقراء
 قرابته من الصالحين قال ان يكره في رجل قال قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله ابد على الصالحين
 من فقراء قرابتي من بعدهم علي المالكين قال
 الوقف جائز وقرابته من كان بناسبه من قبل ابيه
 الى اقصى اب له في الاسلام فتكون غلة هذا
 الوقف لفقراء هولا دون اغنيائهم ولا يدخل في ذلك

والده ولا ولده ويدخل من سوك في الوقف قلت
 فما تقول فمن حدث له من القرابة قال يدخلون
 جميعا في غلة الوقف من كان منهم يوم وقف هذا الوقف
 ومن حدث منهم بعد ذلك ابداما بقي منهم احدا اذ كانوا
 فقرا قلت فالصالح الذي يستحق هذه الغلة
 منهم قال من كان من قرابته مستورا ليس بميتوك
 ولا صاحب ربيعة وكان مستقما للطريقة سليم الناحية
 كما من الاذكي قليل الشر ليس بمعاقر للنبي ولا ينادم
 عليه الرجال وليس بقداف للمحضات ولا معروف
 بالذبا فهدا عند ذمت اهل الصلاح وهو يتحقق ان
 يدخل في غلة هذا الوقف قلت وكذلك اذا قال
 من اهل العفاف من فقرا قدا بتي فهو مثل قوله من
 الصالح وكذلك ان قال من اهل الخير او من اهل
 الفضل وكان منهم لهذه الصفة التي وضعناها استوجب
 الدخول في هذا الوقف ومن كانت امره يجري بخلاف
 ما ذكرنا فليس هو من اهل الصلاح ولا العفاف ولا من
 اهل الخير ولا من اهل الفضل قال نعم قلت وكذلك
 ان قال من الصالحات فقرا اهل بيتي واهل بيته
 من كان نيا سبه هذا قبل ابيه الى اقصى اياه في
 الاسلام قلت وكذلك ان قال علي الصالح من فقرا
 اهل بيت فلان لرجل سماه قال هذا اجابني والامر
 فيه علي ما شئته في هذا الباب
باب الوقف على التيامي والارامل
 والانيامي والميتات والاكابر قال ابو بكر في رجل
 جعل ارحاله صدقة فوقفه به عز وجل الباء
 علي التيامي

علي التيامي قال الوقف جائز وكذلك علي فقرا التيامي
 دون الاغنيا قلت فلم كان لمقر التيامي دون الاغنيا
 قال من قبل ان قصد من وقف علي التيامي انما يريد
 به اهل الفقر لا اهل الفتي ولقول الله عز وجل واتحموا
 انما غنتهم من شيء فان لله حمسه وللرسول ولذي القربى
 والتيامي والمساكين واب السبل فانما جعل مرام التيامي
 لاهل الفقر منهم لا لاهل الفتي قلت ومن التيامي
 الذي يستحق اخذ غلة هذا الوقف قال كل من كان
 ابوه من الذكور ولم يبلغ الحلم ومن الاثنا من لم
 يخض وكل هؤلاء يدخلون في غلة هذا الوقف ويحتونه
 فاذا احتل الغلام وحاضت الجارية خرجا من غلة هذا
 الوقف ولم يستحقوا منه شيئا قلت الا ترى ان
 التيامي من ينقطعون فلا يكون يتم فيبطل الوقف قال
 لا ينقطع التيامي ولا يفتنون وقوله التيامي غزلة
 المساكين قلت فان اكد ذلك بان يقول فاذا انقضت
 التيامي فلم يبق منهم احد كانت غلة هذا الوقف
 علي فقرا المسلمين قال ان فعل هذا فهو جود ليل
 يكون لاحد فيه مطعون قلت وكتاب ايضا ان يؤكد
 شيء اخر فيقول لمقر التيامي دون الاغنيا قال
 اذ كتب هذا في الفقرا لم تصرف الصدقات في التيامي
 انما هو علي الفقرا منهم دون الاغنيا ذكر ذلك اوله
 في كتابنا فمقال للمساكين او قال علي التيامي الا ترى
 ان اصحابنا قالوا اذا اوصى الرجل بثلث ماله
 لتيامي وبني فلان منهم ان كانوا محضون كان الثلث
 للفقرا والاغنيا جميعا وان كانوا لا محضون كان ذلك

للفقر الان هذا على العموم وكذلك اذا قال قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعمى
 يتامى بنى فلان ابد افيجب ان كان يتامى بنى فلان
 يحصون ان يكون ذلك لما كان يوم وقف هذه
 الوقف ولا يكون لمن يحدث من المتامى شي من
 غلة هذا الوقف وان كانا تواليا يحصون ان تكون
 الغلة لمن كان منهم ولمن يحدث من يتامى ما هو ابد
 وينبغي ان يكتب في هذا الوقف اذا كان مخصوصا
 في يتامى بنى فلان فاذا انقضت يتامى بنى فلان
 كانت غلة هذا الوقف للفقر المسلمين فان حدث
 بعد ذلك في بنى فلان رد ذلك عليهم ابد تجري غلة
 ذلك على هذه الشرط ولا بد ان يكون هذا في هذا
 الوقف من قبل ان يتامى بنى فلان تقطعون ولا
 يكون فيهم يتيم وينبغي ان يكتب في هذا الوقف اذا
 كان مخصوصا في يتامى بنى فلان ان يوكده ذلك
 بان يقول للفقر من يتامى بنى فلان دون الاغنيا
 فاذا اقل ذلك لم يكتب فيه لا أحد ملحق قلت
 وكذلك ان قال الواقف قد جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابد اعمى يتامى فقر اهل بيتي
 تجري ذلك ابد اعمى من كان فيهم ومن يحدث بعده
 ذلك فاذا انقضت او استغنىوا كانت غلة هذه
 الصدقة جارية على فقر المسلمين وما هو بجهنم
 وكما حدث في اهل بيتي يتامى فقر رد ذلك عليهم
 وكلما استغنى عنه وانقضت جعل ذلك لفقر المسلمين
 يجري ذلك ابد اعمى ذلك الشرط ما دامت السموات

والارض

والارض قلت فمن اهل بيته قال كل من يناسبه
 الى اقصى ابله في الاسلام قلت فان وقف هذا الوقف
 على فقر يتامى قرابته من قرابته قال قرابته من
 قبل ابيه ومن قبل امه من كان يناسبه الى اقصى
 ابله اذكر الاسلام من قبل ابيه والى اقصى ابله
 اذكر الاسلام من قبل امه والحكم فيه على ما فسوته
 لك في يتامى اهل بيته لمن كان منهم ولمن يحدث بعد
 ذلك ابد يكون ذلك جارا لليتامى الذين كانوا
 يوم وقف هذا الوقف ولمن يحدث من المتامى واما
 اذا كان على العموم فقال قد جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابد اعمى المسلمين فهو جائز
 ابد اعمى من كان وعلمي من يحدث من المتامى وهو
 للفقر دون الاغنيا قلت ان كنت اذا قال قد جعلت
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله ابا تجري غلة في
 ارا من بنى فلان ابا قال الوقف جائز وهو لكل
 ارملة كانت يوم وقف هذا الوقف ولكل ارملة
 تحدث بعد ذلك ان كنت حصني او لا حصني وهو
 للفقر دون الاغنيا وينبغي ان يوكده بان يقول هذا
 للفقر من ارا من بنى فلان ابا من كان منهم ومن
 يكون في المستقبل انه اقل قال اصحابنا في رجل له
 اوصى ثلث ماله لارا من بنى فلان ان الثلث
 لارا من بنى فلان ان كنت حصني او لا حصني وذلك
 للفقر دون الاغنيا والوصية يجب لمن كان منهم
 موجودا يوم موت الموصي دون من يحدث والوقف
 تكون غلته لمن كان منهم ولمن يكون في المستقبل

ابد اولئك ان قال لا راحل اهل بيتي اهل بيته
 من يناسبه يا بايه الي اقصى اب له اذكر الاسلام
 واما قرابته فمن من قبل ابيه ومن قبل امه قال ينبغي
 ان يوكد ذلك بان يقول للفقر منهم ولكل من كان
 موجودا في هذا الوقف ولكل ارملة كحد من
 بعد هذا الوقف ابا قاذ انقرضوا او تزوجوا كانت
 غلة هذا الوقف جارية لفقر المسلمين ومحاو جرحهم
 فكل احد في اهل بيته او في قرابته اراجل محارب
 ردت غلة هذا الوقف عليهم فتكون ذلك جارية
 على هذا الشرط ابا اما دامت السموات والارض
 قلت ومن الارامل الذين يستحقون غلة هذا الوقف
 قال كل امرأة قد بلغت مبلغ النكاح وقد كان لها زوج
 فمات عنها او فارقت عنها ما بلغت مبلغ النكاح قلت
 فان كانت جارية لم تحض وقد مات عنها زوجها
 او طلقها فلا كما قال هذه لا تدخل في غلة هذا
 الوقف من قبل ان هذه في حد اليتيم فلا تكون يتيمة
 وارملة في وقت واحد قلت فان كانت مدركة
 قد مات عنها زوجها ولم يدخل بها او طلقها قال
 هذه ارملة وتدخل في غلة هذا الوقف قلت
 فلم فرق اصحابنا بين السامي اذا كانوا يحصون ويسهم
 ان كانوا لا يحصون فقالوا اذا كانوا يحصون فالتك
 للاغنيا والفقر جميعا وان كانوا لا يحصون فالتك
 للفقر دون الاغنيا قال من قبل انهم اذا كانوا
 لا يحصون فكانه اوصى بذلك ما له للمساكين قلت
 ولم كانت غلة هذا الوقف لمن كانت من السامي

يوم وقف الوقف ولمن حدد من السامي فيما يستقبل
 قال وهذا بمنزلة قوله قد جعلت ارضي هذه
 صدقة موقوفة لله عز وجل ابا علي فقرا بيتي
 فتكون الغلة لمن كان منهم موجودا اليوم وقف الوقف
 ولمن يكون في المستقبل لان كل من حدد من بعد الوقف
 فمن قرابته وكذلك السامي من قرابته ومن اهل بيته
 ومن بيتي فلا نكل من حدد من منهم فيما يستألف منهم
 بيتي بيتي فلا نكلهم منهم واحد قلت فلم يفرق
 بين السامي والارامل فقالوا في السامي اذا كانوا
 يحصون فالتك بين الاغنيا والفقر منهم واذا كانوا
 لا يحصون فالتك للفقر من السامي دون الاغنيا
 وقالوا في الارامل اذا اوصى بذلك ما له لا راحل بيتي
 فلا ان كنت محصيا او لا يحصن فالتك لك ارملة
 فتدبر من بيتي فلا نكل دون الاغنيا قال ارايت اذا
 قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابا علي محض غلته علي بيتي قرابي من قبل
 ابي واممي قال من كان منهم موجودا في الوقت
 الذي عقد فيه الوقف فالغلة للاغنيا والفقر اذا
 كانوا يحصون قلت في حال من حدد من بعد هولا من
 بيتي قرابته قال اذا كانوا يحصون ابا كانت الغلة
 لهم جميعا للاغنيا والفقر منهم سوا كل واحد منهم
 يتيم وتدخل في غلة هذا الوقف وكما بلغ منهم واحد
 سقط من الوقف وان كانوا لا يحصون يوم تمفد
 الوقف ولا يحصى من حدد من منهم بعد ذلك فان الغلة
 للفقر منهم دون الاغنيا قلت فان كان في وقت

ما عقد الوقف لا يحصون ثم صاروا يحصون بعد ذلك بحال
 اما من كان منهم في الوقت الذي عقد فيه الوقف فان الغلة
 تكون للفقراء منهم لا من لا يحصون فاذا صاروا يحصون
 كانت الغلة للفقراء والاعنياء فان حضر فقال عزبي غلة
 هذه الصدقة على فقراي يا اي قراي او بحال يتامي
 فقر اهل بيتي او بحال يتامي فقر بني فلان فهو على
 ما حال تكون الغلة للفقراء والاعنياء فان كان من
 ولدت حديث في المسائل ابد اعلي ما شرط من ذلك
 فاذا انقضوا كان ذلك للمساكين وان كانوا لا يحصون
 فانما قصد الواقف في ذلك الي الفقراء والاعنياء
 لان الصدقة انما يراد بها اهل الفقر فاذا كانوا يحصون
 كانت الغلة بينهم بالسوية وان كانوا لا يحصون فمن اعطي
 منهم اخراه ذلك وكذلك الارامل ان كن يحصن فالغلة
 للفقراء منهم بالسوية وان كانوا لا يحصون فمن اعطي
 اخراه ذلك ولو ان رجلا قال قد جعلت ارضي هذه
 صدقة موقوفة لله عز وجل على ايامي قراي او على
 ايامي بني فلان ومن بعدهم على المساكين فان كان ايامي
 قراي يحصون فالوقف جائز وغلته جائزة على
 ايامهم وكذلك ايامي بني فلان ان كانوا يحصون فحالهم
 في الوقف مثل حال ايامي قراي الواقف وان كانوا
 لا يحصون فلا يحوز الوقف عليهم لالا لان ذلك لم ينص
 غلة الوقف منته لانه يدخل في ذلك الغني والفقير
 وهو بمنزلة قولك قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل ابد اعلي بني سيبان او بني عقيم ومن بعدهم
 على المساكين ان الوقف على هؤلاء لا يجوز لان بني سيبان

وبني

وبني عقيم اكثر من ان يحصون ويحصيهم العدد وهم متفرقون
 في الافاق والبلدان ولا يحاط بهم قلت فاذا كانوا
 كذلك فليكن يكون غلة هذا الوقف قال للمساكين
 وكذلك قال اصحابنا في رجل اوصى بثلث ماله لا يامي
 بني فلان ابد لانه ان كان ايامي بني فلان هو لا يحصون
 فالثلث جائز لهم ويدخل في ذلك الغني والفقير وان
 كن لا يحصن فالوصية باطلة والوقف قياس على
 الوصية الا ان الوصايا يجب بعد موت الموصي لكل من
 كان موجودا عند اوصي له ولا يجوز الوصية لمن يحدث
 بعد موت الموصي لان الوصية لا تكون لمن لم يخلف
 والوقف جائز ان يكون جاريا لمن يحدث ابد الي يوم
 القيامة قلت ومن الايامي من بني فلان الذين
 يستحقون غلة هذا الوقف قال كل امرأة قد جومت
 بنكاح صحيح او فاسدا او فجور ولا زوج لها بلغت مبلغ
 النسا اولم تنل غنية كانت او فقيرة وهذه الائمة قلت
 فلم لا تكون المرأة التي قد جومت قلها زوج انما وقد
 بلغت مبلغ النساء قال لان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الائمة احق بنفسهن من ولهن والكرسى امر واذا نزل
 صمايها ففرق بين البكر والائمة فان قال قائل ان النبي
 صلى الله عليه وسلم انما قال هذا في النكاح انما احق
 بنفسهن من ولهن اذ ارادت التزوج ولم يقل انهن تكون
 انما قبل انما صارت انما بالجماع وبما خرج عن حد البكر
 منهن وان كان لها زوج فان قال قائل ان الائمة انما تسمى
 للمرأة التي قد جومت ولا زوج لها انما بالجماع الذي حدث
 فيها وانما تسمى بذات بعد فاذا اجتمع فيها هذا الامر ان

كانت ايماء قلت فقد قلت انها اذا كانت قد جومت
 ولا زوج لها اي ايم وان كانت صغيرة لم تبلغ مبلغ النساء
 هنذا يلزمك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل
 الصغيرة التي تبلغ النساء لم تبلغ مبلغ النساء احق بنفسها
 من ولها لان الصغيرة لا امر لها في نفسها ولا في
 مالها وهذا عندك وهم من قول اصحابنا انها تكون
 ايماء وان كانت صغيرة فانها اذا ارادوا انها ايماء باجماع فهذا
 وجهه واما ان تقول انها اذا كانت صغيرة قد جومت
 فهي ايماء يكون امرها في نفسها فليس هذا القول بشيء
 قلت فهل قد خلت الصغيرة التي قد جومت ولا زوج لها
 في الوقف قال اما اصحابنا فقد كانوا ان اسم الايم يلزم
 وان كانت صغيرة واجب اصحابنا في ذلك يقولون نعم
 ان الخطاب رضى الله عنه انه لما اراد ان يجرها قال
 يا عمر قرئ من احب منكم ان يتايم امراته منه فليحرق
 وهذه ابد لان الايم التي قد امت من زوجها بعد اجماع
 وهي مثل الاعزب من الرجال الا ان الاعزب هو الذي
 لا زوج له ولا جار يتي بها معها وان كان لم يجتمع قط
 فهو اعزب فاما الايم فلا تكون ايماء الا بعد اجماع ولو ان
 رجلا قال قد حملت ارضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابد الخري غلظا على كل بيت من قرأ بيتي او
 قال على كل بيت من بني فلان فان كان البيئات
 من قرأ بيته يحصى او من بني فلان فالوقف حلال
 عاينه والفتنة لمن كان منهم يوم عقد عقد الصدقة
 ولم يحد وان كان لا يحصى في وقت وتمة من
 التمس كانت الفتنة للمساكين وكذلك قال اصحابنا

في رجل

في رجل اوصى بثلث ماله لكل بيت من بني فلان ان كان
 يحصى فالوصية لهم جائزة وان كان لا يحصى فالوصية
 لهم باطلة لانه لا يدركها من مطاعلة هذه الوقف والسبب
 كل امرأة قد جومت بحلال او حرام لها زوج اولاد لها
 بلغت مبلغ النساء ولم تبلغ غنية كانت او فقيرة ولو ان
 رجلا قال قد حملت ارضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابد الكل بكر من قرأ بيتي او قال لكل بكر من بني
 فلان قال ان كان الابكار يحصى فالوقف جائز علمت
 ما بقي من احد فان لم يبق من احد كانت غلة هذه
 الوقف للمساكين وان كان يحصى كانت الغلة لكل بكر من
 بني فلان يوم عقد عقد هذه الصدقة ولكل بكر من
 من بعد ذلك ابد او ان كان لا يحصى فالوقف علمت
 باطل لا يكون ويكون الوقف جائزا على المساكين قال
 واليكر كل امرأة لم تجامع بكاح ولا غيره وان كانت لها
 زوج وان كانت الفدية قد ذهبت بغير جماع وحيض
 او من غلة غنر ذلك صغيرة كانت او كبيرة غنية كانت
 او فقيرة كانت لها زوج او لم يكن وهذه البكر التي لا تحق
 الاجر من غلة هذه الصدقة واليكر كل امرأة لم
 يتيكرها الرجال ولم تجامع قال ابو بكر هذه الباب
 مداره على خمسة اوجه اليتامي والارامل والايتام
 واليتيمات والابكار فاما المتام فان اصحابنا
 قالوا اذا اوصى الرجل بثلث ماله لبيت من بني فلان
 فان كانت بيتا من بني فلان يحصى فالثلث للارغنيا
 والفقرا جميعا على عددهم وان كانوا لا يحصى فالثلث
 للفقرا منهم دون الارغنيا من قبل انه لما اوصى بالثلث

لبيته بني فلان وهم قبيلة لا يحصون فكأنه أوصى لبيته
 المسلمين لأن الموصي بهذا إنما يقصد به إلى أهل الحاجة
 من البيته ولو كان هذا مما يدخل فيه الاغنيا لم يطل
 ذلك ورجع الثالث مرثيا إلى الورقة وكذلك الواقف
 لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله
 تعالى أبدأ على البيته من المسلمين الفقراء من قدر عليه
 منهم أعطى من غلة هذه الصدقة لأنه بمنزلة قوله
 على فقرا البيته **والوجه** الثاني أن الوصايا بملك
 ماله لا راحل بني فلان فإن أصحابها قالوا إن كانوا يحصون
 أولا يحصون فالثالث جائز وهو للفقراء دون
 الاغنيا وجعلوه بمنزلة قوله للفقراء من اراحم المسلمين
 وكذلك الوقف تكون غلته لفقرا الاراحل من غلة أعطى
 منهم أجزاء ذلك **والوجه** الثالث إذا أوصى بملك
 ماله لأبيته بني فلان فقالوا إن كنت يحصى فالثالث
 كمن يدخل في ذلك القنية منهم والفقرة وإن كنت
 لا يحصى فالوصية بملك بملك باطله لأنه لا يدرى
 لمن يعطى الثالث لأنه لا يدخل في ذلك اغنيا وهن
 وفقرا وهن الا يدرى أنه لو قال قد أوصيت بملك
 مالي لكل ايم من المسلمين أن الوصية بذلك باطله
 لأنه لا يدخل في ذلك القنية والفقرة وكذلك
 الوقف قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل أبدأ على أبيته المسلمين كان الوقف باطلا
 فإن اشترط أن ذلك لفقرا الأبيته من المسلمين
 حاز ذلك ومن أعطى من الفقراء منهم أجزاء ذلك
والوجه الرابع إذا أوصى بملك ماله لكل شئ

من بني

من بني فلان فأن كنت يحصى كانت الوصية ههنا جائزة
 وتدخل في ذلك القنية والفقرة من بني فلان لا
 يحصى فالوصية باطله وهو مثل الأبيته وكذلك
 الوقف لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل أبدأ على أبيته المسلمين كان الوقف باطلا
 فإن كنت يحصى بها فالوقف جائز وكانت الغلة
 كما عرفت يدخل فيها الاغنيا منهم والفقراء وإن كنت لا يحصى
 كانت الوصية ههنا بذلك باطله وكذلك الوقف
 سبيله هذا السبيل إلا أن يقول قد جعلت غلته لكل
 فقرة من البيته من بني فلان أو يقول لكل شئ
 من المسلمين فقرة فيكون ذلك على هذا الوجه
والوجه الخامس إذا أوصى بملك ماله لكل بكر
 من بني فلان فأن كنت يحصى فالوصية بالثالث ههنا
 جائزة ويكون ذلك للاغنيا منهم والفقراء وإن كنت لا يحصى
 فالوصية باطله وكذلك الوقف إذا قال الراسل قد
 جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدأ
 على أبيته لكل بكر من بني فلان فأن كنت يحصى
 كان الوقف ههنا جائزا يدخل فيه أهل القنية منهم
 وأهل الفقر وإن كنت لا يحصى فالوقف جائز باطل
 وهو بمنزلة قوله قد جعلت أرضي هذه صدقة
 موقوفة على كل امرأة بكر من المسلمين فالوقف
 على هذا باطل لا يجوز لأنه لا يدخل فيه أهل القنية وأهل
 الفقر ولا يدرى على من يفرق ذلك الا يدرى أنه لو
 قال قد جعلت أرضي ههنا صدقة موقوفة لله
 عز وجل أبدأ على كل بكر من نسائي ههنا بعد أن ذلك

بالطل لانه يدخل في ذلك اهل القنطرة واهل القنطرة
 فلهذه الملة بطل
باب ٧٣ **اخرى يدخل في دار الاسلام**
 يا مان فيلدي ارضا او دارا فوقفها او يوصي بوصية
 قلت ارايت حرييا لا دخل دار الاسلام يا مان
 فاستوى ارضا او دارا اهل يكون ذلك بمنزلة اهل
 الذمة قال شرا وصحانز ولا يصير ذميا لك
 وله ان يرجع الي دار الحرب ولكنه يقدم اليه اللطمان
 ويوجه له الخروج فان خرج والا صار ذميا اذا مضت
 المدة التي احبب اليها قلت فما تقول ان كان معه
 مال فافوض به كله لرجل فان اصحابنا في الواو صسته
 بذلك جائزة من قبل ان ورثته في دار الحرب لا تخري
 احكامنا عليهم قلت فما تقول ان وقف هذا الخري
 هذه الارض التي اشتراها قال يجوز له ذلك كما
 يجوز للذمي فان رجع الي دار الحرب او مات ان ذلك
 كله جائز من قبل ان ورثته في دار الحرب حسب
 لا يخري حكمنا عليهم فلهذا وقفه هو جائز علي
 ما وقف قلت فان مات في دار الاسلام وقد
 وقف هذه الوقف هل يجوز قال نعم هو جائز
 قلت فان وقف هذا الوقف ثم رجع الي دار
 الحرب هل يجوز وقفه قال نعم قلت فان عاد
 الي دار الاسلام فدخل يا مان ثارا الرجوع في هذا
 الوقف هل يجوز له ذلك وهذا ان يبطل هذا الوقف
 ويرده الي ماله قال ليس له الرجوع في ذلك
 والوقف نافذ عليه والله اعلم

باب ٧٤ **الشهادة على الوقف**
 في المسجد والمقبرة وكان السيل والشهادة والرجوع
 بعد ذلك عند الشهادة قلت ارايت شاهدا شهد
 علي رجل انه جمل ارضه التي حدها الاول يشهد الي
 كذا والثاني والثالث والرابع صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابد علي المساكين حكم الحاكم علي المشهود عليه
 بذلك وجعل الارض وقفا علي المساكين ثم رجع ان اهل
 عن شرا ونها قال يضمنان للمشهود عليه قيمة الارض
 يوم حكمهما القاضي عليه قلت فما حال الارض الموقوفة
 قال تخري غلتها علي المساكين الله اعلي من هذا
 بغير الوقف من اممنا بنا قلت فان كان قوما ادعوا
 انه وقف هذه الارض فيهم وعلي اولادهم واولاد
 اولادهم ومنهم ابد اما لنا سلوا ونقولوا ومن
 بعدهم علي المساكين واي مواليتة علي اقرار الواقف
 بذلك وهو بحجة قال حكم القاضي بهذا الوقف
 علي ما ثبت عنده فان رجع السرد عن شرا دهم
 بعد الحكم منهم القاضي قيمة الارض للمشهود عليه
 قلت فما تقول ان حضر رجل متبرع فقال للمحكم
 ان يطلب اجنبي ان هذه الارض وقف علي زيد
 وهو يحد او يدعي ان هذا الرجل وقف ارضه هذه
 علي زيد بن عبد الله ابد اما ما دامت حيا ومن بعد
 علي المساكين وليد يدعي ذلك او يحد ذلك ونقول
 لم اتفق هذه الارض واقام المتبرع علي ذلك
 ثم رجع اقال حكم الحاكم فلهذه الارض وقفا فان
 ادعي زيد انه وقفها عليه كانت غلتها له ما دام

حيث اذا مات كانت الغلة جارية على المساكين قلت
فان حكم الحاكم بهذا يرجع اليهود عن شهادتهم
قال بعضهم الحاكم قيمة الارض للمشهد عليه
قلت فان لم يجد زيد الوقف وقال ما وقف علي
هذه الارض قال يحكم بها الحاكم وقفا وتكون غلت
للمسكين فان رجع اليهود عن شهادتهم ضمنوا قيمتها
للمشهد عليه قلت فان شهدوا عليه انه اخرج بيتا
من داره وحده واذن للناس في الصلاة فيه فصلوا
فان القاضي يحكم بذلك عليه وان رجعوا عن شهادتهم
ضمنوا له قيمة البيت قال وكذلك ان شهدوا علي
ارض له تراعى انه قد جعل هذه الارض مسكدا واذن
لناس بالصلاة في هذا البراح فصلوا فيه فحكم الحاكم
عليه بذلك يرجع اليهود عن شهادتهم قال
بعضهم قيمة البراح قلت وكذلك ان شهدوا علي
ارض له انه جعلها مقبرة واذن للناس بالدفن
فيها فدفنوا وحكم الحاكم بها ثم رجعوا عن شهادتهم
قال يضمنون قيمة الارض للمشهد عليه انها
وكذلك السقاية تشهدون عليه بها وكذلك اكان
السيب فيحكم بذلك الحاكم عليه ثم يرجعون بعضهم
الكامل قيمة ذلك **الشهادة على الصدقة**
ب والاختلف فيها قال ابو بكر قلت ان رأيت ان شهد
شاهدان فشهد احدهما انه جعل ارضه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابد علي المساكين او علي قوم
بأعيانهم ابد امانا توالدوا ثم من بعدهم علي المساكين

وشهد

وشهد الاخر انه جعل نصف هذه الارض صدقة موقوفة
لله عز وجل ابد اعيانهم ثم علي المساكين فان هذا لا يجوز
في قول اصحابنا كلهم غير ابي يوسف فانه يقول يجوز
الصدقة في نصف قلت فان شهد احدهما انه
جعل هذه الارض صدقة موقوفة لله عز وجل علي
قوم بأعيانهم ابد امانا توالدوا فان ذلك لا يجوز في
قول اصحابنا كلهم قلت فان شهد احدهما ان
انه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعيانهم
مساكين اهل بيته وقرابته ابد امانا توالدوا وهم يضمنون
اولا يضمنون ثم من بعدهم علي المساكين وشهد
الاخر انه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل ابد
علي المساكين فان هذا جائز وكذلك ان شهد احدهما
انه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعيانهم
المساكين وشهد الاخر انه جعلها صدقة موقوفة لله
عز وجل ابد اعيانهم مساكين اهل بيت فلان ثم من بعدهم
علي المساكين فهو جائز قلت فان شهد احدهما
انه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعيانهم
المساكين وشهد الاخر انه جعلها صدقة موقوفة لله
عز وجل ابد اعيانهم قوم بأعيانهم ثم من بعدهم ابد
ماننا سلوان من بعدهم علي المساكين فان ذلك لا
يجوز قلت فان شهد احدهما انه جعل هذه الضيقة
صدقة موقوفة لله عز وجل علي مساكين اهل بيت
فلان وقرابته ثم من بعدهم علي المساكين وشهد
الاخر انه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل ابد
علي مساكين اهل بيت فلان رجل اخر وقرابته ثم من

بعدهم على المساكين فهو جائز ويجعل ذلك بين فقراهم وبينهم
نصفني ثم يجعل بعدهم للمساكين قلت ومن يفرق ذلك
بينهم وهل ينبغي للقاضي ان يدهم في يدك الواقف
البحر احد ام ياخذها منه ويجعلها في يدك رجل يثق
به ليقوم فيها ويفرق غلتها عليهم قال بل ياخذها
من يده ويقوم فيها رجل يثق به يولي امر ذلك ويفرق
غلتها عليهم على ما ينبغي ولا يسفه غير ذلك قلت
فتري ان حواجر من يده بما فعل من التجاحد قال نعم
ويضمن ما نقص من الارض والله اعلم

باب وقف اهل الذمة

واذا وقف الرجل من اهل الذمة نصرا بينا كان او يهوديا
او مجوسيا ارضه او دارا او عقارا على ولده وولد
ولده وتسلطه وعقبه ابد امانا سلكوا وجعل اخر ذلك
للمساكين فذلك جائز قلت من ولا المساكين منهم
قال لمن سيجرهم الواقف قلت فان لم يسهم قال
فان المساكين يفرق فيهم فهو جائز قلت فان فرق
ذلك في مساكين المسلمين فهو جائز وان فرق ذلك
في مساكين اهل الذمة فهو جائز ذلك قلت

اريت ان قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة
لله عز وجل ابد اعني مساكين اهل الذمة والواقف
نصراني قال الواقف جائز لفرق غلة الواقف
في مساكين اهل الذمة وان فرق ذلك في مساكين
النصارى او اليهود او المجوس جاز ذلك قلت
فما تقول ان خص الواقف النصارى فقال فاذا انقضى
ولدي وولد ولي ولي فليبق منهم احد جعلت

غلة

غلة هذه الصدقة بعد النفقة عليها في مصلحتها وعارقتها
في فقرا النصارى قال هذا جائز وتفرق الغلة بعد
النصارى هل الواقف في فقرا النصارى على ما وقف
قلت فاما تقول ان فرق الغلة بذلك هذه الغلة في
فقرا اليهود او فقرا المجوس قال هو مخالف وهو ضامن
فيما فرق من ذلك من قبل ان الواقف قد خص فقرا
النصارى دون غيرهم قلت فان قال الواقف وهو
نصراني يجعل هذه الغلة في فقرا الفريق الذي سماهم
قال ليس هذه الذمة عندك ملة واحدة قال
بلى قلت فلما اذا خص فقرا النصارى لم يفرق ذلك
في غيرهم من اهل الذمة قال هو وان كان ملة
واحدة فقد خص الواقف قوميا باعيا لهم ولا ينبغي
ان يخاف ما حدث في ذلك الا يري ان مسلم لو وقف وقفنا
بقال يفرق غلة ذلك في فقرا مجوس او حال في اهل
محل كذا او حال في فقرا اهل يهود او لم يفرق
ذلك في غير من جعله الواقف وكذلك اهل الذمة
فيما خصوا من مساكنهم ووقوفهم فانه يجعل ذلك على
ما حده وسماه قلت ارئت اذا وقف وقفنا ويجعل
غلته في فقرا المسلمين قال هذا جائز وتفرق الغلة
في فقرا المسلمين كما قال من قبل ان هذا مما يقرب
به اهل الذمة في دينهم فهو طاعة لله عز وجل قلت
اريت الذمي اذا جعل داره بيعة او كنيسة او بيت
ناري في حياته وصحته واشهد على ذلك واشهد انه
قد اخرج عن ملكه للموجع الذي جعل له قال
هذا باطل لا يجوز وهي كسائر ماله فان مات فهي ميراث

بني ورثة قلت فما تقول في الذي يجعل داره مسجدا
 بني للمسلمين وبنائه كما بني المساجد واشهد عليه
 واخرجه عن ملكه واذن للناس ان يصلوا فيه قال
 هذا عندنا قربة الى الله عز وجل تقربا به
 المسلمون فاما اهل الذمة فليس هذا قربة عندهم
 الا يري انه لو اوصي ان يبني داره مسجد ايام
 موته ان ذلك لا يجوز وكذلك لو اوصي الذي
 ان يحج عنه بالف درهم كان هذا باطلا لا يجوز من
 قبل ان هذا باطل ليس مما تقرب به اهل الذمة
 الى الله عز وجل قلت فما تقول ان اوصي الذي
 ان تبني داره مسجد القوم باعيا لهم او لاهل محلة
 باعيا لقومها قال استحسن ان اجيز هذا من قبل ان
 هذا اوصية لقوم باعيا لهم قلت اليس مما قول
 اصحابنا ان ذمبا لو اوصي ان يحج عنه ان الوصية باطلة
 قال نلى قلت فان اوصي ان يدفع ذلك الى قوم
 باعيا لهم يجوز به قال الوصية لقوم باعيا لهم
 جائزة يدفع ذلك اليهم ان شاءوا جوا بذلك وان شاءوا
 لم يجزوا قلت ارايت الذي اذا وقف ارضه او دارا
 له او مستغلا على بيعة او كنيسة او بيت تار قال
 ان كان فعل ذلك في محله فالوقف باطل وذلك
 سوان بني ورثته اذا مات وان كان حيا فله بيع
 ذلك واخرجه عن احوال التي جعلها عليه قلت
 فان قال قد حملت ارضي بهذه صدقة موقوفة
 على بيعة كذا وكذا او قال على البيعة تصرف غلة
 تلك الصدقة فيما يحتاج اليه هذه البيعة من السبا

والكرمة

والكرمة قال هذا باطل من وجهين اما احدهما فان
 ذلك موصية واما الوجه الاخر فانه ينقطع ولا يكون
 وقفا موقفا قلت فما تقول ان قال تنفق هذه الصدقة
 فتنفق غلتها في اصلاح البيوع وفي الاسراج فيها وفيما
 يحتاج اليه من الزيت للاسراج وما قال هذا عندك
 باطل من قبل انه موصية لله تعالى قلت وكذلك
 ان قال تجري غلة هذه الصدقة على الرهبان
 والقسيسين قال هذا باطل قلت فان خص فقال
 الرهبان والقسيسين الذين في بيعة كذا وكذا قال
 هذا باطل قلت وكذلك ان قال على القوم الذين
 في بيعة كذا وكذا قال هذا باطل قلت فما تقول
 ان قال قد حملت ارضي هذه صدقة موقوفة تجري
 غلتها على فقرا بيعة كذا وكذا قال هذا جائز من
 قبل انه انما قصد في هذا الى الصدقة الانوكي انه لو
 وقف وقفا على فقرا النصارى الى اجيز ذلك وكذلك
 لو لم يخص فقال تجري غلة صدقتي هذه في الفقرا
 قال هذا جائز قلت فما تقول ان جعل الذي ارضا
 له صدقة موقوفة فقال تنفق غلتها على بيعة كذا
 وكذا فان خربت هذه البيعة كانت غلة هذه
 الصدقة بعد النفقة عليها في الفقرا والمساكين قال
 يجوز الوقف ويكون في الفقرا والمساكين ولا تنفق
 على البيعة من ذلك شي قلت فما الذي يجوز
 لاهل البيعة من ذلك قال ما كان عند المسلمين
 قربة الى الله عز وجل وما كان عند اهل الذمة قربة
 فاجتمع في ذلك الامران من المسلمين ومنهم الفدية

وامنته وما كان عند اهل الذمة قربة وليس هو قربة
عند المسلمين لم يجز وكذلك ما كان عند المسلمين قربة
ولم يكن عند اهل الذمة قربة لم يجز ذلك الا ما ذكرنا
ما خص به قوم باعيا فخصنا **قلت** اريت النصارى
اذا جعل ارباله صدقة موقوفة علي ان يحزن غلظتها
الفزاة **قال** ان كانت في الفزاة قومها لغيرهم
من اهل الكفر وجعل اخر هذه الصدقة للمسلمين
فذلك جائز **قلت** فان كان لغيري بقية هذه الصدقة
الروم **قال** لا يجوز هذا من قبل الفقهاء يقرنون
في دينهم بغير الروم **قلت** فرد الوقف **قال**
ان كان جعل غلظته في المسلمين انفذ بقاها في المسلمين
قلت فما تقول ان كان الواقف يهوديا او مجوسيا
نوقف ارباله في غزو الروم **قال** ان كان اولئك
من اهل الذمة وكانوا مخالفتي لدينهم وكان اهل
دينه يقرنون بغيرهم انفذتة **قلت** فاقول
ان قال رجل من اهل الذمة قد جعلت ارضي هذه
صدقة موقوفة علي ان تستغل فما فضل من غلظتها
بعد النفقة على فرق ذلك في ابواب البر **قال** من
البر عند اهل الذمة عمارة البيعة والكنايس وبيوت
الابرار والصدقة على المسلمين واجزا الصدقة وابطل
الباقى **قلت** فتجعل الغلظة في الفقراء كلهم **قال**
نعم **قلت** فان قال الذهبي يجعل غلظة صدقتي هذه
في اكلان الموت او كال في حفر الموت **قال** هذا
جائز وتكون الغلظة في اكلان موتاهم وحفر
المتوفى لفقراهم الا ترى انه لو اوصي بثلث ماله

في اكلان

في اكلان الموت اخذت ذلك ويكفي به فقراؤهم وكذلك
الوقف **قلت** اريت ان قال قد جعلت ارضي هذه
صدقة موقوفة في فقرا جيرانه وله جيران مسلمون
ولصاركي و يهود و مجوس وهونصوا في **قال** الوقف
جائز و يفرق في فقرا جيرانه من المسلمين وغيرهم **قلت**
فان كان جيرانه مسلمين او من اهل الذمة من غير اهل
دينه **قال** هذا جائز و يفرق غلظة صدقته في جيرانه
علي ما حد من ذلك **قلت** وكيف اجير هذا وقف
جيرانه ينفقون واما ان يستغنوا واما ان تخرب
الحاجة فيقطع الصدقة علي جيرانه **قال** انما قلت
هذا جائز علي انه جعل ذلك للفقراء بعد جيرانه فيكون
وقفه موقدا لا ينقطع ابدا مادامت الدنيا فان كانت
لم يجعل اخر هذه الصدقة للفقراء اخذ ذلك وابطلته
قلت اريت ان جعل دار له صدقة موقوفة يسكنها
الفقراء من اهل دينه فان استغنوا عن سكنها
استقلت وصرفت غلظتها في الفقراء **قال** هذا جائز
قلت وكذلك ان جعل سكنها لقوم باعيا لهم
فان القروضوا استقلت وصرفت غلظتها في الفقراء **قال**
هذا جائز **قلت** وكذلك ان وقف الذمي علي اهل
بيته او علي قرابته او علي مواليه او علي فقرا هؤلاء
ومن بعد هو علي المسلمين **قال** هذا جائز **قلت**
وسيله في اهل بيته وقرابته ومواليه يسئل للمسلمين
يدخل في الوقف كل من كان يناسبه الي اقصا
آله في الاسلام **قال** نعم **قلت** ولم قلت هذا
وليس هو مسلم **قال** من قبل ان من كان يناسبه الي

هذا الاب الذي ذكرته من اهل بيته وهو معروف
 بما ذكرنا من ايامه وادخل ولد هذا الرجل في اهل
 بيت هذا الواقف وكان الوقف لهم جاريا قلت
 ويدخل في اهل بيته كل من كان حيا يوم وقف
 الواقف وكل من تحدث فيما يستقبل قال نعم قلت
 وكل وقف وقفه الذي يحمل غلة ذلك فيما لا يجوز
 مثل قوله في عمارة ابيع واكناس وسوت النيران
 والاسراج جها ومرفقا الس ذلك باطل قال بلي
 قلت فان قال يكون اجر غلة هذا الوقف للفقراء
 قال تكون الغلة للفقراء ويبطل ما قال في مرمية
 البيع واكناس وسوت النيران والاسراج فما قلت
 فان قال تكون غلة هذا الوقف في عتق الزنا
 والاسراج في بيت المقدس قال هذا جاف من قبل
 ان اهل الذمة يفرقون بذلك وهو عند المسلمين
 قربة ايضا قلت فان قال في كتاب صدقة يشرأ
 بما يستعمل من هذه الصدقة بعد النفقة على عبيد
 فيعتقون عني في كل سنة او قال في بعض ذلك قال
 هذا كله جائز قلت فلوان دخل من اهل الاسلام
 دخل في بعض هذه الالهوا الذي يكون لها عند قوم
 من اهل الاسلام ولم يعتقد دين غير الاسلام فوقف
 وقفنا قال اجيز له من ذلك ما اجيز للمسلمين قلت
 في تقول في المرتد عن الاسلام اذا انتحل ديناً من
 ادیان اهل الذمة اما دين النصراني واما دين
 اليهود او دين المجوس فوقف وقفنا في حال ردته
 قال اما في قول ابي حنيفة رحمه الله فانه ان قتل

علي

علي ردته او مات بطل وقفه ولم يجز ما صنع من ذلك
 واما قول محمد بن الحسن فانه يجز من ذلك ما يجز لاهل
 الدين الذي انتحلوه وسلك به تلك السبل قلت
 والنساء من اهل الذمة في جميع ما ذكرت من امرصقاتهم
 ووقوفهم بمنزلة الرجل قال نعم قلت فما تقول
 في المرأة المرتدة من اهل الاسلام قال اما في قول
 ابي حنيفة فانه يجز لها الوقف ان وقفت سباً مضته
 على ما سمت له الا ان تكون حلفت ذلك لغوم بغير
 اعيانهم مثل الحج والعرة وما اسبه ذلك فلا يجوز هذا
 قلت ارايت الرجل المسلم يجعل ارضه وداره صدقة
 موقوفة على اهل بيته او على قرابته وهم من اهل
 الذمة ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز
 ويكون وقفنا على ما وقفه وعلى ما اشترط من ذلك
 قلت وكذلك لو قال علي فقرا قرابتي او على فقرا
 اهل بيتي قال هذا جائز قلت وكذلك لو كان
 قال قرابتي وقد اسلم وله اولاد كبار من ذكور وان
 فوقف عليهم وقفنا وجعل اخره للمساكين قال هو جائز
 اذا جعل اخر ذلك للمساكين قلت وكذلك ان جعله
 وقفنا على اولادهم واولاد اولادهم ونسلم ابناء
 ما تناسلوا قال هو جائز اذا جعل اخر ذلك للمساكين
 قلت فما تقول ان وقف نصراني وقفنا على ولد
 وولد ولده ونسلم ابناء ومن بعدهم على المساكين وشرط
 ان كل من اسلم من ولده وولد ولده ونسلم ابناء
 ما تناسلوا منهم خارجين من صدقة قال هذا جائز
 وهو على ما شرط من ذلك قلت وكذلك لو قال

لو قال كل من انتقل من دين النصرانية من ولدي وولد
 ولدي ونسلي وعقبني الي غير دين النصرانية فهو
 خارج من عقدي ولا حق له فيها فانتقل ببعض
 ولده الي دين الاسلام وبعضهم الي دين اليهود وبعضهم
 الي دين المجوس قال له شرطه وما استثنى من
 ذلك ننفذ على ما قال وعلى ما حدد من ذلك
 قلت فما تقول ان وقف هذا الذي ترجع ذلك
 فشره عليه بذلك شاهدان نصرانيان او مجريان
 او يهوديان قال لا غير كل مئة واحدة وشهادة
 بعضهم على بعض جائزة اذا كانت الشهود عدولا
 فماذا لمصر قلت فان شهد شاهدان على شهادة
 شاهدين والشهود كلهم من اهل الذمة قال
 اذا كانوا عدولا في اديانهم فالشهادة جائزة قلت
 فان كان الواقف قد مات فشره هؤلاء الشهود على
 اقرار الذمي بالوقف بحضرة بعض ورثته او بحضرة
 وصيه قال الشهادة جائزة قلت فان شهد عند
 القاضي رجلان مسلمان على شهادة نصرانيين على
 اقرار الواقف بالوقف قال الشهادة جائزة قلت
 فان شهد عند القاضي رجلان ذميان على شهادة
 رجلين مسلمين على اقرار الواقف بذلك قال
 لا تقبل شهادة اهل الذمة على شهادة المسلمين
 من قبل ان اهل الذمة لا يؤدون على المسلمين
 ما عندهم من الشهادة ولا يقبل قول اهل الذمة
 على المسلمين فيما شهدون من الشهادة على شهادتهم
 قلت والذمي فيما يشرطه في وقفه اذا كانت

الوقف

الوقف صحيحا بمنزلة المسلم فيما يشرطه من الزيادة
 والنقصان واذا حال من اراد ان يدخله في الوقف
 واخرج من راي اخرج من الوقف وفي الاستثناء
 لنفسه ان ينتفع من غلة الوقف قال نعم هو بمنزلة
 المسلم في ذلك فيما جاز للمسلم ان يشرطه من بقية
 الشروط كان للذمي مثل ذلك والنسب بمنزلة الرحال
 قال نعم قلت ارايت النصارى اذا وقف ارضاً له
 او داراً او جعل غلها تنفق في مرقعة بيت المقدس وفي
 ثمن زيت المصابيح وفيما يحتاج اليه قال هذا جائز
 من قبل ان ذلك قربة عند المسلمين وعندهم قلت
 وكذلك اليهود قال نعم في ذلك بمنزلة النصارى
 قلت فما تقول في المجوس هل يكونون في ذلك
 بمنزلة النصارى واليهود قال لا احسب ان المجوس
 يقربون بذلك ولا يرونه قربة والحكمة في هذا ان
 كل ما كان قربة عند اهل دين من الاديان وهو
 عند المسلمين قربة ان ذلك جائز على ما حده الواقف
 وشرطه قلت فما تقول في نصراني اذا وقف وقفاً
 صحيحاً مما يجوز عند المسلمين وعندهم اسلم ما يكون
 حال وقفه قال اسلامه ما يزيد في كمال الوقف
 في انفاذه وشرطه التي استمرطها قلت فما تقول
 في الزنادقة اذا وقف الرجل منهم وقفاً مما يقرب
 به المسلمون واهل الذمة قال قد اختلف اصحابنا
 في الذمي يتردد في او اليهودي او المجوسي فقال بعضهم
 اقره على ما اختار من ذلك واقر اخريه عليه
 لاني ان ذهبت اخذه بالرجوع الي الدين الذي كان

عليه فاعلموا انهم كفروا لا اري ذلك يجوز وقال
بعضهم لا اقره علي ان ندقة قلت فما تقول في
الصائبين قال في قول ابي حنيفة هم بمنزلة اهل الذمة
توضع عليهم الجزية وتجري عليهم احكام اهل الذمة وقال
غيره ان كانوا دهرية ممن يقول ما يهلكنا الدهر فهم
صنف من الزنادقة وان كانوا يقولون يقول اهل
الكتاب كانوا بمنزلة اهل الكتاب قلت فما تقول
فمن اختلف من اهل القبلة وقال يقول بعض اهل
الاهوا قال كل من اتحل الاسلام حكمه في وصاياه
ووقوفه حكم سائر المسلمين الا ترك انه روي عن ابي
يوسف انه قال اجزئكم دة اهل الاهوا جميعا الا الخطاينة
قادم صنف من الرافضة وذلك انه يقال ان بعضهم
يسلم لبعض فيما يقول ويصدقته في دعواه فادعاه
وصاياه ووقوفهم قائم يجوز لهم من ذلك ما يجوز
للمسلمين ويلزمهم في ذلك ما يلزم المسلمين
باب الذي يكون في يده الارض
فيقران رجلا مسلما وقفها ودفعها اليه على وجوه سماها
او يقران رجلا من اهل الذمة وقفها قلت ارايت
رجلا من اهل الذمة اقر في صحة من يده ان هذه
الارض التي في موضع كذا التي حدها الاول ينتمي الي
كذا والثاني والثالث والرابع التي في يده وقفها رجل
هو مسلم كان عليها وقفها علي الساكنين او علي ابواب
البر او قال في بناء المساجد او قال في اكناف المواقف
او قال في الحجة عنه يح عنه بغيرها في كل سنة او قال
نفري عنه في كل سنة بغيرها او قال وقفها علي قوم

سماهم

سماهم باعها منهم وعلي اولادهم ونسلهم ابدأ ومن بعدهم
علي الساكنين او سمي شيئا مما يتقرب به المسلمون الى الله
تعالى قال اقراره جائز في جميع ما اقر به من ذلك
وتكون الارض موقوفة علي الوجوه التي اقرها الذي
ان المسلم وقفها عليه قلت فان اقر الذي
الارض في يده ان المسلم وقفها علي السبع واكنافهم
وبوت النيران او اقران المسلم وقفها علي شي من الوجوه
التي لا يتقرب بها المسلمون الى الله تعالى قال اقراره
علي هذه الاشياء باطل لا يجوز قلت فما حال
الارض وما السبل فيها قال قد اقر الذي الارض في يده
ان ملك هذه الارض للرجل المسلم الذي اقرانه وقفها
واخرجها من يده وجعلها لبيت مال المسلمين قلت فان
كان الذي اقر هذه الاقرار الاول في مرضه الذي مات
فيه قال ان كان يخرج من تلك مال كان اقراره بما اقر
به من ذلك جائز علي ورثته وينظر فان كان اقرار
المسلم بوقفها مما يتقرب به المسلمون الى الله تعالى فقد ما
اقر به وان كان انما اقر بان المسلم وقف هذه الارض
في الوجوه التي لا يتقرب بها المسلمون الى الله تعالى
لم يعمل اقراره انما وقفها واخرجت من يده فصار لبيت
مال المسلمين وان كانت هذه الارض لا يخرج من تلك
ماله كان مقدار تلك مال خارجا من ارضه فيجوز اقراره
في ذلك فيما يتقرب به المسلمون الى الله تعالى ويبطل
اقراره في ذلك فيما لا يتقرب به الى الله تعالى وتكون
الارض لبيت المال قلت فما تقول ان كان لم يقربان
مسلم وقفها ولكنه اقران رجلا من اهل الذمة كان عليها

وقفها على الوجه الذي سماها قال يجوز اقراره في هذه
 الارض فيما كان يجوز وقفه فيها ان لو وقفها على ما فسرنا
 وسرنا في باب وقف الذمي ويبطل اقراره فيما لا يجوز
 فيها لو وقفها هو قلت فاذا بطل اقراره فما حال الارض
 وما السبيل فما قال تخرج من يده وتكون لبيت مال
 المسلمين لانه لم يسم مالكها قلت فاقراره بذلك في
 الصحة والمرضى سواء قال لا اذا اقر به في صحته اخرجت
 الارض كلها من يده وصارت لبيت المال واذا كان في
 المرض اخرج منها مقدار ثلث ماله وكان لبيت المال
 قلت فان اقر الذمي ان مسلما او نصرانيا وقف هذه
 الارض وهما مال كان لها يوم وقف قال وقف المسلم
 فيها النصف على وجه سماها ووقف النصراني النصف
 منها على وجه سماها قال ان اقرار كل واحد منها
 انه وقف النصف منها فيما يجوز وقفه فيه جائز وان
 اقراره وقف ذلك فيما لا يجوز الوقف فيه بما اقراره
 باطل وتخرج الارض من يده ان اقر بذلك في صحته
 وان كان اقراره في مرضه اخرج مقدار الثلث من ماله
 فكان ذلك في بيت مال المسلمين قلت فان كانت
 هذه الارض في يدي مسلم وذمي فاقتر المسلم منها
 ان رجلا حرا مسلما وقف هذه الارض وهو يملكها
 على وجه سماها المسلم الذي في يده الارض وهذه
 الوجوه التي سماها ليس مما يقرب به المكون الى
 الله حل ثنائوه قال اقراره باطل بما اقر به من ذلك
 وتخرج النصف الذي في يده من هذه الارض فيكون
 لبيت المال ان كان اقر بذلك في صحته وان كانت

اقر

اقر بذلك في مرضه لم يجز اقراره على ورثته في النصف
 الذي في يده من هذه الارض وانما يجوز اقراره في
 مقدار الثلث قلت واما الذمي الذي في يده نصف
 هذه الارض فانه اقرار المالك لهذه الارض وهو حر
 مسلم وقراره في ابواب البر او قال على قوم باعيانهم وسماهم
 قال بطل اقراره في النصف الذي في يده منها وينفذ
 ذلك على ما اقر به والله سبحانه وبما كان اعلم
باب الرجل يوقف الارض على قوم
 باعيانهم ومن بعدهم على المساكين ويجعل للذي يقوم بالوقف
 شيئا من غلة الوقف لقيامه بامر الوقف قلت ارات
 رجلا جعل ارضه وحدها صدقة موقوفة لله
 تعالى ابد على وجه سماها وقفا صحيحا وجعل المقيم
 بامر هذا الوقف في حياته وبعد وفاته اى رجل وجعل
 لهذا الرجل من غلة هذا الوقف في كل سنة مالا معلوما
 لقيامه بامر هذا الوقف هل يجوز هذا قال هذا
 جائز فيما سأل على ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه فلما جعل للمقيم بصدقته اذ قال على ان لو اى
 هذه الصدقة ان يأكل منها غير ما يأكل مال او على ما
 جعله على بن ابي طالب رضي الله عنه للعبيد الذين
 كان وقفهم مع صدقته يقومون بعارة صدقته وهذا
 بمنزلة الاجر او الوكلا في الوقف الا يرى ان لو اى
 الوقف ان يستاجر الاجر لما يحتاج اليه من العارة
 وهذا شيء قد كفينا مؤنة الاحتجاج له لان عمل
 الناس عليه قلت وهل يجد لقيام الذي يستحق
 به هذا الرجل ما جعل له الواقف من غلة هذه الصدقة

قال ليس عندنا في هذا شيء عرود وانما ذلك على ما
 متعارفه الناس من القيام بعمارة ما وقعت عليه عقدة
 هذه العقدة واستغلا ذلك وبيع غلته وتفرقة
 ما يجمع من غلاته في الوجوه التي سبها فيه قلت
 ارايت ان لم يباشر الرجل هذا بنفسه قال انما يكلف
 من هذا ما يجوز ان يفعله مثله ولا ينبغي له ان يتصر
 عن ذلك واما ما كان يفعله الوكلاء والاخرافلس ذلك
 عليه الا يري انه لو جعل القيام بذلك الى امرأة من
 اهله او من بيته وجعل لقاءها بذلك مالا سماه
 لها في كل سنة هل تكلف المرأة من القيام الا مثل
 ما يفعله الناقص قال ليس عليها من ذلك الا
 ما يتعارفه الناس في هذا الامر الا يري ان الرجل يكون
 له القضاء فلا يباشرها بنفسه ولا يتأهدها وانما
 يقوم بامرها لقيامه فله ذلك حال القيم بامر هذه
 العقدة فيما تنولاه من ذلك قلت ارايت ان يازع
 اهل الوقف هذا القيم وقالوا لهما انما جعل الوقف
 لهذا الرجل هذا المال على قيامه وليس يقوم بامر
 هذا الوقف قال الحاكم لا يكلف القيم من القيام مالا
 يفعله الموام مما وصفتنا قلت ارايت ان محلت
 هذا القيم افة من الافات مثل الخريس والواو وذهب
 القتل والتأجج واسباها ذلك هل يكون هذا الاجر له
 قايما قال اذا حل به من ذلك شيء يمكنه معه الكلام
 والامر والهي فالاجر له قائم فاذا حل به شيء لا يمكنه
 معه الامر والهي والاخذ والا عطاء لم يكن له من
 هذا الاجر شيء الا يري انه ان كان يمكنه الامر في ماله

وتبهره

وتبهره والنظر فيه فامر الوقف بهذه الخزلة وان تقطع
 عن حفظ ماله وغت تبهره كان سبيل الوقف الذي جعل
 اليه كسبل ماله اذ لم يمكنه تبهره قطع عنه الاجر قلت
 فما تقول ان طعن عليه في الامانة فري الحاكم ان يدخل
 معه يدا في هذا الوقف او راي الحاكم اخراج الوقف
 من يده وصره الي غيره قال اما اخراج يد هذا الرجل
 فليس ينبغي ان يكون ذلك الا بخيانة ظاهرة بينة كانا
 جأ من ذلك ما يصح واستحق اخراج الوقف من يده
 قطع عنه ما كان احرى له الوقف واما اذا ادخل معه
 رجلا في القيام بذلك فالاجر له قائم فان راي الحاكم
 ان يجعل للرجل الذي ادخله معه شيئا من هذا المال
 فلا بأس بذلك وان كان المال الذي سمي له قليلا
 صنفنا ان الحاكم ان يجعل للرجل الذي ادخله مع
 القيم رزقا من غلة الوقف فلا بأس بذلك وينبغي
 للحاكم ان يقتصد فيما يجريه من ذلك قلت فما
 تقول ان كان الواقف قد جعل القيام بامر هذه العقدة
 الى رجل وجعل له على القيام به مالا معلوما في كل سنة
 وكان المال الذي سماه الواقف لهذا الرجل يكون
 اكثر من اجر مثله على القيام به قال هذا جائز
 لا يخطر في هذا الى اجر مثله الا يري انه لو سمي مالا
 معلوما يأخذه في كل سنة من غلة هذا الوقف
 ولم يقر ان ذلك له لقيامه بامر هذا الوقف امكن ان
 يجوز له ذلك هذا جائز الا يري انه لو جعل هذا
 الوقف على رجل واحد وجعل غلته له مادام حيا
 وجعل القيام بامر هذا الوقف اليه فاذا مات هذا الرجل

كانت هذه الفلة للمساكين اول يوم اخرجت ثم تصب للمساكين
 اما يجوز ذلك هذا كله خاير مطلق للواقف قلت
 فاقول ان كان هذا الواقف جعل هذا الرجل القيم
 لهذا المال في كل سنة وجعله ان يوكل بالقيام بامر
 هذا الوقف في حياته من راي ويجعل له وكله هذا
 المال ما راي قال هذا جائز فان وكل فيه واحد
 وجعل له من المال شيئا فله اخراج من وكله من ذلك
 والاستبدال به وان راي اخراج من وكله من ذلك
 ولم يستبدل به فذلك جائز وان قطع عنه ما سمي
 له فذلك جائز قلت وكذلك ان كان استرطي
 ان لهذا الرجل ان يوصي بما اليه من القيام من ذلك
 الى من راي ويجعل له هذا المال او ما راك منه قال
 هذا جائز قلت فاقول ان وكل هذا القيم وكلا
 في حياته بالقيام بما كان اليه من ذلك وجعله وصيه
 في ذلك في وفاته وجعل له جميع الذي كان جعل له
 او بعضه ثم ان القيم الذي كان جعله الواقف حين
 حيواته مطلقا او ذهب عقله من مزار او غير ذلك
 قال يتصل الوكالة التي كان جعلها له وكله ويبطل
 المال وكذلك وصيته يتصل الى من اوصى اليه ويبطل
 المال ويرجع ذلك الى غلة الوقف الا ان يكون
 الواقف استرطي ان يكون ذلك في وجه اخوان
 انقطع عن هذا القيم فينفذ فيما جعله الواقف فيه
 قلت فاقول ان كان الواقف جعل لهذا الرجل
 هذا المال في كل سنة ولم يسترط للقيام ان يجعل هذا
 المال لغيره قال فليس لهذا القيم ان يوصي بهذا

المال

المال ولا شيء منه لغيره واما الوصية فله ان يوصي
 بالقيام بامر الوقف الى من راي واما المال فاذا مات
 انقطع المال عنه وعن غيره قلت واجتوز المطلق
 وذهب المتأخر الذي يخرج به القيم من القيام بامر
 الوقف ما هو قال قول اصحابنا اذا دام ذلك
 بالرجل سنة اخرج من القيام بذلك قلت وكيف
 حصلت المدة فيه سنة قال لان في السنة ما يزول
 عنه الفوايض كلها الا بركا انه لو ذهب اقل من سنة
 لم تقل عنه الزكاة قلت فاقول ان نال عقله سنة
 او سنتين فخرج من القيام بامر هذا الوقف ثم رجع
 اليه عقله وصح هل يعود الى مكان من القيام بامر الوقف
 قال نعم لان حروجه من ذلك انما كان لتلك الفلة
 عاد الى مكان عليه قلت فاقول ان كان الحاكم اخرج
 من القيام بامر هذا الوقف وقطع عنه مكان احواله
 الواقف لم يجر حاكم اخر فقدم اليه هذا الرجل ثم قال
 ان الحاكم الذي كان فذلك انما اخرجني من القيام بامر
 هذا الوقف بتحايل من قوم سموني اليه ولم يصح
 علي شيء استحق به اخراجي من القيام بامر هذا قال
 امور الحاكم عندنا انما تحرك على الصحة والاستقامة
 ولا ينبغي للحاكم ان يقبل قول هذا الرجل فيما ادعاه
 على الحاكم المقيم ولكنه يقول صح انك موضع للقيام
 بامر هذا الوقف حتى ارددك الى القيام بذلك
 فان صح عند هذا الحاكم انه موضع لذلك وده وحرى
 ذلك المال له من غلة هذا الوقف وكذلك لو ان الحاكم
 الذي كان اخرج من القيام بامر الوقف صح عند

بعد ذلك انه قد اناب ورجع عما كان عليه وصار
موضعا للقيام بذلك وجب ان يرد له الى ذلك ويرد
عليه المال الذي كان الواقف حمله له واجراه عليه
من الوقف الذي يرد له الى القيام به قلت وكذلك
ان كان الواقف اشترط ان كل من اوصى اليه في
القيام بامر هذا الوقف كان هذا المال جازا قال
قال نعم قلت وكذلك ان كان قال ان هذا المال
جاز فلان ثم فلان هذا حاكم حيا وان له ان يوصي
بالقيام بامر هذا الوقف الى من راى وان يجعل
هذا المال لقيامه بامر الوقف او ما راى منه وكذلك
كل من صار اليه ولاية هذا الوقف وصية ممن
اوصى اليه فلان الرجل القيم بامره وان تناسخ
ذلك فمهر هذا المال له لقيامه به او لسميه له من
يوصى اليه بذلك قال هذا جائز كله قلت
فما تقول ان كان القيم بامر هذا الوقف اوصى الى رجل
بالقيام بهذا الوقف من بعده وسمي له معنى هذا
المال وسكت عن الباقي فلم يذكر منه شيئا قال يكون
للذي اوصى اليه القيم من هذا المال ما سماه والباقي
يبطل اذا مات القيم قلت فما تقول في صاحب القاضية
الذي اقامه مقام هذا القيم ما يكون له من هذا
المال قال سئل للقاضي ان يجزى لصاحبه من
ذلك بالمعروف ويرد الباقي الى الغلة قلت
فان لا يكون جميع هذا المال لتلك القاضية ان
كان قد صار لقوم في الوقف مقام الرجل الموصول
له ذلك قال للواقف من هذا ما ليس للمحاكم

ان يفعله

ان يفعله الا ترى ان الواقف لو جعل للقيم الف دينار في كل سنة
لقيامه بامر الوقف وهالة مثله في السنة تكون مقدار
مائة دينار هل يجب ان يرد الى حياكة مثله وذلك مائة
دينار قال لا يجب ان يرد الى مائة دينار ولكن يطلع
له ما جعل له الواقف من ذلك لان الواقف لو كان يعطى
فلان من غلة هذا الوقف في كل سنة الف دينار ولم يقبل
لقيامه بذلك لكان له ذلك ويكون في ذلك كمال اهل
الوقف ولا يقال لم احرى عليهم والقاضي انما هو ناظر
ومحتاج طر وانما يجري على حسب القيام واسمى قاق
الرجل قلت فما تقول ان قال الواقف لست امان ان
يعتري معتري علي هذا القيم في هذا المال الذي جعلته
له بسبب القيام فدخل حاكم يده علي يده ويخرج
من القيام بامر الوقف كما يريد ان يكون هذا المال جازا
له في كل سنة وان خرجت يده عن الوقف قال يشترط
في حقه ان هذا المال جاز فلان اذ اقام حيا وان
خرجت يده عن القيام بامر هذا الوقف لم يقطع عنه وكان
ذلك له في كل سنة ياخذ من غلة هذا الوقف ما دام
حيا وان شأ قال قد جعلت لفلان من غلة هذا الوقف
في كل سنة كذا وكذا ولا تقول في ذلك لقيامه فيكون
ذلك له قلت فان قال قد جعلت لفلان ابد القيام
بامر هذا الوقف فان حدث عليه الموت كان ذلك
لولده وولد ولده واولاد اولادهم ابد قال هذا
جائز وهو على ما اشترطه من ذلك قلت ان است
هذا القيم اذ قال اليه قد زال عقله سنة بطل ما كان
اليه وبطلت الوصية اليه فما تقول في الرجل يوصي اليه

بالوصية فيها تدبير ووصايا بالعموم واسيا في ابواب السر
 ثم يزول عقله بأمر من هذه الامور التي ذكرناها قال
 يبطل ما اوصى به كله الا التدبير فانه واجب ولا يبطل قلت
 فلم لا كان هذا امثل البرسام وخوفه من الامراض قال
 الا ترى ان رجلا لو اوصى باسيا للعموم في ابواب البر
 يرسم وذهب عقله ثم مات ان وصيته لا يبطل وما
 اوصى به من ذلك وهو فاقد لان الامراض والاستقام
 لا تخلو الناس منها فلو كان هذا يبطل بالمرض يبطلت
 وصايا الناس كلها فما ذهاب العقل من الجنون
 والوسواس والمرار اذا دام على انسان سنة بطلت
 وصيته ووكالته ولو ذهب عقله شهرا او شهرا او اقل
 من سنة كان مثل البرسام ولا يبطل ووكالته والوصية
 وانما قالوا انه اذا دام ذلك عليه سنة او اكثر بطلت
 وصيته ووكالته والبرسام ليس مما يدوم هكذا فهو على
 امره الذي كان عليه قلت ارأيت ان وقف الرجل
 ارضه ووقف مع عبيد الم يعملون فيها ووقف وقف
 صحيحا وجعل اخرها للمساكين واسترط ان تكون
 نفقة هؤلاء العبيد من غلة هذه الصدقة نفقة المعروف
 في كفاهم وكسوتهم ابدأ قلت فما تقول ان مرض احد منهم
 مرضا لا يمكنه العمل معه او مأساة افقة تعطل عن العمل
 من اين نفقة عليه قال ينظر الي ما استرط فان قال وقف
 هؤلاء العبيد مع هذه الضيقة يعملون فيها على ان تجرى عليهم
 نفقا منهم من غلة هذه الصدقة ابدأ ما كانوا احياء ولم تقبل
 لعملهم فيها فانه يجب ان يجري عليهم ابدأ وان تعطل احد منهم
 من العمل لم يقطع عنه نفقته ما كان جيا كان قال يجري عليهم

نفقاتهم

نفقا لهم من غلة هذه الصدقة لعملهم فيها فانه يجب ان يجري
 على من يعمل ولا يجري على من تعطل عن العمل قلت فما
 تقول ان تعطل منهم اثنتان او ثلاثة هل تجري للقيم بامر
 هذه الصدقة ان يبيع من تعطل منهم عن العمل ويشترى
 بائناهم عبيد الم يعملون في هذه الصدقة قال لا بأس
 بذلك قلت فان قتل بعضهم فليخذ القيم قيمة المقتول
 من قائله قال لا تجري لها عدا ما كانه يعمل في هذه الصدقة
 قلت فان جنى احد منهم جناية قال يجب ان ينظر
 القيم ايا اصلح في امر هذه الصدقة دفع العبد المكاني
 او فداءه بارسى الكفاية فان كان الذي هو اصلح ان يفديه
 فداه من غلة الصدقة وان كان دفعه اصلح قبل ذلك هـ
 قلت فما تقول ان فداه الوصي باكثر من قيمته من غلة
 هذه الصدقة قال ان كان ارسى الكفاية اكثر قال هو
 متطوع بالفضل وهو ضامن لذلك قلت فهل الى هذا الوقف
 من الدفع والفداء قال ان فداه اهل الوقف كما بقى
 يقطع عنى وكان الجاني في العبد في الصدقة على ما كان عليه

بال ٧٩ **الرجل المسلم ينفق الارض**
 على قوم باعيانهم وفي ابواب البر ويجعل اخر ذلك للمساكين
 ثم تريد عن الاسلام قلت ارأيت الرجل المسلم اذا وقف
 ارضه وقفنا صحيحا على المساكين ثم انه ارتد عن الاسلام
 بعد ذلك فقتل على رءه او مات قال يبطل الوقف
 وتصير الارض ميراثا بين ورثته من قبل ان عماله قد جيل
 وهذا انما هو قرينة الى الله تعالى فلا يتم ذلك قلت
 وكذلك ان قال ينجي نفسي بفضلة هذا الوقف في كل سنة
 ابدأ او قال ينفقني بفضلة هذا الوقف في كل سنة ابدأ

او قال يصرف ذلك في اكلان الوقف او كمال في حق الفقير كمال
الوقف يبطل في هذا كله ونعود الارض ميراثا الي ورثته
قلت وكذلك كل ما كان من هذا ما يتقرب به الي الله
تعالى قال الوقف فيه باطل لا ريب اذ هو وكفره قال
ثم قلت فما تقول ان كان جعل ارضه صدقة موقوفة
موقوفة في شيء مما سميها ووصفنا في هذه الابواب او من
ابواب الحرم اريد عن الاسلام ثم رجع الي الاسلام قال
قد بطل ما كان تقدم من ذلك فان عاد بعد رجوعه
الي الاسلام كان جائزا وان لم يعد لم يجز قلت وكذلك
ان جعل ارضه صدقة موقوفة موقوفة علي وجه من
هذه الوجوه ثم اريد عن الاسلام وكف يد ارباب
ثم رجع الي دار الاسلام معك قال قد بطل وقفه فان
جدده بعد رجوعه الي دار الاسلام جائزا وان لم يجدد
ذلك حتى مات فالارض ميراث بني ورثته قلت
ولم كان ذلك باطلا وهو قد امضاه واخرجه من ملكه
قال الا ترك ان جعل يبطل ان كان حج حجة الاسلام
ثم اريد كان عليهما ان يهدىها وكذلك صلاته وزكاته
وصيامه وجميع عمله يبطل فذلك وقفه يبطل قلت
اريت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل
ابدا علي ولده وولد ولده واولاد اولادهم ثم مات منهم
علي المساكين ثم اريد عن الاسلام فقيل او مات علي ورثته
قال يبطل وقفه ويرجع ميراثا قلت ولم يبطل
وقفه وهو علي قوم باعيا فصح كمال الا يري ان اخذه
للمساكين وذلك قربته الي الله تعالى فلما بطل ما تقرب
به الي الله تعالى بطل ابا في الا يري انه لو قال

قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا
علي ولدي وولد ولدي واولادهم اولادهم ما تناسلوا
وتوالدوا ولم يجعل ذلك للمساكين بعد انقراضهم ان الوقف
باطل وكذلك اذا بطل ما جعله للمساكين با ريب اذ هو فكانه
وقف وقفه ولم يجعل اخذه للمساكين فاذا لم يكن اخذه
للمساكين بطل الوقف في قول من لا غير الوقف اذ لم يجعل
اخره للمساكين وكذلك لو قال وقفنا علي زيد وولده
وولد ولده ابدا ما تناسلوا ثم من بعد انقراضهم علي
المساكين ثم اريد عن الاسلام ان الوقف يبطل وتكون
الارض ميراثا لليلة التي ذكرناها وكذلك لو قال
وقف علي اهل بيتي ابدا او قال علي ثرايتي ابدا
او قال علي موال ابدا او قال علي بني فلان ابدا ثم من
بعد علي المساكين قال هذا كله باطل وتكون الارض
ميراثا اذ اريد عن الاسلام قلت فان وقف هذه
الارض علي ما ذكرنا ثم اريد عن الاسلام ثم رجع الي
الاسلام هل تكون هذه الارض وقفا قال لا تكون
وقف لان ذلك الامر الذي كان منه قد بطل با ريب اذ هو
وعادت الارض مطلقة غير موقوفة فلا يعود الي الوقف
الا با مر يجده قلت فما تقول ان وقف هذا الرجل
هذا الوقف وهو مسلم ثم اريد عن الاسلام او اريد ثم وقف
ذلك بعد اريد اذ قال كلما كان من ذلك مما هو قربة
الي الله تبارك وتعالى فقد ابطله من قبل انه لما فعل ذلك
وهو مسلم ثم اريد عن الاسلام فقد كفر بالذي تقرب به
اليه واخطأ اخذه وان اريد عن الاسلام ثم وقف هذا
الوقف فان ابا حنيفة رضي الله عنه قال لا يجوز امره في المال

الذي في يده ان يقتل علي ردت اموال علي الردة وجميع ما فعله في ماله باطل واما ابو يوسف رحمه الله فان المحفوظ من قوله انه ان اشترى شيئا او باع او اجر او استاجر او عمل في ماله بشي وهو مرتد فانه روي عنه ان ذلك جائز ولم يرو عنه فيما يترب به الي الله تعالى شي يفوته الا ترك ان اوصي بعتق عبده او اوصي بجز او اوصي بفز او اوصي للمساكين بشي ان ذلك باطل لا يجوز لانه لا عليك من ماله شي بعد موته وكيف يجوز له وصية بجز او بفز او بصدقة وهو كافر بالذي يترب بذلك انكبه فان قال قائل هذا اتفاقته اذا فعل ذلك وهو مرتد ان ذلك لا يجوز فلم لا يجوز ما فعل من ذلك وهو مسلم ثم ارتد عن الاسلام قال اما ما كان من ذلك مسرعا مثل عبد اعتقه او مال وهبه او داره تصدق بها علي رجل وملكه اياها ثم ارتد بعد ذلك عن الاسلام فان هذا جائز ماض لا يرد وما كان من اموره قايمة من مردودة الا تركي انه لو دفع الي رجل مالا فقال له ان هذا المال وحيث علي زكاة المال ففرقه في المساكين فلم يفرقه الرجل حتى ارتد الدافع لذلك عن الاسلام ان ذلك مردود وكذلك لو دفع الي رجل الف درهم بجز بها عنه او بفز بها عنه فلم يجز الرجل ولم يفر حتى ارتد الدافع عن الاسلام ان ذلك مردود لا يجوز للرجل ان يفعل

ثم احكام الوقف واحمد للمعرب العالمين
علي يد كاتبه الفقير جلال زباده الحسيني
نعم الله له ولوالديه وتبليغي
الحسيني رحمه الله اعلم
راجب بالصواب